جامـــــــــعة وهـــــــران 2
كلية الحقوق و العلوم السيـــــــاسية

أطروحـــــــــة
للحصول على شهـــــــادة دكتوراه في العلوم
في العلوم السيـــــاسية

دور وتـــــــأثير النـــخب فـــي المـــرحلة الانتقـــالية
مصر أنموذجا (2011-2018)

مقدمة ومناقشة علنا من طرف
السيد(ة): عـــــائشة ســـــالمي
أمام لجنـــــــــــــة المناقشـــــــــــة

اللقب والاسم	الرتبـــــــة	المؤسسة الأصلـــية	الصـــــفة
صافو محمد	أستـــــاذ	جامعة وهران 2	رئيـــــــسا
عيـاد محمد سمير	أستـــــاذ	جامعة تلمسان	مشرفـا ومقـــررا
ويكن فازية	أستاذة محاضرة أ	جامعة وهـران 2	منـــــاقشا
محوز عـــمر	أستاذ محاضر أ	جامعة وهران 2	منـــــاقشا
شعنان مسعود	أستـــــــاذ	جامعة الجزائر3	منـــــاقشا
بلغيـــث عبد الله	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم	منـــــاقشا

السنة :2022/2021

إهداء

إلى الوالدين الكريمين

إلى زوجي عُمر رفيق الدرب

إلى فراس فرحة العُمر

إلى كل أفراد عائلتي وعائلة زوجي

إلى جميع طلبة العلم

أهدي هذا العمل

شكر وعرفان:

الحمد لله الذي وفقنا لهذا وما كنا لنصل إليه لولا فضل الله علينا، والصلاة والسلام على سيدنا وحبيبنا المصطفى وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

بداية أتوجه بكل عبارات الشكر والتقدير لأستاذي الفاضل "عياد محمد سمير" تفضله بالإشراف على هذا العمل، وعلى ما قدّمه لي من نصائح وتوجيهات على قيّمة في سبيل إتمامه على نحو أفضل.

لكل الأساتذة الكرام أعضاء لجنة كما أتقدم بخالص معاني الشكر والتقدير المناقشة على تفضلهم بقراءة هذه الأطروحة وتقييمها.

مقدمة

أولا: تمهيد :

مثلت الأحداث التي عرفتها بعض الدول العربية منذ سنة 2010 مجالا خصبا للباحثين الذي اختلفوا ليس فقط في تكييفها وتحديد طبيعتها واستشراف مساراتها وسيناريوهاتها، بل حتى على الأدوات التحليلية المعتمدة في مقاربتها.غير أن الملاحظ هو محاولات التوظيف الكثيرة لنظرية الانتقال الديمقراطي بأدواتها التحليلية لأجل فهم هذه التحولات وتفسيرها .

حيث ازدهرت الدراسات المتعلقة بالديمقراطية مع منتصف سبعينيات القرن العشرين وارتبطت بمفهوم التحول، إلى درجة استقلال الموضوع كحقل بحثي وتخصص مهم في الدراسات السياسية سُمّي بالتحولية (Transitionism)،[1] وقد ساعد على نجاح التخصص وغزارة دراساته وبحوثه أنه كان مرافقا لأحداث الموجة الثالثة والتي شملت ما يقارب 60 دولة حول العالم.[2] أما العقد الأخير من القرن العشرين فقد شهد إضافات جوهرية عرفتها نظرية الديمقراطية[3] والتي عرفت إرهاصاتها وجذورها مع دراسات "مارتن ليبست Seymour Martin Lipset و"دونكوارت روستو Dankwart Rustow" اللذان انتقدا الدراسات السابقة لمساهماتهما؛ وأكدا على أن الصراع جوهري ومسألة محورية لنجاح الديمقراطية. وبذلك أكدت مختلف الدراسات والأدبيات اللاحقة في موضوع الديمقراطية، وخاصة في ضوء ما حملته نماذج الموجة الثالثة في العالم مع تجارب كل من اليونان، اسبانيا، البرتغال على أهمية الصراع لتحقيق الديمقراطية.
ومن بين أولى السمات والدروس المستقاة من عمليات الانتقال الديمقراطي عامة، هي أن هذه العمليات تتصف بكونها عمليات طويلة الأمد، ومن ثم تكتسي بحكم طبيعتها، انعدام اليقين. وأيّا تكن الطريقة التي يدخل بها مجتمع ما مرحلة الانتقال نحو الديمقراطية فانه لا يوجد ما يضمن نجاحها، ذلك أنها نتاج فعل النخب بتعددها والجماهير .

فرغم ما اشرنا إليه سابقا حول إيلاء غالبية وان لم نقل جُلّ الباحثين في المجال أهمية كبرى لمقدمات دمقرطة " الموجة الثالثة" وفكرة " الانهاء" وفق هنتغتون Samuel P. Huntington الذي هو الاختبار المحدد الأخير للانتقال الديمقراطي. إضافة إلى دورتا الانتخاب المتتاليتان والمتعددتا الأحزاب كونهما –حسب هنتغتون-هما المعيار الوحيد المناسب لقياس الانتقال الديمقراطي الناجح.

فإننا هنا في هذه الدراسة ننطلق من فكرة "وايتهد laurence andrew whitehead " التي تندرج ضمن مساهمته "**التحول الديمقراطي بين النظرية والممارسة** "، حيث يُخضع رؤية هنتغتون للمساءلة فهو يرى أن الدمقرطة وفي سياق مسيرتها العالمية، تدخل في الكثير من السياقات والاختبارات. فحسب رأينا معطيات الانتقال الديمقراطي تبدو اقرب إلى فكرة وايتهد باعتبارها عمليات ممتدة ومعرّضة باستمرار لتقلبات الزمان والمكان كما لنزوات الحكام والتي هي عكس فكرة هنتغتون بشأن" الموجة الثالثة" حيث يضع معطيات الانتقال ضمن خط مستقيم " بداية-نهاية" [4].

إذ تبدو نظرية وايتهد في الدمقرطة باعتبارها عملية ممتدة وخاضعة للظروف ومفتوحة النهايات وكعملية طويلة الأمد من البناء الاجتماعي تتخلّلها المرحلة الانتقالية كمرحلة أساسية ومهمة ضمنها أكثر

---

[1] - Transitionism الدراسات التحولية هي عبارة عن تخصص في العلوم السياسية ظهر في منتصف الثمانينيات من أهم رواده: صامويل هانتغتون، غليرمو أودنيل، كوترايت، برزوسكي، بربرا ابستاين، شمايتر، شومبيتر.....

[2] - Andreas Schedler, "what is Democratic Consolidation?," **Journal of Democracy**, vol. 9, N.°9, 1998, p.91.

[3] - النظرية الديمقراطية: لقد دار جدل ونقاش حاد في الدراسات السياسية الحديثة حول إشكالية: هل هناك نظرية للديمقراطية؟
Is there a theory of democracy ? وانقسمت الآراء بين تيارين كبيرين، تيار يرى وجود نظرية وتيار يرى أن الدراسات حول مفهوم الديمقراطية لا يمكن أن تتوافر فيها شروط النظرية التي هي التعميم والتوقع.

[4] Lawrence Whitehead " On Democracy and Democratization " , in " Democratization : Theory and Experience " , (Oxford and New York : Oxford University Press , 2002)

انطباقا على وقائع منطقة الوطن العربي، عكس انتقالية هنتغتون القصيرة جدا من حيث الزمن لهذا السبب قد لا نعتبر قالب نظرية هنتغتون البنيوي ومسارها الفوق –تحتي في الموجة الثالثة هما الأداة الكافية والموثوقة لقياس الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي .

فوفقا لـ **وايتهد** فإن تفسير الديمقراطية من خلال سلسلة من الفرضيات النظرية الثابتة وغير المرنة والمستندة إلى حالات مثالية محدودة، يؤدي إلى فقدان الدّقة حين يجرى تطبيقها على جغرافيا أوسع من عمليات الانتقال. وعليه لا يمكن اختزال الدمقرطة في مجرد حركة مستقيمة ، متوقعة، ومحسوبة بين قطبين –الاستبداد والديمقراطية- تتوسطها كل عشر سنوات من الانتخابات والقوانين الدستورية. فقياس الديمقراطية بواسطة الاختبار الانتخابي ليس وحده كاف لذلك، بيد أن ثلاثين سنة من الانتخابات في مصر مثلا تؤيد أكثر مما تدحض ما يزعم انه ديمقراطيات جديدة تحت غطاء تعايش أنشطة استبدادية مع الانتخابات، حيث لم تنجح الانتخابات في الوطن العربي في زحزحة التفرد والاستئثار بالسلطة الفعلية وهو ما يميز جل الإصلاحات السياسية العربية .

وعليه فان الدمقرطة الوحيدة التي نسعى لتفسيرها في هذه الدراسة هي تلك التي تتحرك وفق رؤية وايتهد أي باعتبارها عملية طويلة الأمد، معقدة، ديناميكية، ومفتوحة دائما، تنطوي هذه العملية على " التقدم" نحو " سياسة محكومة أكثر بالقانون، وأكثر قبولا ومشاركة من المواطنين" [1].

وذلك من خلال التركيز على الدور الذي تلعبه النخب في مصر بتعددها في إدارة المرحلة الانتقالية التي شهدتها البلاد منذ حراك يناير 2011 ، انطلاقا من فرضية كون الانتقال الديمقراطي "إدارة" ، لمسار الخروج من الاستبداد وبناء الإجراءات والمؤسسات والقواعد الديمقراطية. فيتعلق الأمر إذن بإدارة يعتبرها الشعب مُرضية ويراها الفاعلون المتداخلون " ممثلوا السلطة الجدد" أو المعنيون "المجتمع الدولي" حكيمة لمجموعة من الصعوبات النظرية والعملية.

فبالرغم من أن تلك الحراكات كانت في بدايتها عفوية وشعبية، فان ذلك لا ينفي انخراط النخب السياسية والحقوقية والفنية، وحتى الأحزاب والمنظمات في أداء أدوار مهمة وان كان ذلك بأشكال مختلفة وانساق متباينة، وتدفعنا هذه الحقيقة نفسها إلى التساؤل عن طبيعة الأدوار التي ربما اضطلعت بها النخب فضلا عن مواقعها واستراتيجياتها. وبالرغم من أن رواد دراسات النخب، قد أكدوا على البعد السياسي للنخب وموقعها الحاسم في دائرة السلطة السياسية بالتحديد، فهي تشارك في عملية صنع القرار وتعد قوة فاعلة ذات تأثير سياسي كبير، وهي ذات قدرات تمكنها من الاقتراب من دوائر صنع القرار ما يوسع من شبكة تدخلاتها وتأثيرها عموديا وأفقيا في النظام السياسي ككل .إلا انه هناك نخب أخرى لها-ظاهرة وخفية- من التأثير ما يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار لاسيما أثناء المراحل الانتقالية.

ثانيا: مبررات اختيار الموضوع: يرجع اختيارنا للموضوع لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية :

1/المبررات الموضوعية:

-القصور النظري والمفاهيمي في دراسة السياسات العربية ولاسيما "براديغم الانتقال" جعلت من محاولتنا هذه مطلبا الزاميا ولا مفرّ منه.

-هيمنة المقاربة الانتقالية على الإسهامات البحثية حول التحولات التي وقعت في الدول العربية دعتنا إلى الرغبة في اكتشاف : أهم المقاربات المتعارف عليها والتي يمكن لنا من خلالها الإحاطة بخصوصية الواقع العربي.

---

[1] العربي صديقي، تر: محمد شيّا، **إعادة التفكير في الدمقرطة العربية انتخابات بدون ديمقراطية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 64

-التعمق في ما يتعلق بالمرحلة الانتقالية وحيثياتها باعتبارها مرحلة مفصلية في المسار الانتقالي.

-حاجة ظرفية آنية تتمثل فيما تعرضت له أغلب التحولات من انسداد وهجمة مضادة استهدفت الانقلاب على المسار الانتقالي ومن ثم إعادة إنتاج منظومة الاستبداد والفساد تحت عناوين مضللة مختلفة .

2/المبررات الذاتية:

رغبتنا في التعمق أكثر في المواضيع ذات العلاقة بحقل الترانسيتولوجي وكذا الاهتمام بالقضايا التي يثيرها واقعنا العربي بإلحاح وذلك ضمن منطق الحاجة إلى التحرر الفعلي من المعارف والمسلمات والافتراضات السطحية المستهلكة حول قابلية تطبيق موضوع الديمقراطية وعدم توافقه و طبيعة المجتمعات العربية وخصوصيتها وما هي مختلف الشروط التي يجب توافرها لأجل أن تتمكن هذه الأنظمة من الانتقال بسلاسة إلى الديمقراطية.

ثالثا: أهمية الدراسة: تبرز أهمية الموضوع قيد الدراسة على مستويين أساسيين:

-على المستوى العملي تسعى هده الدراسة إلى تكوين مرجعية علمية للباحثين المهتمين بنفس السياق البحثي المتعلق بمفاهيم ونظريات علم الانتقال لاسيما ما يتعلق بالمرحلة الانتقالية والدور الذي تؤديه النخب بتعددها في ذلك، وهذا نظرا لقلة المراجع التي تولي أهمية لدراسة المرحلة الانتقالية بتحليل عميق خصوصا ما يتعلق بالنتاج الأكاديمي العربي .

أما على المستوى العلمي؛ فعلى اعتبار المرحلة الانتقالية أهم مرحلة في عملية التحول الديمقراطي ككل فمختلف الحيثيات التي تمر بها ومجمل اللاعبين المؤثرين خلالها يكون لهم تأثير على طريقة تسيير هذه المرحلة ويكون لها انعكاس حتما على ما سيكون بعد هذه المرحلة فهل سيؤدي بنا إلى مرحلة ترسيخ ديمقراطي وتثبيت معالم الديمقراطية أم سيكون انتكاسة ورجوع لنقطة الصفر ألا وهي التسلطية وكل القيم الفاسدة في المجتمع.

-النموذج المصري باعتباره مجتمعا متعدد النخب الفاعلة في نظامه السياسي من نخب سياسية عسكرية ثقافية، دينية ، وحتى الموقع الاستراتيجي المصري وقربه من مواطن الصراع والتنافس الدولي ضمن استراتيجيات الدول الكبرى الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط مما يجعله أنموذجا خصبا للبحث العلمي؛ خصوصا المرحلة التي تلت تنحي الرئيس حسني مبارك وصولا إلى أحداث 30 يوليو2013 وتداعياتها. حيث سنقوم بتحليل وقائع تلك المرحلة محاولين فهم تعثر مسار التحول الديمقراطي في عملية بحث وتحليل للتاريخ الراهن، نتناول الظاهرة بشموليتها، حيث لا نغفل إلى جانب البنى الاجتماعية الاقتصادية والقوى السياسية العوامل الثقافية أيضا.

رابعا: أهداف الدراسة :

الوعي بأساسيات وبمفردات نظرية الانتقال الديمقراطي مقاربة وتصورا لاسيما ما يتعلق بالمرحلة الانتقالية كمرحلة مهمة وحرجة ضمن المسار الانتقالي نحو الديمقراطية.

التنبيه لضرورة الحذر الشديد عند تطبيق هذا الإطار النظري على الأحداث العربية الراهنة والتساؤل حول مشروعية البحث عن مقاربة مختلفة، فلا نتكف في هذه الدراسة بتشخيص "سبب" هنا وآخر هناك أو حادثة بعينها للحراك الاحتجاجي الذي شهدته مصر منذ يناير 2011 ، بل يفترض بنا أن نعالج خلفياته التاريخية، ثم ننتقل إلى تكوّن الفاعلين التاريخيين ونشوء هذا الحراك، فهذه القراءة ضرورية لا لفهم الحراك، بل لفهم ما جرى بعده أيضا. كما أن ثمة حاجة إلى شرح خلفيات الحراكات الاقتصادية وغياب العدالة الاجتماعية وتاريخ الاحتجاج المصري إذا صح التعبير، لوضع 25 يناير وما بعده في سياق تاريخي.

خامسا: أدبيات الدراسة

سنحاول تقسيم الأدبيات السابقة من حيث المحتوى إلى مجموعتين رئيسيتين وذلك بما يتناسب مع المتغيرين الرئيسيين الذي يتضمنهما عنوان الموضوع قيد الدراسة وكذا أنموذج الدراسة، فسيتم تضمين المجموعة الأولى جملة الأدبيات التي تناولت موضوع النخبة وكذا موضوع الانتقال الديمقراطي بصفة عامة وموضوع المرحلة الانتقالية على وجه الخصوص والتي نستقي منها المفاهيم والتصنيفات التي تساعدنا على فهم أعمق للمتغيرات الأساسية، أما المجموعة الثانية فسيتم تضمين الأدبيات المتعلقة بالحالة المصرية :

أولا: الأدبيات المتعلقة بالنخب والمرحلة الانتقالية والديمقراطية :

-بوتومور، الصفوة والمجتمع(دراسة في علم الاجتماع السياسي)، تر: محمد الجوهري وآخرون،الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988.

توماس بيرتون بوتومور Thomas Bottomor البروفيسور وعالم الاجتماع البريطاني (08أبريل 1920، إنجلترا - 9 ديسمبر 1992، ساسكس، إنجلترا) قد قام بمحاولة لوضع تعريف للنخبة السياسية بعد دراسته التحليلية والنقدية لمساهمات منظري النّخبة السابقين له على غرار موسكا وباريتو وفيبر وماركس، حيث يعتبر الكتاب من أهم الأعمال التي تطرقت لمفهوم النخب ولمختلف النظريات الاجتماعية النخبوية، يجدر الإشارة إلى أننا قد لا نجد فروقا حول مفهوم النخبة بين المفكرين من حيث دلالته على فئة أو طبقة تتعدد بتعدد المجالات التي ترتبط بها أو الأنشطة التي تزاولها، لكن يوجد الاختلاف دون شك في مناهج وطرق مزاولة هذه النخب لأعمالها وفي انتماءاتها و ولاءاتها وفي رؤاها ومنطلقاتها، الأمر الذي اعتمدناه كمنطلق وكمدخل تفسيري لمختلف تعاملات وأدوار نخب النظام المصري مع حيثيات المراحل الانتقالية التي شهدتها مصر منذ يناير 2010.

-ادريس لكريني وآخرون ، أطوار التاريخ الانتقالي مآل الثورات العربية، بيروت: المركز العربي للدراسات وأبحاث السياسات، 2015

نظرا إلى أهمية المرحلة الانتقالية في مسار الانتقال الديمقراطي عالج هذا الكتاب مآل ما اصطلح عليه بالثورات العربية، والسياسات التنموية والتحديات معا، وذلك من خلال التركيز على عدة محاور على غرار: الإسلام السياسي، إعادة كتابة الدساتير العربية، و التركيز أيضا على قواعد الانتقال الديمقراطي، وكذا على أوجه قصور التنظير لعملية الانتقال الديمقراطي كالمركزية الأوروبية المفرطة، وغياب النموذج العربي.كما يعالج الكتاب، فضلًا عن ذلك كله، سمات المرحلة الانتقالية من خلال ثلاثة عوامل: إرث مؤسسات الدولة القديمة، وطبيعة التغيير الثوري، ودرجة تجانس النخب السياسية الجديدة. ثم يدحض فكرة "الاستثناء العربي" ويبرهن أن التحول الديمقراطي في العالم العربي ممكن وقابل للتحقق. وفي هذا يرصد تجارب كثيرة في أوروبا الشرقية وآسيا وأميركا اللاتينية ، وحتى في بعض الدول العربية، على غرار التجربة المصرية بعد 2011.فاختلاف وجهات النظر لمؤلفي الكتاب والمقارنات بين التجارب الأخرى في العالم الهمتنا ضرورة البحث عن مؤشرات التجارب الناجحة بغية إيجاد النموذج الانتقالي الأمثل والمتماشي مع خصوصية البيئة العربية .

-ألفرد ستيبان وآخرون، تر: أنطوان باسيل، ديمقراطيات في خطر ! ، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2014.

الفرد ستيبان Alfred Stepan بروفسور في العلوم السياسية بجامعة كولومبيا والمدير المؤسس لمركز دراسة الديمقراطية والتسامح والدين ، مُنح جائزة **Karl Deutsch** عام 2012 وهي أعلى جائزة في السياسة المقارنة/العلوم السياسية تمنحها الجمعية الدولية للعلوم السياسية.

ينطلق هذا الكتاب من فكرة أن الممارسة السياسية قد أظهرت في الأنظمة الديمقراطية الناشئة حديثا احتمالات متزايدة على الارتداد الديمقراطي، وأخطارا جديدة مهدّدة لاستمرار الديمقراطية. ويُعد الكتاب وثيقة مهمة لرصد بعض هذه الأخطار والتنبيه إليها واقتراح الحلول لممارسة ديمقراطية أفضل.حيث يركز الكاتب هنا على ثلاث قضايا أساسية فقط. من بينها ما له علاقة مباشرة بنقاط مهمة في دراستنا هذه، حيث تشكل العلاقة بين السلطة المدنية والسلطة العسكرية أهم التحديات التي تواجهها الديمقراطيات الجديدة .فالتحدي الذي تواجهه الديمقراطيات في ما يتعلق بالجيش والشرطة والاستخبارات هو تحد مزدوج: تطوير مؤسسات للسيطرة الديمقراطية على هذه الأجهزة من جهة، وتحويل هذه الأخيرة إلى أدوات فاعلة لحماية مواطنيها وأمنهم من جهة أخرى.

ومنه يُعتبر هذا الكتاب متميزا عن الدراسات الديمقراطية الكلاسيكية التي تتناول التحديات التقليدية التي تواجه الدول الديمقراطية كالاقتصاد والثقافة السياسية، بالنظر إلى طرحه لقضايا جديدة حول الكثير من الأفكار الدستورية والسياسية التي ظلت سائدة لفترات طويلة ، حيث تستند الدراسات التي يحويها المؤلف على الاختلالات التي تشهدها ديمقراطيات الموجة الثالثة، وتقترح إجراءات عملية للإصلاح.

بالرغم من ذلك، إلا أنّ الكتاب تعتريه جملة من جوانب المحدودية، فالتركيز على ثلاثة أنواع من التحديات يعتبر قليلاً مقارنة بالتحديات التي أصبحت تواجهها الديمقراطيات الجديدة، كالمنظمات الإرهابية والمافيا، والشركات المتعددة الجنسيات، والتبعية الاقتصادية، وتأثير القروض الدولية، وبقايا النظام الدكتاتوري السابق، وتراجع الحريات المدنية.

ثانيا : الأدبيات المتعلقة بالحالة المصرية:

-باسم القاسم ، ربيع الدنّان ، مصر بين عهدين مرسي والسيسي دراسة مقارنة ، بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2016:

الكتاب من اعداد **باسم القاسم Basem al-Kassem، ربيع الدنان Rabie al-Dannan** ، وهو عبارة عن سلسلة من الدراسات تتناول الأوضاع السياسية والدستورية والأمنية والاقتصادية والإعلامية التي شهدتها مصر خلال عهدي الرئيسين " محمد مرسي" و"عبد الفتاح السيسي" من خلال دراسة مقارنة للمرحلتين .

حيث يحاول الكتاب تقديم تقييم علمي ومنهجي لمرحلتي حكم كل من مرسي والسيسي، وذلك من خلال محاولة شرح تطور الأوضاع منذ 25 يناير وحتى نهاية 2015 ، و دراسة العلاقة بين السلطة والأحزاب والقوى السياسية، الأداء الاقتصادي وكذا الأداء الأمني والقضائي والإعلامي لكلا المرحتلين هذا بالإضافة إلى ملف السياسة الخارجية أيضا، حيث يحاول هذا الكتاب إجراء مقارنة علمية موضوعية بين عهدين طغى الاختلاف والتباين على الظروف والأوضاع التي أحاطت بهما، والتي شكلت حقبة مهمة في تاريخ مصر الحديث.

-عزمي بشارة، ثورة مصر الجزء الأول من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ماي2016:

عزمي بشارة **Azmi Beshara** 1956 الناصر فلسطين ،مفكر واكاديمي وكاتب سياسي يشغل حاليا منصب مدير المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .

يعد الكتاب من بين الدراسات الأكاديمية القيمة جدا والتي تناولت الأحداث في مصر بشكل مفصل ودقيق، حيث لايكتفي الكاتب بالبحث في الأوضاع المصرية منذ 25 يناير 2011 بتشخيص سبب من أسبابها بشكل منعزل أو بحث حادثة بعينها، بل يفترض معالجة خلفياتها التاريخية والانتقال بعدها إلى تكون الفاعلين التاريخيين ونشوء الحالة الثورية كما اسماها، أي أن الكاتب قام بعرض تاريخي منذ صعود جمهورية يوليو 1952 وحتى نهاية عهد مبارك 2011 لفهم اكبر لمجريات الأحداث التي تلت الحراك الاحتجاجي الشعبي.

-عزمي بشارة، ثورة مصر الجزء الثاني من الثورة إلى الانقلاب، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ماي 2016:

تكملة للجزء الأول من هذا العمل الأكاديمي القيم، حيث قام الباحث بعملية توثيق منهجي لحوادث الحراك في مصر، وجرى استخدامه للتوثيق باعتباره احد مصادر كتابة التاريخ الراهن، إضافة إلى المعطيات الإحصائية الرسمية المحلية والدولية، واستطلاعات الرأي التي قام بها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، والأدبيات المنشورة في الموضوع والكتابات النظرية.

فلا يكتفي الباحث في هذا الكتاب بالاعتماد على الكتب والمنشورات اعتمادا نقدا ، بل يتجاوز ذلك إلى التحقيق الاستقصائي المنهجي لغرض جمع المعطيات، لأجل توثيق تلك المرحلة التي تلت تنحي مبارك وصولا إلى أحداث 30 يوليو 2013، محاولا فهم تعثر المسار الانتقالي في عملية بحث وتحليل تتناول الظاهرة بشموليتها ولا تغفل طبعا البنى الاجتماعية والاقتصادية والقوى السياسية والعوامل الثقافية والخارجية أيضا.

حيث تتلاقى رؤيتنا للمرحلة الانتقالية لعملية الانتقال الديمقراطي مع منطلق ما يراه الدكتور عزمي بشارة هنا من خلال تعريفه للمرحلة الانتقالية نحو الديمقراطية على أنها تلك المرحلة التي تدار فيها البلاد في خدمة هدف محدد، وتوضع فيها أسس النظام الديمقراطي، هذه الأسس التي يُتفق عليها بالحوار وآليات أخرى من أشكال التوافق المختلفة. وتُستغل المرحلة لإضعاف عناصر النظام القديم بكسر احتكارها للسلطة، وتعزيز عناصر النظام الجديد والعمل على وجود اتفاق بين القوى السياسية المعارضة للنظام السابق وجزء كبير من نخب النظام السابق نفسه على المؤسسات الديمقراطية والتزام تنفيذ ذلك الاتفاق أكانت هذه المؤسسات قائمة أو يجب انشاؤها .ويجب أن يحدد هدف المرحلة الانتقالية، إقامة النظام الديمقراطي، حيث لا تكون مرحلة انتقال إلى المجهول.كما يشير إلى انه قد يصعب تحديد مدة زمنية للمرحلة الانتقالية فهي مرتبطة بنضج القوى السياسية والمجتمع وأجهزة الأمن .

-هاني سليمان ، العلاقات المدنية-العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير ، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015 .

ينطلق الكاتب هاني سليمان ، **hani suleiman** ، من فكرة الدور الذي تضطلع به المؤسسة العسكرية في مصر قضية محورية ألا وهي دور الجيش في السياسة ولاسيما خلال المراحل الانتقالية لعملية التحول الديمقراطي، ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة كونها تعالج العديد من النقاط المهمة التي اعتمدنا عليها في دراستنا على غرار طبيعة العلاقة بين الجيش والسياسة والحكم في مصر وكذا مختلف الأسباب التي أدت إلى تدخل المؤسسة العسكرية المصرية في سير المراحل الانتقالية منذ تنحي مبارك وحتى مستقبل العلاقات المدنية-العسكرية وتداعياتها على النظام السياسي المصري. بمعنى أن هذه الدراسة تركز على عامل واحد من العوامل المؤثرة في عملية الانتقال الديمقراطي، حيث تخلص إلى

ضرورة تقليص النفوذ السياسي للجيش في مصر، الأمر المرهون بتعزيز المؤسسات السياسية في الدولة وتقوية الأحزاب والقوى السياسية، لمنع أي فراغ سياسي يغري الجيش بالتقدم لملئه.

سادسا: إشكالية الدراسة:

قد شهد العقد الأخير من عهد مبارك ممارسة ما يمكن تسميته بكبت وحرمان اقتصادي وسياسي واجتماعي من قبل النظام وقيادات الحزب الوطني الحاكم ضد الشعب المصري ككل، وقد ظهر ذلك جليا في حادثة تزوير انتخابات مجلس الشعب عام 2010 وقيام أعضاء الحزب الوطني بالسيطرة الكاملة على مقاعد البرلمان[1] .وتجلى ذلك أيضا في الأساس الفاسد الذي كان يحكم آلية تولي الوظائف العامة والمناصب القيادية في الدولة وكان يعتمد على شرط الانتماء للحزب الوطني وإظهار الولاء الكامل للنظام. علاوة على ذلك التهميش الاقتصادي من خلال البطالة آلية رئيسية لافقار شرائح مهمة من الطبقة الوسطى، اذ تعني حرمانهم من كسب العيش بكرامة من خلال عملهم، مايدفع هؤلاء العاطلين من العمل الى هوة الفقر، إضافة الى سوء التوزيع وغياب العدالة الاجتماعية. هذه الأوضاع كلها ولّدت عند فئات الشعب المصري شعورا بالسخط العام وساعدت الحركات الاحتجاجية على تحويله من شعور بعدم الرضا إلى ممارسة سياسية تمثلت في فعل احتجاجي تصاعديّ وتراكميّ، وتحولت بفعل هذا التراكم إلى احتجاجات شاملة للبلد .

في ضوء ما تقدم، تطرح هذه الدراسة مسألة دور النخب في إدارة المرحلة الانتقالية في مصر بهدف لا يقتصر على رصد هذا الدور وتوثيقه سلبا وايجابا، وإنما بهدف تقديم مقاربات وتحليلات معمقة لفهم ما جرى في مصر منذ يناير 2011 ومعرفة تداعيات ذلك على مستقبل الديمقراطية في مصر.

اذن ومما سبق نطرح الإشكالية محور دراستنا هذه على النحو الأتي :

ما الدور الذي لعبته النخب في إدارة المرحلة الانتقالية التي شهدتها مصر منذ حراك يناير2011؟

سابعا: تساؤلات فرعية/الدراسة : وضمن هذا السياق يمكن استعراض تساؤلات فرعية على النحو التالي:

-ما حدود الدور الذي تلعبه النخب بتعددها ضمن العملية السياسية لاسيما خلال المراحل الانتقالية؟

-إلى أي مدى يمكن للأطر الابستمولوجية والنظرية التي يقترحها علم الانتقال الديمقراطي أن تحيط بديناميات الانتقال التي تعرفها بعض الدول العربية ؟

- ما طبيعة الدور الذي لعبته مختلف النخب ضمن النظام السياسي المصري خلال المراحل الانتقالية التي مرت بها البلاد منذ الإطاحة بنظام مبارك.

-فيما تمثل التأثير الدولي على حيثيات إدارة المراحل الانتقالية في مصر نظرا لموقعها المهم ضمن استراتيجيات الدول الإقليمية والدولية؟.

-ما مستقبل الديمقراطية في مصر بعد احداث 30 يوليو 2013 ؟

-ما مستقبل الديمقراطيات الليبرالية في ظل تفشي الازمات التي تعصف بها وما مستقبل الديمقراطيات الناشئة ضمن هذا السياق؟.

---

[1] ميشيل دنّ ، عمرو حمزاوي، "الحزب الوطني ومأزق مابعد الانتخابات البرلمانية-التحديات القانونية والسياسية"، مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط ، **على الرابط التالي** : https://carnegie-mec.org/2010/12/13/ar-pub-42140

ثامنا: حدود الدراسة :

الإطار الزماني: ستتبع هذه الدراسة مسار الأحداث التي شهدتها مصر منذ الإطاحة بنظام حسني مبارك سنة 2010 إلى غاية نهاية سنة 2018 في سبيل رصد وتحليل حيثيات الأدوار التي لعبتها مختلف النخب خلال المراحل الانتقالية التي مرت بها، اذ سعينا من خلال هذه الفترة المختارة لتحييد العديد من المتغيرات والتحكم أكثر في معطيات النموذج محلّ الدراسة.

الإطار المكاني : إن الحدود المكانية في هذه الدراسة ستتمثل في دولة مصر كأنموذج نظرا لأنها تضم العديد من النخب الفاعلة في الوسط السياسي .

تاسعا: فرضيات الدراسة: تفترض هذه الدراسة جملة من الافتراضات لأجل معالجة الإشكالية المطروحة:

- كلما ترسخت المؤسسات والقوى السياسية، فانه يتراجع نطاق تدخل الجيش في المجال السياسي المدني المصري .

-كلما حصل توافق وطني بين النخب والقوى السياسية في مصر، لاسيما بين العلمانية والإسلامية يقوم على مدنية الدولة وابعاد الجيش من السياسية، تزداد إمكانية إعادة التوازن إلى العلاقات المدنية العسكرية.

-ثمة علاقة طردية بين الضغوط الإقليمية والدولية وتوجه النخب الانتقالية نحو مسار معين لادارة المرحلة الانتقالية.

عاشرا: الإطار المنهجي للدراسة:

1/المقاربات والمناهج:

الضرورة المنهجية تستدعي منا الاعتماد على أكثر من منهج للوصول إلى النتائج المرجوة، هذه المناهج التي من شأنها خدمة أهداف البحث ، ابتداء **بالمنهج الوصفي** لغرض عرض فحوى الأطر النظرية التي تعرضت لكل من مفهوم النخب والمراحل الانتقالية بالإضافة الى عدة مناهج أخرى كالتالي:

-المنهج التاريخي: باعتباره لا يقتصر على مجرد سرد الأحداث التاريخية بل ينتقل إلى تحليلها وتفسيرها ضمن واقعها التاريخي قصد الوصول إلى معرفة الحاضر، على اعتبار أن الواقع ما هو إلا نتاج لتراكمات سابقة، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن دراسة الحركات الاحتجاجية بمصر تتطلب الرجوع إلى ماضيها...ومختلف التراكمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أدت اليها.

-المنهج المقارن: المقارنة بين طريقة تعامل النخب مع حيثيات المراحل التي شهدها النظام المصري منذ يناير 2011، وكذا المقارنة بين المواقف الدولية تجاه هذه الأحداث باختلاف الفاعلين الأساسيين لكل مرحلة .

-منهج دراسة الحالة: وذلك من خلال تناول الحالة المصرية كأنموذج للدراسة، ما يتيح لنا الإمكانية لتعميم النتائج النظرية المتوصل إليها باعتباره نموذجا ذا نقاط تشابه عديدة مع نماذج أخرى ضمن دول المنطقة العربية .

2/المقاربات :

لا يمكن مبدئيا تفسير الحراك الاحتجاجي السريع الذي عرفته العديد من الدول العربية فقط وفق مقتربات الانتقال التي ساد الاعتماد عليها في العديد من الدراسات، حيث اهتمت هذه المقاربات بالتركيز على سؤال لماذا يتم الانتقال من نظام يوصف بالاستبدادي إلى نظام آخر يفترض أن يكون ديمقراطيا (مدرسة التحديث، المقاربة البنيوية الوظيفية والتركيز على الثقافة والقيم..)، في حين انه يجب التركيز على كيفية حدوث هذا الانتقال وكيف تتم عملية ذلك ،الأمر الذي يتطلب منا هنا الاعتماد على منهجية تحليلية مغايرة لا تكتفي فقط بالعوامل البنيوية؛ وتنطلق في رؤيتها لحركة الانتقال السياسي والاجتماعي من تحت إلى فوق ومن أسفل القاعدة الاجتماعية إلى أعلاها ومختلف الأدوار التي يضطلع بها الفاعلون الانتقاليون (النخب الانتقالية) خلال عملية الانتقال الديمقراطي.

حيث تبرز أهمية هذه الاقترابات في كونها تولي اهتماما بالغا بالمتغيرات السياسية إلى جانب العوامل الثقافية أو الاقتصادية في المقاربات السابقة، حيث لا يمكن فهم اللبرلة السياسية للأنظمة الاستبدادية إلا من زاوية الصراع من اجل السلطة الذي تخوضه مختلف الجماعات والشرائح في إطار الدولة، وكذا مختلف المساومات والتسويات بين الفاعلين خلال تلك الفترة. لأجل ذلك نعتمد على المقاربات التالية الذكر :

-مقاربة الفاعل ووزن العوامل البنيوية لـ خوان لينز :

حيث يكون دور النخب صعبا وحاسما خلال المرحلة الانتقالية، فإعداد "أجندة أولية" والإدارة الجيدة يحددان منذ البداية مآلات الانتقال.

فلينزLinz وستيبان Stepan وإضافة إلى مفكرين آخرين يشتركون في هذه النقطة و التي تتعلق بتفسير الانتقال الديمقراطي من منطلق الصراعات التي تتصل بطبيعة الإجراءات والقواعد والسلوكات وأثرها عليها. تلك التي تسود حالة عدم اليقين والسيولة المميزة للمراحل الانتقالية والتي تغيب فيها القواعد الواضحة للعبة السياسية. وهو ما يفسر تنوع المسارات الانتقالية لتنوع طريقة إدارتها. حيث أن الدمقرطة في جوهرها عند لينز" قضية مهارة سياسية"، إذ يجب تحليل الانتقالات من زاوية كونها ميكانيزمات خاصة لسلوك القوى السياسية أي على مستوى الهندسة السياسية للفاعلين وبصورة خاصة النخب السياسية والعسكرية. كون أن الديمقراطية تدخل شيئا من اللايقين إلى العملية السياسية، إذ ليس بمستطاع أي جماعة بعينها أن تطمئن إلى أن مصالحها ستغلب في النهاية.

ونجد أن "لينز وستيبان" قد اقترحا من خلال دراستهم لأربعة عشرة تجربة انتقال ديمقراطي براديغم جديد يرتكز على نظرية الفاعل ولكنه يعمل خلال خمسة خطوط توجيهية هي على التوالي:

-المجتمع السياسي: ويتعلق الأمر بالفاعلين الدين يطمحون للوصول إلى السلطة .

-المجتمع المدني: ويشمل الفاعلين غير الرسميين على غرار جمعيات حقوق الإنسان والنقابات والنخب الدينية.

-مفهوم دولة القانون وتحديدا القواعد والأطر الدستورية التي ستنظم قواعد اللعب الجديدة لمرحلة ما بعد سقوط النظام الاستبدادي.

-الدولة ذاتها وتشمل النخب مثل العسكر والأمن حيث يمكنهم حسب الحالة إما تدعيم الانتقال أو عرقلته.

-المجتمع الاقتصادي الذي يتكون من مجموع الهياكل الخاصة والعامة والنخب الاقتصادية ورجال الأعمال والتي تهدف إلى ضمان الرابط بين سياسات قيادات المراحل الانتقالية والتطلعات الشعبية[1].

-المقاربة البنيوية الوظيفية:

حضيت الموجات الأولى للديمقراطية في العالم بدراسات وتحليلات بنيوية تعتمد على متغيرات ثقافية اقتصادية اجتماعية، الدين،الثقافة، الواقع الاقتصادي والاجتماعي، والتي ركزت على أسباب نشأة الأنظمة التعددية، حيث ينطلق هذا المدخل من فكرة " بنى القوة والسلطة المتغيرة" بحيث توجد في جميع المجتمعات العديد من بنى السلطة والقوة التي تعمل على تقييد سلوك الأفراد والنخب في المجتمع وتشكيل تفكيرهم. ويرى هذا المدخل أن النخب السياسية تقوم بمبادرات وخيارات معينة ،إلا أن هذه الخيارات لا يمكن تفسيرها إلا عبر الإشارة إلى القيود المحيطة بها.

إذن فالتفاعلات المتغيرة تدريجيا لبنى السلطة والقوة –اقتصادية، اجتماعية، سياسية –تضع قيودا وتوفر فرصا تدفع النخب السياسية وغيرهم، في بعض الحالات، في مسار تاريخي يقود إلى الديمقراطية بينما في الحالات الأخرى قد تقود تفاعلات بنى السلطة والقوة إلى مسارات سياسية أخرى. وبما أن بنى السلطة تتغير تدريجيا عبر فترات تاريخية طويلة، فإن تفسيرات المدخل البنيوي لعملية التحول الديمقراطي طويلة الأمد. وتستند المقاربة ليس على أساس بناء مبادرات النخب وإنما في إطار العلاقات المتفاعلة للبنى المتغيرة للقوة والسلطة حيث نتوصل في آخر المطاف إلى أن شكل الديمقراطية كان نتيجة لتفاعل مختلف هذه البنى[2].

-اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع :

فالمتتبع لمراحل تطور النظام السياسي المصري المختلفة، فيلزم علينا دراسة طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع أي العلاقة بين مؤسسات الدولة –النظام السياسي- والقوى الاجتماعية المختلفة وتفاعلاتها مع بعضها البعض من جهة أخرى وكيف يتم التعبير عن المصالح **Interest Articulation** المختلفة لدى النظام.

حادي عشر : ضبط مفاهيم الدراسة :

1-الحركات الاحتجاجية بدل الحركات الاجتماعية وبدل الثورة الشعبية:

حريّ بنا اعتماد مصطلح واحد ضمن جميع فصول هذه الدراسة بشأن توصيف ما جرى في مصر منذ يناير 2011 بالرغم من انه هناك قدرٌ كبيرٌ من عدم الاتفاق بين الجميع بخصوص ذلك، هل هي عبارة عن ثورة، حركات اجتماعية، حراك شعبي آم حركات احتجاجية قوية..

فغالبا ما كانت الثورات تقوم على ما يسمى كتلة مهيمنة مضادة، تحدث عنها الإيطالي أنطونيو غرامشي **Antonio Gramsci**، ولهذه الكتلة نموذج معرفي مغاير في تصوره وتخيله للواقع السياسي يقوم على إزاحة النظام القائم وإحلال نظام جديد محلّه على كل الأصعدة، حيث تسنّ هذه الكتلة المضادة نوعين من الحروب، حرب الأفكار والمعتقدات وحرب المناصب. فهي تحاول تحطيم الأفكار القديمة التي تحكمت في المجتمع وصاغت أفكاره ورؤيته ونظامه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ثم بعدها تحتل

---

[1] علي لبيدي، **الديمقراطية بين علم الانتقال وعلم الترسيخ**، اسطمبول: المعهد المصري للدراسات، يوليو 2018، صص 7،8

[2] بارينجتون مور ، تر: احمد محمود، **الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية اللورد والفلاح في صنع العالم الحديث**،بيروت: المنظمة العربية للترجمة ، 2008.

قيادات هذه الكتلة المناصب العامة وإدارة الدولة. وفي أثناء الأعمال الثورية تكون هنالك قيادة تخطط لها، وتوجه الثورة وتتحدث باسمها [1]. بيد أن كل هذه التفاصيل لا تنطبق وما حدث في مصر منذ يناير 2011 حيث لم تكن هنالك كتلة محددة المعالم والقيادة والتوجه هي الحاكمة والمهيمنة على تحركات الأحداث، كما لم تأت من قلب القوى السياسية المتعارف عليها تاريخيا في مصر أو حتى من الأحزاب الجديدة ولم تكن هنالك مؤسسة أو تيار سياسي أو فكري ورائها . فالأحداث كانت لامركزية ولا مؤسسية ولا بنيوية ولا يوجد لها قيادة ولا تنظيم محكم ولا نخبة تحركها ولا أحزاب .

من زاوية أخرى نلاحظ أنه قد مرت الاحتجاجات عبر مراحل عديدة خلال تاريخ مصر السياسي وقد حرَكت العديد من القطاعات في المجتمع، هذه التطورات يمكن أن نقول أنها خلقت حالة من التراكم التي تعدّ من أولى الشروط لتشكل الحركات الاجتماعية .غير أن الربط بين السياسي والاجتماعي هو أيضا شرط من شروط تشكّل الحركات الاحتجاجية وهو ما يهدد تطور هذه التحركات، حيث سنبين ضمن السطور الآتية العوامل التي حالت دون أن نستخدم هنا مصطلح الحركات الاجتماعية بدل مصطلح الحركات الاحتجاجية على الأحداث التي عرفتها مصر. وذلك بناءا على ملاحظة الباحثة لوجود عدة اختيارات اتفق عليها المحتجون في كيفية تنظيم هذه الحركات للفعل الاحتجاجي في الميادين وما اتخذوه من قرارات لضمان استمراريته وتواصله لأجل تحقيق أهدافه، بيد أن هذه الاختيارات اختُلِفت فيها فيما بعد خلال المراحل الانتقالية مما أدى إلى فشل تلك الحركات في بناء نسق من الزخم والاستمرارية تتمكن فيه من تشكيل حركة اجتماعية منظمة تحقق الأهداف والمطالب التي تم رفعها خلال بداية الاحتجاجات.

إذ تعرّف الحركات الاحتجاجية على أنها عبارة عن" أشكال متنوعة من الاعتراض تستخدم أدوات يبتكرها المحتجون للتعبير عن رفض أو لمقاومة الضغوط الواقعة عليهم أو الالتفاف حولها ...وقد تتخذ أشكالا هادئة أو هبّات غير منظمة[2]. وبالتالي يؤكد البعض أن الفعل المستمر هو الذي يؤهل الممارسة الاحتجاجية للانتماء مفهوميا إلى الحركة الاجتماعية وإذا غاب الفعل المستمر فانه يحول دون ضمها إلى المفهوم.

2-حدود المرحلة الانتقالية:

من المهم الإشارة إلى المؤشرات التي بناء عليها قمنا في دراستنا هذه بتحديد المرحلتين الانتقاليتين اللتان مرت بهما مصر مند الإطاحة بنظام مبارك. عموما تحديد عنصر زمني لمرحلة العبور من الاستبداد إلى الديمقراطية، قد يكون اعتباطيا لاعتبارات معرفية وتاريخية، غير أن المعالجة الأكاديمية تفرض علينا بعض الدقة في التحديد لأجل القدرة على التحكم في المعلومات وتحليلها وفق حيثيات ومتغيرات كل فترة. فتحديد بداية المرحلة الانتقالية أمر يسير لأنه يرتبط بسقوط النظام القائم، غير أن تحديد نهاية المرحلة هو ما يتعسر على الباحث تحديده بدقة لما يطرحه السؤال من أهمية تفرضها حالة السيولة وعدم اليقين التي تميز المراحل الانتقالية. فمتى يمكن القول-نظريا- أن بلدا ما قد تجاوز تلك المرحلة؟

قد اختلف الرأي لدى الباحثين في علم الانتقاليات خصوصا حول لحظة اكتمال مرحلة الانتقال الديمقراطي، وذلك لعدة مبررات من بينها ماهو نظري ويتصل بسيولة وعدم تحديد الفترة الانتقالية ،ومنها ما يتعلق بتنوع مسارات الانتقال التي لا تؤدي بالضرورة إلى قيام أنظمة ديمقراطية مستقرة.

---

[1] علي الرجال، "ثورة على نمط الثورات محاولة لفهم طبيعة الثورة المصرية ونمطها"، في : آية نصار وآخرون ، **الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات**، بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2012 ، ص65.

[2] اشتي فارس، "الحركات الاحتجاجة في لبنان: بين السياسي والاجتماعي،في: تامر خرمة وآخرون، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، مصر-المغرب-لبنان-البحرين-الجزائر-سورية-الأردن،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2014، ص 169.

ويمكن القول أن هؤلاء اعتمدوا محددات ثلاثة على الأقل لبيان تلك اللحظة التي قد تكون فارقة في حياة الشعوب ، وهي :

أولا -بلوغ مرحلة المأسسة الكاملة:

يرى بعض الباحثين أن المسار الانتقالي لا يُنجز إلا إذا بلغ النظام الجديد مرحلة المأسسة الكاملة من حيث الإجراءات والقواعد والمؤسسات. بمعنى كل ما يتعلق بما يسمى مأسسة الدولة في إطار عملية التحول الديمقراطية، وهذا شيء في غاية الأهمية وهو كيف يتم تأسيس دولة وبناء سلطة مؤسسة لها أي من يستحوذ على المشهد عند وضع الدستور، ومن سيقوم ببناء مؤسسات وفق الأيديولوجية المنتشرة والسائدة وفق معتقده.

ثانيا-انتظار هزيمة الأحزاب بما فيها أحزاب السلطة الجديدة في دورة انتخابية لاحقة:

يفترض بعض الباحثين أن المرحلة الانتقالية لا تكتمل إلا إذا أسفرت انتخابات حرة نزيهة ثانية على هزيمة الحزب أو الأحزاب التي وصلت إلى السلطة بطريقة شرعية عقب أول انتخابات كما يشدد على ذلك " بريزورسكي ". وتعقيبا على هذا الرأي نلاحظ مايلي :

أن هذا المحدد يساهم في إطالة الفترة الانتقالية لان افتراض هزيمة الحزب أو الأحزاب التي وصلت إلى السلطة بطريقة شرعية، وفق قواعد اللعبة السياسية الجديدة المتوافق بشأنها، في أول انتخابات لا يستقيم إذا اتجهت الإرادة الشعبية الحرة إلى التمديد لنفس فريق السلطة الحاكم

ثالثا - تنظيم الانتخابات الحرة الأولى :

وفق ذلك فانه يصبح الانتقال مكتملا عندما " تصل حكومة إلى السلطة كنتيجة مباشرة للاقتراع الحرّ والشعبي وعندما تتولى هذه الحكومة سلطة سيادية تضع من خلالها سياسات عامة جديدة وعندما لا يكون على السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية الناشئة عن الديمقراطية الجديدة أن تتقاسم السلطة مع أي جسم قانوني آخر كما يرى " **خوان لينز Juan José Linz**" مثلا. وينسجم هذا الرأي مع أساسيات علم الانتقاليات وخاصة لجهة نزوع الانتقاليين إلى النمذجة والتمييز بين مرحلة انتقالية تتوج بأول انتخابات حرة ونزيهة يقع اجراؤها عقب انهيار النظام السلطوي، وبين مرحلة ترسيخ الديمقراطية التي تتواصل بعد فترة التأسيس. ففي هذه الدراسة ننطلق من هذا الرأي رغم ما يؤخذ على اعتماده كمحدد، من إغفال لخصوصيات تجارب الانتقال في الدول المختلفة وتنوع مساراتها ومآلاتها بما يحول دون إخضاعها إلى القواعد والموجهات التي يلتزم بها الانتقاليون[1].

3-الفرق بين المرحلة الانتقالية و الترسيخ الديمقراطي :

انطلاقا من تيار " الترانسيتولوجي " أو الانتقالية الذي وضعه " **اودونيل وشميتر Odonnel and Schmitter**" فان التعريفات الأكثر اكتمالا ونضجا للمصطلحات التي شاع استخدامها تأتي من العمل المشترك بين " خوان لينز**Juan José Linz** **والفريد ستيبان A.Stepan** " الذي يقول" يكتمل الانتقال الديمقراطي عندما يتم التوصل إلى اتفاق بشأن الإجراءات السياسية التي تؤدي إلى حكومة منتخبة، وعندما تتربع على عرش السلطة حكومة هي نتيجة مباشرة للتصويت الشعبي والحر ، وتتمتع بصيغة الأمر الواقع بالسلطة الكافية لوضع سياسات جديدة، وعندما تكون السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية الناتجة عن الديمقراطية الجديدة لا تحتاج إلى مشاركة قانونية مع الهيئات الأخرى" .وبالتالي يمكن تقسيم عملية الترسيخ إلى قسمين، الترسيخ السلبي والترسيخ الإيجابي. الأول

---

[1] علي لبيدي، **المقاربات الاستراتيجية في الانتقال الديمقراطي**، اسطمبول: المعهد المصري للدراسات ، يوليو 2018، صص22-23.

ينطوي على التخلص الفعلي أو النهائي من أي أمل في خيارات ديمقراطية، أما بالنسبة للترسيخ الإيجابي، فان النظام الديمقراطي يستقر عمليا ويكتسب صدقية. في حين انه يجب الأخذ بعين الاعتبار انه من الممكن ألا تستتبع عملية الترسيخ السلبية عملية إيجابية ، فتعلق مسيرة التطور في حالة ركود[1]. فوفقا لما سبق فانه بعد انتهاء المرحلة الانتقالية يكون من المنطقي أن تتبع بمرحلة الترسيخ الديمقراطي مرحلة تجذر مؤشرات الديمقراطية على جميع الأصعدة في الدولة، ضمن المؤسسات والقيم والسلوكات أي الممارسة الفعالة للديمقراطية.

ثاني عشر : تقسيم الدراسة:

في ضوء ما سبق، تضم الدراسة إلى جانب **مقدمة** و**الخاتمة** ، أربعة فصول:

حيث يمثل الفصل الأول تمهيدا مفاهيميا ونظريا عن كل من النخب والمراحل الانتقالية لعملية الانتقال الديمقراطي والعلاقة بينهما، وذلك من خلال عرض النظريات والمقاربات التي طرحت لتحليل هذه العلاقة . يتتبع **الفصل الثاني** أزمات المرحلتين الانتقاليتين الأولى والثانية في مصر ، حيث نتناول فيه بداية سياسات الاقصاء الاجتماعي والسياسي، والتنمية الاقتصادية المشوهة وغيرها من أزمات النظام السياسي المصري والتي كانت سائدة خلال فترة حكم مبارك وشكلت خلفية وعوامل مفجرة لحراك يناير 2011. ومن ثم دراسة التطورات الدستورية والقانونية ذات الصلة بالحياة السياسية والانتخابات الرئاسية والتشريعية خلال فترة تولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة المرحلة الانتقالية الأولى ثم مرحلة حكم الرئيس المنتخب " محمد مرسي" والتي تمثل المرحلة الانتقالية الثانية. وكذا تفاعلات العملية السياسية وأعمال العنف السياسي والإرهاب وأزمة العلاقات المدنية العسكرية والسياسات العامة وقضايا العدالة الاجتماعية وحتى مناقشة مختلف المواقف الدولية تجاه الأحداث في مصر وتفسير مختلف برامج المساعدة والمعونات وما طبيعة الدور السياسي والاقتصادي للعامل الخارجي بخصوص ذلك.

أما **الفصل الثالث** والمعنون بـ **"** النخب والانقلاب العسكري في مصر بعد 03 يوليو 2013" اذ سنسلط الضوء في هذا الفصل على انعكاس الانقلاب العسكري على الشرعية الانتخابية في مصر واهم نتائج ذلك على مختلف الأصعدة، مبرزين مختلف مواقف النخب و التي تباينت تجاهها وانقسمت إلى ثلاثة مواقف، ما بين مؤيد لما حدث من عزل الرئيس محمد مرسي، وما بين رافض له، وموقف ثالث، وهو الذي يقف على مسافة متساوية بين الموقفين.

ومن ثمة نحاول في **الفصل الرابع** ، المعنون بـ "النخب و أزمة الديمقراطية ، نحو بناء نموذج للديمقراطية يتماشى مع خصوصية الأنظمة العربية".

إذ سنحاول في هذا الفصل التطرق للانتكاسات التي تعرفها الديمقراطيات الغربية والتي ظلت لعقود كثيرة تمثل النموذج المثالي للديمقراطية ولحد الآن لا تزال الأنظمة تتغنى بها وتسعى إلى تقليدها وحينما يفشل نظام ما في تحقيق الديمقراطية بالمفهوم الغربي المتحيّز لأنموذجه، فإنه يتم الحكم على هذا النظام بالتخلف. في حين انه يجب إعادة النظر في هذه المفاهيم والنماذج نظرا للانتكاسات التي تعاني منها حاليا، ومن ثمة السعي إلى تقديم نموذج يتلاءم والخصوصية العربية وبالتركيز على الأنموذج المصري يتضمن مجموعة من الشروط الضرورية لسيرورة سلسلة للمراحل الانتقالية وبالتالي بلوغ مرحلة الترسيخ الديمقراطي.

ثالث عشر: صعوبات الدراسة

---

[1] نارسيس سيرا، الانتقال العسكري تأملات حول الإصلاح الديمقراطي للقوات المسلحة،بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2012، ص 33

إن كتابة تاريخ الحراكات من أسفل نحو الديمقراطية باعتبارها حوادث استثنائية تتجلى باقتحام قوى شعبية مسار التاريخ مباشرة من اجل تغيير نظام الحكم هي عملية مركبة للغاية. ويصبح العمل هذا أكثر تركيبا وتعقيدا إذا أقدم عليه الباحث قبل انقضاء مدة زمنية طويلة عليه. ومن سلبيات هذا القرب التأثر بالقوى الفاعلة وأطراف الصراع وتباين الآراء، وهو ما يفترض أن يدركه الباحث ويحاول مقاومته قدر الإمكان حتى يتحول هذا القرب من الحوادث زمنيا أمرا مفيدا بحثيا.

الفصل الأول:

المرجعية النظرية للنخب والمرحلة الانتقالية

تمهيد الفصل الأول:

بالرغم من قدم تناول ظاهرة النّخبة إلا أن المفهوم لا يزال يشوبه اللُّبس والغُموض، خاصة فيما يتعلق منها بحكم الأقلية أو موضوع الديمقراطية، وحتى في اختيار أو من لهم الحق في امتلاك صفة النّخبة في المجتمع والعلاقة مابين النّخبة المتعددة في المجتمع وكذا إيجاد تفسيرات لأسباب استمرار النّخب الحاكمة ومدى قوتها السياسية، مما يمنح الأفضلية للبعض ممن يحتكرون هذه المصادر امتيازات تفوق من يفتقدون إليها، هذه الفئة ذات الامتيازات التي تشكل النخب(**Elites**) مقابل الجمهور (**Mass**) . وترتبط النّخبة كظاهرة بالاجتماع البشري بما يحتويه من تفاوت واختلاف في توزيع مصادر القوة والنفوذ وهو ما من شأنه أن ينعكس على تراتبية الأفراد ضمنه واختلاف الأدوار،لاسيما ما يتعلق بدور النخب في المرحلة الانتقالية لعملية الانتقال الديمقراطي.

وحتى نقارب الموضوع بالتفصيل سنتطرق في **المبحث الأول** من هذا الفصل إلى التأصيل النظري للمفهوم، من مختلف التعريفات التي قُدمت للنخبة بصفة عامة والعلاقة بينها وبين بعض المفاهيم المشابهة في المعنى،على غرار مفهوم الصفوة، الطبقة والقيادة والجماعة.وكذا مختلف التصورات والمدراس الفكرية التي تطرّقت لموضوع النّخب ولاسيما النّخب المتعددة **plural elites** لأجل إيضاح أكثر من خلال القيام بمقارنات لهاته التصورات. أما في **المبحث الثاني** سنتطرق إلى مفهوم المرحلة الانتقالية و دور النّخب في إدارتها.

المبحث الأول: التأصيل النظري لمفهوم النخب:

من الطبيعي أنه لا تخلو أية دراسة من إطار مفاهيمي يوضح المصطلحات المركبة والملتبسة، لذا كان حريٌّ بنا أن نتطرق بداية إلى المفاهيم المتعددة التي قدمت لمصطلح النّخب، والتي تتعدد بتعدد وجهات النظر واختلاف تصورات المدارس الفكرية لهاته الظاهرة السوسيوسياسية، وكذا علاقتها ببعض المفاهيم المشابهة.

المطلب الأول: مفهوم النّخب وعلاقتها مع المفاهيم المتشابهة:

أولا : مفهوم النخب:

مفهوم النّخب موغِلٌ في القِدَم وإن كان قد ظهر بمسمّيات مختلفة عبر التاريخ القديم والحديث ومن الواضح تماما في كل مراحل التاريخ أن المجتمعات الإنسانية كانت تتميّز بالتقسيم الطبقي الذي تأخذ فيه أقلية مكان الهيمنة والسيطرة في المجتمع بين أكثرية من المهضومين من عامة الشعب. وفي هذا المستوى نرى أن الماركسيين لا ينظرون إلى التاريخ إلا من خلال مفهوم الصّراع الطبقي، بين طبقة جماهيرية واسعة مظلومة ومُستلبَة، وبين طبقة نُخبوية أقلية تستحوذ على الثّراء والقوة والسلطة والمال. إذ أن المجتمعات الإنسانية كانت منذ القِدم تتميّز بالانشطار الطبقي حيث تكون هناك دائما أقلية حاكمة تنفرّد بالسلطة والحكم وتحتكر أغلب المناصب السياسية والاجتماعية وبيدها مقاليد الأمور وأغلبية محكومة مُنقادة وليس لها أيّ صلة بصنع القرار السياسي أو المشاركة فيه.

وضمن هذا التصوّر الانشطاري للمجتمع، غالبا ما إتّخَذَت النّخب - التي تهيمن وتسود- لنفسها تسميات رصينة، مثل "الطبقة السائدة"، "الفرسان"، "النبلاء"،"الإقطاعيون، "الأوليجاركية، "البرجوازية"، "الأنتلجنسيا"، "النّخبة الحاكمة"، "النّخبة السياسية"، " الطغمة الحاكمة"، "الطبقة السياسية"، "أهل الحل والعقد"، "الأعيان"، "علية القوم"، "أهل البلاط "، " الطبقة الخاصة "، وهذه التسميات هي تعبير عن مفهوم واحد للنخب في جوهر الأمر عبر مراحل متعددة في التاريخ الإنساني[1].

وتدلّ كلمة النّخبة **لغةً** وفق ماجاء في المعجم الوسيط أن النّخب جمع كلمة النّخبة و تعني المَختار من كل شيء، إذ يُقال جاء في نخبة أصحابه بمعنى خيارهم[2].

كما تشتقّ كلمة النّخبة في اللغة العربية من الفعل انتخب، أي اختار والانتخاب هو الاختيار والانتقاء فنخبة القوم تعني خيارهم[3].أما في غير اللسان العربي فأصل الاشتقاق في الفرنسية يرقى إلى اللفظ اللاتيني الشعبيExLegereالذي يعني قَطف واختار وجَمَعَ، و حسب القواميس الفرنسية فإن لفظ Eslereيشير إلى نفس المعنى ومنه اشتقت الكلمة الحديثةElite[4]. وقد أورد قاموس أوكسفورد مصطلح elite والتي تعني مجموعة من الأشخاص ذوي القوة والمهمّين في المجتمع[5].

أما **اصطلاحا:**

فمن خلال تتبعنا للخلفية التاريخية لتطور مفهوم النّخبة نجد أنه قد ظهرت بعض ملامح المفهوم تاريخيا في فكر "أفلاطون" الذي جعل النّخبة الحاكمة من الفلاسفة وأهل المعرفة، إذ يعدّ "أفلاطون" المنظّر لنموذج الحكومة مطلقة السّلطات ذات الشكل الارستقراطي، وقد طرح بشأن ذلك الأسئلة التالية: من يجب أن يحكم؟ من الذي يدبّر شؤون الدولة؟ الكثرة: الجماهير و الغوغاء،أم القلة:النّخبة والمنتخبين[6]؟

---

[1] علي اسعد وطفة ، " في مفهوم النّخبة –مقاربة بنائية " ، انفاس نت من اجل الثقافة والإنسان ، من الموقع الالكتروني : http://anfasse.org/2010-12-30-16-04-13/2010-12-05-17-29-12/5842-2015-01-24-15-35-56، تاريخ الاطلاع: 2016/07/04.

[2] **المعجم الوسيط**، ط4، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية،2004، ص 908.

[3] ابن منظور، **لسان العرب**، ج 6، القاهرة: دار المعارف، ص 4374.

[4] لطفي الإدريسي،" في إجرائية مفهوم النخبة: الإرث الفكري الألماني: ميشلز ومنهايم"، الحوار المتمدن: 06-02-2010، **على الرابط**:http://www.ahewar.org/debat/s.asp?aid=202547&t=4، تاريخ الاطلاع: 2016/07/09،

[5] **Oxford learner's poket dicionary** , 4th edition, Oxford university press, p 145.

[6] Karl popper , **who should rule ?**,from: http://ovo127.com/2010/06/02/sir-karl-popper-who-should-rule/

وان كان من الصعب أن يتوافر هذا الفيلسوف الذي يحكم أو كان من الصعب أن يتقبله الناس فانه من الضروري توفر الحاكم السياسي المتخصص كبديل له[1].

فقد جاء مفهوم النّخبة ليسدّ الفراغ في لغة العلوم والسياسة،إذ وُجدت العديد من المصطلحات لها معان تقترب من ذلك على غرار مصطلح (القائد Leader) أو الزعيم، والتي تعني الشخص البارز والنشيط، فالمجموعة منهم تشكل القيادة (Leadership)، غير انه افتقد إلى مصطلح يجمع بين القيادة والطبقات الاجتماعية التي قدم منها هؤلاء القادة[2].

كما نجد أن ابن خلدون قد تعرّض للنخبة الحاكمة بقوله انه يجب أن تستند على "العصبية" القائمة على أساس من النسب، حيث أن الرياسة لاتكون إلا بالغلبة (القوة) والغلبة تكون بالعصبية.وتأتي أهمية العصبية بالنسبة للفرد القائد الذي يجب أن يكون متغلّبا على قومه بتلك العصبية وإلا لن تتم قدرته على ذلك، وكذلك بالنسبة للجماعة حيث يتسنّى لها بفضل عصبيّتها التعاضد والتناظر وتَّعظُم رهبة العدو لهم[3].

إلا أن المفهوم عرف تطورا من حيث مدلوله وطريقة طرحه، والذي كان ردا على النظرية الماركسية التي تنطلق في تحليل المجتمع وتفسير تغيّراته وإدراك القوانين التي تحكمها من البُنى السّفلية من منطلق مفهوم الطبقة والصراع الطبقي، أما الفكر النخبوي فيقدم نظرة عكسية لذلك إذ يحاول تحليل المجتمع وفهم تغيراته انطلاقا من البِنى الفوقية. فجوهر الخلاف بين النظريتين الماركسية والنخبوية يكمن في تصوّر طبيعة العلاقة بين المجتمع والسياسة وأثرها على التغيير[4].

ثم مع نهاية القرن 19 وبداية القرن 20 و بفضل عالمي الاجتماع الايطاليين "فلفريدو باريتو v.Pareto" و " جيتانو موسكا Gaetano Mosca" بمساهمة الألماني " روبرت ميشلز R.Mechels" بالاضافة الى " رايت ميلز Wright Mills" ، تم التقديم للمفهوم بشكل معمّق وهذا ما أشار إليه "رانسمان Runciman" في مؤلَّفه (العلوم الاجتماعية والنظرية السياسية) حيث ركّز على نظرية النّخبة ، موضحا دور منظّري النّخبة في التأسيس لعلم الاجتماع السّياسي حيث يقول: " إذا كنا ندين لماركس وفيبر باعتبارهما أسهما في تأسيس علم الاجتماع السياسي، فانه لايزال هناك مجال هام من مجالات الّدراسة ندين به إلى أربعة مفكرين آخرين ظهروا في أواخر القرن 19 وبداية القرن العشرين، وأسهموا في تأسيس جانب مهم من هذا الميدان يرتبط أساسا ببحوث القوة والمجتمع والسياسة، هم: موسكا، باريتو، ميشلز وميلز. والاهتمام الأساسي الذي اشتركوا فيه هو دراسة الصفوة (النّخبة) وعلى الرغم من أن هؤلاء المفكرين كانوا يعترفون بأن هناك تبادلا بينهم في المفاهيم

[1]مصطفى النشار، **تطور الفكر السياسي القديم من صولون حتى ابن خلدون**،القاهرة:دار قباء،1999، ص 86

[2]Harold D Lasswell , Daniel Lerner, C.Easton Rothwell, **Political Elites in a Democracy**, Peter Bachrach(editor)new brunswick nj: transaction publishers , 2010, p 13

[3]عبد الرحمن بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، مراجعة: عبد الباري محمد الطاهر، القاهرة: دار الغد الجديد، 2007، ص 131.

[4]حافظ عبد الرحيم، **الزبونية السياسية في المجتمع العربي (قراءة اجتماعية-سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس)**بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 71.

والأفكار إلا انه بالرغم من ذلك فقد كان لكل منهم موقفه المتميز"[1] وهذا ماسنتطرق له بشيء من التفصيل في المطلب الثاني من هذا المبحث.

وقد أدى ظهور الحركة السلوكية[2] في العلوم الاجتماعية والنقلة التي شهدها حقل العلوم السياسية المقارنة، إلى التّركيز على البعد السلوكي القابل للملاحظة والتّحديد في النّخب السياسية، وقد تعددت الإسهامات في ذلك من قبل "سوزان كيلر S.Killer"، " بوتومور Thomas Bottomor" "ويليام كورنهاوزر W. Kornhauser" و"سيمور مارتن ليبست Seymour Martin Lipset" وغيرهم[3].

وبالتالي كان نتاج ذلك أنه قُدّمت للنخبة جملة من المفاهيم. فحسب المنظرين الأوائل للنخبة (باريتو وموسكا) فانه تم حصر تعريف النّخبة على أساس بعض الاعتبارات الموضوعية والذاتية تجعلهم يتميزون عن باقي أفراد المجتمع.

أما "هارولد لاسويل H. Lasswell " فيعرّف النّخبة على أساس التأثير الذي تمارسه على غيرها للحصول على أعلى قدر ممكن من المكاسب، ويعرّف النّخبة السياسية على أنها "تلك الفئة التي تتألّف من أولئك الذين يملكون مقاليد القوة في أي جهاز سياسي، وهؤلاء يشملون القيادة والتشكيلات الاجتماعية التي أتى منها هؤلاء القادة والتي من خلالها يتم تقدير وحساب كل شيء خلال فترة زمنية معينة"[4].

فالفرق بين هذا التعريف وتعريف موسكا وباريتو يكمن في أن النّخبة السياسية هنا قد تحددت وتميزت عن الأصناف الأخرى من النخب، خاصة تلك التي هي اقّل ارتباطا بممارسة القوة، وان كان لاينفي ممارسة هذه النّخب لصنوف عديدة من التأثير الاجتماعي... كذلك يلاحظ أن التعريف أعاد طرح فكرة "التشكيلات الاجتماعية" التي تأتي منها النّخبة وهي فكرة استبعدها "باريتو" تماما من تصوره.

ويمكن تعريف النّخبة على أنّها الأشخاص الذين هم بحكم المناصب الإستراتيجية التي يحتلونها سواء في المنظمات أو الحركات ذات الشعبية وهم قادرون على التأثير في المخرجات السياسية بشكل كبير وبانتظام[5].

ويرى"جيروشيه G.Rocher" أن النّخبة تضم أشخاصا وجماعات، والذين بواسطة القوة التي يمتلكونها أو بواسطة التأثير الذي يمارسونه، يشاركون في صياغة تاريخ جماعة ما، سواء كان ذلك

---

[1] ابراهيم ابراش، **علم الاجتماع السياسي – مقاربة ابستمولوجية ودراسة تطبيقية على العالم العربي**، منشورات أي كتب:
http://books.google.co.uk/books?id=NWrNi0RAwiMC&printsec=frontcover&hl=fr#v=onepage&q&f=false، ص 38.

[2] **السلوكية:** هي حركة فكرية تعتمد السلوك كوحدة للتحليل، أي الاقتراب من الظاهرة السياسية عبر السلوك بالبحث عن تفسير الجوانب الامبريقية للحياة السياسية وليس على المؤسسات واستخدمت في ذلك وسائل البحث الامبريقي (القياس، المقابلة، المؤشرات العلمية المختلفة..)

[3] نصر محمد عارف، **ابستمولوجيا السياسة المقارنة (النموذج المعرفي النظرية المنهج)**، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية، 2002، ص 230.

[4] بوتومور، **الصفوة والمجتمع(دراسة في علم الاجتماع السياسي)**، تر: محمد الجوهري وآخرون،الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988، ص 31.

[5] John Higley,**Elite theory in political sociology**, University of Texas at Austin, p,3.

عن طريق اتخاذ القرارات، أو بالأفكار والأحاسيس والمشاعر التي يبدونها أو التي يتخذونها شعارا لهم.

في حين يعتبر "غرانت باري Geraint Parry" أن النّخبة أقليات أو جماعات صغيرة تمارس تأثيرا قويا على الشؤون السياسية والاجتماعية. أما بالنسبة لـ "ويليام كورنهاوزر W. Kornhauser " فإن النّخبة هي مجموعة من الأفراد الذين لديهم مسؤولية خاصة في السياق الاجتماعي لموقعهم المتميز ضمنه، وترى "سوزان كيلر S.Killer "أن النّخبة أقلية من الأفراد وجدت لخدمة المجتمع وتحقيق المصلحة الجماعية[1].

ومنه يمكن القول انه قد مثلت "النّخبة السياسية" المقصد الأول للمنظرين بمصطلح "النخبة" ،إذ نجد أن اغلب المفكرين قد ربطوا مفهوم النّخبة أساسا بممارسة الحكم والسلطة وتقسيم المجتمع إلى أقلية محكومة وأكثرية محكومة . فنجد "بوتومور Thomas Bottomor" قد قام بمحاولة لوضع تعريف للنخبة السياسية بعد دراسته التحليلية والنقدية لمساهمات منظري النّخبة السابقين له، فيقول:" إذا استعملنا الاصطلاح العام (النخبة) لتلك الفئات ذات الوظائف، فإننا عندها نحتاج مصطلحا نطلقه على تلك الأقلية التي تحكم المجتمع، وهي ليست فئة وظائفية بالمعنى الذي تستعمل فيه هذه الكلمة، ولكنها في أي حال من الأحوال ذات أهمية اجتماعية عظيمة مما يجعلها جديرة بأن يكون لها اسم خاص مميز. سأستعمل هنا مصطلح موسكا (الطبقة السياسية) للإشارة إلى كل تلك الفئات التي تمارس السلطة السياسية أو التأثير السياسي والتي تدخل في صراعات مباشرة في سبيل القيادة السياسية وسأميّز فئة صغرى ضمن الطبقة السياسية ، وهي النّخبة السياسية الشاملة للأفراد الذين يمارسون السلطة السياسية في مجتمع ما في وقت من الأوقات"[2].

يلاحظ مما سبق أن بوتمور يرسم هرما نخبويا داخل المجتمع، في أعلى القمة الممارسون للسلطة السياسية أو من يسميهم "النّخبة السياسية" وفي القاعدة نخبة المجتمع وتشمل كل الفئات ذات الوظائف المتميزة وضمن هذه الفئة توجد "الطبقة السياسية" وهي الأقلية المنبثقة من النّخبة الاجتماعية والتي تشترك بالحياة السياسية ممارسة واهتماما وتدخل في صراع مباشر للوصول إلى السلطة السياسية .

وفي مقابل هذا الرأي الذي يركز على النّخبة السياسية،نجد انه هناك اتجاه أكد فيه دعاته على وجود أشكال متعددة من النخب؛ تعمل بشكل مشترك (نخبة عسكرية، نخبة اقتصادية وسياسية..) فالمجتمع - بحسب هذا الرأي الأخير - ينتج بالإضافة إلى نخب سياسية نخبا أخرى، غير أن هذه الأخيرة لا تحظى بممارسة أدوار سياسية كبرى، بل يظل تأثيرها في قضايا ومواقف هذا المجال محدودا[3].

فقد ازداد الاهتمام بما يعرف بـ "النّخبة العسكرية" إذ يكون لأولئك الذين يسيطرون على القوة العسكرية فرصة القيام بدور هام في صناعة القرارات السياسية (تسييس الجيش) والتي يعد الباحث

---

[1] بوروني زكرياء، "النّخبة السياسية واشكالية الانتقال الديمقراطي _دراسة حالة الجزائر_"، **رسالة ماجستير**،جامعة منتوري(قسنطينة)،2010-2009، ص 106.

[2] ابراهيم ابراش، **مرجع سابق**، ص 42.

[3] إدريس لكريني،"النّخبة السياسية وأزمة الإصلاح في الوطن العربي"، الحوار المتمدن،ع: 2160، 14-01-2008، **على الرابط**: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=121611، تاريخ الاطلاع: 2017/02/10.

الفرنسي "موريس بيير Maurice Pierre " ابرز المهتمين بدراستها،إذ يرى أن الجيش قد يتصرف كقوة ضامنة للسلطة الحاكمة[1].

فنظرا لهذا التطور في مدلول مصطلح "النخبة" توسع هذا الأخير ليتجاوز نطاق العمل السياسي المباشر أو ممارسة السلطة والحكم، حيث صار يشير حسب "انطوني غيدنز A.Giddens " إلى الفئات التي تتصدر أي نوع من أنواع النشاط الاجتماعي، وفي هذا السياق ركز عالم الاجتماع الألماني " كارل مانهايم Karl.Mannhiem " على "النّخبة المثقفة" (Intellectual Elite) أو كما جاءت بتعبير "حافظ عبد الرحيم" (الانتلجينتسيا Intelligentsia)[2]إذ يقول عنها :"هي فئة ليست بأي حال متجانسة، بل أنها من التباين بدرجة لايمكن معها اعتبارها طبقة، لكن الترابط السوسيولوجي الذي يشدّها بطريقة عجيبة هو رابط التعليمّ. وفي هذا الصدد يقول" مانهايم":" فالاشتراك في تراث تعليمي مشترك ينحو بطريقة تقدّمية نحو طمس فوارق المولد والمكانة والمهنة والثروة وتوحيد المتعلمين على أساس التكوين الذي حصلوا عليه" [3].

غير أن المفكر "شريف يوسف" قد أورد تعريفا للأنتلجنتسيا في مؤلفه(سؤال الهوية، الهوية وسلطة المثقف) أن المقصود بالأنتلجنتسيا فئة أوسع بكثير من فئة المثقفين تشمل كل القائمين بعمل ذهني إبداعي أو تنظيمي أو مهني، مثل الأطباء والمدرّسين والمحاسبين والمهندسين والكُتّاب وموظّفي الدولة وكذلك طلبة الجامعات والمعاهد العليا .بينما يُقصد بالمثقفين تلك الفئة التي تعمل على وجه التحديد بالكتابة و الخطابة، سواء باختراع الأفكار،شرحها، تبسيطها أو نقدها من الكتاب والصحفيين ومعدّي البرامج التلفزيونية،فهو يفترض أن المثقفين داخل الأنتلجنتسيا هم "صفوتها"[4].

أما المفكر المغربي "حسن قرنفل" فيعرفها على أنها:"الأشخاص الذين يساهمون في تدبير الشأن العام والذين يمتازون بالخصوص بشجاعة اتخاذ القرار"[5].

وكخلاصة لما سبق إدراجه من تعاريف مختلفة قدّمها المفكرون المهتمّين بشأن النّخبة في المجتمع يمكن استخلاص أن:

النخب تعد من بين أهم سمات البناءات الاجتماعية ، وهي تعبر عن اختلاف درجتي النفوذ والتأثير اللتين يتمتع بهما الأفراد، فالمفهوم يشير إلى تلك الأقلية التي تتميز عن بقية أفراد المجتمع من حيث درجة تأثيرها ونفوذها ، فلُبّ النخبة يتعلق بالتوزيع الغير متكافيء لمصادر النفوذ والسلطة.

---

[1]إيمان دني، "النّخبة السياسية الاسلامية في تركيا ودورها في عملية التحول الديمقراطي"،**المجلة الافريقية للعلوم السياسية**، 22 جوان 2013، **على الرابط**:
http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=264:-t-&catid=10:2010-12-09-22-53-49&Itemid=7. تاريخ الاطلاع: 2017/02/10.

[2]**الأنتجلنتسيا:** مصطلح باللغة الروسية كما صاغه مثقفو الحركة الشعبية الروسية والذي لا يرتبط بالمؤهل أو الدبلوم العلمي أو الاختصاص، بل برفضه الواقع السائد وتغييره من منظور المذلين المهانين(الشعب)،**للمزيد راجع**: عزمي بشارة، عن المثقف والثورة، **مجلة تبيّن**، ع:4، ربيع 2013, ص 3.

[3]حافظ الرحيم،**مرجع سابق**، ص 75.

[4]شريف يونس، **سؤال الهوية (الهوية وسلطة المثقف في عصر مابعد الحداثة)**، كتب عربية: د.د.ن،ص 9.

[5]حسن قرنفل، "النّخب وأسئلة الحداثة والتغيير"، **مداخلة مسجلة** من الندوة فكرية تحت عنوان "النّخب وأسئلة الحداثة والتغيير" بالمركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الانسانية، على موقع يوتيوب:
http://www.youtube.com/watch?v=dEXHOJKrsPk

ثانيا : العلاقة بين مفهوم النّخبة والمفاهيم المشابهة:

يتداخل مفهوم النّخبة مع عدّة مفاهيم مختلفة، خصوصا لما ساهمت به الدراسات السلوكية ومابعد السلوكية في إثراء المفهوم والذي جعل منه تحليلا يقترب من الواقع .

أ-علاقة النّخبة بالصفوة:

الصفوة كما جاء في الوجيز: الصفاء من الشيء خياره والصفوة من كل شيء أحسنه[1].

وتشير الموسوعة إلى مفهوم الصفوة بشكل عام إلى جماعة من الأشخاص يشغلون مراكز النفوذ والسيطرة في مجتمع معين ويستخدم بشكل أكثر تحديدا للإشارة إلى النفوذ الذي تمارسه هذه الجماعة خاصة القلة الحاكمة في مجال محدد، كذلك تكون الصفوة أكثر الطبقات هيبة وأثرا..

ومنه يمكن القول بان الصفوة يمكن وصفها على أنها:" أقلية مسيطرة تتحكم في القرارات السياسية والاقتصادية ويخضع الأغلبية لهذه القرارات والصفوة من القوة والنفوذ ما يتعدى نطاق أية جماعة أخرى في المجتمع وبذلك فهي تتمتع بمكانة اجتماعية متميزة داخل المجتمع[2].

مما سبق يتضح التداخل والتقارب الشديد بين مفهوم الصفوة ومفهوم النّخبة لدرجة أن بعض منظري النّخبة استخدموا مصطلح الصفوة للدلالة على المفهومين على غرار بوتومور في مؤلفه(الصفوة والمجتمع).

---

[1] معجم الوسيط، **مرجع سبق ذكره** ، ص 518.

[2] **الموسوعة العربية**: http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B5%D9%81%D9%88%D8%A9، تاريخ الاطلاع : 2017/02/12.

ب-علاقة النّخبة بالطبقة:

استخدم مفهوم الطبقة الاجتماعية للتمييز بين الأثرياء والفقراء في المجتمع الواحد،غير أن التحليل الماركسي استخدم المصطلح للتفريق بين الطبقات الاجتماعية على أساس الموقع الذي تشغله الشريحة السكانية في العملية الإنتاجية، فالطبقة بتعريف "لينين":" عبارة عن جماعة من الناس كثيرة العدد تتميز عن بعضها تبعا لموقعها في أحد انساق الإنتاج الاجتماعي التاريخي..."[1].

وبالتالي مفهوم الطبقة ينطلق من أن المجتمع ينقسم أفقيا إلى وحدات، وان وحدة التحليل الأساسية لباحثي نظرية الطبقة وهي تجمع من الأفراد الذين لهم مواضع متشابهة فيما يتعلق بملكيتهم للقيم مثل القوة والثروة والسلطة والهيبة، وهذه التكوينات هي في علاقات متعارضة دائما ومنه هناك قدر من الصراع بينها والذي يولد ديناميات قد تؤدي إلى التغيير الاجتماعي والسياسي[2].

وبالرغم من كون الرواد الأوائل لمفهوم النّخبة ، باريتو وموسكا ومحاولتهم تحويل مفهوم الطبقة الماركسي القائم على علاقات الإنتاج الاقتصادية إلى مدخل سياسي يقسم المجتمع إلى حاكمين ومحكومين إلا أن الفكرة لم تختلف كثيرا على الفكرة التي أتى بها ماركس حول تقسيم المجتمع إلى طبقة مسيطرة وأخرى مسيطَرة[3].

ويرى "عزمي عاشور" في مقاله بمجلة الديمقراطية (مابين النّخبة السياسية والنّخبة المجتمعية) انه ووفقا للمدرسة السلوكية ومابعد السلوكية قد أحدثت نقاط التقاء بين المفهومين كون انه أصبح بالإمكان النظر إلى النّخبة وفق دراسات معنية بالنّخب الريفية والنّخب القبلية والنّخب النسوّية... وهذا مايدعنا للقول بأنه داخل كل طبقة هناك نخبة معينة، فمثلا ضمن طبقة الفلاحين نجد أن هناك أعيان من بينهم يشكلون نخبتهم.[4] هذا بالإضافة إلى ماقدّمه "بوتومور" حينما فرق بين "النّخبة السياسية" و"الطبقة السياسية" بقوله:إذن من السهل نسبيا أن نعين مدى امتداد النّخبة السياسية، فهي تضم أعضاء الحكومة وأعضاء الإدارة العليا والقواد العسكريين، وفي بعض الحالات ذوي النفوذ السياسي، من الارستقراطية أو من البيت المالك، وقادة المؤسسات الاقتصادية القوية، أما تعيين حدود "الطبقة السياسية" فأمر اقل سهولة، فهي على كل حال تضم "النّخبة السياسية" لكنها تضم أيضا"النُّخبات المضادة" المؤلفة من قادة أحزاب سياسية ليست في الحكم، وممثلي مصالح أوالأفراد العاديون"[5].

جـ علاقة النّخبة بالجماعة:

تركّز نظرية الجماعة على دراسة وتحليل علاقة الجماعات ببعضها البعض وأثر ذلك على الاتجاهات والمصالح المشتركة، وكذلك تحليل التفاعلات سواء بين الأفراد داخل الجماعة أو بين الجماعات المختلفة.

---

[1] محمد نبيل الشيمي، **مرجع سبق ذكره.**
[2] نصر محمد عارف، **مرجع سبق ذكره**، ص 218.
[3] **المرجع نفسه**، ص 223.
[4] عزمي عاشور، "مابين النّخبة السياسية والنّخبة المجتمعية"، **مجلة الديمقراطية**، يناير 2009،**على الرابط**: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=96313&eid=563، تاريخ الاطلاع : 2017/02/13.
[5] إبراهيم ابراش، **مرجع سبق ذكره**،ص 54.

وقد عرّف "بينتلي" الجماعة على أنها:"قطاع معين من رجال المجتمع لا يأخذ صفة الانفصال عن الجماهير، ولكن عن نشاطها، فهي جماهير تنوي التحرك نحو نشاط محدد"،أما "ديفيد ترومان" فقد رأى أنها: "أي مجموعة من الأفراد لها بعض الخصائص المشتركة، فالجماعة عبارة عن تجمع من الأفراد يقوم بالسعي نحو تحقيق أهداف معينة ذات طابع سياسي"[1].

إذن إذا كان التحليل النخبوي ينظر إلى المجتمع على انه منقسم بصورة أفقية إلى نخب وجماهير والتحليل الطبقي إلى طبقات، فان التحليل الذي يرتكز على الجماعة ينظر إلى المجتمع على انه مقسم أفقيا ورأسيا إلى جماعات على أسس مصلحية ويحكم علاقاتها الصراع وتصادم هذه المصالح.

د- علاقة النّخبة بالقيادة السياسية:

يستخدم العديد من علماء الاجتماع مصطلح القيادة السياسية كمرادف لمصطلح النّخبة لاسيما السياسية منها في حين انه يجب التمييز بينهم بحيث يمكن تعريف القيادة السياسية كعملية Process بأنها:

" قدرة وفاعلية القائد السياسي_بمعاونة النّخبة السياسية_ في تحديد أهداف المجتمع السياسي وترتيبها تصاعديا بحسب أولوياتها واختيار الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الأهداف بما يتفق مع القدرات الحقيقة للمجتمع، وتقدير أبعاد المواقف التي تواجه المجتمع واتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة المشكلات والأزمات التي تفرزها هذه المواقف، ويتم ذلك كله في إطار تفاعل تحكمه القيم والمباديء العليا للمجتمع"[2].

ومنه يمكننا القول بأن القيادة السياسية بهذا المعنى ليست متعلقة بفرد واحد قائد يمارس السلطة السياسية في المجتمع بل تتضمن عنصرين هما القائد والنّخبة السياسية.

المطلب الثاني: النّخب بين الفكر العربي والغربي:

تعددّت دلالات النخب بتعدد وجهات النظر للمفهوم، ولم يتوقّف هذا التباين باختلاف المنظورين الغربي والعربي فقط وإنما حتى في داخل كل منظور .

أولا-النّخب من منظور الفكر العربي:

أ-التطور التاريخي لمفهوم النّخب من المنظور العربي:

مفهوم النّخبة في الرؤية والخبرة العربية، له تاريخ أو جذور غير مباشرة، فالخلافة الإسلامية نُسبت إلى أسر حاكمة، فقيل "بنو أمية" و "بنو العباس"، وتحدث القرآن الكريم عن ضرورة تغيير توزيع الثروة ورفض تكدس الأموال في يد فئة قليلة من الناس وبإعطاء الفقراء المستحقين؛ إذ يقول عزّ وجلّ:﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لاَ يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ

[1] **المرجع نفسه**، صص. 238، 239.
[2] جلال عبد الله معوض، "القيادة السياسية كأحد مداخل تحليل النظم السياسية" ،**على الرابط**: http://bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-post_3886.html، تاريخ الاطلاع: 2017/02/14.

إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾[1]. فالملاحظ أن الآية تتصل مباشرة بقضية توزيع القوة والثروة بين النّخب المتعاقبة[2].

أما أبي الحسن الماوردي **(450 – 364)هـ / (974 – 1058) م** فقد تضمن الباب الأول من مؤلفه "الأحكام السلطانية" والمعنون بـ "عقد الإمامة": " الإمامة موضوعية لخلافة النبوة في دراسة الدين وسياسة الدنيا وعقدها لمن يقوم بها في الأمة واجب بالإجماع... واختلف في وجوبها هل وجبت بالعقل أو بالشرع؟...

فإذا ثبت وجوب الإمامة فغرضها كفاية..فإذا قام بها من هو أهلها سقط فرضها على الكفاية، وان لم يقم بها احد خرج الناس فريقان، احدهما أهل الاختيار _ أهل الحل والعقد_ حتى يختارون إمام اللأمة وبالتالي أهل الإمامة حتى ينتصب أحدهم للإمامة. وليس من عدا هذين الفريقين من الأمة في تأخير الإمامة حرج ولا مأثم..."[3].وإذ نجد أن مفهوم النّخبة بمعناه السياسي المباشر قد تجسّد في تجربة «أهل الحلّ والعقد»، وهم أهل الاختيار وأهل الشورى وأهل الاجتهاد، إذ لعبوا دورا كبيراً في صناعة القرار أو تبريره، وكانت لهم مكانتهم الاجتماعية البارزة.

ومفهوم النّخبة في الفكر الإسلام يظهر بشكل بارز عند المفكرين المؤيدين لفكرة العقد السياسي الماوردي وأبو المعالي الجويني **(478 – 419)هـ (-1028 – 1085) م** الذي يقوم على طرفين،الأمة و من يمثلها و الحاكم، و بشكل أدق أهل الحلّ و العقد و أهل الإمامة، فبالنسبة لأهل الاختيار الذين يمثلون النّخبة التي تتوفر على مجموعة الشروط جعلتها تبلغ هذه المرتبة و تتمثل في:

أولا: العدالة بشروطها الجامعة ؛ إذ أن هناك درجتان من العدالة، وهما:

-عدالة صغرى و معناها أن يكون العاقد مؤديا للفرائض و متجبنا للكبائر، و أن يبتعد بقدر ما يمكنه عن الصغائر .

- الدرجة الثانية ومعناها ألا يكون العاقد فاسقا في أعماله ولا ملحدا في عقيدته.

ثانيا: **العلم**:بأن يكون العاقد على درجة من العلم تمكّنه من معرفة الشروط الواجب توافرها فيمن يُنتخب للإمامة، وان يكون ملمًا بالشريعة[4].

الحكمة: و تعني السداد في الرأي،فيشترط في العاقد أن يكون متّصلا بالشعب ليكون على علم بالظروف الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية ليراعي ذلك عند تقدير احتياجات العصر.

و بالنسبة للشروط الواجب توافرها في الحاكم:

أولا: **العلم**: بأن يكون الحاكم على درجة كبيرة من العلم، قد بلغ درجة عالية من الاجتهاد في الأصول و الفروع.

---

[1] سورة **الحشر**، الآية 07.

[2] عمار علي حسن، "مفهوم النّخبة في الخبرة العربية –الإسلامية"،**على الرابط**:
http://www.fikr.com/Article.aspx?aid=2882 تاريخ الدخول: 14-02-2017، التوقيت: 22.15

[3] أبى الحسن الماوردي، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، تحقيق: احمد مبارك البغدادي، الكويت: دار ابن قتيبة، 1989، صص 5،6.

[4] عادل ثابت، **الفكر السياسي الإسلامي**،مصر:دار الجامعة الجديدة،2002،ص44.45

ثانيا:**الحكمة:** بأن تكون له قدرة سياسية على إدارة الشؤون العامة بمهارة السياسي المخضرم، وبصفته قائدا للجيش يجب أن تكون له دراية إستراتيجية بأن يكون يقظا في الدفاع على ثغور الإسلام و من ناحية أخرى قادرا على رد هجمات الأعداء.

في حين اقترب بن خلدون في مقدمته الشهيرة من مسألة النخبة، في طرحه لمفهوم «العصبيّة» كما أشرنا سابقا والتي تقوم على علاقات المصاهرة والقرابة من ناحية، والتحالفات الاجتماعية التي تستند إلى المصالح من ناحية ثانية[1].

من جهة أخرى نجد مفهوم **"الحاكمية"** الذي شاع في الفكر الإسلامي المعاصر، هذا المفهوم ذو الدلالات المتعددة والذي أثار عدّة إشكالات متعلّقة بمصدر هذه الحاكمية وأبعادها فهي (الحاكمية) تحتاج إلى دقّة في البحث وورع في القلب، لذا ولأجل تجاوز هذه الإشكالات وسنكتفي هنا بإدراج بعض المفاهيم التي قُدّمت للحاكمية .فوفقا للمودودي **(1321-1399)** هـ -وهو من أشهر العلماء المسلمين في باكستان – أول من استعمل هذا المصطلح في العصر الحديث:" تُطلق هذه الكلمة على السلطة العليا والسلطة المطلقة على حسب مايصطلح عليه اليوم في علم السياسية ". وكذا ماقدّمه سيد قطب: " إفراد الله وحده بالحكم والتشريع والقوامة والسلطان واستمداد التشريعات والمناهج والنظم والقيم والموازين من الله وحده وتطبيق شريعته على كافة مناهج الحياة"[2].

بما معناه أن الحاكم المسلم يجب أن يدرك في يقين كامل أنه ليس مالكا للدولة التي يديرها وإنما هي ملك لله وهو وكيله عليها، يتصرّف في تدبيرها وسياستها وفقا لأوامر الله ونواهيه.

أما في الفكر العربي المعاصر فقد اهتم المفكرين العرب بمصطلح النّخبة، على غرار المفكر "محمد عابد الجابري"الذي يرى أنه قد لانجد فُروقا مهمّة حول مفهوم النّخبة في الفكرين العربي والغربي، من حيث دلالته على فئة أو طبقة تتعدد بتعدد المجالات التي ترتبط بها والأنشطة التي تزاولها، ولكن يوجد الاختلاف دون شك في مناهج وطرق مزاولة هذه النّخبة لأعمالها وفي انتماءاتها وولاءاتها وفي رؤاها ومنطلقاتها.

ونجد في الفكر العربي المعاصر التركيز أيضا حول مايُعرف "بالنّخبة المثقفة" أو مايصطلح عليه بـ **"الانتلجنتسيا Intelligentsia** " كما أشرنا سابقا في دراستنا هذه.

فالأنتلجنتسيا لا تعني كما قد يتبادر إلى الذهن للوهلة الأولى، وكما يشير معناها القاموسي "مجموع المثقفين في بلد من البلدان". فبما أن الأنتلجنتسيا هي بالتعريف "حاملة الوعي الثوري" و"أداة العمل الثوري"، فإنها لا تضم في صفوفها سوى تلك الشريحة من المثقفين المنتمين إليـها، فالمثقف لا ينضوي تحت لواء الأنتلجنتسيا إلا عندما ينتهي إلى مفاهيم وتصورات رافضة للوضع القائم وداعية إلى تعديله جذريا .وخلافا لما ورد في الفكر الماركسي فإن الذي يقود الثورة هذه المرة ويصنعها هي الأنتلجنتسيا وليس البروليتاريا ويصبح الحديث لا عن عمال المعامل والمصانع بل عن "عمال العقل" و"العمال الفكريين" أو عن البرولتاريا الثقافية[3].

---

[1] عمار علي حسن، "مفهوم النّخبة في الخبرة العربية –الإسلامية "، **مرجع سابق**.

[2] عبد الحميد عمر عبد الحميد عبد الواحد، "الحاكمية في ظلال القرآن الكريم"، **رسالة ماجستير**، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2004،ص 16. 17.

[3]سعيد شبار، "في مفهوم "النخبة"، .. ودور الوسيط او المصادر الثقافي"،**مرجع سبق ذكره** .

إذن المتتبع للدراسات ضمن الفكر العربي الحديث والتي تناولت مسألة النّخبة يجد أن هناك اتجاهين أساسين من مجمل الأعمال التي قدمت سواء كان المنادين بها ذو اتجاه ماركسي أو ليبيرالي:

-اتجاه أول، سعى إلى وضع تعريف للمصطلح مع تحليل الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الفئة.

-اتجاه ثان اقتصر على دراسة فعل النّخبة بتحديد مسؤولياتها في صنع مستقبل المجتمع العربي الإسلامي[1].

فمن خلال محاولة المفكر اللبناني "ايليا حريق" والذي قام بدراسة الشريحة العليا من النّخبة الحاكمة باعتبارها نخبة تتألّف من النواب والوزراء ورؤساء الجمهوريات، والتي تسعى إلى فهم اللعبة السياسية القائمة على مبدأ الديمقراطية بُغية امتلاك السلطة والحفاظ عليها عن طريق الوفاء بما قطعته من وعود للجماهير. في حين حددّ المفكر المغربي " محمد العزيز الحبابي" نفس هذه الشريحة أي النّخبة السياسية تِبعًا للرغبة في امتلاك السّلطة، استنادا إلى قيم الفرد ذاته وقدراته، لا استنادا إلى نَسبه أو خصوصيات دينية أو أخلاقية.

من هذا يمكن أن نستنتج أن "الحبابي وحريق" يتفقان في تحديد هويّة النّخب انطلاقا من الدور الذي تنجزه في مسار الوصول إلى امتلاك السلطة وممارستها بدفع أو عرقلة الجهد النضالي من أجل التحرّر والاستقلال ثم التنمية، بعد أن تحوّلت إلى طبقة مُسيِّرة (Ruling Class) باعتبارها نخبة إستراتيجية بالنظر إلى إستراتيجية دورها الذي تنجزه ومدى نجاحها في التسيير والسيطرة على باقي المجموعات الاجتماعية كما يرى باريتو وميلز[2].

غير أن المفكر" علي حرب" كانت له بعض الاتجاهات النقدية لهذا الصنف من النّخبة نظرا للازمة التي اعترتها على حسب تعبيره ، الفشل في قيادة المجتمع نحو عالم اقل استيلابا وأكثر تقدما، سواء تعلق الأمر بقول الحقيقة أو بممارسة الحرية أو بتحقيق العدالة، فالأجدى في نظره أن يعمل المثقفون على التحرر من أوهامهم النخبوية لإعادة صياغة المفاهيم المتعلقة بالتغيير الاجتماعي والعمل السياسي[3].إذ يقول في هذا الصدد: " قيام فئة من بين الناس تدَّعي تمثيلهم والدفاع عن مصالحهم، بوصفها الطّليعة الواعية أو النّخبة المؤمَّنة، معناه إبقاء الناس في حال الجهل والتبعية والعجز.. بكلام آخر: أن تتشكل نخبة تدّعي القبض على الحقيقة أو المعرفة بأسرار التغيير أو امتلاك مفاتيح النجاة والخلاص مآله اتخاذ الجماهير احتياطي بشري للتعبئة والتجييش والتنظيم، أو كحقل اختبار للمشاريع العقائدية والأحلام الثورية، أي اتخاذها آلة لتحقيق إستراتيجية النّخبة للاستيلاء على الدولة والمجتمع. هذا هو مآل النخبوية الفكرية والمركزية الحزبية في العمل التاريخي والتغيير الاجتماعي. فالذين اعتقدوا أن مهمتهم هي التفكير عن الناس أو العمل على توعيتهم قد انتهى بهم العمل إلى إقامة سلطة استبدادية عليهم، أو هم حصدوا الفشل والهزيمة على يديهم"[4].

ب-الباتريمونيالية_ الأبوية والنّخبة في الأنظمة السياسية العربية :

[1] حافظ عبد الرحيم، **مرجع سبق ذكره**، ص. 87
[2] **المرجع نفسه**،ص 88.
[3] علي حرب، **أوهام النّخبة أو نقد المثقف**، ط3،بيروت: المركز الثقافي العربي، 2004، ص14.
[4] **المرجع نفسه**، ص 34.

عامة في النظم البتريمونيالية، وبالأخص البتريمونيالية الجديدة يقوم النظام على شخص واحد في هرم رأس الحكم، فهو المتحكم في كل الأمور السياسية والإدارية والأمنية وحتى الاجتماعية داخل دولته ، إنه أبو الدولة والمجتمع -الأب البتريمونيالي- حتى أن بعض الأنظمة تطلق عليه لقب الأب وليس بالممارسة فقط. وهذا ما أسماه البعض ظاهرة الرئاسية)Presidentialism(ومايطلق عليه عموما "الشخصانية" أي أن يُدير رأس الدولة أمورها باعتبارها أمورِه الشخصيّة ويتصرّف بمَقدِراتها وكأنّها مِلكٌ شخصي له. وبإعتبارها (الشخصانية) كأساس للنظام الباتريمونيالي، ضف إلى ذلك الأيديولوجية الشعبوية la populisme والتي تهدف إلى عدم الاعتراف بالتناقضات السياسية داخل المجتمع وتُغيّر محتواها ، هذه الأيديولوجية التي كانت تهدف خلال الاستعمار الذي عرفته مجمل الدول العربية إلى وحدة الصف لمواجهة المستعمر وتحقيق الاستقلال وبعد ذلك أصبحت ذا محتوى سياسي يهدف إلى تبرير الاحتفاظ بالسلطة عن طريق تجاوز الخلافات والتناقضات الاجتماعية ومنع بلورتها سياسيا وبالتالي منع أي معارضة عن طريق إنشاء وحدة شعبية ذات طبيعة وهمية أكثر مما تعبر عن الحقيقة. ولا يمكن تصوّر محاولة تكوين وحدة وطنية واندماج اجتماعي يلعب فيها العامل الثقافي أو الديني الدور فقط، دون أي سند مادي بإمكانه تأخير عملية الاحتجاج الاجتماعي عن طريق الإشباع pouvoire militaro-pétrolien وليس عن طرق الإقناع فقط، مما يولّد لدينا علاقة زبونية حيث يظهر أفراد المجتمع على أنهم زبائن clients يقومون بمساندة السلطة التي تظهر كمالك le patron مقابل الاستفادة المادية من الريع التي تأخذ أشكالا عدّة، كما سنشير إليه لاحقا [1]..ومنه يمكن القول أن كلاّ من الأيديولوجية الشعبوية والزبونية ساهما في الانتقال إلى البتريمونيالية الجديدة-néo patrimonialisme[2]، التي أصبحت جديدة بفِعل إضافة هذه الملامح إليها ؛ بعض ملامح البيروقراطية العقلانية الأخرى لتظهر بمظهر الحداثة.

وهذه الرئاسية برزت في إفريقيا أساسا قبل الاستقلال بصورة زعماء التحرر، ولكن عندها كان هؤلاء الزعماء مُثلاً عُليا للناس ومحاورَ الهام لهم، وقبل الاستقلال كان الزعيم عموما يجسّد تطلّعات الشعب للاستقلال والحرية السياسة والكرامة القومية، غير أنّه بمجرد إعلان الاستقلال يكشف الزعيم عن غرضه الداخلي : بأن يصبح الرئيس العام لشركة المستفيدين.والبتريمونالية الجديدة تقوم على أساس مجموعة من المكوّنات أبرزها الشخصانية والزبونية[3] والرّيعية[1] وكنتيجة لهذه الثلاث نجد الفساد كمكون رابع .

---

[1]محمد قدوسي، "السياسي من خلال مُعطى الشرعية: استمرارية أم تقطّعات؟"، **مجلة إنسانيات**: الجزائر، العدد: 14-15 ،2013، ص7.

[2]في اطار المقاربات والمداخل التي تبحث في طبيعة الدولة لاسيما الافريقية، والتي بقيت في معظمها بعيدة عن فهم الخصوصيات الثقافية والإجتماعية والإقتصادية وكذا السياسية في التأسيس لمقاربة قادرة على النهوض بنموذج الدولة في أفريقيا،ومع فشل المقاربات التنموية لسبعينيات وثمانينيات القرن العشرين لجزئية نظرياتها وتميزها بالتركيز على متغير واحد كـ"المؤسسية، الثقافة، قوة الدولة، الضبط، الإذعان، التبعية، الاقتصاد.." ظهر ما سمي بالعودة إلى =
=مفهوم الدولة، ولأدل على ذلك الشبكة المفاهيمية الجديدة في النموذج الهولستي وفي هذا الإطار شكلت النيوباتريمونيالية أحد المقاربات الجديدة ضمن النموذج الكلي في السعي لبحث أسباب فشل الدولة الإفريقية وعدم نجاح مشاريعها التنموية، وقد استخدمت هذه المقاربة في علم الإجتماع وعلم السياسة على السواء، وعُدّت مع منتصف التسعينيات الإطار النظري الأقرب لتفسير وتحليل طبيعة الدولة في أفريقيا.للمزيد راجع : بن بختي عبد الحكيم، "المعارضة والترسيخ الديمقراطي في افريقيا، دراسة مقارنة"، **أطروحة دكتوراه**، جامعة وهران2، 2016-2017،ص 131.

[3]**الزبونية/الزبائنية**:كممارسة ووسيلة قديمة لتسيير شؤون عامة الناس، فمصطلح الزبائنية مترجم من المفردة الإنجليزية)Clienteship/Clientelism(، ويقصد بها العلاقات القائمة على المحسوبية والوساطة في مجريات علاقة

فالشخصانية كمكون أساسي للبتريمونيالية الجديدة سياسيا ، وفيها يتصرف رأس النظام بأمور الدولة على أساس شخصي وباعتباره ليس مجرد القَيِّم على أمور الدولة بل باعتبار أن الدولة له، فيوزع من الرّيع ما يشاء، ويُقيم علاقاته من خلال شبكات الزبونية القائمة على النّخبة التي اختارها إلى جانبه ، لا لتحكم معه بل لتساعده على الحصول على الولاء اللازم للشرعيّة مقابل استفادتها المالية، هذا كلّه رُغم وجود دستور وقوانين تحدّد العلاقات والمسؤوليات في الدولة .

وفي الشخصانية يتمّ الاعتماد على النّخبة للوصول إلى الولاءات، فالنظام البتريمونيالي الجديد لايكون مستقرّا وخاصة في بداية تكوينه، وللحفاظ على النظام وضمان استقراره يقوم الحاكم بالتلاعب بالنّخبة ويرفع حدة صراعاتها ليظلّ هو بمنأى عن الصراع وحَكَمًا في كلّ الأحوال، وهذه النّخبة غالبا ماتكون مصلحيّة، ولكنها أحيانا تكون عرقيّة تُدافع عن مصالحها ووجودها أمام باقي الفئات داخل الدولة،فإذا احتاج الأمر فان رأس النّظام يقوم بتفتيت المجتمع ليعيش نظامه على الصراعات الداخلية ، فهو على استعداد دائم لأجل مراضاة فئة على حساب البقية، وقد تكون هذه الفئة عرقيّة أسياسية أو دينية..بحيث تصبح أهم فئة في الدولة ، فتَمنح ولائها المطلق لرأس النّظام مقابل الحصّة الأكبر من المكاسب وهو بدوره من خلالها يفرض سيطرته، فهي التي تُدير الدولة إداريا وأمنيا ومنها تأتي معظم بيروقراطية الدولة وتصبح وسيلة فعالة إذا احتاج إليها رأس النّظام لتثبيت حكمه[2].

وعليه فإذا زالت الشخصانية تزول البتريمونيالية الجديدة[3] كنظام سياسي رغم أن بعض مظاهرها الأخرى تستمّر بالبقاء ضمن النظام الاجتماعي نفسه، وهي تزول إذا تم تحديد صلاحيات الرئيس أو الملك في الدولة، أي أن النظام البتريمونيالي الجديد يتحول في حالة واحدة فقط وهي بتحديد صلاحيات رأس النظام وإلزامه بهذا التحديد، وعندها فقط يمكن الادّعاء بأن هنالك تحوّلا ديمقراطيا فعليا في أي نظام ، ولكن هذا التحديد صعب في الدول البتريمونيالية التي يسهل فيها وضع القوانين التي تحمي النظام وتزيد من قوة القبضة الحديدية لأجهزة الأمن[4].إذ أنّه من بين أولى شروط تحديث المجتمع تكمن في تأسيس الديمقراطية، غير أن هذه الأخيرة لايمكن الوصول إليها بدون تحقيق توافق بين النّخب بجميع مرجعياتها على ضرورة بناء ديمقراطية حقيقية وواقعية تمثّل جميع مكوّنات المجتمع ذلك أن

الأخذ والعطاء في ما يحتاجه طرفا علاقة ما من تسيير أمور الحياة والعلاقات داخل مؤسسات الدولة أو لدى المؤسسات المجتمعية ، **للمزيد راجع** : فضل دليو ، " الزبائنية السياسية والاجتماعية في عصر الديمقراطية " ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، العدد 17، شتاء 2008، ص 172.

[1]**الريع**: المكوّن الرّيعي وهو مكوّن ملازم للبتريمونيالية الجديدة، فتحليل العلاقات الزبائنية بالحصول على فوائد من الدولة التي هي في الأساس مُتأتّية من ريع (مدخول) تحصل عليه الدولة، ويقوم النظام بتوزيعه لكسب الولاءات ضمن النظام الزبائني، هذا التوزيع الذي يسعى إلى فائدة مجموعات معينة تكون مرتبطة بالسياسيين وقادة النّخب ضمن عمل شبكات المحسوبية، على حساب باقي أفراد المجتمع. **للمزيد راجع** : وليم نجيب نصّار ، **مأزق الديمقراطية في الوطن العربي في ظل النظم البتريمونيالية الجديدة ، الأردن نموذجا** ،بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2016، ص 70.

[2] وليم نجيب نصّار ، **مرجع سبق ذكره** ، صص 59-71.

[3]في الأصل تعود دراسة **الباتريمونيالية الجديدة**إلى كل من "ماكس فيبر" في دراسته حول سوسيولوجية القوة في بداية القرن العشرين، و"صامويل أيزنشتات" في تحليله لمشاكل التحديث في الدول المستقلّة حديثا في الجنوب خلال النصف الثاني من القرن العشرين. وماكس فيبر هو الذي أدخل استعمال كلمة باتريمونيالية إلى الفهم الاجتماعي، وقام أيزنشتات بتطوير مفهوم البتريمونيالية الجديدة كما تستعمل في الأدبيات السياسية حاليا، مستعينا بمصطلحين من مصطلحات ماكس فيبر حول شرعيات الأنظمة وهما العقلانية القانونية والبتريمونيالية ليخرج بمصطلح جديد يصف الحالة الجديدة للشرعيات التي تأخذ من الاثنين واسماها بالباتريمونيالية الجديدة. **للمزيد راجع** :**المرجع نفسه** ، ص 28.

[4] إيليا حريق ، "الدولة الرعوية ومستقبل التنمية العربية" ، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد : 121 ، مارس 1989، ص 11.

الغائب الأكبر في أطروحات العديد من مكوّنات النّخب العربية والإسلامية هو الإقرار بضرورة تحقيق التّوافق باعتباره الخطوة الأولى التي تسمح بمشاركة الجميع في بناء مجتمع ديمقراطي يؤمن بالاختلاف والتسامح والتنوع.[1]

جـ- العلاقات المدنية العسكرية في الأنظمة السياسية العربية (واقع النّخب العسكرية):

علاقة النّخب العسكرية بالبناء السياسي للدول ليست ظاهرة حديثة و إنما هي ظاهرة قديمة تناولها كثير من المفكرين السياسيين والاجتماعيين منذ عهد فلاسفة اليونان، إذ أشار تقسيم سقراط الشعب إلى طبقتين أساسيتين، طبقة المزارعين وطبقة المحاربين إلى جانب طبقة ثالثة تنحدر من طبقة المحاربين وهي الهيئة الاستشارية التي تدير شؤون الدولة إلى أن الأصل السياسي عند سقراط "أصل عسكري" وهكذا فقد جعل سقراط الصفوة العسكرية في قمة البناء السياسي للدولة. أمّا عند أرسطو فبالرغم من أنه قد جعل في البداية أساس البناء السياسي للدولة اقتصاديا إلا أنه أوضح أهمية النّخب العسكرية بعد ذلك فيقرر أنه يجب ألا يُشرف على السياسة إلا اللذين أحرزوا السلاح أي الذين يحملون السلاح والذين حملوه أيضا، ويحصر هذه الفئة من العسكريين في المشاة والخيالة.

وصولا إلى الأفكار التي قدّمها علماء الاجتماع،على غرار كل من "أوجست كونت وهربرت سبنسر" اللذان قدّما بُعدا سوسيولوجيا للنّخب العسكرية وهو ارتباطها بالتغيير عند كونت وبالتقدم عند سبنسر، حيث كان يرى كونت أن التغيير الحقيقي إنما كان عن طريق التنظيم السياسي، وأضاف سبنسر بعد ذلك رؤية أكثر شمولا لعلاقة الجيش بالمجتمع (علاقة النّخب العسكرية بالبناء السياسي)، عندما قرّر أن تحوّل المجتمع نحو التقدم إنما يكون عن طريق الجيش[2].

الجدير بالذكر أنه ضمن الدراسات السياسية المقارنة ولاسيما في الدراسات التي تتعلق بالدول النامية، نجد أن التركيز على النّخب ينطلق من حقيقة أن غالبية هذه الدول تُحكم بواسطة النّخب المتماسكة، عن طريق حزب معين أو بواسطة المؤسسات العسكرية، فالنّخب العسكرية التي ما لبثت أن أصبحت هي القوة الأساسية، كما أنها قد تكون هي المعاونة الأساسية للنظام السياسي، أو أنها قد تكون القوة الاحتياطية التي تُستخدم كوسيلة أخيرة، وعلاوة على ذلك فهي حتى وإن لم تُستخدم فإنها تمثل دائما التأثير القوي الذي ينبغي أن يضعه القادة السياسيون والأحزاب في الحسبان، و لربما يكون الجزء الأكثر أهمية في التحليل السياسي_العسكري، هو التقدم الحقيقي للجيش نحو بناء القوة ليمارس العمل السياسي، وهذا ماحدث في مصر أنموذج بحثنا منذ 1952 وسنتطرق بشيء من التفصيل لذلك في الفصل الثاني من هذه الدراسة .

وتم تفسير العلاقات المدنية العسكرية وفق عدّة نظريات تُفصّلها عدّة اختلافات على غرار، طريقة تحليل كل منهم للتدخلات العسكرية الداخلية ،روادع تلك التدخلات، والقيود الأيديولوجية لكل منهم، وتتمثل أهم هذه النظريات في :

---

[1] حسن مسكين ، **النّخب العربية والإسلامية قضايا الديمقراطية-المثقف-السلطة** ، بيروت : مؤسسة الرحاب الحديثة،2017 ، ص 42.

[2] احمد بيلي، **الصفوة العسكرية والبناء السياسي في مصر**، مصر: مطابع الهيئة العالمية للكتاب، 1992، صص 35-48.

1-**نظرية الانفصال separation Theory** : وتقوم هذه النظرية على فرضية أساسية مفادها أن المؤسسة العسكرية يجب أن تبقى منفصلة ماديا وإيديولوجيا عن المؤسسات السياسية بالدولة، وهذا بناءا على الاعتقاد بأن فصل المؤسسة العسكرية المحترفة عن السياسة لايترك أي سبب للتدخل في السياسات والمؤسسات المدنية ويقتضي هذا الانفصال بدوره مجموعة من المؤسسات المدنية التي لديها القدرة على فرض السيطرة السياسية على القوات المسلحة للدولة.ومن دعاة هذه النظرية نجد " هارولد ترينكوناس" الذي يشير إلى أن السيطرة المدنية تتحقق حين تكون السلطة النهائية فيما يتعلق بالأنشطة العسكرية في أيدي مسؤولي الحكومة المدنية، وأن تلك السيطرة تزداد حين تكون مهام العسكريين مقصورة فقط على وظيفتهم الرئيسية وهي الإعداد للحرب. وفي محاولته لقياس مستوى السيطرة المدنية على القوات المسلحة داخل الدولة يميز "ترينكوناس" بين أربعة مستويات من الاختصاصات العامة للدولة وهي الدفاع الخارجي، الأمن الداخلي، السياسات العامة واختار القيادات[1].

كما يتضح حسب **الشكل رقم 1** : فإن المهمّة الرئيسية للمؤسسة العسكرية تتمثل في الدّفاع الخارجي عن الدولة والذي يشمل الإعداد للحرب، وإجراء أنشطة عسكرية وحربية، وكذلك إدارة الجهاز الإداري العسكري وإجراء التدريبات والتخطيط الاستراتيجي. وكلّما امتدّ نشاط المؤسسة العسكرية إلى باقي دوائر صنع السياسات ، زاد تسيُّسها وأصبح من المستعصي على السلطات المدنية فرض السيطرة عليها.الدائرة الثانية من دوائر السياسات العامة هي ما يتعلق بالأمن الداخلي للدولة والتي تتضمن الحفاظ على النظام العام في حالات الطوارىء ويمكن إلى حدّ كبير غضّ النّظر عن تدخل المؤسسة العسكرية في لعب دور صيانة الأمن الداخلي للدولة شريطة أن يكون هذا الدور خاضعا للإشراف المباشر للسلطات المدنية بالدولة.وبالنسبة للمساحة الثالثة في اختصاصات الدولة والتي لاتتدخل فيها المؤسسة العسكرية إطلاقا وهي صنع السياسات العامة وتشمل وضع ميزانيات الدولة، وتسيير أعمال أجهزة الحكومة المختلفة، وصياغة السياسات العامة المعنية ببرامج الرفاه الاجتماعي، والتنمية وتحقيق الأغراض السياسية، أما المساحة الرابعة فتشمل اختيار القيادات وتتضمن تحديد المعايير والعمليات التي يتم توظيف مسؤولي الحكومة وفقا لها ومايخضع لاختصاصاتهم وكيف يكتسبون شرعيتهم.

الشكل رقم 1: حدود اختصاص الدولة : أين تكون مشاركة المؤسسة العسكرية أكثر تهديدا؟

[1]أحمد عبد ربه، **العلاقات المدنية العسكرية واشكاليات التحول الديمقراطي دراسة في الاتجاهات النظرية الحديثة**، في :حمدي عبد الرحمن وآخرون، **الجيوش والتحول الديمقراطي في افريقيا** ،قطر: دار الكتب القطرية، 2015،ص 32.

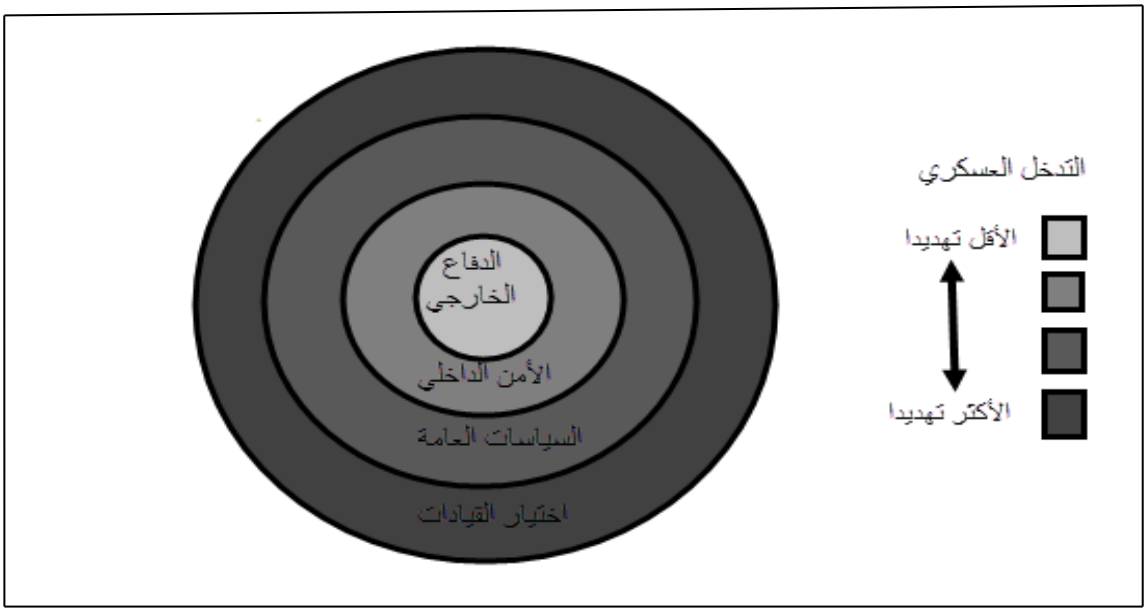

المصدر : أحمد عبد ربه، **العلاقات المدنية العسكرية واشكاليات التحول الديمقراطي دراسة في الاتجاهات النظرية الحديثة**، في :حمدي عبد الرحمن وآخرون، **الجيوش والتحول الديمقراطي في افريقيا** ،قطر: دار الكتب القطرية، 2015،ص33.

أحد المنظورات الأخرى داخل نظرية الانفصال يرى ضرورة النظر إلى العلاقات المدنية العسكرية باعتبارها علاقة بين رئيس ووكيل Principal-Agent relationship، بمعنى أن القادة المدنيين هم الرئيس ذو السلطة الكلية في إدارة الدولة وأنهم يُوّكلون مهمة الأمن الخارجي والدفاع عن المؤسسة العسكرية التي ينبغي أن تلتزم بمقتضيات هذا التوكيل بالانصياع للقيادة المدنية والخضوع لرقابتها غير أن هذا الأمر، أي استجابة المؤسسة العسكرية يتوقف على أمرين : تقدير المؤسسة العسكرية للفائدة المتوقعة لكل من الانصياع للمدنيين أو الخروج عن إرادتهم، وإدراك المؤسسة العسكرية احتمالية أن ينتبه القادة المدنيين لعدم الانصياع لتعليماتهم وماقد يترتب على هذا من عقاب .

غير أن نظرية الانفصال في مُجملها تُعتبر نظرية وصفية لأنها تصف النموذج الغربي للفصل بين المؤسستين المدنية والعسكرية وتقترح هذا النموذج باعتباره أفضل رادع للتدخلات العسكرية في الشّؤون السياسية الداخلية للدول بغض النظر عن ثقافتها وتاريخها وما إذا كانا يُشبهان ثقافة النموذج الغربي أم لا.

2-نظرية التوافق Concordance Theory :

هذه النظرية والتي تفترض أنه هناك ثلاثة شركاء،المؤسسة العسكرية، النّخب السياسية والمواطنون وينبغي أن يهدفوا إلى علاقة تعاونية، قد تتضمن انفصالا بين المجالين المدني والعسكري بالمعنى السابق بيانه، وقد لاتتضمن مثل هذا الانفصال .

ووفقا لنظرية التوافق فإنه مايهّمنا في التحليل لا يتعلق بالنموذج للعلاقات المدنية العسكرية في الدولة سواء كان انفصالا أو إندماجا، وإنما التركيز يكمن في قدرة الشركاء الثلاثة على التوافق حول أربعة مؤشرات رئيسية للعلاقة فيما بينهم: التركيبة الاجتماعية لجموع ضباط الجيش، عملية صنع القرار السياسي، آلية تعيين أو اختيار جنود وضباط الجيش والنمط العسكري. فإذاحدث توافق بين الشركاء

الثلاثة على تلك المؤشرات قلّت احتمالية حدوث تدخل عسكري، بينما إذا حدث شقاق بينهم حول هذه المؤشرات ، فان احتمالية التدخل تزداد.[1]

الملاحظ أن نظرية التوافق تتجاوز التحليل المؤسسي عبر تناولها للقضايا المتعلّقة بثقافة الدولة بما فيها تركيبتها الاجتماعية، وهي بذلك تنظُر إلى الظّروف الفعلية التي في سياقها قد يتّفق الشركاء الثلاثة على نموذج منفصل أو متكامل أو غير ذلك للعلاقات المدنية العسكرية في السياسة.

3- **نظرية التنافس المدني العسكري** : قدّم هذه النظرة كل من "أريل كرواسونAurel Croissant وديفيد كوهينDavid Kuehn" سنة 2010،لتحليل العلاقات المدنية العسكرية في الدول حديثة العهد بالديمقراطية أو تلك التي لاتزال في مراحل الانتقال الديمقراطي . فيقدمان إطارا تحليليا للعلاقات المدنية العسكرية في هذه الدول باعتبارها تنافسا بين العسكريين والمدنين للسيطرة على خمس مجالات رئيسية في عملية صنع القرار(وبالرغم من ثنائية هذا المنظور إلا أنه يرى أن المجتمع أحد العوامل الهيكلية التي تَحكُم العلاقات المدنية العسكرية).إذن يذهب "كرواسون وكوهين"إلى أن مكونات السيطرة المدنية في الدولة تنتظم في خمسة مجالات لصنع القرار وهي: تجنيد النخبة، صنع السياسة العامة الأمن الداخلي، الدفاع الوطني، التنظيم العسكري[2].

غير أن السؤال الجوهري الذي يطرحه هذا المنظور خصوصا بالنسبة للدول حديثة العهد بالديمقراطية هو كيف يمكن للنظام المدني الجديد مأسسة السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية؟ أي ما الذي يجب أن تقوم به النّخب المدنية الجديدة حتى تستطيع فرض السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية لتحول دون نفاذها إلى تلك المجالات الخمس الأنفة الذكر؟.

فحريُّ بنا الإشارة إلى أن درجة نجاح هذه النّخب في ذلك يتوقف على قُدرتها ورغبتها بدرجة أولى في تطوير استراتيجيات قصيرة ومتوسطة المدى لإنشاء المؤسسات اللازمة للحدّ من النشاطات السياسية للمؤسسة العسكرية.هذه الاستراتيجيات المتوقّع منها حسم هذا التنافس لصالح المدنيين الذي لا ينبع من فراغ وإنما في ظلّ عدد من العوامل الهيكلية والظرفية التي تؤثّر على التفاعل بين الطرفين وتتضمن هذه العوامل الظروف المبدئية التي تعقب التحول الديمقراطي، وعوامل عسكرية ذاتية، وعوامل خارجة عن المؤسسة العسكرية.

إذ تتضمّن الظروف المبدئية مدى الامتيازات التي تمتّعت بها المؤسسة العسكرية في ظلّ النظام السابق ومدى نفاذها في الشأن السياسي ونوع الحكم العسكري إذا كان النظام السابق عسكريا، وكذلك دور المؤسسة العسكرية في عملية التحول. لأنه حتما سيكون لكلّ هذه الظروف المبدئية آثار بالغة على حجم التحدّيات والفرص فيما يتعلق بفرص السيطرة المدنية في الديمقراطيات الناشئة.وبالنسبة للعوامل العسكرية الذاتية فهي تتعلق بالجوانب الداخلية للمؤسسة العسكرية، على غرار ثقافتها التنظيمية والتي تشمل مستوى الانضباط الداخلي، واحترام التدرّج الوظيفي والأقدمية، الانصياع للأوامر، إضافة إلى تماسكها الداخلي وكذا موقفها الاقتصادي الذي يشمل حجم موازناتها ومصادر تمويلها وما تديره من مشروعات عسكرية وغير عسكرية وتفاعلاتها مع قوى السوق المختلفة .أما العوامل الخارجة عن

[1] حمدي عبد الرحمن وآخرون، **الجيوش والتحول الديمقراطي في افريقيا** ،قطر: دار الكتب القطرية،2015،ص38.

[2] Hipolitus Yolisandry Ringgi Wangge, « Civil-Military Relations during Transition and Post-Democratisation Periods : a view from Southeast Asia », **journal of current southeast asian affaires**, hamburg university press,2017,P.142.

المؤسسة العسكرية وهي التي تؤثر بقوة على مدى التوازن المدني العسكري ويمكن الحديث عن ستة عوامل متمايزة في هذه النقطة : الدعم الشعبي للنظام الحاكم، التوافق المدني فعالية المجتمع المدني، إدراك التهديد الخارجي، الإحساس بالخطر الداخلي، الفاعلون الخارجيون سواء كانوا دولاً أو منظمات دولية.[1]

ويتضح مما سبق أن السيطرة المدنية ضمن العلاقات المدنية العسكرية ،أضحت أحد أهم المتطلبات المُسبقة للديمقراطية، فلو لم يستطع المدنيون على الأقل السيطرة على مجالات صنع السياسات العامة وتجنيد النّخب والأمن الداخلي فلا مجال للحديث عن نظام ديمقراطي حقيقي. وليس هناك في الواقع وصفة جاهزة لمعالجة تعقيدات العلاقات المدنية العسكرية خلال عملية التحول الديمقراطي، غير أن "صامويل هنتغتون" يتقرح مجموعة من الخطوات لمعالجة هذا الأمر:

-من الضروري تطهير الجيش من الضباط الذين لايتّسمون بالولاء ومنهم أنصار الحُكم الشّمولي والاصلاحيون العسكريون الذين ساعدوا على تغيير النظام السابق، لربما ستتجاوز حماستهم الرغبة في التدخل في الشؤون السياسية.

-معاقبة قادة المحاولات الانقلابية ضد الحكومة الجديدة.

-إيضاح وتعزيز السلسلة القيادية للقوات المسلحة بما لايدَع مجالا للشك في القيادة المدنية لها.

-يجب خفض حجم القوات المسلحة في النظام الديمقراطي.

- يجب تكريس الجيش للمهام العسكرية فقط[2].

ثانيا-**النّخب في التصور الغربي:**

اهتم علماء الاجتماع السياسي بدراسة وتحليل النّخبة لما للمفهوم من أهمية في إطار مجالات علم الاجتماع السياسي، غير أن تركيزنا على بعض الرّواد من العصر الحديث لايعني بأن مضامين مفهوم النّخبة لم تَرد في الفكر الاجتماعي والسّياسي القديم، بل تشير الأدبيات إلى أن المعنى قد تردد منذ زمن بعيد، منذ توجّه الاهتمام إلى دراسة طبيعة المجتمع الإنساني والعلاقة القائمة بين الجماعة الحاكمة وبين الجماهير المحكومة، على غرار ماتمّ تناوله في الفكر السياسي اليوناني القديم ثم استخدام ماركس للمفهوم، إلى غاية مساهمات أبرز رواده؛ كل من باريتو،موسكا،ميشلز، جيمس بيرنهام،ميلز وبوتومور.

1-التحليل السيكولوجي للنخبة عند فلفريدو باريتو vilfredo Pareto (1848-1923)

[1]Croissant. A,D.Kuhen,P.Lorenz and P.W.Chambers , « civilian control and democracy in Asia » ,Basingstoke/Ny : Palgrave,2013, **from** :https://bit.ly/2QeoBTX

[2]صامويل هنتغتون، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، تر: عبد الوهاب علوب، القاهرة : دار سعاد الصباح، 1993، صص 340-341.

:(Psychologilcal Analysis of the elites)

اهتم بتحليل التوازن في مجال الاقتصاد وعلم الاجتماع،فقد اهتم باريتو في إطار نظريته عن التوازن الاجتماعي بقضايا النسق الاجتماعي والظواهر المتعلقة به في حين أنه ركز على التمايز الاجتماعي[1].واستنادا لما ينطلق منه في تحليله للنخبة من حقيقة واقعية أن الأفراد ليسوا سواسية فيما يتصل بالقدرات الذهنية والجسدية وأن المجتمع ليس متجانسا، إذ يتكوّن من جماعات متباينة تختلط مع بعضها البعض وفي أي مجتمع نجد أن بعض الناس لديهم قدرات أكثر من بعضهم الآخر وهؤلاء هم طبقة النّخبة المنتقاة في تجمّع معين وبناءا على ذلك يُقسَّم المجتمع كما يرى باريتو إلى طبقة عليا وطبقة دنيا[2].

فقد تضمن كتابه (**مقدمة في علم الاجتماع**) الذي نشر سنة 1916م، وترجم إلى اللغة الانجليزية عام 1935م تحت عنوان (**العقل والمجتمع The Mind and Society**)، والذي يؤكد فيه على العامل النفسي أو الرواسب (Residues) وهي تمثل مُيولا نفسية ثابتة ترتبط بالعواطف والغرائز وتتوسط العلاقة بين العواطف والفعل، وتعدّ الرّواسب من حيث توزيعها بين أفراد المجتمع من العوامل التي تُعزّز من حالة التكامل والتوازن في النسق الاجتماعي[3].

فإن كان "كارل ماركس" قد صنّف المجتمع إلى طبقتين على أساس الملكية فإن "باريتو" قد صنّف المجتمع إلى طبقتين كذلك ولكن بناء على ملكية "الرّواسب"، فالمجتمع يتكون من أغلبية من العامة مقابل أقلية تشكل النخبة.وإذا كان ماركس قد أكّد على الدّور التاريخي للطبقة العُمالية في التغيير فان نظريات النّخبة عامة تُلغي الدور التاريخي للجماهير وتحصره في أفعال أعضاء النّخبة ونشاطاتهم أي دور النّخب في المجتمع وبالأخص من يملك منها القوة التي جعلها "باريتو" في النّخب الحاكمة[4].

فحسبه أن التواجد في صفوف النّخبة لايضمن بالضرورة ممارسة الحكم، بل يُفرّق بين النّخبة الاجتماعية **Social Elite** بصفة عامة والنّخبة الحاكمة **Ruling Elite**، ويتمّ التمييز بينهما كما اشرنا سابقاإلى من يملك القوة واستعمالها والقدرة على الإقناع لصنع القبول لدى المحكومين[5] والتوازن بين النّخب ذات النوعين من الرّواسب هو مايضمن الاستقرار السياسي حسب رأيه.ولعل هذا مادفعه إلى الاهتمام بموضوع **"دوران النخب"**،إذ انه توصّل إلى صياغة نظريته عن **"دورة النّخبة Curculation of Elites"**، التي تعدّ من إحدى القضايا النظرية الرئيسية في علم الاجتماع السياسي، فحسب باريتو أن (التاريخ هو مقبرة الاوليغارشيات) ذلك أن تاريخ المجتمع هو تاريخ تتابع الأقليات ذوي الامتيازات التي تظهر فتتصارع بحثا عن مزيد من القوة إلى أن تمارس هذه القوة بالفعل ثم لاتلبَث أن تزول لتحلّ محلّها أقلية أخرى[6].

---

[1]مولود زايد الطيب، **علم الاجتماع السياسي**، ليبيا: دار الكتب الوطنية، 2007، ص 190.
[2]إبراهيم أبراش،**مرجع سبق ذكره**، ص 43.
[3] إبراهيم عثمان،سالم ساري، **نظريات في علم الاجتماع**،القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2010 ص 113.
[4]**المرجع نفسه**، ص 114.
[5]مولود زايد الطيب، **مرجع سبق ذكره** ، ص 191.
[6]محمد علي محمد، **تاريخ الفكر الاجتماعي الرواد والاتجاهات المعاصرة**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة،2005، ص 269.

فكما أشرنا سابقا فإنه هناك نوعان من النّخب حسب باريتو،النّخبة الحاكمة وتضم الأفراد الذين يؤدون دورا بارزا في ممارسة السلطة السياسية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وكذا النّخبة غير الحاكمة المتكونة من أفراد لديهم القدرة ولكنهم ليسوا في مراكز تمكّنهم من ممارسة السلطة السياسية.

ويعتقد باريتو أن قدرة النّخبة الحاكمة على استيعاب عناصر جديدة يجعلها أكثر قابلية للاستمرار وبالتالي استقرار النظام، في حين يتسبب العكس من ذلك في عدم الاستقرار خصوصا بوجود نخب أخرى تسعى أن تبلُغ مصاف الحكم، وأهم مظاهر **دوران النخب،** الانهيار والتجديد المستمر للنخبة والذي يأخذ بعدين،إحلال الأفراد داخل النخبة، أو إحلال نخبة محلّ أخرى[1].

إذن فيمكن القول أن "باريتو" ينطلق في الأساس عند تفسيره للنخبة من فكرة التمايز أي عدم المساواة بين قُدرات الأفراد بناء على الرواسب النفسية لديهم وان النّخب الحاكمة تحتل هذه المكانة بسبب ذلك وان من أسباب تنحي هذه النّخب عن الحكم فيما أطلق عليه بدورة النّخبة أو دوران النّخب يعود إلى تراجع هذه الرواسب التي كانت سببا في توليهم الحكم وكذا نتيجة للعلاقات التنافسية من قبل النّخب الأخرى.

مما سبق نلاحظ تعارض التحليل النخبوي عند "باريتو" مع كل من النظرية الماركسية والنظرية الديمقراطية فالأولى تقول بأن السلطة السياسية أو من يحكمون يجسدون مصالح الطبقة المسيطرة في المجتمع بينما الثانية تنادي بالمساواة بين الأفراد وحكم الأغلبية.

2-التحليل النظمي للنخبة عند جيتاناو موسكا Gaetano Mosca **و روبرت ميشلز** Robert Michels(1858-1941)، (1876-1936)

:(Systemic Analysis of the Elite)

عبّر "موسكا" عن فكرته الأساسية في العبارات التالية:" ...ففي كل المجتمعات -ابتداء من تلك التي حققت بالفعل شوطا كبيرا من التقدم ثم شهدت أفولا بعد ذلك حتى من تلك التي لاتزال في قمّة تقدمها وقوتها- طبقتان متميزتان من الناس: طبقة تحكم وأخرى تُحكم. والطبقة الأولى عادة ما تكون أقلّ عددا، وأقوى سيطرةً على الوظائف السياسية وأشد احتكارا للقوة، فضلا عن تمتّعها بالمزايا المصاحبة للقوة. أما الطبقة الثانية فهي الأكثر عددا أو الخاضعة لتوجيه وتحكّم الطبقة الأولى ومثل هذا التوجيه والتحكّم يتّخذ طابعا قانونيا بشكل أو بآخر، كما يتّخذ طابعا تعسفيا أو عنيفا على نحو معين..."[2].

فبالنسبة لموسكا يتمثّل أساس تحكم النّخبة في الوضع داخل المجتمع فيما تملكه هذه الأقلية من قدرة تنظيمية[3]، ويؤكد "موسكا" أن النّخبة تمتلك مقاليد القوة بفضل قدراتها التنظيمية، بمعنى أن سيطرة نخبة معينة رهنٌ بمقدرتها على أن تكون جبهة متماسكة في مواجهة القوى الاجتماعية الأخرى المتواجدة في المجتمع[4].وقد أطلق "موسكا" على النّخبة الحاكمة مصطلح "الطبقة السياسية" وبالإضافة

[1] بوروني زكرياء، **مرجع سبق ذكره،** ص 93.
[2]بوتومور، **مرجع سبق ذكره،** ص 27 .
[3]Geraint Parry,**Political Elites**, Winvenhoe:the ECPR Press,2005,p 33.
[4] ثروت مكي، **النّخبة السياسية والتغيير الاجتماعي (تجربة مصر من 1952-1968)،** القاهرة: عالم الكتب، 2005، ص 40.

إلى القدرة التنظيمية لها كمصدر لقوتها، فإنه يرى أن أفراد هذه الطبقة يستمدّون قوتهم من سيطرتهم الفعلية على مقاليد الأمور ومراكز اتخاذ القرار السياسي[1].

أما "روبرت ميشلز" فيتفق مع "موسكا" في كون أنهما يُرجعان قوة النّخبة إلى العنصر التنظيمي كما اشرنا سالفا،إذ يرى "ميلز" أن الزعيم أو القائد الذي يحصل على السلطة السياسية أو اعتاد على ممارستها يجد من الصعب عليه التخلي عنها، بحكم أن هذه الممارسة للسلطة تحدث تحولا نفسيا في شخصيته ويتعلق بالتنظيم الذي يسيطر عليه. وظهر ذلك جليا في مؤلفه (الأحزاب السياسية Political Parties) والذي قام من خلاله بدراسة مجموعة من الأحزاب الاشتراكية ونقابات العمال في أوروبا قبل الحرب العالمية الأولى، ثم صاغ ما أطلق عليه (بالقانون الحديدي للاوليغارشية Iron Law of Oligarchy) الأمر الذي مكّنه من تقديم تحليل سوسيولوجي لمشكلة الديمقراطية من منطلق أن كل التنظيمات كبيرة الحجم تشهد نموا كبيرا في جهازها الإداري، وبالتالي هذا النمو يستبعد أن يحقق ديمقراطية داخلية حقّة بالرغم من مناداة هذه التنظيمات لترسيخ مباديء تؤكد المساواة وتكافؤ الفرص والديمقراطية[2].

وقد تضمن كذلك مؤلفه (الأحزاب السياسية) تحليلا لتصوره حول العلاقة بين النّخبة والجماهير،إذ يرى أن الأقليات الحاكمة تسعى باستمرار إلى إيهام الجماهير بضرورة تحقيق الوحدة الداخلية والاستقرار حتى يتمكن من مواجهة ما يتعرض له المجتمع من تهديدات وأخطار خارجية، وطِبقا لذلك تنظر النخبة الحاكمة إلى أية معارضة بوصفها عنصرا تخريبيا مهدِّدا لاستقرار المجتمع، بالإضافة إلى اعتقاد "ميشلز" حول أن الديمقراطية تؤدي إلى الاوليغارشية، كون أن التنظيمات قد تنشأ نشأة ديمقراطية قائمة على المساواة، ثم مع مرور الوقت تتحول إلى تنظيمات خاضعة لحُكم قلة من الأفراد يتحكمون في مواردها لخدمة مصالحهم الشخصية[3].

ويمكننا ملاحظة أن استخدام "موسكا" لمصطلح الطبقة بدلا من النخبة؛ يوحي شكليا بأنه متأثر بالنّظرية الماركسية، غير أنه معارض لها ومدافع عن الليبيرالية، من ناحية أخرى وبالرغم من أن فحوى نظريته السياسية كانت كردٍّ على النظرية الديمقراطية بمضامينها الكلاسيكية كحكم الشعب أو حكم الأغلبية نجده يبحث عن نقاط التقاء مابين نظرية النّخبة والنظرية الديمقراطية وذلك بعد اصطدامه بالحركة الفاشية في ايطاليا.

3-التحليل الاقتصادي_الإداري للنخبة عند جيمس بيرنهام Jems Burnham،(1905-1987)

:Management and Economic analysis for the elite

حاول "بيرنهام" المزاوجة بين تأثّره بالأفكار الماركسية من جهة و ما استعان به من أفكار منظري النّخبة الذين سبقوه، على غرار باريتو وموسكا ليتمكن من صياغة فروضه الأساسية والتي من أهمها: أن السياسة ماهي إلا صراع بين الجماعات من أجل الحصول على القوة وأن الجماعة الصغيرة في كل المجتمعات هي التي تتولى اتخاذ القرارات الأساسية[4].

---

[1]إبراهيم أبراش، **مرجع سبق ذكره**، ص 48.
[2]بوتومور، **مرجع سبق ذكره**، ص 8.
[3]على محمد البيومي، **دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2004،ص 15.
[4]**المرجع نفسه**، ص 16.

فقد تطرّق إلى أفكاره في مؤلفه "الثورة الإدارية Managerial Revolution"،وأهمها الفكرة الأساسية التي بُنِيَ عليها الكتاب والمتعلّقة بأن النظام الرأسمالي في تدهور مستمر؛ وأنه سيتحول تدريجيا إلى مجتمع تسيطر عليه نخبة إدارية تتولى شؤونه الاقتصادية والسياسية.من هنا يتّضح تأثر "برنهام" بالأفكار الماركسية من حيث أن تحكُّم النّخبة في وسائل الإنتاج هو الذي يمنحها الوضع المسيطر في أي مجتمع، وفي ذلك يقول:" إذا أردنا أن نحدّد الطبقة الحاكمة فعلينا أن نبحث عن الطبقة التي تحصل على أعلى الدخول".

بمعنى أن التحكمّ في وسائل الإنتاج يعني بالضرورة التمكّن من امتلاك قوة اقتصادية، اجتماعية وسياسية.

وبالرجوع إلى تصوره حول الأزمة التي تمر بها الرأسمالية المعاصرة والتي تتمثل في أن (مُلاّك) القوة الإنتاجية (أي الرأسماليين) يزدادون انفصالا عن العمليات الإنتاجية، وبالتالي سيجدون أنفسهم ينفقون دون أن يسهموا في الإنتاج مما يتيح المجال أمام (الطبقة الإدارية) للسيطرة على القوى الإنتاجية، وذلك كنتيجة لاقتصار دور المُلاّك على التمويل للمشروعات الاقتصادية[1].

هذه الأخيرة (الطبقة الإدارية)،يرى برنهام أنها تشكل النّخبة الحاكمة،وقد فرّق بين فئتين يندرجان ضمنها: الأولى تشمل العلماء المتخصصين في التيكنلوجيا ومديري عملية الإنتاج والقائمين على تنظيمها. أما الثانية فتضم المديرين بالمعنى الدقيق للكلمة الذين يشغلون المناصب الإدارية.وهي فكرة تطرّق إليها ماركس سابقا من منطلق أن المجتمعات الحديثة قد شهدت فصلا كبيرا بين ملكية الصناعة وإدارتها، إلا انه حاول أن يفنّدها من ناحية أن المديرين قد اكتسبوا ماهو أكثر من القوة الاقتصادية وتجاوزوا ذلك إلى اكتسابهم قوة تشكيل البناء الاجتماعي ككل.

غير أن برنهام قد تناسى في الواقع فكرة انه في الغالب مايكون المديرين من بين المُلاّك أيضا؛ إما بامتلاكهم حصصا في أسهم الشركات العاملين فيها أو انتمائهم للطبقة العليا في المجتمع مما يبدو واضحا أن كبار المديرين وذوي الملكية يرتبطون بروابط وثيقة بحيث تجعلهم يشكلون جماعة متماسكة إلى حدّ ما.

4-نظرية القوة في تحليل النّخبة عند رايت ميلز G.Wright Mills(1916-1962)

:Theory of Power in the analysis of elite

يتفق "ميلز" مع "بيرنهام" في أن بناء النّخبة ومكانتها لاتتحدد فقط وفق مواهب الأفراد أو خصائصهم السيكولوجية، وإنما كذلك وفق البناء الاجتماعي_الاقتصادي لمجتمع ما.

فإذا كان بيرنهام قد أوجد أن القوة في المجتمع تؤدي إلى حدوث تحكّم في وسائل الإنتاج، فان ميلز قد أوجد أن هذه الفكرة تؤدي إلى ظهور منظمات ذات حجم كبير على غرار المؤسسات العسكرية والشركات الكبرى وكذا الهيئات السياسية .فالنّخبة حسب ميلز تتكون من مَن يشغلون مناصب قيادية في المؤسسات ذات المواقع الاستراتيجية داخل المجتمع[2].

[1] بوتومور ، **مرجع سبق ذكره** ، صص 10، 11.
[2] علي محمد البيومي، **مرجع سبق ذكره**، صص 16، 17.

وفي كتابه (نخبة السلطة The Power Elite)، انتقد ميلز استخدام مصطلح (الطبقة الحاكمة) للدلالة على من يمتلكون مقاليد الأمور. إذ حسبه أن (الطبقة) مصطلح اقتصادي و (الحكم) مصطلح سياسي وبالتالي رأى انه أيضا استخدام مصطلح (الطبقة السياسية) يوحي بأن هناك طبقة اقتصادية تحكم سياسيا بالتالي استبعاد أن تكون هناك مثلا نخبة عسكرية تحكم، ومنه خلص إلىأن المصطلح الأنسب هو (نخبة السلطة) .

وفي تعريفه للنخبة يقترب من التعريف الذي قدمه باريتو،إذ يقول انه:" يمكننا تعريف (نخبة السلطة) استنادا إلى وسائل القوة كهؤلاء الذين يحتلون مراكز القيادة".

5-النّخبة السياسية من وجهة نظر توم بوتومور(Thomas Burton Bottomore

:(1992-1920)

تمكن في مؤلفه (الصفوة والمجتمع) من أن يقدّم عرضا نقديا شاملا للنظريات الأساسية في النّخبة ابتداء من موسكا وباريتو وحتى ريمون آرون مبرزا خلال ذلك العناصر النظرية والجوانب الإيديولوجية في هذه النظريات[1].

فهو يرى أن دراسة التوازن الاجتماعي تساعد في تقسيم الطبقة (الصفوة) إلى طبقتين:**صفوة حاكمة** تتألف من الذين يلعبون دورا ملحوظا –مباشرا أو غير مباشر- في إدارة شؤون الحكومة، **وصفوة غير حاكمة** تتألف من بقية أفراد الطبقة أو الصفوة بمعناها الواسع.

كما اشتمل مؤلفه على تحليل لمفهوم النّخبة عند كل من "باريتو" و"موسكا" مبرزا من خلاله نقاط الاختلاف بينهما وبالأخص موقفهما من الديمقراطية. إذ حسبه أن "باريتو" يؤكد باستمرار على التفرقة بين الصفوة الحاكمة والجماهير، بينما "موسكا" نجده يُقرّ سمات الديمقراطية الحديثة؛ كونه حاول تقديم نظرية فيها تخضع الطبقة السياسية ذاتها لتأثير (القوى الاجتماعية المختلفة)، بمعنى أن الصفوة وفق موسكا لاتحكم بالقوة ولكنها(تعبر) بشكل ما عن مصالح وأهداف الجماعات الهامّة ذات التأثير في المجتمع[2].

6-النّخب المتعددة في الفكر الغربي(التعددية مقابل النخبوية Pluralism Versus Elitism)

إذ نجد أن **الرواد السلوكيين** لم يتقبلوا هذه المفاهيم الضيّقة للنخبة،إذ حسبهم تُعدّ نقيضا نظريا ومنهجيا لمبدأ التعددية والتحليل الوظيفي الذي تضمنته أفكارهم التي قدّموها في السياق، لذلك عمدوا إلى صياغات أوسع من تلك التي قدمها **"ميلز"** مثلا ، بحيث أدرجوا مفهوم (**النّخب المتعددة Plural Elites**) على أساس أنه لا يمكن لجماعة واحدة أن تحتكر القوة وتستحوذ على النّسق بأكمله وأنه هناك جماعات أخرى لها تأثير متباين في نطاقات أخرى.

فقد أكدوا على وجود أشكال متعددة من النُّخب، وبيّنوا أن هذه النّخب تعمل بشكل مشترك وضمن تصور متجانس على توجيه الحياة الاجتماعية والسياسية في المجتمع[3]. وفي عُمق هذا المسار يرى

---

[1]ابراهيم ابراش، **مرجع سبق ذكره**،صص 56، 41.
[2]بوتومور، **مرجع سبق ذكره**، صص .26-29.
[3]إدريس لكريني، النّخبة السياسية وأزمة الإصلاح في المنطقة العربية، **مجلة الديموقراطية**، مؤسسة الأهرام بمصر، العدد 25 يناير2007.

المفكر الفرنسي "**ريمون آرون Raymond Aron** " في كتابه المعروف " **مراحل التفكير السوسيولوجي** " ضرورة وجود مجموعة من النّخب في كل مجتمع وليس فقط نخبة واحدة، ويرى " أن وجود نخبة واحدة موحّدة يعني نهاية الحرية، ووجود نخب متعددة متنوعة مشتتة يعني نهاية الدولة" كما يشير إلى" أن النّخب تتعدد بتعدد الموارد الاجتماعية وبتعدد وتنوع الرموز، لذلك نتحدث عن نخبة اقتصادية، نخبة اجتماعية، نخبة سياسية... والنّخبة تتغير بتغير تلك الموارد ليعاد توزيع المراتبية الاجتماعية من جديد"[1].

إضافة إلى"**روبرت دال R.Dahl**" الذي رفض فكرة النّخبة الواحدة، ورفض أيضا المعادلة الصفرية التي يقوم عليها مفهوم النّخبة الواحدة ومفادها: أن القوة تتوزع في المجتمع توزعاً صفرياً ، حيث تمتلك نخبة واحدة كل القوة في المجتمع في الوقت الذي لا تملك فيه بقيته أيا منها[2]. وعلى خلاف هذه الرؤية التي يرفضها يبيّن "روبرت دال" أن المجتمعات الإنسانية تولّد منظومة متعددة من النّخب التي تناسب مختلف مستويات التطور الاجتماعي الحادثة فيه[3]. ومن هذا المنطلق دأب "**دال**" على استخدام مفهوم "**النّخب المتعددة Plural Elite** " التي تتوزع أفقيا فيه وتتعدد بتعدد مجالات الحياة، كما تتعدد مصادر التأثير فيها. وفي ضوء هذه الرؤية لا يمكن الحديث عن نخبة تستحوذ على السلطة بكاملها في المجتمع، فثمّة نخب عديدة يمارس كل منها تأثيره في نطاق محدد. كما يرى أنه: "في كل مجال من مجالات الحياة السياسية والاجتماعية هناك مجموعة من الأفراد أكثر تأثيرا على صناعة القرارات؛ بمعنى: لكل مجال نخبته"[4].

وفي نقده لنموذج النّخبة الحاكمة، يقول "**دال**" أن فرضية وجود النّخبة الحاكمة لايمكن اختبارها بدقة إلا إذا كانت هناك عيّنة من الحالات التي تنطوي على التدخل في القرارات السياسية الرئيسية، من منطلق أن النّخبة الحاكمة تتعارض مع مصالح أيّة مجموعة أخرى من المرجح أن تكون اقترحتها[5].- و هنا يمكننا ملاحظة أن "دال" ومن يؤيدون هذا الاتجاه التعددي (Pluralist Power) غير قادرين على نحو كاف على التمييز بين القرارات السياسية الرئيسية والروتينية-.

إلا أن التوصل إلى حلّ شامل وحاسم لهذه القضية يحتاج إلى إعادة تفكير أكثر شمولا ، وإلى التزام أخلاقي قوي من كل الأطراف، يحقّق توافق الحد الأدنى على أساس صلب ، ويمكن في هذا المجال الاستهداء بفكرة "**جون رولز**" الشهيرة حول " **الإجماع المترادف**" "**overlapping consenus**" كأساس لتوفير السّند الأخلاقي التوافقي للنظام الديمقراطي. وبحسب" **رولز**" ، فإن التوافق على نظام سياسي عادل لايتطلب التوافق على المنطلقات الفلسفية والعقائدية لكل الأطراف يكفي أن يقبل كل طرف عدالة النظام من منطلقاته العقائدية والفلسفية الخاصة به، ذلك أن التوافق الفلسفي والعقائدي في

---

[1] حافظ عبد الرحيم، **مرجع سبق ذكره**، ص 79.

[2] William Genieys, **Sociologie Politique Des Elites**, Armand Colin,2011,P.335.

[3] R. Dahl ،"A Critique of the Ruling Elite Model", **A.P.S.R**.,Vol. LII ،No.2 June ،1958.

[4] احمد زايد، "النّخب السياسية والاجتماعية، مدخل نظري: مع إشارة إلى تشكلها في المجتمع المصري"، في احمد زايد،**النّخب الاجتماعية: حالة الجزائر ومصر**، القاهرة: مركز البحوث العربية والإفريقية، 2005، صص 38، 39.

[5] Peter Bachrach and Morton S.Babatz," Two faces of power",**The Amirican Political Sience Review**,volume 56,issue4(Dec,1962), p 949.

الديمقراطيات غير مطلوب وغير مرغوب، ليس فقط لأنه غير ممكن، بل لأنه يتنافى مع حرية الاعتقاد والتعددية الأصيلة في النظام الديمقراطي.[1]

وقد اتضح مفهوم تعدد النّخب وتبلور في دراسة "**سوزان كيلرS.Killer**"المنشورة عام 1963 والتي افتَرضت فيها وجود **نخب استراتيجية strategic elites** في ميادين الحياة المختلفة (في الاقتصاد والسياسة والثقافة والمجتمع المدني) ولكل واحدة من هذه النّخب وظيفة في ميدان وجودها.

ووفقا للتعاريف الأولية التي قدمتها "**كيلر**" فإن النّخبة هي الأقليات الفعّالة والمسؤولة التي يُعهَد إليها مهمّة تحقيق الأهداف الرئيسية للمجتمع، وضمان الاستمرارية للنظام الاجتماعي، وهي التي تسعى لتحقيق هذه الأهداف. ووفقا لهذا المعنى، فإن" **كيلر"** تدعم فكرة أن النّخب تعدّ إحدى القوى الرئيسية التي تدعم أي تنظيم في المجتمع . إذ أن التنامي السريع في المجتمع الصناعي الحديث قد أدى إلى ازدياد ملحوظ في عدد النّخب بحيث لم يعد كافيا لوصف تمايز النّخب، استخدام مصطلحات ومفاهيم عفا عنها الزمن على غرار الطبقة و الارسترقراطية.

وقد أشارت في كتابها المذكور آنفا"**النّخب الإستراتيجية في المجتمع الحديث**"،إلى مصطلح النّخبة الإستراتيجية كمفهوم أساسي لتحليلها، إذ ترى " **كيلر**" إنالنّخب الإستراتيجية في العموم هي نتيجة لأربعة قوى فعّالة في المجتمع : زيادة في حجمها ، تقسيم العمل الداخلي، التنظيم الرسمي و التنوع الأخلاقي. هذه القوى ضمان للوظيفة الفردية للنخب مثل السياسية، الاقتصادية، الأكاديمية، الدينية النّخب الثقافية، بحيث أصبحت مستقلة بشكل متزايد تنظيميا، مهنيا وأخلاقيا .

فبالنسبة **لكيلر** فإن الانتقال من مصطلح النّخبة الحاكمة في الماضي إلى مصطلح النّخبة الإستراتيجية في المجتمع الصناعي الحديث كلاهما ينطوي على تعايش عدد من النّخب بدلا من نخبة واحدة، وهذا له أثره على الخصائص الرئيسية للنخب.ومن ثمّة فإن النّخب الإستراتيجية يتم الحُكم عليهم حسب تخصصهم الوظيفي، ولها ميزات كونها أصغر حجما، قصيرة الأجل، وتتميز أكثر بسلطة محدودة، وقبل كل شي فهي أكثر انفتاحا من الطبقات الحاكمة، لأن بلوغها يستند إلى المعارف المتخصصة والجهود الفردية بدلا من الثروة والمولد. [2]

وضمن هذه الرؤية أصبح الحديث ممكنا عن نخب ثقافية واجتماعية وسياسية تعمل في نطاق المجتمع المدني وفي الميدان الثقافي دون أن تصل بالضرورة إلى سُدّة الحكم. فقد بيّنت **سوزان كيلر** في دراستها هذه أن وجود نخب في كل حقل من حقول المجتمع في مجالات الثقافة وحقوق الإنسان والاقتصاد والإعلام والتعليم، في الوقت ذاته أبرزت أن جهود هذه النّخب تتكامل سياسيا لتوجيه المجتمع، وتدبير مختلف أوجه النشاط القائمة فيه نحو غاياتها المرسومة[3].

---

[1] عبد الوهاب الأفندي ، "تحديات التنظير للانتقال نحو المجهول تأملات في مآلات الثورات العربية وفي نظريات الانتقال الديمقراطي" ،في: ادريس لكريني وآخرون، **أطوار التاريخ الانتقالي مآل الثورات العربية**، بيروت: المركز العربي للدراسات وأبحاث السياسات، 2015، ص204

[2]Michael Hartmann,**The Sociology of Elites**,London :Routledge Taylor and Francis Group,2004, pp :31-32

[3]S. Keller ،**Beyond the Ruling Class: Strategic Elites in Modern Society** ،Random House ،New York ،1963 ،p. 25

كما نجد تحت تأثير هذه التصورات الجديدة حول تعددية النّخب عمل عالم الاجتماع البريطانى الماركسي "**رالف ميليبلاندMiliband**"على تطوير الرؤية الماركسية في مجال العلاقة بين النّخبة والطبقة، وضمن هذه الرؤية الجديدة، يرى **ميليبلاند** أن الطبقة الحاكمة تتكون من مجموعة من النّخب الثقافية والاقتصادية والفكرية، وأوضح أن هذه النّخب تتكامل في عملية إدارة الدولة وتوجيهها. وقد أعطى **ميليلاند** للنخبة السياسية دورا أكثر أهمية من حيث قدرتها على توجه الحياة السياسية للمجتمع برمتها،وأطلق على هذه النّخبة "**نخبة الدولة state elite** "وهي تتكون بدورها من نخب فرعية تعكس المؤسسات الرئيسية للدولـة: الحكومة والإدارة والجيش والشرطة والمؤسسات القضائية والحكومات المحلية والهيئات البرلمانية[1].

ويعد **بوتومورT.B Bottomore** صاحب كتاب " **الصفوة والمجتمع**" من أبرز المفكرين الذين تحدثوا عن تعدد النّخب في المجتمع الأمريكي، ويؤكد في هذا المسار أهمية ثلاثة أنماط من النُّخب ويَعزو إليها الدور الحيوي في إدارة المجتمع وتوجيهه حيث يقول: "من بين الفئات الإجتماعية التي ارتفعت إلـى مراتب الأهمية في التغيرات الإجتماعية والسياسية الهائلة في القرن العشـرين ثلاثة نخب: المفكرون، مديرو الصناعات، وكبـار المـوظفين الحكـوميين" [2].

كما يمكن القول انه لوجود التعددية يجب توفر مجموعة من الأسس يمكن صياغتها في الآتي :

1-Fragmentation of Power : **تقاسم السلطة أو تجزئة السلطة** : بمعنى لاتوجد مجموعة واحد تهيمن ، جميعها مضطرة على المساومة ، فالسلطة مجزئة بالرغم من عدم تساويها.

2-Opposing pressures ضغوط المعارضة

3- Bargaining المساومة: تشكل الحكومة الحكم في هذه العملية كما تقوم بالتدخل لأجل أن يتم إتباع قواعد اللعبة وحتى أنها تقوم بمساعدة الأطراف الأضعف لأجل ذلك .

4-Horse-trading يجب أن تكون هنا مساومة بين الأطراف لأجل تحقيق أهدافهم.

5-Compromise:المرونة:النتيجة الحتمية للمنافسة بين المجموعات تكون متساوية نسبيا بعد مجمل التنازلات من طرفهم.

6-Consensus: التوافق أو الإجماع :فالعملية برمتها هي اتفاق عام على المثل الأساسية للسياسة العامة وأهداف المجتمع، فالاتفاق على القواعد والنتائج هو الأساس الذي يبني مجتمعا متماسكا يقوم على حماية الحقوق والحريات المدنية وتكافؤ الفرص.

7-Agreement: الاتفاق :للقيم التأسيسية والخيارات السياسية المحددة الاتفاق قبول الأغلبية[3]

---

[1] R. Miliband ،"The capitalist state: A Relpy to Nicos Poulantzas", **N.L.R**. ،No.59 ،Jan-Feb. ،1970.

[2]بوتومور، النّخبة والمجتمع، **مرجع سبق ذكره** ، ص 72.

[3]**Who wins , Who loses :Pluralism versus Elitism,**Chapter 09 , p 158. **From :** http://wps.ablongman.com/wps/media/objects/32/32789/Wasserman_Chap_09.pdf.

المبحث الثاني: النّخب والمرحلة الانتقالية :

نسعى هنا لتبيان العلاقة بين دور النخب والانتقال الديمقراطي محل أهمية كبرى على مستوى النظم السياسية العربية لاسيما خلال المرحلة الانتقالية والتي تعتبر أكثر مراحل الانتقال الديمقراطي خطورة نظرا لإمكانية تعرضها لانتكاسات كبيرة، حيث أن هذه المرحلة تكون مزاجا مختلطا بين مؤسسات النظام القديم ومؤسسات النظام طور التأسيس، كما تشهد مواطن صراع كثيرة بين مختلف النخب والقوى الفاعلة في المجتمع . وعلى ضوء ذلك سيتم تناول طبيعة هذا الدور المنوط تأديته من قبل النخب خلال المراحل الانتقالية لعملية الانتقال الديمقراطي وكذا أهمية هذه النخب في صياغة استراتيجيات الإدارة المثلى وإدراك البدائل المتاحة وتقديمها وفق اختيارات عقلانية توافقية.

المطلب الأول: المقاربة النخبوية ودورها في فهم عملية التحول الديمقراطي

رغم أن التركيز على الأقلية الحاكمة كان منذ العهد اليوناني، حيث كان البحث يتجه دائما إلى تحديد من يحكم أو من يسيطر على قمّة النظام السياسي، ليتّم التّمكن من التّعرف على طبيعة النظام والتفرقة بين أنواع النظم من ديمقراطية، أوليغارشية....إلا أن النّخبة كوحدة أساسية للتحليل السياسي وكمدخل للتفسير يعود إلى الفترة الانتقالية في تطور السياسية المقارنة من المرحلة التقليدية إلى السلوكية ومابعدها، إذ أصبح التركيز على سلوك الجماعات الصغيرة لاسيما صانعي القرار السياسي أكثر من التركيز على الجانب المؤسسي والحكومة الرسمية.

وقد جاءت نظرية النّخبة كرد على مفهوم الطبقة الذي تبنته الماركسية كوحدة للتحليل؛ حيث أن الظاهرة السياسية ظاهرة تابعة للبنية الاقتصادية، وثم فان دراسة الظاهرة السياسية (العملية) يتوقف على دراسة البناء الطبقي الذي يمثل المتغير المستقل المتحكم في تشكيل البناء الفوقي (النظام السياسي).ومن هذا المنطلق فهما يلتقيان في كون أن الماركسية ترى المجتمع منقسم إلى من يملك ومن لايملك ونظرية النّخبة تراه منقسما بين أقلية وأكثرية، غير أن هذه الأخيرة وبعكس نظرية الطبقة تفترض وجود منافسة مفتوحة بين الأفراد يصل من خلالها أكثر الناس قدرة وموهبة إلى أعلى السلم الاجتماعي[1].

ويبنى هذا الاقتراب على افتراضين: الأول: وجود عدد محدود من الأفراد والجماعات في المجتمع يمتلكون قدراً اكبر من القوة، أو النفوذ أو التأثير في عملية صنع القرارات ذات الأهمية في النظام السياسي، وهؤلاء يشكلون النّخبة السياسية. والثاني: أن هناك أنماط متعددة العلاقة بين هذه النّخبة

[1]محمد نصر عارف، **مرجع سبق ذكره**، صص. 226-227.

والمجتمع السياسي_اللانخبة_ وهي أنماط تختلف من مجتمع لآخر، ومن موقف لآخر بالنسبة للنظام السياسي الواحد[1].

ويتم تحديد أعضاء النّخبة في أي مجتمع من خلال أربعة اقتراب أو مسالك أساسية:

1-**اقتراب المناصب**: أي من يتصدرون المناصب العليا في المؤسسات الاجتماعية، السياسية...غير انه قد يكونون قوة طائعة في يد الجماعة الخفية التي تدير الأمور في الخفاء.

2-**اقتراب السمعة**: بمعنى الأشخاص الذين يشتهرون بأنهم النخبة.

3-**اقتراب صنع القرار**: أي المشاركين في عملية صناعة القرار ويقترب إلى حد كبير من اقتراب المناصب السالف الذكر.

4-**اقتراب المدخلات والمخرجات:** من جانب المدخلات بمعنى الذين يمارسون وظيفة عرض القضايا على صانع القرار ويؤثرون بدرجة كبيرة في عملية صنع القرار كذلك. أما المخرجات فتعني من لهم القدرة على توزيع القيم في المجتمع وصنع السياسات[2].

أولا : النخبوية الديمقراطية:

ما يمكننا ملاحظته عند رواد نظرية النّخبة أنهم يرفضون بالمطلق فكرة حكم الشعب وإنما الحكم للأقلية أو النخبة، ولكنهم يقرّون بأن النّخب الحاكمة اليوم توظِّف الشعب للوصول للسلطة من ناحية وتراعي مصالح الشعب وهي في السلطة من ناحية أخرى[3].فعلى غرار"**جيوفاني سارتوري Giovanni Sartori**" في مؤلفه (**نظرية ديمقراطية**) **Democratictheory**، فإنه ينتقد المفاهيم الكلاسيكية للديمقراطية التي تُضخِّم من أهمية ودور الشعب في الممارسة السياسية، وهو يرى أن الخطر على الديمقراطية لا يأتي من الدكتاتورية أو الأرستقراطية، بل من تدَّخل الشعب في عمل النّخبة السياسية وعرقلة قيامها بحقّها الطبيعي في الحكم، وعليه، يطالب ببقاء السلطة السياسية بيد النّخبة الحاكمة ما دامت تتوفر على عناصر الامتياز والتفوق الذي يعترف لها به الجميع. فحسب رأيه إن تَرْكَ العِنان للشعب باسم الديمقراطية يؤدي للغوغائية التي تُخِلّ بالاستقرار السياسي، وفي رأيه كذلك أنه ليس هنالك تعارض بين حكم النّخبة و الديمقراطية، فالديمقراطية في نظره هي: "عملية اتخاذ قرارات يستجيب فيها القادة لتفضيلات المَقُودِين -المحكومين-. فالمهم بالنسبة له ولكل منظري النّخبة

[1] عبد الغفار رشاد القصبي، **مناهج البحث في علم السياسية (الكتاب الأول: التحليل السياسي ومناهج البحث)**، القاهرة: مكتبة الآداب، 2004،ص 217.

[2] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي(المفاهيم، المناهج،الاقترابات،الأدوات)**،الجزائر: د.د.ن، 1997 صص.213-214.

[3] ابراهيم ابراش، **مرجع سبق ذكره**، صص 40،39.

ليس حكم الشعب بل ضمان الاستقرار السياسي في المجتمع حتى تتمكّن الدولة من مواجهة التحديات الداخلية والخارجية[1].

بالإضافة إلى ذلك نجد الاقتصادي وعالم الاجتماع **"جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter"**، الذي أورد في كتابه (**الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية**) تصوّرا معارضا للتصور الكلاسيكي للديمقراطية الذي يجسّد مُثلا متميزة للمشاركة في الحياة السياسية ومفسّرا العلاقة بين القادة السياسين والشعب، وقد استبدل (**شومبيتر**) المفهوم الكلاسيكي للديمقراطية بمفهوم أكثر ارتباطا بالواقع الاجتماعي ذاكرا أن الديمقراطية هي التنافس من اجل القيادة السياسية[2].

كما حاول من خلال مؤلفه آنف الذكر؛ معالجة أزمة النظام الرأسمالي ومقدما انتقادا للمفهوم الكلاسيكي للإرادة العامة الذي صاغه **"روسوRoussou"**، و كذا شكّك بقدرة الشعب على إدارة الشؤون العامة للدولة، وهو يقترح بدلا من ديمقراطية (حكم الشعب) ديمقراطية (حكم معتَمَد من الشعب) أو حكم (لصالح الشعب)[3].

فمجمل رواد هذه المقاربة يسعون إلى تأكيد المطلب الرئيسي لها والمتمثل في أن النّخب السياسية والنّشطاء هم "الحاملين لعقيدة الديمقراطية" و الحامين للنظام الديمقراطي في كثير من الأحيان من العامة البسطاء و غير الديمقراطيين.

إلا أن هذه الدراسات تُلقي بعضا من الشكوك حول دعامة توافق الآراء و دعامة الوصاية على الديمقراطية النخبوية و بخاصة في الديمقراطيات الحديثة. لأننا لا نستطيع أن نفترض أن النّخب السياسية هم حملة معايير عقيدة الديمقراطية في الدول الاستبدادية سابقا .

هذا وبالإضافة إلى انه وعلى الرُغم من أهمية هذه المقاربة في تناول ظاهرة النّخبة خاصة في المرحلة الانتقالية للعملية الديمقراطية، إلا أنه يشوب هذا المدخل بعض المطبّات التي أُخِذت عليه؛ من بينها:

-تعدّد المفاهيم المستخدمة لدى المنظرين له، كالنخبة،الصفوة،السلطة، الطبقة السياسية، النفوذ.. وعدم التحديد هذا قد يؤدي إلى بعض الغموض وعدم الدقة العلمية.

-أن الدراسات التي تعتمد على اقتراب النّخبة تكتفي بتناول مجموعة ما، وهي النّخبة التي تمتلك القدرة على التأثير والنفوذ، دون إثبات أنها استخدمتهما فعلا، فالسلطة لها جانبان: أحدهما التأثير في السياسات والقرارات، والأخر التّدخل لمنع قضايا معينة من أن تصبح لها الأولوية، أو منعها من أن تثار أصلا؛ وهذا ما يتجاهله الباحثون من خلال اقتراب النخبة[4].

---

[1]ابراهيم ابراش، "العالم العربي بين ديمقراطية متعثرة وحكامة منشودة"، شبكة النبأ المعلوماتية، **على الرابط**: http://annabaa.org/nbanews/2011/01/298.htm، تاريخ الاطلاع: 05-03-2017.

[2]إسماعيل علي سعد، **علم السياسة وديمقراطية الصفوة**، السويس: دار المعرفة الجامعية، 2007، ص 274.

[3]جوزيف أ.شومبيتر، **الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية**، تر: حيدر حاج إسماعيل،بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011،ص 492.

[4]طاشمة بومدين، **الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية(دراسة في المفاهيم، الأدوات،المناهج والاقترابات)** الجزائر: كنوز للنشر والتوزيع، 2011،ص 176.

المطلب الثاني:المرحلة الانتقالية لعملية التحول الديمقراطي:

تكمن أهمية المرحلة هذه في كونها مرحلة إعادة التنظيم التي تقود إلى الاستقرار وتحديد شكل الدولة الجديدة بعد حصول التغيير، وهي مرحلة خطيرة لأنها تفتقد الاستقرار والوضوح وتفتح المجال لتدخّل جهات أجنبية تحاول التأثير في تحديد شكل الدولة المُقبل أو شكل النظام السياسي، وعليه فإن عملية إدارتها تتعلق بمن يدير هذه المرحلة وكيف ،ومن يتحمّل مسؤولية اتخاذ القرارات الصائبة وإتباع مخطط رشيد لأجل تحقيق المبتغى.

أولا: مفهوم المرحلة الانتقالية (Transitional Phase)والعوامل التي تحكم إدارتها:

قبل التطرق لمفهوم المرحلة الانتقالية، حريٌّ بنا أن نضع المصطلح في سياقه المعرفي، وذلك بالإحاطة بشكل مختصر بما تضمّنته الأدبيات التي عُنيت بدراسة التحولات نحو الديمقراطية.

1- الانتقال الديمقراطي ومراحله:

إذ نجد الاهتمام بما يُعرف بالانتقال الديمقراطي*، فيُشير هذا المفهوم في أوسع معانيه إلى العمليات والتفاعلات المرتبطة بالانتقال أو التحول من صيغة نظام حكم غير ديمقراطي إلى صيغة نظام حكم ديمقراطي. ومن المتعارف عليه أن هناك عدة أشكال أو أنماط لنظم الحكم غير الديمقراطية، فقد تكون شمولية أو تسلطية مغلقة، مدنية أو عسكرية، حكم فرد أو حكم قلة....كما أن هناك حالات ومستويات متعددة للنظام الديمقراطي الذي يتم الانتقال إليه. فقد ينتقل نظام تسلطي مغلق إلى نظام شبه ديمقراطي يأخذ شكل ديمقراطية انتخابية، ويمكن أن يتحول نظام شبه ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي ليبرالي أو يكون قريبا منه.

وبناءً عليه، فإن مفهوم "الانتقال الديمقراطي" يشير من الناحية النظرية إلى مرحلة وسيطة تتضمن مراحل فرعية يتم خلالها؛ تفكيك النظام غير الديمقراطي القديم أو انهياره، وبناء نظام ديمقراطي جديد. وعادة ما تشمل عملية الانتقال مختلف عناصر النظام السياسي مثل البُنية الدستورية والقانونية والمؤسسات والعمليات السياسية، وأنماط مشاركة المواطنين في العملية السياسية، وبالإضافة إلى ذلك فإن مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية قد تشهد صراعات ومساومات وعمليات تفاوض بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين[1].

كما يعرّفه الدكتور "محمد نور الدين أفاية" بأنه:"صيرورة مركبة ومتشابكة ومتعرّجة ومتداخلة الصُّعد". فهي تفترض التحول من حال غير ديمقراطية أو ماقبل ديمقراطية، إلى حال ديمقراطية ضمن مسار تتفاعل فيه كل المكوّنات الأساسية للجماعة الوطنية، اعتمادا على قيادات تمتلك مايلزم من

*يميز الكثير من المفكرين بين الانتقال الديمقراطي والتحول الديمقراطي، حيث يقولون في هذا الصدد، أن الانتقال الديمقراطي هو أحد مراحل عملية التحول الديمقراطي وأخطر مراحله.

[1]Laurence Whitehead, " Democratic Learning : Learning not imposed by obligatory instruction, but acquired through dialogue and reflection" in :Mohamed El Hachemi editor, **from Democratic Dransition to Democracy Learning-towards a Paradigmatic turn in Democratizatio Studies**, Maroc : Konard-Adenauer-Stiftung e.V, 2018, P.18.

الكفاءة والنزاهة والالتزام، لتعبئة ماهو مُشترك بين الاتجاهات والتيارات والحساسيات والقوى كافة لبلورة مرجعية ديمقراطية جامعة"[1].

فعملية الانتقال إلى الديمقراطية تحدث لعدّة أسباب داخلية وخارجية، والتي يتفاوت تأثيرها من نظام إلى آخر، كما أن طبيعة الفاعلين وميزان القوة النسبي بينهم، يلعب دورا كبيرا في تحديد الآلية أو الأسلوب الذي يتم به الانتقال، وقد وُجدت العديد من الخِبَرات والتجارب للدول التي شهدت انتقالا ديمقراطيا في تاريخها السياسي. إذن وبالإضافة إلى ماقدمه "صامويل هنتنغتون Samuel Huntington" بخصوص تحديد أنماط أو آليات للانتقال الديمقراطي، نجد أنه الأدبيات التي اهتمّت بهذه النقطة قد خَلَصت إلى بلورة أربعة آليات أساسية للانتقال، تختلف مسمياتها من باحث إلى آخر، غير أن فحواها لم يُختَلف فيه كثيرا . وهي كالتالي:

أ-**التحول (Transformation)**:

عندما تتم عملية الانتقال الديمقراطي أساساً بمبادرات من النظام التسلطي ذاته، وبدون تدخّل من جهات أخرى. وعادة ما يكون الانتقال عملية طويلة نسبياً، وتحدث عندما يقرر نظام الحكم التسلطي وبدون ضغوطات قوية من قوى المعارضة أو من المجتمع ككل، وبعد جدل داخلي، وأن يكون هذا التغيير يخدم مصلحته عن طريق إدخال تغييرات وإصلاحات سياسية[2].غير أن هذه الآلية من الانتقال تُفضي إلى قيام ديمقراطية محدودة تتميز باستمرار الهيمنة السياسية لعدد صغير نسبياً من النخب،إذ انه غالبا ما يكون ميزان القوى في آلية "**الانتقال من أعلى** " لصالح النّخبة الحاكمة، فيما تتّسم قوى المعارضة بالضعف، ومن ثَمّ محدودية القدرة على التأثير في إدارة عملية الانتقال. ومن بين الدول التي شهدت انتقالا ديمقراطيا تبعا لهذا النمط نذكر على سبيل المثال لا الحصر، إسبانيا والبرازيل.

ب- **التحول الإحلالي (Transplacement)**:

عندما تتم عملية التحول الديمقراطي أساساً عن طريق مبادرات مشتركة بين النّخب الحاكمة والنّخب المعارضة.وتستند هذه الآلية على الدور الذي تلعبه النّخب السياسية داخل النظام التسلطي وخارجه (قوى المعارضة) في عملية التحول الديمقراطي. يؤكد كل من "**لينز وستيبان Linz & Stepan**" على الدور المهم للابتكار السياسي والمهارة القيادية للنخب السياسية في عملية الانتقال الديمقراطي أي حينما تُدرِك النّخبة الحاكمة والنّخبة المعارضة أن لها مصلحة مشتركة في التحرك في مسار يؤدي إلى ديمقراطية محدودة ضمن نمط التحول الإحلالي، وعادة ما يكون الهدف من هذا التحرك حلّ خلافات النّخب وتدعيم نفوذها وتوجيه الفعل السياسي بما يلائم مصالحها.

ويلاحظ أنه من الضروري عند إتباع هذه الآلية ألا تتعرّض مواقع النّخب المُهيمنة في النظام التسلطي، مثل كبار ضباط القوات المسلحة وكبار ملاك الأراضي للخطر في النظام الجديد. كذلك من المهم لضمان الاستقرار السياسي بعد المرحلة الانتقالية، دمج النّخب ضمن إطار مستقر من المؤسسات

[1]محمد نور الدين أفاية، **الديمقراطية المنقوصة (في ممكنات الخروج من التسلطية وعوائقه)**، بيروت: منتدى المعارف 2013، صص.92،91.

[2]Samuel Hungtinton, **The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century,**(Norman: University of Oklahoma press,1991), P. 120

الديمقراطية الفعالة التي لا تهدد مصالح هذه النخب لأنه إذا لم تشعر النّخب بأن النظام الجديد يحمي مصالحها، فإنها لن تقبل شرعيته وسوف تبذل ما في وسعها لتقويضه[1].

هذه المساومات بين النّخب (نخب النظام التسلطي و نخب المعارضة) خلال المرحلة الانتقالية للتحول الاحلالي قد تَحُول دون أن يحدث أي تقدم تُجاه التّرسيخ الديمقراطي؛ بيد أن هناك احتمالا قوياً لأن يؤثر ذلك سلبياً على الديمقراطية. مَرَدُ ذلك أن الاستقرار المستقبلي مُؤَسَسٌ على منح ضمانات للنخب الحاكمة القديمة لحماية امتيازاتها ولمنع أية مساءلة عن أية جرائم خلال الحكم التسلطي. بالتالي، فإن الاتفاقات والمواثيق بين النّخب الحاكمة والنّخب المعارضة قد تقود إلى ديمقراطيات محدودة.

جـ-الإحلال (Replacement):

يأخذ هنا الانتقال شكلين رئيسيين: أولهما، الانتقال نتيجة لتكثيف الضغوط على النظام الحاكم من خلال التظاهرات والاحتجاجات الشعبية التي تقودها وتشارك فيها قوى المعارضة الديمقراطية، بحيث تجبر النظام في نهاية المطاف على تقديم تنازلات تفتح الطريق للانتقال الديمقراطي على غرار ما حدث في كل من الفلبين وكوريا الجنوبية والمكسيك. وثانيهما، الانتقال الذي تقوده قوى المعارضة على أثر انهيار النظام غير الديمقراطي أو إطاحته بواسطة انتفاضة أو ثورة شعبية. ففي أعقاب ذلك تبدأ مرحلة تأسيس نظام ديمقراطي جديد يحلّ محلّه.

وبصفة عامة، تعكس هذه الآلية من الانتقال حدوث خلل كبير في ميزان القوى بين النظام الحاكم وقوى المعارضة لصالح الأخيرة، وبخاصة في حالة انهيار شرعيّة السلطة، وتصدّع النّخبة الحاكمة، وتخلّي الجيش عن مساندة النظام التسلطي، ووجود تأييد شعبي واسع للمعارضة. وعادة ما تتوافق قوى وأحزاب المعارضة على خطوات وإجراءات لتأسيس نظام ديمقراطي على أنقاض النظام التسلطي. وقد حدث الانتقال وفقا لهذا النمط في بلدان عديدة من بينها: البرتغال واليونان والأرجنتين ورومانيا[2].

غير أنه من غير المحتمل أن يؤدي "الانتقال من أسفل"- حيث يؤدي الضغط الشعبي إلى إرغام النّخب الحاكمة على التخلي عن السلطة- إلى عملية دمقرطة مستقرة. مَرَدُّ ذلك أن عدم وجود اتفاقات ومواثيق خلال مرحلة الانتقال يمثل عقبة كبيرة أمام بروز أجواء الاعتدال والتصالح الضرورية لعملية ترسيخ الديمقراطية والمميزة لها.

د-**التدخل الأجنبي (Foreign Intervention)**:

أي عندما تحدث عملية الدمقرطة نتيجة لتدخلات وضغوطات أطراف أجنبية. وتحدث هذه الآلية من عملية الانتقال نتيجة لتدخل قوى أجنبية؛ ومن الأمثلة على ذلك: التدخل الأمريكي في هايتي وبنما والصومال خلال تسعينيات القرن العشرين. إضافة إلى التدخل العسكري المباشر، وقد كان نفوذ البلدان والمؤسسات الدولية المانحة للإعانات الاقتصادية قويا ومؤثرا في قرارات التحول الديمقراطي في

[1] محمد زاهي بشير المغيربي، **مرجع سبق ذكره**، ص،64.

[2] عبد الفتاح ماضي،" مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية،" في: على خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي (تنسيق وتحرير)، **لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟**،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، صص. 63-79.

بعض النظم التسلطية الفقيرة. فخلال ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين تدنَّت قدرات هذه البلدان على الحفاظ على برامج وسياسات محفزة للتنمية الاقتصادية، وأصبحت تعتمد بصورة متزايدة على إعانات وقروض البلدان الغربية والمؤسسات الدولية المانحة التي طالبتها مقابل ذلك وفي إطار "المشروطية السياسية" بالشروع في عملية الدمقرطة كجزء من برنامج متكامل للحكم الصالح الرشيد.

وعادة ما يحدث التدخل العسكري الخارجي لأسباب وذرائع مختلفة منها إلحاق الهزيمة بنظام ديكتاتوري، والتدخل لأسباب إنسانية، ووضع حد لحرب أهلية... ويُلاحظ أنه في غالبية حالات التدخل العسكري الخارجي لم يكن هدف تأسيس نظام ديمقراطي هو الهدف الرئيس أو المبدئي، بل كانت هناك أهداف ومصالح أخرى .وإذا كان الانتقال الديمقراطي من خلال التدخل العسكري الخارجي قد نجح في بعض الحالات كما هو الحال في ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، فإنه فشل في حالات أخرى كثيرة أحدثها أفغانستان والعراق[1].

غير أنّ هؤلاء الفاعلين الخارجين ليس بإمكانهم فرض خياراتهم السياسية، ولمدة طويلة، على بلدان لا ترغب في ذلك. إذ أنه من الممكن أن نقول أن التدخل الأجنبي قد يؤدي إلى تغيير التوازن لصالح عملية الدمقرطة، غير أن الديمقراطية لن تترسخ إلا عندما تتوفر اشتراطات وعوامل داخلية محددة.

ويضيف الدارسين في هذا المجال، عدّة أنماط يتم من خلالها الانتقال:

-**النمط السلمي**: إذ يحدث الانتقال من نظام إلى آخر دون اللجوء إلى العنف أو الثورة.

-**النمط العنيف**: ويحدث عند اللجوء إلى استعمال القوة والسلوك العنيف للتعبير عن المطالب وحماية المصالح.

-**النمط الجزئي المحدود**: بمعنى إصلاح أو تعديل بعض الجوانب، مع الإبقاء جوانب أخرى بدون مساس.

-**النمط الشامل**:أي إحداث تغيير شامل في حالة عجز القوى التقليدية بمختلف أشكالها عن مواجهة التحديات وتحقيق المطالب. أي إعادة بناء للنظام السياسي بمختلف مؤسساته[2].

-من ناحية أخرى نجد أن الدكتور **"عبد الغفار رشاد القصبي"** قد ميّز بين ثلاثة مراحل أساسية للانتقال الديمقراطي:

المرحلة الأولى وتتمثل في ما قبل التحول، إذ تحاول النّخبة الحاكمة البقاء في السلطة مقابل تهديد مكانتها من قبل المعارضة التي تلعب دورا في التأثير على النظام بما يمثله من امتيازات ومصالح وقد

[1] حسنين توفيق ابراهيم، **مرجع سبق ذكره**.
[2] عياد محمد سمير، " إشكالية العلاقة بين التنمية السياسية والتحول السياسي"، **مجلة أكاديميا**: الجزائر، العدد: 01، جانفي 2013، ص 105.

يحدث أن تبرز انشقاقات داخل القوى المساندة للنظام، اتجاه إصلاحي وآخر متشدد، وقد تتصاعد الضغوط من الجانبين، داخليا وخارجيا، ويقدم النظام تنازلات و تتوقف عملية انهياره على درجة تماسكه،وقوة المعارضة وشدة تماسكها، وكذا مقدار الضغوط الداخلية والخارجية وحدة الاستقطاب والصراع بين المعتدلين والمتشددين من النظام القائم. ويُتَوقع أن تؤدي التنازلات من قبل النظام إلى إصلاحات ولكنها قد تكون شكلية أو لتهدأة الأوضاع فقط، وقد تبرز على شكل إصلاحات حقيقية والتي يمكن أن تتعرض للارتداد مرة أخرى بفعل سيولة الموقف أو استماتة النّخب صاحبة الامتيازات والمصالح للبقاء في السلطة لمدة أطول. من ناحية أخرى قد تقوى قبضة الأمن ويستخدم النظام قدرته القمعية ضد المطالبين بالإصلاحات، ليشتد الصراع،إلى أن يتم إقرار التحول.

المرحلة الثانية:" المرحلة الانتقالية"وتُعتبر دعامة الانتقال الديمقراطي، كونها مرحلة حساسة وتتّسم بحالة من الشكّ والتّرقب وعدم اليقين،إذ يتواجد آنذاك خليط غير متجانس من المؤسسات والأفراد والجماعات التي ترتبط بالنظام القديم،وأخرى ترتبط بالنمط الجديد من مؤسسات وجماعات تسعى لتطبيق الديمقراطية، هؤلاء يتقاسمون السلطة وتبرز ثنائية الصراع والوفاق بين الأطراف، وبالتالي قد يرتفع سقف المطالب للديمقراطيين، وتتّسع حركة الاحتجاجات من المواطنين الذين ينتظرون إصلاحات وسياسات تخدم مطالبهم، وتتزايد الرّغبة والمطالبة بالديمقراطية الحقّة في الدولة، عن طريق مثلا إصلاح الانتخابات،الأحزاب أو المؤسسات الحيوية في النظام، وضمان المحاسبة والمساءلة لشخصيات النظام السابق المتهمة بقضايا الفساد. في حين انه قد لا يستسلم فلول النظام السابق للأمر ويسعون لاستعادة السيطرة والتسلط، مما يفرض تكلفة غالية على المجتمع قد تدخله في دوامة حرب أهلية. وبالتالي يمكن القول بأن الانتقال الديمقراطي تحقق، عندما يتكيف النظام الجديد مع هذه المدخلات[1].

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة" الترسيخ الديمقراطي" (Consolidation of Democracy)والذي يشير مفهومه من الجانب الواسع إلى عملية تطوير وتعزيز النظام الديمقراطي حتى يتحول إلى نظام مؤسسي مستقر، يكون قادرا على الاستمرار، ويجسّد بشكل حقيقي وفعال قيم الديمقراطية وعناصرها وآلياتها. بمعنى أن الترسيخ يتضمن معاني تعميق الديمقراطية واستكمالها ومأسستها على النحو الذي يجعل من الصعب انهيار النظام الديمقراطي أو الانقلاب عليه. وقد استخدم **"أودونيلO'Donnell "** مفهوم **الانتقال الثانيTransition(Second)**)للتعبير عن عملية ترسيخ الديمقراطية، وهو حسب رأيه يشير إلى الانتقال من حكومة منتخبة ديمقراطيا تنتهي عندها فترة الانتقال إلى نظام ديمقراطي مؤسسي راسخ[2].

2-مفهوم المرحلة الانتقالية:

[1]عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي: الكتاب الثاني: الحراك السياسي وإدارة الصراع** ط2 القاهرة،د.د.ن، 2006، صص.82،81.

[2]Gerardo L. Munck, « Demoratic ,Transition in comparative prespective », **comprative politics** Vol:26, N:03, April-1994, P.362.

بعد محاولتنا وضع المصطلح في إطاره المعرفي وكون أن الدراسات الأكاديمية لم توفِّ المرحلة حيزا كبيرا من الاهتمام بالرغم من أهميتها ضمن المسار الانتقالي، فالتحول الديمقراطي يشمَل ضمنه العديد من المصطلحات المتقاربة في المعنى ؛ مما أدى إلى صعوبة في التعامل مع هذا المفهوم.غير انه وعند الخوض في مفهوم التحوّل والمراحل الأساسية لا يختلف أكثرية المحلّلين في توصيف ومسميات المراحل بقدر اختلافهم في التفاصيل وامتداداتها ومرجعياتها[1].

فإذا بحثنا عن مدلول مفهوم **الانتقالية** في معناه السوسيولوجي، نجده يشير إلى المرحلة التي تسبق مرحلة التحول في المجتمع؛ وهي معروف عنها كمرحلة في تاريخ المجتمعات لا تطول زمنيا مقارنة مع مرحلة التحوّل أو التغيير. لكن ما يميزها في الشكل أنها مرحلة وسيطة يستمر فيها الشكل التقليدي بالرغم من دخول مرحلة الحداثة .وعند السوسيولوجيين الكلاسيك نجد أن الانتقالية قد تم التطرّق إليها بشكل ضمني وغير صريح،خاصة من طرف **"كارل ماركس"** و **"إميل دوركايم"** وغيرهم و بزوايا نظر مختلفة في التحليل. إذ نجد عند **"ماركس"**المرحلة الانتقالية تشكل مرحلة مابعد (**الثورة**) التي تقوم على إثر الصراع الطبقي بين البورجوازية والبروليتاريا، غير أن أفكاره حول المرحلة الانتقالية اتّسمت ببعض الغموض المفاهيمي لاسيما من ناحية ما أورده تحت مفهوم **"ديكتاتورية البروليتاريا"**، والتي حسبَه سيقع على عاتقها تحطيم كافة الطبقات وإقامة مجتمع لاطبقي.

فبعض التأويلات لما قدمه **"ماركس"**أشارت إلى أن دكتاتورية البروليتاريا هي مجرّد جانب من جوانب المرحلة الانتقالية يستهدف حماية الثورة من معارضة البورجوازية، في حين أن بعض التأويلات تجعل المرحلة الانتقالية تتطابق مع دكتاتورية البروليتاريا، التي في نظرهم سوف تتحكم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية بعد نجاح الثورة[2].

وخلال محاضرته التي ألقاها ضمن فعاليات المؤتمر السنوي للأبحاث الاجتماعية، حول: "نوعان **من المراحل الانتقالية وما من نظرية"**،أشار المفكر **"عزمي بشارة** " إلى أنه يصعب الحديث عن نظريّة تاريخيّة خاصّة بالمراحل الانتقاليّة عموما،في هذه الحالة تحدَّد المراحل الانتقالية كمراحل لا تضبطُها قوانين إعادة إنتاج الذات، بل إنتاج الآخر؛ إذ ليس لها منطق داخلي، ومنطقها مستمدٌّ من أفول ما انطلقت منه، وبزوغ ما يليها وتقود إليه. وهي لذلك غالبا ما تكون عاصفة، تتَّسم بالسّيولة وعدم الاستقرار، وانعدام اليقين، ومعه الشعور بالأمن والثقة بما هو قائم؛ لأنّ ما كان يتلاشى، وما سوف يكون لم يتَّضح بعد... وغالبا ما تبحث العلوم الاجتماعية في أثر انهيار المؤسّسات والمسلّمات والأعراف، وتغيُّر أنماط الوعي... والقلاقل الأهلية، وانهيار ممالك وقيام ممالك أخرى في السلوك الإنساني...اذ يمكن الإشارة إليها أنها مرحلة الأزمات الكبرى... فكل الانتقالات أزمات... وهي مرحلةٌ تَتَّسم في التواريخ كافة ببروز حركة أفكار جديدة وانطلاقها.

غير أن **"عزمي بشارة"** لا يشير هنا إلى المرحلة الانتقاليّة بين نظامين أو بين حقبتين تاريخيتين بل عن مرحلة انتقاليّة من وضع قائم نتَّفق في تشخيصه أو نختلف، إلى وضع مرجو أو مأمول يفترض أن مؤيديه على الأقل متّفقون على تعريفِه، أو قادرون على التحاور حولَه بعقلانيّة. فلا معنَى لعبارة

---

[1] عبد الزهرة الركابي، المراحل الانتقالية والضياع السياسي"، **على الرابط:** http://www.arabsfordemocracy.org/democracy/pages/view/pageId/2668، تاريخ الاطلاع: 2017/04/04.

[2] محمد صفار، "ادارة مرحلة مابعد الثورة..حالة مصر"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد: 184،المجلد: 46، ابريل 2011، ص 19.

مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية إلا بوجود فاعلين متَّفِقين على هدف بناء الديمقراطية، وفِعل تاريخي ثوري وإصلاحي يَقود إليها[1].

إذن، وكما تم الإشارة سابقا في أجزاء هذا البحث أن الانتقال الديمقراطي يشير إلى عملية الانتقال من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي، وهي بدورها عملية معقّدة تشمل تحوّلا في الأبنية، الأهداف والعمليات التي تؤثّر على توزيع وممارسة السلطة السياسية؛ فيقال أن النظام السياسي الذي يشهد تحولا ديمقراطيا من نظام غير ديمقراطي نحو نظام ديمقراطي أنه يمرّ **بمرحلة انتقالية** . حيث تعتبر **"المرحلة الانتقالية"** بمثابة مرحلة وسيطة بين مرحلتين، الأولى هي مرحلة **سقوط النظام**، والثانية مرحلة **استكمال الإطار الدستوري للدولة وترسيخ الديمقراطية (Consolidation Democracy)** أو قد لا يتم ذلك وتظهر حالة شبه فوضوية أو العودة إلى التسلطية[2].

أما**"سيف الدين عبد الفتاح"** فيعرفها على أنها، "وضعٌ مؤقت بعد وضعٍ غير مرغوب استمر فترة طويلة من الزمن نسبيا يرجي تغييره في سياق استشراف عمليات تغيير وتحول" ويضيف.. أنه للمرحلة الانتقالية عدّة جوانب:

جانب زمني: وهو يتسم بالفترة الزمنية المحدودة والمحددة التي يجب أن لا يُسمح فيها بالفراغ.
الوضع الذي دام: وهو يتسم بحالة غير مرغوبة إلا أنها مع دوامها تتمتع بقدر من الأمر الواقع الذي لا يجب تجاهله كما لا يجب الاستسلام له، ولكن يجب اعتباره بما يشير إليه من معطيات تلزم التعامل معها.

عملية التحول والمخاض الآمن: وعملية التحول هذه أشبه بالعملية الجراحية الدقيقة التي تحتاج إلى مهارة عالية في إدارة التحول بأدنى الأضرار والخسائر وبأعلى المنافع والمصالح؛ في ظل التّفاعل بين الأطراف المختلفة، وفق أصول يقررها الحدث ذاته بمعطياته وأولوياته وأهدافه القريبة والبعيدة وتحديد المسار المرغوب[3].

غير أن الواقع العربي أثبت أن هذه الحراكات مازالت حبيسة الإطار الأيديولوجي للدولة الوطنية كإطار تاريخي موحّد ومرجعية شرعية عليا تجري فوق مساحتها عملية الثورة أو الإصلاح الشامل فالمأزق/الإشكال هنا هو أن الدولة الوطنية لم تعد تُشكّل الإطار التاريخي السياسي الصالح لعملية كهذه، بقدر ما تشكل حجر عثرة أمام تحققها، ومن هنا استحالة التحول التدريجي الداخلي لهذا الإطار باتجاه بناء نظام اجتماعي ديمقراطي سياسي بديل عن النظام السابق المنهار. أمام استحالة هذا التحول الداخلي ، تتحول كل مرحلة انتقالية عاجلا أم آجلا إلى قوة مضادة تعيد إنتاج النظام السابق بعناصر وأشكال جديدة ، لكنها خاضعة للمنطق الأيديولوجي السياسي ذاته.[4]

---

[1] عزمي بشارة، " نوعان من المراحل الانتقالية وما من نظرية"،**المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، مارس 2014، صص 9،3.

[2] نيفين محمد توفيق،**مرجع سبق ذكره** .

[3] سيف الدين عبد الفتاح، "مرحلة الانتقال بعد الثورة: بين حسابات الارادة والادارة"،**على الرابط**: http://saotaliassar.org/Frei%20Kitabat/AIraqiwriter/D-SaifAlDienAldulFataah01.htm،تاريخ الاطلاع: 2017/04/05.

[4] رفعت رستم الضيقة ، "الدولة الوطنية العربية حال انتقالية مستمرة" ، في : ادريس لكريني وآخرون، **اطوار التاريخ الانتقالي مآل الثورات العربية** ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 227.

ويميز "**آصف بيات Asef Bayat**" في مقالته " **ثورات في زمن غير ملائم Revolution in Bad Times** " بين ثلاثة نماذج من مسارات التغيير الثوري والإصلاحي للدولة :

-**المسار التغييري الإصلاحي التدريجي**، القائم على تراكمات مستمرة من النضالات السياسية والاجتماعية ، تفضي في النهاية إلى تغيير النظام السياسي من داخل المؤسسات القائمة . ويتمثل هذا المسار في التغييرات الإصلاحية الحاصلة في اليونان والبرتغال في سبعينيات القرن الماضي المكسيك البرازيل ، وغيرها من دول أمريكا اللاتينية في ثمانينياته.

-**المسار الثوري الطويل**، القائم على وجود حركة سياسية ثورية منظمة ذات برنامج سياسي ثوري بديل مع قيادة ثورية كاريزمية : "لينين" ، "ماوتسي تونغ" و"فيديل كاسترو". يفضي هذا المسار إلى انهيار النظام بكل مؤسساته القائمة وإعادة تأسيس الدولة على أسس أيديولوجية وسياسية واجتماعية جديدة كما حصل في الثورات البلشفية والصينية والكوبية، على سبيل المثال لا الحصر.

-**المسار التغييري السريع**، القائم على الانهيار الداخلي المفاجيء للنظام القائم تحت وطأة الإضرابات والعصيان المدني العام، وغيرها من الانتفاضات المدنية أو العسكرية، التي تفضي إلى الانهيار الكامل لمؤسسات الدولة. على عكس المسار التغيير الإصلاحي القائم على وراثة المؤسسات القائمة وإصلاحها من الداخل، يتم هنا حل المؤسسات وبناء مؤسسات جديدة على أنقاضها؛ وتمثل انتفاضات أوروبا الشرقية في نهاية ثمانينيات القرن الماضي نماذج لهذا المسار.

لم تتّبع حراكات الربيع العربي أيا من هذه المسارات الثلاثة، بحسب ما يرى "**آصف بيات**" في مقالته المذكورة أعلاه؛ ويبرز اختلاف وخصوصية ذلك وعلى الخصوص التي حدثت في مصر وتونس واليمن، في نقطة مركزية متمثّلة في عدم نجاح هذه الحراكات في تحويل الزّخَم الجماهيري الهائل الذي أحدثته إلى مؤسسات ثورية بديلة تأخذ مكان مؤسسات الدولة القائمة وتكون أساسا مؤسساتيا للشرعية الثورية الجديدة.

ويرجع الكاتب هذه الخصوصية إلى عاملين اثنين : **العامل الأول** ، السرعة القياسية التي نجح فيها الحراك الشعبي في إسقاط رأس النظام . فقد نجح في ذلك لكن مؤسسات الدولة بقيت كما هي عليه قبله. **العامل الثاني** وهو الأهم ، أن القوى والحركات الاجتماعية التي قادت ونظّمت الانتفاضات لم يكن قصدها أصلا تغيير النظام بقدر ما كانت تطالب بإصلاحات ديمقراطية من داخل النظام القائم ذاته. فحركة 6ابريل وحركة كفاية في مصر مثلا كانتا تخوضان صراعا إصلاحيا ضد نظام مبارك في السنوات السابقة لحراك يناير2011، عنوانه الأساسي الإصلاحيات الديمقراطية لمؤسسات النظام ، وليس تغييرها ثوريا. وهكذا لم يؤسِّس حراك يناير لشرعية ثورية على أرض الواقع ، بل اقتصر على ممارسة الضغط الجماهيري على السلطة القائمة ممثلة في المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية التي تقدمت لملء الفراغ السياسي الناتج عن إسقاط الرئيس مبارك .

بناء على ما تقدم يخلص **"آصف بيات"**إلى أنه لايمكن توصيف هذه الحراكات بأنها ثورات ناجزة ، بل هي اقرب ما تكون إلى ما يطلق عليه اسم **"غيفولوشن"** أي حركات **"ثورو-إصلاحية"** ، ترمي إلى تحقيق أهداف الثورة تدريجيا، من خلال مؤسسات الدولة القائمة.[1]

يحمل هذا التطور الإصلاحي التدريجي ، نحو تحقيق أهداف الثورة تحت اسم المرحلة الانتقالية ، في طياته خطر عودة قوى الثورة المضادة التي سيتاح لها إمكانية إعادة تنظيم صفوفها من جديد ، سواء جاءت هذه القوى من داخل مؤسسات الدولة القائمة كالجيش مثلا، أو من جانب الأحزاب والقوى السياسية والاقتصادية التقليدية ، التي تتعارض مصالحها مع مسار التحول الثوري-الإصلاحي المنشود. لهذا فإن المسار الثوري-الإصلاحي للمرحلة الانتقالية لن يسير بحسب رأي**آصف بيات،** في خط بياني متصاعد بل ستتخذ شكل ما يسميه المفكر البريطاني الماركسي " **ريموند وليامز"** مسار الثورة الطويلة التي قد تمتد عشر سنوات أو أكثر، تُراكِم فيها القوى الثورية نضالاتها وخِبراتها السياسية قبل أن تتمكن أخيرا من الانتصار على قوى الثورة المضادة وتحقيق أهدافها الثورية.[2]

3-مظاهر المرحلة الانتقالية و العوامل التي تحكم إدارتها:

يشير مجموعة من المؤلفين في كتاب **"إدارة المرحلة الانتقالية ما بعد الثورات العربية "** أن من سمات هذه المرحلة اختلال توازن القوى والتحالفات القائمة، ما يقود إلى صراع على النفوذ بين مختلف القوى والأطراف، قد يؤدي إلى اضطرابات تهدف الأطراف من خلال إثارتها إلى التحكم بقواعد اللعبة ويمكن أن تأخذ هذه الاضطرابات أشكالاً مختلفة، سياسية أو أمنية أو عسكرية أو فكرية، كما تّتسم هذه المرحلة بظهور العنف بدرجات متفاوتة.

أما على الصعيد الاقتصادي فيشير مضمون الكتاب إلى أن القوى الاقتصادية والمالية والتي كانت مستفيدة من الوضع السابق تسعى إلى دخول اللعبة في هذه المرحلة في محاولة للتأثير في رسم شكل الحكم القادم بما يحقق لها أكبر قدر من المصلحة[3].

فالمراحل الانتقالية تعرف العديد من **المظاهر المقلقة،** التي يمكننا إيجازها فيما يلي:

-استغراق المراحل الانتقالية فترات طويلة، بفعل بُطء أو ارتباك الخطوات المتخذة، أو سيطرة الصراعات على أجنحة الثورات. ففي روسيا،استمرت المرحلة الانتقالية ما بين ثورتها الأولى عام1905،وثورتها الثانية عام1917نحو12سنة. أما في فرنسا، فقد استمرت المرحلة الانتقالية سنوات طويلة بعد قيام ثورتها، وكذلك إيران التي لا يزال النقاش يتصاعد داخلها أحيانا حول الثورة والدولة.أما في الدول النامية فيمكن أن تستغرق وقتا طويلا بفعل عدّة عوامل، سيكون لنا المجال للحديث عنها في الأجزاء التالية من هذه الدراسة .

---

[1]Asef Bayat , Revolution in Bad Times, **New Left Review**, Vol.80 :March-April 2013, pp 47-60.

[2]ادريس لكريني وآخرون، **اطوار التاريخ الانتقالي مآل الثورات العربية ، مرجع سبق ذكره،** صص 227-229

[3]احمد سعيد نوفل وآخرون، **ادارة المرحلة الانتقالية مابعد الثورات العربية**، تحرير: جواد الحمد، الاردن: مركز دراسات الشرق الاوسط،2012،صص 28-34.

- القضية في المراحل الانتقالية تتجاوز إقامة نظام ديمقراطي جديد محل النظام الاستبدادي السابق إلى صراعات على السلطة من ناحية، وصراعات على الدولة من ناحية أخرى، إذ تصبح هذه الصراعات أعمق وأعنف بين مختلف الأطراف. حيث تسعى كافة القوى السياسية إلى إثبات وجودها، ليس فقط من خلال آليات التحول القائمة على المنافسة السياسية، وقد يكون من الصعب تطبيق ما أسماه المفكر الهولندي (**آرنت ليبهارت**) **بالديمقراطية التوافقية***، والتي تركّز على حماية الأقليات والتمثيل الكامل لكافة فئات الشعب.

كما تشهد هذه المرحلة العديد من المشكلات، على غرار مايلي :

-تُثار في المرحلة الانتقالية احتياجات ومطالب فئوية وعامة لا نهائية، وفي الوقت نفسه تواجه الدول حالة من تقلص الموارد، الأمر الذي يجعلها عاجزة عن تلبيتها.فقد تنتج ثورة هائلة من التطلّعات، لكن حقائق الواقع قد تحولها لثورة من الإحباطات، نتيجة عجز الموارد عن الوفاء بهذه المتطلبات.

فالهدم والتفكيك أسهل وأيسر من البناء والتركيب بالإضافة كذلك إلى ما أسمته أدبيات الثورات بالـ **Frustrated Expectations**بتعبير (**دانييل لينر**)**D.Liner** إذ تصبح نسبة المراد" المحصول عليه"، مقلقة مما يُوَلّد ثورة **"الآمال المحبطة"**[1]،والناتجة عن البطء والتأخر في تحقيق الأهداف المرجوة من الانتقال إلى واقع آخر .فقد كشف التاريخ أنه عادة ما يعقب الثورات الشعبية التي تنجح في إسقاط نظام للحكم، ثورة في توقُّعات وطموحات ومتطلبات الشعب وأن يتحقق ذلك كله في آن واحد وفي وقت وجي. ورغم مشروعية وعدالة هذه المطالب، فإن الخطر يكمن في أن يشعر الشعب ولاسيما الطبقات الأكثر تهميشا اقتصاديا بهذا التباطؤ في تحقيق تلك الأهداف، مما قد يُوَلِّد ردة فعل عكسية وغاضبة ستكون عواقبها وخيمة وقد تُمَهِّد لفوضى وعنف من جديد.

- تؤدي التعارضات الخاصة ببناء النظام الجديد، بكل مؤسساته التشريعية،والتنفيذية،والقضائية والأمنية، في الحالات التي تنهار فيها تلك المؤسسات بشكل شبه كامل، إلى الحاجة لوقت طويل،في ظل توقيت حرج، فيحدث نوع من الاستقطاب الشديد في المجتمع، والارتباك من جانب الإدارة الانتقالية، التي قد تفتقد الإمكانات والرؤية في اختيار السياسات المناسبة، والقادة المؤهلين لقيادة المرحلة الانتقالية، وهذا ما يضاعف من حجم الأعباء الملقاة على عاتقهم.

-كثيرا ما تُجابَه المراحل الانتقالية بتحدٍّ خطير،حيث يوجد قطاع معتبر من الأفراد الذين يرفض بالأساس فكرة الخضوع لأي سلطة، وهو الأمر الذي قد يؤدي لانزلاق البلاد إلى حرب أهلية.

-تحديات أخرى تتمثل في السلبيات المزمنة التي تخلفها النظم السابقة في كل مؤسسات الدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وإداريا، على نحو تتحول معه إلى عقبات هيكلية أمام الانتقال، الأمر الذي يثير

*للمزيد حول " الديمقراطية التوافقية" راجع: ارنت ليبهارت،**الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد**،تر: حسني زينة بغداد: الفرات للنشر والتوزيع،2006، ص 8.

[1]ايمان احمد رجب، "المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية"، ملحق اتجاهات نظرية،**مجلة السياسة الدولية** العدد: 184،المجلد: 46، ابريل 2011، ص 9.

فكرة العجز الانتقالي عن مواجهتها، خاصة في الجهاز البيروقراطي، الذي يناهض التغيير من ناحية ويفتقد روح الإنجاز والفاعلية من ناحية أخرى[1].

- وتحكم إدارة المرحلة الانتقالية عدّة عوامل أساسية،يتمثل أهمها في الفكر أو التصور الذي تقوم عليه إدارة هذه المرحلة والأهداف المراد تحقيقها والبرنامج الزمني المحدد لها، وكذلك التركيبات السياسية والاجتماعية والقيادات القائمة وسياسة التعامل مع رموز النظام السابق، والتحديات الاقتصادية إضافة إلى الموروث الثقافي للمجتمع .

-كل ذلك بالإضافة إلى حجم العنف الذي تشهده الدولة على اثر هذا التغيير والذي يعدّ أيضا حاكما أساسيا في إدارة المرحلة الانتقالية، وكذا التدخل الأجنبي في هذه الأمر وشكله، و يحكم مداه وشكله في هذه المرحلة قوة الدولة ومقدراتها الذاتية، ومكوناتها الثقافية والحزبية.

-من ناحية أخرى يلزم إثبات حسن النية للمجتمع الدولي؛ لأجل اكتساب الشرعية محليا ودوليا بالإضافة إلى احترام الالتزامات الدولية للنظام السابق و العمل على تهيئة المجتمع الدولي للاعتراف بترتيبات ما بعد المرحلة الانتقالية.

ثانيا : تحديات المرحلة الانتقالية :

تواجه المجتمعات في المراحل الانتقالية ضمن مسار الانتقال إلى الديمقراطية، جملة من التحديات قد تؤثر سلبا على سيرورتها وتحقيق المبتغى:

أ -تحديات داخلية:

إذ تُعتبر مسألة سيولة التنظيم السياسي والتحالفات المتغيرة داخله وخارجه من أبرز التحدّيات التي تشهدها المجتمعات في هذه المراحل؛ مما يستوجب تحديد خارطة طريق تتمتع بالقُبول الواسع خلال فترة اللاستقرار، بناء حكومة تتمتع بقدر كاف من الثقة والدعم الشعبي، والتوصل إلى إجماع شعبي للعيش في ظل نظام ديمقراطي شاملا القوى المناهضة للديمقراطية، والتوصل إلى مجموعة من الخطوات التي تضمن تحقيق التقدم على المسار الديمقراطي وتبتعد به عن الدخول في عمليات أو مواقف صراعية[2]، فصعوبة التوافق العام على المسائل السياسية الكبرى المتعلقة بمسار الدولة وهويتها وفي ظل تنامي حالة السيولة وغياب الأطر القانونية الصارمة، إذ أن السعي لبناء النظام السياسي

[1]ابو بكر الدسوقي، "المصيدة الانتقالية: لماذا تتعثر الدول في فترات مابعد الثورات العربية"، **مجلة السياسية الدولية**، العدد: 188، ابريل 2012، على الرابط: http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/111/2347/%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%84%، تاريخ الاطلاع: 2017/04/06.

[2]**تقرير موجز حول التجارب الدولية، والدروس المستفادة،والطريق قدما**(المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي، بتاريخ:5-6 جويلية 2011)، صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير: محمد محي الدين، تر: سامح رجب، ص 9.

الجديد بأطر ديمقراطية، يتطلب بالضرورة تجديدا قانونيا ملائما، ذلك أن ممارسة الديمقراطية لا تتم إلا وفق قواعد محددة تنظم عملية الصراع والتنافس، وأن تحقيق المواطنة المتساوية داخل المجتمع لا تتأتى إلا في وجود إطار قانوني يحدّد الواجبات والحقوق وفق مباديء الإنصاف والمساواة،الأمر الذي من شأنه أن يخلق حالة من الاستقرار السياسي والاجتماعي، وهي حالة ضرورية لبناء الديمقراطية على الأمد القريب والبعيد[1].

-بروز **الثنائيات المتصارعة**، فحسب تعبير الدكتورة **"هناء عبيد"** أن بعد سقوط النظام القديم وبالخصوص عن طريق آلية الانتقال من الأسفل، عن طريق ثورة شعبية، فإنه تَبرُز قضايا تشكِّل تحديًّا للمرحلة الانتقالية وتؤدي إلى انقسام الرأي العام حولها، منها:

ثنائية **الاستقرار -الفوضى**: فالثورة وباعتبارها فِعلاً فُجائيا يَهدف إلى التغيير الجذري ويتعرّض لمنظومة من المصالح والقيم والترتيبات ويهدمها، تؤدي إلى تفجر تلك الثنائية بين القديم والحديث والاستمرار والانقطاع والاستقرار والفوضى، غير أن هذا الموضوع اعتبر كمبرر تستخدمه بقايا النظام القديم لتخويف المنادين بالتغيير من مآلاته، فالنّظم السلطوية معروف عنها تتسم بمبادلة تقليدية بين الأمن والحرية أو التغيير.

ثنائية **الفئوي- السياسي**: إذ نجد أن التحليل الماركسي للثورات يركز على الأساس الاجتماعي-الاقتصادي، في حين نجد مفكرين آخرين يحذرون من المزج بين المطالب السياسية والاجتماعية أو ما يطلق عليها بالمطالب الفئوية، على غرار " **حنة آرندت Hannah Arendt**" التي اعتبرت أن الخلط بين المجال الثوري السياسي والذي هدفه الأساسي هو ممارسة الحرية، وبين المطالب الاجتماعية والاقتصادية، من شأنه الأضرار بالثورة والانتقال الديمقراطي[2].في حين انه نجد في العديد من النماذج التي عرفت مرحلة انتقالية في تاريخها السياسي دورا كبيرا للمطالب الفئوية والتي ساهمت بشكل كبير في نجاح العملية.

ثنائية **المدنية –الدينية**: يمكن ملاحظة هذه الثنائية بشكل واضح في تجارب الانتقال للدول الإسلامية والتي قد وجدت القوى الانتقالية صعوبة في صياغة خطابات وطنية تندمج فيها كل الفصائل ذات المرجعية الدينية والتوجهات الليبيرالية للثوريين، هذا الأمر يستعصي حله لأنه يشكل إعادة طرح للعلاقة بين الدين والدولة، ولا يتسع المجال هنا لإيفائه حقه[3].

فالمتعارف عليه أن أهم ما تواجهه المرحلة الانتقالية من تحديات هو إنهاء المرحلة الانتقالية والوصول لمرحلة الاستقرار، وذلك عن طريق إنجاز الوئام الداخلي وإنهاء حالة أزمة الثقة بين مختلف القوى السياسية المشاركة في التغيير، والتواصل الجيد مع مكوّنات الشعب المتعددة بما في ذلك بقايا النظام السابق، من أجل إنشاء جيل يؤمن بالتعددية والديمقراطية والانفتاح، وإتاحة المجال لمختلف القوى السياسية للعمل بحرية، مع الحذر من ذوي الأهداف الضيقة والانتهازيين، إضافة إلى محاكمة المسؤولين المباشرين المتورّطين في ارتكاب جرائم ضد المنادين بالتغيير و محاكمتهم ضمن مايحدّده

---

[1]فؤاد الصلاحي، " معوقات الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي في اليمن –غياب المشروع الوطني الحداثي-، **في**: على خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي (تنسيق وتحرير)، **مرجع سابق**، ص 211.

[2]حنة ارندت، **في الثورة**، تر: عطا عبد الوهاب، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008، ص 23.

[3]هناء عبيد، " "عنف الثنائيات" في مرحلة مابعد الثورات"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد: 184،المجلد: 46، ابريل 2011، صص.49،48.

القانون ووفقا لمباديء العدل والإنصاف، بمعنى تحقيق **العدالة الانتقالية** وإنشاء الهياكل أو اللجان المتخصصة في ذلك.

ولأنه هناك فارق أساسي بين إسقاط السُّلطة الحاكمة، والاستيلاء على المجال السياسي الذي كانت تشغله، ففي حالة ما لم تتمكّن القوى التي أسقطت النظام السابق من ملء الفراغ الناتج عن انهيارها فإن هذا الفراغ سيجتذب القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالنظام القديم، والتي تدرك ليس فقط أن مصالحها قد تضررت،وإنما وُجودها في حدّ ذاته معرض للتصفية السياسية والقانونية كما اشرنا آنفا[1].

فيمكن القول أنه عقِب انهيار النظام السياسي تحدُث حالة من الفراغ السياسي والقانوني إلى أن تستطيع النّخبة الجديدة السّيطرة على مؤسسات السّيطرة والضبط، كالجيش والشرطة والقضاء لضمان إحكام سيطرتها على الدولة. ويؤثر على هذه النقطة بالتأكيد ويؤخّرها تَغيُّر التحالفات وتبدلها بين مكونات المتواجدة أثناء ذلك، لاسيما المشاركين في الإطاحة بالنظام القديم، إذ تتغير التّحالفات السابقة بشكل دراماتيكي إما كُلياً أو على قضايا محددة وتنجح النّواة الأكثر صلابةً وتنظيماً في فرض رؤيتها وتشكيل التحالف الأكبر؛ هذه النّواة التي تواجهها مسؤولية إدارة المرحلة نحو ترسيخ الديمقراطية ويكون لزاما عليها أن تَحضى بالشرعية الشعبية، وتعمل على تحقيق ما ينتظره منها الشعب كإعداد أو تعديل الدستور بما يحقق أهداف الحراك وإرادة الشعب، وسنّ القوانين التي تضمن ممارسة الناس لحرياتهم ونيلهم كافة حقوقهم ووضع أسس المواطنة[2].

تواجه كذلك المرحلة الانتقالية ضرورة تحريك الاقتصاد وتفعيل سياسات العدالة الاجتماعية وتعزيز مشروعات تنموية قاطرة ومحرّكة لعجلة الإنتاج وكذا ضرورة تحريك الاستثمار في مشروعات تعتمد على الموارد الذاتية والمحلية، وضرورة تحسين آليات توزيع الدخل، بحيث لايكون هناك تهميش لأية شريحة اجتماعية وبالخصوص الفئات التي لاتجد من يمثّلها في دوائر صنع القرار، كون أن أحد الدوافع التي ساهمت في الرغبة بالإطاحة بالنظام القديم هي غياب العدالة الاجتماعية وتدنّي مستوى المعيشة واحتكار الفئات المسيطرة للموارد واستغلالها لمصالحهم الخاصة.

من ناحية أخرى تواجه المرحلة إشكالات أمنية تتطلب الحذر من حالة الانفلات الأمني، التي قد تثيرها بعض الجهات الراغبة في منع ممارسة الحياة الطبيعية الأمنية وتحقيق الاستقرار في البلاد ونشر الفوضى. ففي إطار المخططات التي يمكن أن تستند إليها السياسات العامة وبناء الاستراتيجيات فيما يخص المسألة الأمنية فإنه من الواجب النظر إلى الأمن بمفهومه الواسع بما يشير إلى الأمن الإنساني والاجتماعي[3].

ب-تحديات خارجية:

أما على الصّعيد الخارجي، فإنه يجبُ الانتباه والحذر من التدخل الخارجي في هذه المرحلة، لأن الدولة تكون مفتوحة وغير مستقرة تماما. وحتما ستحاول أطراف أجنبية فرض رؤاها وسياساتها على النّخب الانتقالية –النّخب التي تسير المرحلة-إذ أن الإطاحة بالنظام القديم قد تكون مهددة لمصالح الدول

[1]محمد صفار،**مرجع سبق ذكره**، ص 25.
[2] احمد سعيد نوفل وآخرون،**مرجع سبق ذكره** ، ص 46.
[3]سيف الدين عبد الفتاح، **مرجع سبق ذكره**.

الأجنبية في الدولة، لما ستفقده من امتيازات كانت تحضى بها سابقا .كما انه بعض القوى الدولية ليست من مصلحتها أن تقام ديمقراطية في الدول الأخرى حتى تحافظ على قوتها وسيطرتها على مواردها وتتحكم في المواقع الإستراتيجية التي تشغلها هذه الدول، فبعض الأيادي قد تسعى لتغذية الصراعات الداخلية عن طريق دعمها السرّي بالسلاح مثلا،أو عن طريق الدعم والتمويل لمؤسسات المجتمع المدني، وكذا محاولتها فرض نخبة سياسية تخدم مصالحها في المنطقة.

غير أن هذا الأمر لايعني التهرب من التفاعل مع القوى الخارجية وإنما لأجل اكتساب الشرعية الدولية عن طريق احترام القوانين والأعراف الدولية خاصة ما يتعلق منها بحقوق الإنسان، وعدم ارتكاب الجرائم أو الأفعال التي تستدعي التدخل الدولي، وكذلك احترام المعاهدات الإقليمية والدولية التي وقّعها النظام السابق بما لا يتناقض ومصالح الشعب، والتوجّه لإلغاء ما يريد الشعب إلغاءه بالوسائل القانونية بعد وصول السلطة المنتخبة شعبياً إلى ُسدّة الحكم.

كما تحمل المراحل الانتقالية أيضا إشكالية كبرى تتمثل بالحاجة للمساعدة الخارجية المادية والاستشارية وغيرها، ومخاطر هذا التدخل في نفس الوقت. وهنا فلا بد للسلطات الانتقالية من أن تعي أهمية عدم التعهد بالتزامات دولية ترهق المرحلة القادمة وتفرض عليها اتفاقات أو معاهدات لا تخدم مصالح الدولة[1].

فمما سبق يمكننا القول بأن المرحلة الانتقالية تواجهها عدة تحديات، تأتي في مقدمتها: ضعف المجتمع وحالة الانقسام فيه،وبالأخص الدول التي تتضمن تعددا ثقافيا ولغويا ودينيا، التفكير التقليدي للنخب الحاكمة المستأثرة بالسلطة والنفوذ، والحماية والرعاية الأجنبية للوضع القائم. لذلك يجب تجنب إطالة الفترة الانتقالية لأنن الحيز الزمني كلما طال كلما حمل مخاطر كبرى تتمثل في التدخل الخارجي المباشر، وتنشيط فرص حدوث "الثورة المضادة*".

ثالثا: العلاقة بين النّخب وإدارة المرحلة الانتقالية:

فمن المسلم به أن طريقة إدارة المرحلة الانتقالية والقوى المتحكمة فيها تلعب دورا محوريا في تحديد نجاح أو فشل الحراكات في تحقيق أهدافها. فقد يؤديغياب الرؤية الواضحة والمتّفق عليها إلى التخبط والفشل، كما قد تنجح قوة سياسية أومجتمعية، أو تحالف بين عدد منها،في تحويل مسار المرحلة الانتقالية إلى ما يخدم مصالحها، مُعيقة بذلك حدوث تغييرات جذرية أو ثورية.

والمتتبع للدراسات التي تناولت النّخبة يجد أنها قد شهدت ثلاثة تحوّلات هامة: الأول هو التحوّل من الطابع القّيمي أو الأيديولوجي إلى إجراء دراسات تجريبية عن واقع النّخب في سياقات محددة، والثاني هو التحوّل في علاقة النّخبة بالجماهير وازدياد الحدود على دورها في ضوء انتشار الأفكار والنظم الديمقراطية، وازدياد دور المواطن العادي في أمور الشأن العام، والثالث هو تحوّل اهتمام الباحثين من

---

[1] متروك بن هايس الفالح، **نظريات العنف والثورة**، سلسلة بحوث سياسية، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، 1999، ص 25.

*تنشأ **الثورة المضادة** عادة عقب اندلاع الثورة، في محاولة ممن تضررت مصالحهم بفعل الثورة للالتفاف عليها وإحباطهاأو منع تقدمها لتحقيق أهدافها، في هذا الإطار، يصبح الصراع بين الثورة والثورة المضادة صراعا بين نظام جديد ونظام قديم سقط شعبيا لكن أركانه الفعلية لاتزال تحاول جاهدا استعادته حتى ولو غيرت أشخاصه... **للمزيد راجع**: رابحة سيف علام،**"الثورة المضادة في مصر"** في: آية صفار وآخرون، **الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 2012، صص. 388، 390.

دراسة توصيف النّخبة في حد ذاتها،والخصائص التعليمية والمهنية والاجتماعية لأعضائها إلى التركيز على الأبنية الاجتماعية التي تفرز النخب.

وبالتالي أن دور النّخبة يظهر جلياً في عملية الانتقال الديمقراطي، وليس شرطاً عقب الثورات والحراكات الاحتجاجية فحسب، حيث تلعب النّخبة دورا ما في العلاقة مابين السلطة والمجتمع. فخلال عملية الانتقال الديمقراطي، ينتقل دور المؤسسات للأفراد – أي النخبة- لأن المؤسسات تُقابَل بالرّفض من الشعب، وهنا تقوم النّخبة بحلقة وصل بينهما، فالصِّلات بين النّخب والجماهير غالبا ما تكون حاسمة في الفترات الانتقالية[1]. في هذا السيّاق يعّبر الدكتور **صفار** عن ماهية المرحلة الانتقالية في سياق تجواله المعرفي في المدارس الفكرية الماركسية ونظرية لينين و نظرية هنتغتون للتحول الديمقراطي بأنها المرحلة التالية التي استطاعت بها النّخبة الاستيلاء على الحكم وهي ليست بمرحلة صراع للوصول إلى السلطة[2]فعقب انهيار النظام السياسي تحدث حالة الفراغ السياسي والقانوني إلى أن تستطيع النّخبة السياسية الجديدة السيطرة على المؤسسات القمعية لضمان إحكام سيطرتها على الدولة[3].

والمتفق عليه،أنه لا توجد وصفة سحرية جاهزة لنجاح عملية إدارة المرحلة الانتقالية، لكن هناك العديد من الدروس التي يمكن الاستفادة منها من خلال الاطلاع على تجارب الانتقال الديمقراطية على الصعيد العالمي،وذلك نظرا لأهمية هذه المرحلة والتي تستوجب تشارك القوى السياسية الفاعلة وجميع هياكل القوى المجتمعية المتحوّلة لتفادي الوقوع في الأخطاء التاريخية .

وعليه فإن إدارة المرحلة تتعلق بوضع النّخبة الانتقالية لبرامج محددة لتحقيق الانجاز في ثلاثة ملفات ملحّة تشكل البنية الأساسية والتحتية لعملية الانتقال:

- تعزيز مشروعات تنموية قاطرة ومحرّكة لعجلة الإنتاج من خلال وضع برنامج وطني اقتصادي واجتماعي للنهوض بالمشاريع التنموية في الولايات المهمشة والفقيرة، ولحل مشكلة البطالة[4].

- عودة الأمن والاستقرار المجتمعي؛ بمعنى القدرة على المبادرة بسياسات عامّة تؤمّن الضمانات لإنشاء قاعدة عريضة للمواطنة، قائمة على المساواة والاستيعاب الاجتماعي، وتضمين المواطنين مشاركة واسعة في عملية صنع القرار وتَكفَل للأقليات الحماية من أية ممارسة دكتاتورية من الأغلبية، إذ يكون لزاما على الدول أن تمر إلى مرحلة بناء ثقافة سياسية قائمة على التعدّد الثقافي واللغوي والديني الذي حتمًا سيعطي لكل الأقليات حقوقها ويعترف بخصوصيتها دون أن يكون في ذلك تهديد

---

[1]Scott Mainwaring , "Transition to democracy and democratic consolidation:theoretical and comparative issue" ,**Kellogg Institute**: novembre 1989, P.10.

[2]دعاء الجهيني، " تحديات مرحلية: مؤتمر إشكاليات العلاقة بين الداخل والخارج في المرحلة الانتقالية المصرية،**السياسة الدولية، على الرابط**: http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/6/51/2710/%D8%A3%D9%86%D8%B4%D8%B7%D، تاريخ الاطلاع : 2017/04/09.

[3]حمادة أمل، **الخبرة الإيرانية: الانتقال من الثورة إلى الدولة**، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008، ص 46.

[4]عبد الله التركماني،" أقوم المسالك لنجاح الانتقال الديمقراطي في تونس"،**صحيفة المستقبل اللبنانية**، تاريخ: 24-5-2013

لوحدة البلد[1]. ومحاولة خلق جوّ من الوِفاق والذي يتطلب القطع مع المنهجية القديمة المبنية على الانغلاق والتعصّب ورفض الآخر، فلا بد من البحث عن نقاط الالتقاء لبناء جبهة المجتمع المدني سدّاً منيعاً ضدّ الاستبداد في الداخل والتبعية للخارج. ولعل أحد مداخل هذا الوِفاق التاريخي يكمُن فيما يعرف بـ "الديمقراطية التوافقية" كما اشرنا آنفا، والتي تُتيح للنخب التعاون فيما بينها، وأن تتضافر جهودها من خلال هذا الأسلوب الديمقراطي والتوافقي، وعن طريق هذا التعاون يتمّ صيانة الاستقرار النظام في المرحلة الانتقالية المتوافق عليه كما يُفضي هذا التوافق إلى سمة أخرى هي الفعالية، إذ بدون فعالية لا يمكن لأي نظام أو أي مشروع أن ينجح.

- إعلان جدول زمني للانتقال السياسي وتسليم السلطة للمدنيين:

وذلك للدور الذي تلعبه المؤسسة العسكرية في أنظمة الدول النامية وفي عملية صنع القرار السياسي وسعي المؤسسة لتمييع الحدود بين الدور العسكري للمؤسسة ودورها السياسي الذي تضطلع به في أثناء هذه المرحلة الاستثنائية، لذلك يعدُّ حياد الجيش أو عزله وعدم تدخله في العملية السياسية ركنا أصيلا لضمان تحوّل ديمقراطي ناجح، وفي هذا الصدد أكد " **لاري دايمون**" أن من أهم شروط تعزيز الديمقراطية خضوع الجيش خضوعا كاملا للسيطرة المدنية والالتزام التام بالقواعد الدستورية القائمة ذلك أن المؤسسة العسكرية كثيرا ما فرضت تحدّيات على تجارب الانتقال الديمقراطي في كثير من دول العالم، حيث أدّى تمسّك العسكر بالعمل السياسي إلى عرقلة بل وانتكاس الكثير من هذه التجارب[2].

من جانب أخر يجب تبنّي دستور جديد، بحيث يكون الإجماع واضحا على الحاجة إلى دستور جديد مُتّسق النصوص ومؤسس لنظام ديموقراطي قادر على تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. وفي هذا الإطار يتم النظر إلى التعديلات الدستورية باعتبارها انتقالية وكمقدمة لهذا الدستور، مع الاتفاق على تكوين لجنة أو هيئة تأسيسية لكتابته قبل عرضه للاستفتاء.

بالإضافة إلى توقيت وجدولة وترتيب إجراء الانتخابات(البرلمانية والرئاسية) مسألة لابد من تحديدها بدقة وبعد حساب كافة التداعيات.

مع الإشارة إلى أهمية التمييز بين النظام السياسي والدولة في هذه المرحلة،إذ يجب أن تعي مختلف القوى أن إصلاح النظام السياسي جذريا لا يعني بأي حال من الأحوال تهديد الدولة، بل في الحالة الانتقالية التي نتطرق إليها، فإن مثل هذا التغيير الشامل يعني تقوية الدولة وحمايتها وتدعيم استقرارها على مستوى المؤسسات والأجهزة وعلى مستوى المجتمع والمواطنين أيضا[3].

مما سبق يمكننا القول أن شروط ومقومات نجاح النّخبة في إدارة المرحلة الانتقالية تتمثل في:

الحفاظ على الوحدة الوطنية وترسيخها مما يَحُول دون حدوث انقسامات وصراعات داخلية خلال مرحلة الانتقال، وحُسن تصميم المرحلة الانتقالية وإداراتها من خلال التوافق بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين على خارطة طريق واضحة لتأسيس نظام ديمقراطي، بما يعنيه ذلك من التوافق على صيغة

---

[1] رحال بوبريك،"الأقليات الاثنية في زمن الانتقال الديمقراطي"، **مركز الجزيرة للدراسات**: 14-02-2013، **على الرابط:**
http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/2013124122841440101.ht، تاريخ الاطلاع: 2017/05/30.

[2] شيماء حطب،" محددات مسار التحول الديمقراطي في مصر"، في: مجموعة مؤلفين، **الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات**، **مرجع سبق ذكره**، ص 476.

[3] سيف الدين عبد الفتاح،**مرجع سبق ذكره.**

النظام السياسي المرغوب فيه ومراحل الانتقال، والترتيبات المؤسسية والإجرائية الأكثر ملائمة لظروف وخصوصيات الدولة والمجتمع. ومن الشروط أيضا: إصلاح أجهزة الدولة ومؤسساتها على النحو الذي يعّزز من قدرتها على القيام بوظائفها وبخاصة فيما يتعلق باحتكار حقّ الاستخدام المشروع للقوة، وتقديم السلع والخدمات العامة للمواطنين وتحقيق العدالة الانتقالية، فضلا عن تدعيم دور المجتمع المدني وتعزيز الطلب المجتمعي على الديمقراطية ونشر ثقافتها في المجتمع، فلا ديمقراطية بدون ديمقراطيين وإعادة صياغة العلاقات المدنية-العسكرية بما يتّفق وأُسس النظام الديمقراطي، على أن يتمّ ذلك بشكل تدريجي ومن خلال التفاوض وإجراءات بناء الثقة بين المدنيين والعسكريين[1].

وهكذا يتضح أن الوصول إلى الوضع الديمقراطي بالمعنى السياسي –الاجتماعي، ينطوي على عمليات متشابكة تتطلب التخلص من رواسب النظام القديم، وبناء مؤسسات جديدة ترسّخ القواعد الديمقراطية للعبة السياسية الجديدة.فلا يكفي القول بأن تأسيس دستور وعقد انتخابات دورية منتظمة كفيل بإكساب النظام الديمقراطي الجديد شرعيته، ذلك أن التغيير في بنية الثقافة السياسية والبِنى الاجتماعية والتعبئة الإدراكية من أهم العوامل اللازمة لتعزيز الديمقراطية[2].

ما تجدر الإشارة إليه هنا أيضا ؛هو حالة التردّد وغياب اليقين الذي يعقب سقوط النظام القديم ويسبق بناء النظام الجديد فيطبع المرحلة الانتقالية برمتها .هذا التردد الذي يفسّره جزئيا غياب الخبرة ونُقص الثّقة لدى النّخب الجديدة في قدرتهم على إدارة الدولة، يجعل مرحلة الانتقال الديمقراطي محفوفة بالمخاطر ومعرضة للانتكاس وحتى الفشل. ولعلّ ذلك ما حدا بمنظّري هذه المدرسة إلى دعم المرحلة الانتقالية بمرحلة أخرى تسمى في الأدبيات الانتقالية بمرحلة تعزيز أو ترسيخ النظام الديمقراطي[3].

خلاصة واستنتاجات من الفصل الأول:

نخلص إلى أنه توجد في كلّ مجتمع من المجتمعات نُخب أُتيحت لها إمكانية الاضطلاع بأدوار رئيسية ومهمّة في مختلف المجالات.و نظرا لتعدّد الرؤى والمقاربات في هذا الشأن ؛ يطرح موضوع النّخب صعوبات مفاهيمية جمّة، فيرتبط المفهوم بتوزيع السلطة والقوة والنفوذ داخل المجتمع .وقد

---

[1] حسنين توفيق إبراهيم، **مرجع سبق ذكره.**

[2] شيماء حطب، **مرجع سبق ذكره**، ص 467.

[3] من أبرز الأعمال التي ألفت حول المقاربة الانتقالية، المجلدات الأربعة التي حررها كل من **فيليب شميتر** و**غيليرمو أودونيل** و**لورنس وايتهاد** وصدرت تحت عنوان :الانتقال من النظام التسلطي.. نحو آفاق ديمقراطية.
وكذلك أعمال **خوان لينز** و**ألفرد ستيبان**: مشكلات الانتقال الديمقراطي وترسيخ الديمقراطية: جنوب أوروبا وأميركا الجنوبية وأوروبا ما بعد الشيوعية:
Schmitter, Philippe, (edited with Guillermo O'Donnell, Laurence Whitehead), **Transitions from Authoritarian Rule: Prospects for Democracy**, Volume I: Southern Europe; Volume II: Latin America; Volume III: Comparative Perspectives; Volume IV: Tentative Conclusions aboutUncertain Democracies; (Baltimore/London: The Johns Hopkins University Press,1986

صيغت عدّة مبررات لوجود النّخب في المجتمعات وهنا يمكننا أن نستند على أمرين أساسيين يتمثلان في:

-إن المجتمعات لا يمكن لها أن تُقاد وتُحكم من خلال شخص واحد، إذ مهما بلغت إمكانات هذا الشخص فإنه سيبقى عاجزاً عن السيطرة داخل مجتمعه دون وجود مجموعة من الأفراد تشكل النخبة؛ تعمل على فرض احترام أوامره وتنفيذها، وإن حاول الاستغناء عنها فإنه سيستبق ذلك بتأمين بديل لها يقوم بنفس مهامها .

-إن الجماهير غير قادرة على حكم نفسها بنفسها لأنها أغلبية، فهي تبقى عاجزة عن تنظيم نفسها والتحكّم بدرجة تماسك تُؤهلها لحُكم نفسها، الأمر الذي لا يوجد في الأقلية التي تستطيع بتلاحمها وتنظيمها قيادة الأغلبية، وذلك لكونها تتمتّع بصفة الأقلية التي تسهل تنظيمها إضافة إلى تمتعها بميزات السلطة والقوة والنفوذ .ويكون وجود النخبة، ووفقاً لذلك، مظهراً تشترك فيه معظم المجتمعات والنظم السياسية.

فالمعروف في نظريات العلوم السياسية أن الشعوب تنتفض وتصنع الحراكات والثورات، أما النّخب فهي التي تصنع التاريخ بإدارتها الصحيحة للمرحلة الانتقالية عَقِب هذه الحراكات ،وإذا كان موضوع الانتقال الديمقراطي أصبح يشغل حيّزا مُتناميا من شواغل المحللين السياسيين، في محاولة لاستجلاء مختلف التباينات القائمة بين التناول التقليدي والمعاصر للظاهرة، والكشف عن أدوار القوى المختلفة الفاعلة فيه، الأمر الذي يؤكد تعقيدات عملية الانتقال ومساهمة الكثير من العوامل الاجتماعية، السياسية الاقتصادية والثقافية والمؤسسية في تفاعلاتها؛ مما يصعّب من عملية التنبؤ بمسار المراحل الانتقالية ومآلات الاستمرار، فهي عملية تتبلور ملامحها عبر فترات زمنية طويلة وتحتاج مؤسسات قوية وبُنَى اجتماعية وثقافية مساندة، إلى جانب الدور القوي الذي تلعبه النّخب الانتقالية التي تدير المرحلة، كي تصل إلى مراحل النضج والاستقرار .

وهنا يُجدر الإشارة إلى أن دور النّخب لايتوقف عند تعبئة جماهير الشعب لممارسة الضغط على السلطة القائمة، ولا ينتهي بقبول الأخيرة للتعددية وإجراء تحولات مؤسساتية فيما يخص الانتخابات ومجالس التمثيل،مع مراعاة الاهتمام بموضوع السيطرة المدنية على العسكريين، هذه الأخيرة تعزز وتساعد على ترسيخ النظام الديمقراطي وتفتح الطريق أمام الفاعلين المدنيين على رسم خارطة طريق واضحة للانتقال الديمقراطي، حيث أن تدخّل العسكر يجعل عملية الانتقال أكثر تعقيدا، لهذا يمكن القول أن نجاح عملية الانتقال الديمقراطي تقتضي حسم دور الجيش وإبعاده عن التدخل في الحياة السياسية خلال مراحله، وهذا يتوقف أيضا على مدى وجود توافق وطني حقيقي بين النّخب والقوى السياسية المدنية، فكلما كان الانقسام والضعف مُتفشّي بين صفوف القوى المدنية كلما زادت فرصة تدخل الجيش.

ختاما لهذا الفصل من الدراسة يمكن القول أن تحقيق الانتقال الديمقراطي يتطلّب نِضالا سياسيا مُستمرا من قِبَل النخب في المجتمع؛ ذو طابع فكري أيديولوجي بالأساس يستهدف استنفار الطاقات المجتمعية لدعم المشروع الديمقراطي من ناحية، ومن ناحية أخرى إحداث تغيير ثوري للعادات والسلوكيات السياسية في المجتمع وإرساء ثقافة ديمقراطية تتّسم بالإيجابية والمشاركة وقبول التعدّد والاختلاف، وذلك بالاعتماد على اتصال سياسي فعّال وباستغلال وسائل والتكنولوجيات المتاحة أحسن استغلال.

الفصل الثاني :

أزمات المرحلتين الانتقاليتين الأولى والثانية في مصر

تمهيد الفصل الثاني :

بيّنت التحولات التي شهدتها مصر منذ يناير 2010، أنها تعاني من أزمات حادة ومتزامنة ومترابطة وهو ما جعل المراحل الانتقالية التي مرت بها تتسم بدرجة عالية من الصعوبة والتعقيد والضبابية، إذ يشير "أودونيل " و"شميتر" في هذا الصدد، إلى أن الانتفاضات الشعبية تكون دائما ظرفية لأنها معرضة للقمع المنظم والانتقائي وللتلاعب والمزايدة والصراعات الداخلية . وانه محتم على الديمقراطية الجديدة أن تواجه العديد من التحديات الصعبة على غرار انفتاح النظام السياسي مستوى عال من التوافق بين النخب.

وتتجلى ابرز الأزمات التي تعانيها مصر في استمرار حالة الانفلات الأمن مع تصاعد أعمال العنف وتفاقم حدة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية بسبب تدهور مستوى السياسات العامة، فضلا عن تزايد الاختراق الخارجي لتلك الدول على نحو ينطوي على تهديد جوهري لأمنها الوطني.

إضافة إلى أزمة العلاقات المدنية-العسكرية، وما يقترن بها من مخاطر عسكرة السياسية وتسييس الجيش بحيث تتحدث مجمل النظريات التقليدية للديمقراطية عن شروط أساسية لنجاح التحول، يأتي ضمنها وجود أحزاب سياسية ومجتمع مدني نشيط، إلا أن تلك النظريات تغفل عاملا رئيسيا من عوامل نجاح أي عملية تحول ديمقراطي، وهو السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية . إذ يجب استطلاع ماضي العلاقات المدنية العسكرية وحاضرها ومستقبلها في مصر، وذلك بدراسة دوائر الصراع المدني-العسكري الرئيسية، والمتمثلة في صناعة السياسات العامة، تجنيد النخب تنظيم المؤسسة العسكرية، والسيطرة على ملف الأمن الداخلي والأمن الخارجي، فتلك الدوائر تشهد منافسة بين العسكريين والمدنيين بشأن السيطرة عليها، وهي منافسة لا تجري بمعزل عن السياق المحيط، الأمر الذي يستدعي إلقاء الضوء على العوامل التي قد ترجح احد الطرفين على الآخر من قبيل الدعم الشعبي أو توافق النخب.

المبحث الأول : أزمة بناء التوافق الوطني وتشرذم النخب:

نبحث في هذا الجزء من الدراسة، العلاقة بين الأحزاب خلال المراحل الانتقالية ومدركاتها تجاه بعضها البعض وكيف يتطور الحوار بينها وكيف تلعب دور الوساطة الفعال خلال المراحل الانتقالية من خلال دورها المحوري في الوساطة بين جميع الأطياف السياسية وحشد الرأي العام وتقديم سياسات حكم بديلة، فالأحزاب تضع التصور عن كيفية صياغة المجتمع وكيفية استغلال موارده. هذه المرحلة الانتقالية التي تعرف عملية هدم وبناء والتي تتشكل بمؤثراتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، وليس لها قالب معين وإنما لكل حالة خصوصيتها تنعكس وفق طبيعة الحوار بين الأحزاب الذي يأخذ أشكالا متباينة في مراحل مختلفة. منطلقين بداية من واقع ممارسة السلطة في عهد الرئيس مبارك.

المطلب الأول: الأحزاب السياسية وأزمة ممارسة السلطة في مصر خلال المرحلة الانتقالية:

تلعب الأحزاب السياسية دورا رئيسيا في عملية التأسيس لنظام سياسي جديد، فهي تقدم الكيانات الأساسية لتمثيل الاهتمامات الشعبية والتعبير عنها، ولها دور حيوي من خلال مدى تنظيمها وفعاليتها في تحديد الثقافة السياسية السائدة وتوفير الأرضية التي على أساسها ستتعامل قطاعات المجتمع المختلفة معها. بمعنى انه سيكون أداء الأحزاب السياسية فارقا في تحديد كفاءة واستمرارية النظام السياسي الجديد.

أولا: أزمة ممارسة السلطة في عهد مبارك وسيطرة الحزب الوطني:

قدم مبارك بدايات مختلفة لعهده ضمن سياسة إرضاء النخبة السياسية وطمأنتها، فالتغييرات التي أحدثها حتى على المستوى الوزاري كانت قليلة خصوصا في أول عقدين من حكمه، على غرار وزارة "عاطف صدقي" التي استمرت عقدا من الزمن بين عامي 1986-1996. كما عمل مبارك على إنشاء قاعدة دعم عريضة لسلطته وعلى توسيع دائرة الولاء له خاصة شبكته الزبائنية من البرجوازية البيروقراطية. كما قام بتخفيف الرقابة المفروضة على الصحافة إضافة إلى زيادة عدد الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية بشكل مطرد، وسمح بدور أكبر للنقابات المهنية.

والملاحظ انه منذ الأعوام الأولى لعهد مبارك قام بتوسيع مباحث أمن الدولة وقوات مكافحة الشغب وتعزيزها، والاستناد عليه إضافة إلى السياسة الارضائية في الوصول إلى قطاعات أوسع في المجتمع، الريف والمدينة، من خلال شبكة معقدة من الولاءات الأهلية والمصالح[1] وذلك في إطار تأثير عاملين أساسيين: الأول، الأزمة السياسية التي انتهى إليها عهد السادات في عام 1981 بحملة الاعتقالات التي طالت مئات السياسيين والناشطين، أدت بمبارك إلى الحذر من انتهاج سياسات تضعه في المواجهة مع قطاعات واسعة من المجتمع على غرار خطوة رفع الدعم عن السلع الأساسية التي أدت إلى انتفاضة يناير 1977 ويتلخص العامل الثاني في وفرة العائدات النفطية في مطلع الثمانينيات التي سمحت باتباع سياسة إرضائية نسبية للمواطنين على شاكلة ما تقوم به الدول الريعية عادة.

وانتهى الأمر بمبارك في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات إلى معاودة تشديد قبضته الأمنية وقمعه للحريات النسبية والدخول في أعنف مواجهة عرفها النظام مع الجماعات الإسلامية المتطرفة في فترة عرفت بأعوام الأزمة الاقتصادية الخانقة بعد تدني أسعار النفط وتفاقم المديونية.

ورغم ذلك فقد سارع مبارك إلى بناء منصب رئاسي متزايد الصلاحيات في سلطة مركزية يسنده جسم سياسي هش واقتصاد غير متوازن، عبارة عن مزيج بين قطاع دولة متعب وقطاع رأسمالي خاص يتمدد في الاتجاهات كلها، واحتاج أمن النظام إلى بقاء حال الطوارئ بتجديد العمل بها بين الفترة وأخرى[2].

---

[1] عزمي بشارة، **ثورة مصر الجزء الأول من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مايو2016، صص 160-161.

[2] **المرجع نفسه** ، صص 102-103

خرج الحزب الوطني، حزب الرئيس السادات من رحم الاتحاد الاشتراكي العربي) مؤتمر 1975(في تأسس خريطة سياسية حددت قيام حزب "وسطي" الحزب الديمقراطي الوطني[1] وسمح لاتجاهي اليمين " حزب الأحرار" واليسار "حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي" بالتنافس في الانتخابات التي أجريت سنة 1976. ولم تكن تلك تعددية سياسية بل متنفسا للتنوع في ظل النظام الحاكم بعد التعديل الدستوري 1980 الذي استبدل التنظيم السياسي الواحد للحقبة الناصرية بنظام متعدد الأحزاب ـ وتألفت لجنة الأحزاب السياسية التي تحول عمليا دون نشوء معارضة حزبية حقيقية من وزراء الداخلية والعدل والشؤون البرلمانية وأربعة قضاة، كان يرئسها وزير الاعلام الأسبق "صفوت الشريف". ثم حصل الحزب الناصري على ترخيص عام 1992 وحزب الغد 2004 باستئنافهما قرارات هذه اللجنة إلى محكمة الأحزاب السياسية، لكن رفضت طلبات لا تعد لتسجيل الأحزاب كما جمدت اللجنة نشاط حزب العمل في عام 2000 بتهمة ارتباطه بجماعة الإخوان المسلمين، كما عدلت المادة الخامسة من الدستور في عهدها حيث نصت بشكل واضح على منع تشكيل أي حزب على أسس دينية أو جنسية أو عرقية وبذلك قطع الطريق أمام تسجيل الإخوان المسلمين حزبا في مصر.

كانت المهمة الفعلية للجنة الأحزاب ضمان هيمنة حزب السلطة أو بالأحرى حزب الرئيس في مجلس الشعب بأغلبية لا تقل عن الثلثين وهي النسبة التي على أساسها يمكن ترشيح الرئيس مجددا أو تعديل الدستور، وضمنت هذه الأغلبية بالحيلولة دون تخطي أحزاب المعارضة هامشا بسيطا من نسبة أعضاء المجلس[2]نتيجة لإضعاف القطاع العام أدى ذلك إلى تزايد طبقة "رأسمالية المحاسيب[3]"

التي تسنى لها منذ 2003 أن تأخذ زمام المبادرة حيث صعدت لجنة السياسات في الحزب الوطني بقيادة جمال مبارك.

وعلى الرغم من افتقار للحزب الوطني لأي فكر أو أيديولوجيا أو قاعدة اجتماعية محددة ولا حتى شرعية انتخابية ديمقراطية فعلية، فانه حقق شبكة واسعة من العلاقات الزبائنية وسعى إلى توليد نظام من الرعاية والمحسوبية بواسطة السلطة والنفوذ.

وكان المنافس الوحيد للحزب الديمقراطي ولاسيما في الأرياف ومدن المحافظات، حركة الإخوان المسلمين. ومن مفارقات الوضع في النصف الثاني من الثمانينيات ثقل وزن الإخوان في البرلمان وفي النقابات المهنية، الأمر الذي اضطر سلطة مبارك إلى تعديل سياسة الاسترخاء الأمني النسبي بالتزامن مع الأزمة الاقتصادية وبداية النقاش مع صندوق النقد الدولي واعتقالات أفراد في الحركات الإسلامية.

---

[1] لم يكن للحزب الوطني الديمقراطي أيديولوجيا واضحة ومستقلة، بل كان حزب السلطة بكل ماتعنيه الكلمة. فكان يتألف من خليط من أفراد ذوي ميول ناصرية) تكنوقراط موالين للقطاع العام وبيروقراطيين(، وميول ساداتية) تكنوقراط مواليين للانفتاح والراسمالية الخاصة(وقطاع واسع من الانتهازيين، **للمزيد راجع** : عزمي بشارة ، ثورة مصر1 ،**مرجع سبق ذكره** ، ص 162.

[2] **المرجع نفسه** .

[3] **رأسمالية المحاسيب**: طبقة الذين يستفيدون من مراكمة رأس المال وإعادة انتاجه بفضل قربهم من النظام الحاكم، وشغلهم وظائف الوزارات المختلفة. طرح هذا المصطلح الاقتصادي المعروف الدكتور إبراهيم شحاتة النائب السابق لرئيس البنك الدولي في مقالة له في الاهرام في 11ابريل 2001، واستخدمه أيضا محمود عبد الفضيل في تحليله لنوعية النخبة التي حكمت مصر في اخر عهد مبارك، **للمزيد راجع**: محمود عبد الفضيل، **رأسمالية المحاسيب : دراسة في الاقتصاد الاجتماعي**، القاهرة: دار العين ، 2011.

وفي عام 1984 أطلق مبارك سراح المعتقلين الإسلاميين المتهمين في حادثة اغتيال السادات، وأتاح للتيارات الإسلامية مشاركة علنية، ما شرعن وجودها في النقابات المهنية والهيئات الطلابية والانتخابات النيابية. كما نظمت في العام نفسه انتخابات برلمانية كانت أكثر تعددية ونزاهة في ذلك الحين. ومنه بدأ الإخوان في التركيز على الانتخابات بعد فوزهم بعشر مقاعد في تلك الانتخابات وكان هدفهم الوصول إلى أكبر تمثيل ممكن في الجسم النيابي وتحقيق هدفين: الحصول على شرعية سياسية بهذه الطريقة، والتأثير في القرارات بقدر الإمكان، كما لم تشهد الفترة الممتدة من 1984 إلى 1987 أية حوادث عنف مهمة.

أما في عام 1990، قاطعت المعارضة الانتخابات وبشكل عام انخفضت نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية إلى ما دون 20% نظرا لفقدان المجتمع الثقة في الانتخابات. في حين اتجه الإخوان المسلمون إلى العمل في المجتمع وإلى السيطرة على النقابات المهنية، مثل نقابات الأطباء والمهندسين والمحامين..كما شددوا على ضمان نزاهة الانتخابات، وعملوا على فضح تزويرها باعتبار أن نجاحهم فيها مضمون في حال نزاهتها[1] فبدأت الحكومة سياساتها الاحتوائية للتيارات الإسلامية تزامن ذلك عملية الانفتاح السياسي في الجزائر التي اصطدمت بالصراع بين النظام والإسلاميين الذي اخذ وتيرة عنف متزايدة لاسيما بعدما الغيت نتائج الانتخابات التشريعية عام 1992، وبالتالي انتقل العنف بوتيرة منخفضة بين المؤسسة الأمنية المصرية والإسلاميين، الأمر الذي انعكس سلبا على مبادرات الإصلاح ومحاولات احتواء الإخوان إلى العودة للدولة الأمنية.

ومنه يمكن القول انه خلال العقود الثلاثة التي امتد فيها حكم حسني مبارك، لم تخل من بعض الفترات التي شهدت تفاهمات بين النظام والقوى الإسلامية، من خلال السماح لهم بالمشاركة الواضحة في البرلمان في عقد الثمانينيات، في برلماني 1984 و 1987، وفي برلمان 2005، وظلت الصورة على هذا النحو حتى اندلاع ثورة يناير 2011.

ثانيا: خريطة الإسلاميين قبل ثورة يناير 2011 : وتشكلت من ثلاثة أقسام رئيسية:

1-**تيار الإسلام السياسي الساعي لتأسيس "الدولة الإسلامية"** وهو الذي دأبت جماعة الإخوان المسلمين على تمثيله طوال العقود الماضية، وقد لحق بها "حزب العمل الاشتراكي" في أواخر عقد الثمانينيات، فصار حزبا اسلاميا ذا صبغة يسارية. وفي منتصف التسعينات انبثق من جماعة الإخوان فُصيل "حزب الوسط" الذي انتهى به المطاف للمناداة بـ "دولة مدنية ذات مرجعية إسلامية".

2-**تيار الإسلاميين المهتمين بالثقافة الشرعية والمظاهر الاجتماعية للدين،** دون العمل بالسياسة أو استخدام العنف للتغيير. وهو ما مثله تيار" السلفية العلمية".

3-**تيار"السلفية الجهادية"** الذي يرفض العمل بالسياسة، ويرى وجوب تغيير النظام العلماني القائم إلى "نظام إسلامي" بالقوة والعنف. وهو التيار الذي يضم "الجماعة الإسلامية" و"جماعة الجهاد"[2]بجانب هذه التيارات الأساسية الثلاثة، نجد تيارات وجماعات تشتغل بالدعوة الدينية وتنشر

[1] عزمي بشارة، ثورة مصر 1،**مرجع سبق ذكره**، ص 165.
[2] محمود عبده، **ازمة التمكين دراسة في التجربة الإسلامية في مصر 2012-2013**، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2016، ص18

الثقافة الدينية في المجتمع دون أن تعمل في السياسة بشكل مباشر أو تجعل "الدولة الإسلامية " هدفا تسعى اليه، وهذا ما يخرجهم من عداد "الإسلاميين" بالمعنى السياسي، من بينهم:

1-أعضاء جماعة التبليغ والدعوة، الذين يشتغلون بالجانب الخلقي والتعبدي من الإسلام، دون الجوانب السياسية والاقتصادية.

2-الصوفيين، الذين اعتادوا في غالبيتهم التوافق مع الأنظمة كلها.

3-الأزهر غير المنتمين للجماعات، ومن يعمل منهم بالدعوة الدينية فغالبا ما يقع تحت رقابة وزارة الأوقاف، ورقابة جهاز امن الدولة.

4-الجماعات السلفية الموالية للنظام السابق، وهي تحرم الخروج على الحاكم ومعارضته.

5-جماعات الشيعة المتناثرة التي تحاول الانتظام في جمعيات وأحزاب، تكوّن اطارا قانونيا وسياسيا تطالب من خلاله باعتراف النظام المصري بها، وبمنحها الحق في الدعوة لأفكارها ومذهبها الديني.

الهدف من ايرادنا لهذه الفئات السابقة هو كون انه من بين الأخطاء الشائعة لدى الباحثين يتمثل في اعتبار كل هذه الفئات جزءا من "الإسلاميين" ومن ثم ادراجها تحت راية واحدة "المشروع الإسلامي"، بالرغم من أنها جميعا لا تعمل من اجل إنشاء "الدولة الإسلامية" ولا تحمل "المحتوى الفكري" نفسه.

وقد ظلت هذه الملامح السياسية العامة لخريطة الإسلاميين في مصر حتى ثورة يناير وبعد سقوط حسني مبارك وانهيار جهاز مباحث أمن الدولة تمكنت جماعة الإخوان المسلمين من تأسيس حزبها السياسي تحت اسم "الحرية والعدالة"، وتمكن "حزب الوسط" ذو المرجعية الإسلامية من الحصول على رخصة التأسيس بعد 15 عاما من الدعاوى القضائية والصراع مع لجنة شؤون الأحزاب، إضافة إلى تغيير السلفيين لأفكارهم التي كانت تحرم العمل بالسياسة وسعوا بدورهم لتأسيس أحزابهم السياسية على غرار "حزب النور" وحزب "الاصالة"، كما أسست الجماعة الإسلامية حزب" البناء والتنمية" وعاد حزب "العمل" تحت مسمى " حزب العمل الجديد"، وفي الوقت ذاته برزت مشاريع لأحزاب إسلامية مثل " النهضة"، "الريادة"، "الإصلاح والتنمية"، و"التوحيد العربي"، بعضها خرج من صلب جماعة الإخوان المسلمين، وبعضها ينتمي إلى التيار السلفي . كما برزت على الساحة السياسية تشكيلات سلفية تمثل ظهيرا فكريا للأحزاب السلفية، مثل "الجبهة السلفية" و"الدعوة السلفية" و"ومجلس شورى العلماء.

ومع التطورات السياسية اللاحقة ظهر بداية عام 2013، حزب "الوطن" بقيادة عماد عبد الغفور الرئيس السابق لحزب "النور"، وحزب "الراية" الذي أسسه الداعية حازم صلاح أبو إسماعيل[1]

ثالثا: معضلة التفاوض في مصر بين القوى السياسية بعد ثورة يناير 2011:

تضع المراحل الانتقالية الأحزاب السياسية تحت أكبر اختبار للتوتر الموجود في البناء الداخلي للأحزاب ومدى قدرتها على الاستجابة لما يشغل الناخبين، وأيضا مدى استطاعتها التغلب على عقود من الخصومة فيما بينها وبين السلطة من أجل عقد حوار بنّاء هدفه العبور بالمرحلة الانتقالية

[1] **المرجع نفسه**، صص 19،23.

والوصول إلى تسويات سياسية مرضية لجميع الأطراف .اذ غالبا ما تستلزم الشهور التالية للإطاحة بالنظام القديم، تفاوضا مرسوما بين الأحزاب السياسية على شكل الدستور وتوزيع السلطات بين مؤسسات الدولة، لذا ينبغي أن تكون الأحزاب السياسية هي الأدوات الرئيسية لإجراء هذه الحوارات بصورة تعكس اهتمامات قطاعات المجتمع المختلفة خلال هذه المفاوضات.

غير أن حالة عدم الثقة والتشكيك بين مختلف القادة الحزبيين تؤثر سلبا على القيام بنقاشات سياسية بناءة، هذه الحالة من انعدام الثقة تعتبر ميراثا من الأنظمة السابقة التي كانت تؤكد على التفرقة بين الحركات السياسية وتسعى دائما إلى الحد من الثقة الشعبية في لاعبين سياسيين معينين من خلال استهدافهم وتشويه سمعتهم.

المتتبع لمراحل تطور النظام السياسي المصري المختلفة، وبحسب الدراسة التي قدمها "علي الدين هلال"، أن السؤال الأهم هنا يكمن في دراسة طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع أي العلاقة بين مؤسسات الدولة –النظام السياسي- والقوى الاجتماعية المختلفة وتفاعلاتها مع بعضها البعض من جهة أخرى وكيف يتم التعبير عن المصالح **Interest Articulation** المختلفة لدى النظام.

ففي المرحلة السابقة على الحملة الفرنسية، كان النظام الاجتماعي يقوم على الطوائف، النجارين، النحاسين .. وكان التعبير عن المصالح يتم من خلال "شيوخ" هذه الطوائف الذين لعبوا دورا هاما في الربط بين الدولة والمجتمع.

وفي المرحلة البرلمانية الدستورية) 1923-1952(كان هناك عملية انشاء الوفد " 1918-1919" والشبكة التنظيمية التي ارتبطت بقيامه، وقيام حركة الإخوان المسلمين التي كان لها تنظيماتها الاقتصادية والاجتماعية أيضا، ودور النقابات المهنية العمالية وعلاقاتها بالأحزاب السياسية

وفي مرحلة ما بعد 1952 مرحلة التنظيم السياسي الواحد) 1952-1976(تبرز علاقة الدولة بالنقابات والتنظيمات الاجتماعية والتي مرت بعدد من التطورات والتي توضح أن هذه الجماعات كان لها دور في الحياة السياسية، هذا الدور الذي اتضح بجلاء خلال حقبة السبعينات، مع حدوث الانفراج التعددي المتزامن مع مرحلة التعددية السياسية المقيدة منذ 1976 وتنوع الأدوار السياسية التي قامت بها الهيئات والنقابات المختلفة والتي تراوحت من أدوار المساندة والتأييد، إلى أدوار التحفظ والترقب إلى أدوار المعارضة والاحتجاج ..[1]

علي الدين هلال الذي يرى أن ما سقط مع ثورة 25 يناير 2011 أعمق بكثير من سقوط حكم مبارك أي انه كان سقوطا لنظام يوليو 1952 ودستور 1956 وعلى رأسها سمات احتكار العسكريين لمنصب رئاسة الجمهورية والمكانة الخاصة للقوات المسلحة في جهاز الدولة ومؤسسات الحكومة واقصاء بعض القوى السياسية عن المشاركة، هذا النظام الذي نجح في تفريغ العملية الديمقراطية من محتواها الحقيقي وهو ما أدى إلى تراكم ملامح ومؤشرات أزمة بنائية في النظام السياسي، الأمر الذي انعكس على إطالة أمد المرحلة الانتقالية بعد الثورة بسبب سيطرة الصراعات، وارتباك الخطوات المتبناة ، وصعود تيارات ذات مرجعية دينية كالسلفية وجماعات الجهاد الإسلامي وبروز الثنائيات المدني-العسكر، والإسلامي-العلماني، وفي الصراع بين المرجعيتين الدينية والسياسية

[1] علي الدين هلال، **تطور النظام السياسي في مصر 1805-2005** ، د ب ن، كتب عربية للنشر والتوزيع الإلكتروني ، 2006، ص14.

وانعدام الثقة بين القوى السياسية مثل العلاقة بين الإخوان والقوات المسلحة[1]ويمكن الإشارة إلى محاولات النظام لفتح الاتصالات مع القوى السياسية الموجودة للتوصل لاتفاق لانهاء التظاهرات، والاستجابة لمطالب المتظاهرين، وقد وكل حينها اللواء "عمر سليمان" كنائب لرئيس الجمهورية بمهمة فتح اتصالات أو التواصل مع القوى السياسية المختلفة، في شكل سلسلة من الاجتماعات واللقاءات بين الأحزاب السياسية في مقدمتها، الوفد، التجمع، الناصري، وشباب المتظاهرين مثل "عبد الرحمن يوسف"، "مصطفى النجار"، وجماعة الإخوان المسلمين، وكذلك ما عرف بلجنة الحكماء المكونة من عدد من الشخصيات العامة والتي كان من المفترض أن تلعب دور الوساطة بين الجماهير المتظاهرة، والنظام القديم للتوصل إلى اتفاق للخروج من الأزمة، مع الإشارة لرفض عدد من القوى السياسية وخاصة الشبابية التفاوض قبل رحيل الرئيس السابق مبارك عن الحكم مثل ما كان في حالة شباب حركة 6 ابريل[2]

وكان هناك محاولات للتكتل وتجميع المطالب في هذا الصدد للتفاهم مع النظام، مثل محاولة الائتلاف الوطني للتغيير والمكون من عدد من الأحزاب المدنية أبرزها الوفد التجمع، الجمعية الوطنية للتغيير، وحددت أربعة أهداف: تنحي مبارك، تشكيل حكومة وحدة وطنية والدعوة لتشكيل جمعة تأسيسية منتخبة لوضع دستور جديد للبلاد، وحل المجالس النيابية القائمة لأنها جاءت بالتزوير.

وتم تشكيل لجنة فرعية منه كلفت بمهمة التفاوض وإدارة الفعاليات الثورية، مكونة من: "محمد البرادعي"، "أيمن نو"ر، "حمدين صباحي"، "جورج إسحاق"، "عبد الجليل مصطفى"، "مجدي حسين" "محمد البلتاجي" والمستشار "محمود الخضيري"، وقد قبل هذا الائتلاف الدخول في التفاوض مع "عمر سليمان" على اثر إعلان "مبارك" عدم الترشح للرئاسة والاستجابة لمطالب التعديل الدستوري والتشريعي ومعاقبة المتسببين في الانفلات الأمني، ومن ثم ستكون هناك استجابة لمبادرة "عمر سليمان" بالانخراط في العملية السياسية[3] في الوقت نفسه تأخرت عدد من القوى الشبابية في الذهاب للحوار والتفاوض مع نائب الرئيس آنذاك الا بشرط تنحي الرئيس عن الحكم أولا.

المتتبع للشأن المصري يلاحظ انه لحظة التضامن والوحدة التي جمعت مختلف القوى والأحزاب السياسية والتجمعات الشبابية خلال الثمانية عشر يوما الأول للثورة)25 ينار إلى 11 فبراير(، سرعان ما تلاشت مع أول استحقاق دستوري/سياسي وهو التعديلات الدستورية والاستفتاء عليها في مارس 2011.

إذ أيد الإسلاميون بأطيافهم المختلفة إجراء " الانتخابات أولا"، في حين تمسكت القوى الموصوفة بـ"المدنية" من ليبيراليين وقوميين ويساريين وكثير من الائتلافات الشبابية بوضع "الدستور أولا".

رابعا :أزمة الحوار الوطني خلال فترة حكم الرئيس مرسي :

بعدها توالت الانقسامات الحادة حول العديد من القضايا الجوهرية كان في قدمتها إعداد دستور جديد للبلاد، بالإضافة إلى غلبة طابع الاستقطاب الديني على كثير من الخلافات السياسية، الأمر الذي

[1] علي الدين هلال، مازن حسن ومي مجيب، **الصراع من اجل نظام سياسي جديد : مصر بعد الثورة** ، القاهرة :الدار المصرية اللبنانية، 2013، صص ، 28-33

[2] عمر الشوبكي، "معضلة التفاوض في مصر"، في: سو غريفيث وآخرون ، **المفاوضات بين الأحزاب إشكاليات عربية وتجارب دولية**، روافد للنشر والتوزيع ، 2015، ص 22

[3] **المرجع نفسه** ، ص 23

أوجد حالة خطيرة من تسييس الدين وتديين السياسة[1] ومن الواضح أن النظام تحت حكم الرئيس مرسي، كان يعاني من عدة أزمات تجسدت في مجموعة من المظاهر خاصة بعد الإعلان الدستوري الذي أصدره في 22 نوفمبر 2012، والذي أحدث شرخا سياسيا واجتماعيا حادّا في البلاد، ثم تلى ذلك أزمة خطف الجنود السبعة من قبل الجماعات الإسلامية في سيناء، بالإضافة إلى إعلان أثيوبيا عن البدء في بناء سد "النهضة" مباشرة بعد انتهاء زيارة الرئيس لأديس أبابا، وانتهاء بالأزمات الحادة في إمدادات الطاقة التي أدت إلى تفاقم طوابير الوقود .

وقد طفى على سطح الأزمات التي عرفتها مرحلة حكم مرسي، أزمة الانفراد بالسلطة من قبل جماعة الإخوان مباشرة بعد انتهاء وقائع أحداث يناير 2011، وتجلى ذلك في عدة مظاهر منها وقائع توزيع اللجان البرلمانية والهيمنة على أهم اللجان منها بعد الفوز بأغلبية المقاعد في انتخابات برلمان 2011، وإقامة تحالف مع أحزاب ليبيرالية ويسارية ضمن قائمة " التحالف الديمقراطي" أثناء الانتخابات البرلمانية، وأيضا التقارب مع المؤسسة العسكرية من أجل تامين الانتخابات رغم وقائع أحداث "محمد محمود" في نوفمبر2011، ثم التحالف مع "حزب النور" بعد وصول مرشح الجماعة إلى جولة الإعادة في الانتخابات الرئاسية من أجل الدعم والمساندة .

وبالرغم من وعود الجماعة بشراكة حقيقية في مؤسسة الحكم والحكومة والدولة العميقة إلا أنه تجلى انفرادها بالحكم متمثلا في الأزمة التي وقعت داخل مؤسسة الرئاسة والتي كان من أبرز مظاهرها اقالة "خالد علم الدين" القيادي في "حزب النور" ومستشار الرئيس لشؤون البيئة، ثم استقالة الدكتور "بسام الزرقا" عضو حزب النور اعتراضا على اقالة علم الدين، كلها مظاهر جاءت لتعكس الرغبة في الانفراد بالسلطة والاستئثار بها.

خلال الفترة التي سبقت انتخاب الرئيس مرسي، وعد بالمشاركة لكافة القوى والأطياف السياسية في الحكم ، غير انه لم تمرّ الاّ أيام قليلة حتى قام بإصدار قراره بعودة مجلس الشعب المنحلّ في تحد صارخ لكل من المجلس العسكري آنذاك والقضاء وسط استنكار واسع النطاق من جانب رجال القانون والقوى السياسية المدنية، ثم تراجع عن قراره أمام حكم المحكمة الدستورية العليا بوقف تنفيذ قراره في 12 جويلية 2012.

ثم تلت بعد ذلك أحداث رفح والتي راحت ضحيتها 16 مجندا على الحدود المصرية، لتهيء المناخ للرئيس باتخاذه لقراره في 8 أوت بعزل قائد الحرس الجمهوري وتعيين اللواء" محمد احمد زكي " مكانه، وكذلك تم عزل رئيس الشرطة العسكرية ومدير جهاز المخابرات اللواء "مراد موافي" وتعيين "محمد رأفت شحاتة " بدلا عنه ، إلى غاية الإطاحة بوزير الدفاع المشير "حسين طنطاوي" والفريق "سامي عنان" رئيس الأركان[2]، وفي ظل غياب البرلمان المنحلّ، بات الرئيس متمتعا بكافة الصلاحيات التنفيذية والتشريعية. وبالتالي أصبحت سلطة التشريع وإقرار الموازنة العامة للدولة في يد الرئيس إلى حين انتخاب مجلس شعب جديد، كما منح نفسه سلطة إعادة تشكيل الجمعية التأسيسية المكلفة بكتابة دستور جديد للبلاد في حال قرر القضاء المصري بطلان تشكيل اللجنة التأسيسية

[1] إبراهيم نصر الدين وآخرون، **حال الأمة العربية 2013-2014 مراجعات ما بعد التغيير**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014، ص175.

[2] علي الدين هلال وآخرون، **عودة الدولة، تطور النظام السياسي في مصر بعد 30 يونيو**، ط2، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2016، صص 51،52.

للدستور. كما جاء قرار الرئيس بالتصديق على اللجنة التأسيسية بعيدا عن توافق القوى الوطنية والتي انعكست على جملة من الانسحابات من الجمعية التأسيسية من قبل مختلف الأطياف السياسية على غرار عدد كبير من ممثلي الأحزاب والاتجاهات السياسية مثل "سامح عاشور" نقيب المحاميين، عبد الغفار شكر، مصطفى الجندي، منى مكرم عبيد، أحمد السيد النجار، عمرو حمزاوي وممثلي الكنيسة الأرثودكسية .

ولعل أكثر الخطوات المؤسسية التي جسدت الرغبة في الانفراد بالسلطة، إصدار الرئيس للإعلان الدستوري في 21 نوفمبر 2012، والذي تم بموجبه عزل النائب العام "المستشار عبد المجيد محمود" من منصبه، وقيامه بتعيين نائب عام جديد" المستشار طلعت عبد الله" الأمر الذي أدى إلى انتفاض القضاء المصري دفاعا عن استقلاليته، وقد شمل الإعلان أيضا تحصين قرارات الرئيس من الطعن وتحصين الجمعية التأسيسية الثانية ومجلس الشورى القائم ضد الحل، والسماح بإعادة محاكمات المتهمين بقتل المتظاهرين[1]بالرغم من محاولات مؤسسة الرئاسة لمدّ جسور التواصل مع المعارضة من خلال الدعوات المتكررة إلى الحوار الوطني برعاية الرئيس، وان كانت قد عُقدت عدّة جولات للحوار إلا أنها لم تسفر عن أية نتائج جديّة على مستوى تحقيق التوافق الوطني، وبحلول عام 2013 كانت الانقسامات بين الرئيس مرسي وقوى المعارضة التي مثلتها بالأساس "جبهة الإنقاذ الوطني" في أوجّها، ويلاحظ أن الخلافات والانقسامات في صفوف النخبة لم تكن بين معسكر الإسلاميين بأطيافهم المختلفة من ناحية ومعسكر القوى والأحزاب الموصوفة بالمدنية من ناحية أخرى، وإنما كانت هناك خلافات وانقسامات داخل كل معسكر. إذ نشير في هذا المقام الخلافات بين "الدعوة السلفية" وحزبها" النور" والإخوان المسلمون، حيث أيدت الأولى خريطة الطريق التي أعلن عنها في 03 جويلية 2013، والتي تم بمقتضاها عزل الرئيس مرسي عن السلطة. وفي مقابل ذلك انضم سلفيون آخرون إلى "تحالف دعم الشرعية" الذي أنشأته جماعة الإخوان المسلمين.

ولم يكن معسكر القوى والأحزاب الليبيرالية في منأى عن ذلك، فالخلافات في صفوف "جبهة الإنقاذ الوطني" [2]كثيرا ما طفت على السطح، كون أن الجبهة لم تستطع أن تقدم نفسها كبديل سياسي قوي ومقنع لجماعة الإخوان المسلمين، لذلك راحت تساند "حركة تمرد" التي قادت عملية الحشد والتعبئة ضد الرئيس مرسي.

إضافة إلى الانقسامات التي شهدتها صفوف شباب الثورة إذ ظهرت العشرات من الائتلافات الشبابية والثورية مع انشغال غالبيتهم بالظهور الإعلامي بدل العمل السياسي[3] .

خامسا : الوضع الدستوري بعد ثورة يناير 2011:

يسهم الدستور في دعم الديمقراطية من خلال عدة عناصر، على غرار: تنظيم السلطات في الدولة، تنظيم العلاقة فيما بينها، كفالة الحقوق والحريات العامة، تأكيد القيم المشتركة والهويات حصر القواعد التي تحدد عضوية المجتمع السياسي، تنظيم مشاركة المواطنين في شؤون المجتمع

[1] **المرجع نفسه**، ص 53.
[2] **جبهة الإنقاذ الوطني** : تكتل للقوى والتيارات المدنية بزعامة "حمدين صباحي" مؤسس التيار الشعبي، و"عمرو موسى" مؤسس حزب المؤتمر و"محمد البرادعي" مؤسس حزب الدستور، وأسسوا جبهة معارضة موحدة قادت المظاهرات والاحتجاجات ضد الإعلان الدستوري.
[3] إبراهيم نصر الدين آخرون، **المرجع نفسه**، صص 177-178.

والدولة سوءا من خلال الانتخابات والأحزاب السياسية أو أشكال العمل الاجتماعي الأخرى، وكذا تحديد قواعد التداول السلمي للسلطة.

ومن ثم تمثل عملية وضع الدستور خلال الانتقالات الديمقراطية فرصة جوهرية لبناء المؤسسات السياسية التي سوف تتمتع بدعم واسع من المجتمع والنخب السياسية، وتشكل العملية ومخرجاتها الجوانب الحاسمة للانتقال إلى الديمقراطية وتوطيدها، كما تتأثر عملية وضع الدستور بنمط الانتقال إلى الديمقراطية إضافة إلى عدة عوامل أخرى منها:

- مدى مشاركة القوى السياسية والاجتماعية في الجمعية التأسيسية وإدماج أكبر عدد من القوى الفاعلة فيها وغلبة الشعور بعدم الإقصاء.

-مدى توفر التوافق على المباديء الحاكمة كهوية الدولة والمجتمع، وشكل النظام السياسي، والموقف من الحريات العامة[1].

1- الإعلانات الدستورية في مصر بعد يناير 2011:

كان البيان الخامس الذي أصدره المجلس العسكري في 13 فبراير 2011 قد عطل العمل بدستور 1971، ومنه انتقلت السلطات الدستورية إلى المجلس العسكري، فمارس السلطتين التنفيذية والتشريعية معا، وصار صاحب الحق فيما يخص تشكيل الحكومة وإقالتها، وكذا صاحب الحق في إصدار قرارات لها قوة القانون، تلغي قوانين قائمة وتعدلها، أو تنشيء غيرها. وقد سعى المجلس العسكري إلى إقرار التعديلات الدستورية لتكون بمنزلة إعلان دستوري يحكم المرحلة الانتقالية وينظم الاستحقاقات السياسية التالية.

وتتعلق هذه التعديلات بشروط ترشح رئيس الجمهورية ومدة الرئاسة وضمانات العملية الانتخابية وقواعد إعداد دستور جديد، فيما لم تتطرق للمواد المتعلقة بالصلاحيات الممنوحة للرئيس على غرار المادة 36. غير أن هذه التعديلات حسمت الأمر الأساسي المتعلق بالدستور الجديد، وبالتالي حسمت طبيعته أيضا عندما قررت التعديلات أن يصاغ الدستور بعد انتخابات مجلس الشعب وألا يجري التوافق عليه قبلها.

ثم أُلّفت لجنة تعديل الدستور في وزارة العدل، وتضمن القرار مهمة اللجنة بدراسة إلغاء المادة 179 من الدستور المعدلة في عام 2007 الخاصة بإجازة إصدار قوانين ضد الحريات لمقاومة الإرهاب ودراسة تعديل المواد 76، 77، 88، 93، 189 من الدستور[2]، ففي حين كانت المادتان الأوليتان خاصتين بإجراءات انتخاب رئيس الجمهورية وبمدة توليه السلطة، كانت الثالثة منها تتعلق بمدى الإشراف القضائي على الانتخابات، والرابعة بالطعون في عضوية مجلس الشعب، أما الأخيرة فبإجراءات تعديل الدستور.

ونص القرار أيضا على إمكانية تعديل ما يتصل بهذه المواد "ماترى اللجنة ضرورة تعديلها لضمان ديمقراطية ونزاهة انتخابات رئيس الجمهورية ومجلسي الشعب والشورى"، وكذلك تقوم اللجنة بتعديل القوانين المتعلقة بمواد الدستور المعدلة.

---

[1] أحمد خميس كامل، "**عملية وضع الدستور: الطرق والمراحل مع التطبيق على الحالة المصرية 2012**"، في: أحمد خميس وآخرون، **الديمقراطية المتعثرة مسار التحركات العربية الراهنة من اجل الديمقراطية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 2014، ص167.

[2] حسن سلامة، مستقبل بناء النظام الديمقراطي على ضوء التعديلات الدستورية، **مجلة الديمقراطية** ، 2011، المجلد 48، ص 103.

والنص الثاني، وهو الذي أدخلته اللجنة على دستور 1971 برقم 189 مكرر، وعدلت المادة 189 ذاتها من حيث إجراءات تعديل الدستور ومُدَد هذه الإجراءات، ثم أضافت أنه على المنتخبين من مجلسي الشعب والشورى في أول تشكيل لكل منهما أن يجتمعوا لانتخاب جمعية تأسيسية تضع دستورا جديدا وحددت المُدَد الخاصة بتشكيل هذه الجمعية التأسيسية بـ ستة شهور، وستة شهور أخرى لوضع الدستور، والاستفتاء بعد ذلك خلال خمسة عشر يوما، وقد ثار جدل كبير حول هذه المادة .

وقد أضافت اللجنة على البنود التي نص قرار المجلس على تعديلها عشر مواد، منها مادتا الطوارئ والدستور الجديد، والمادة 75 من الدستور المحدد للشروط التي يتعين توافرها للترشح لمنصب رئيس الجمهورية، فأضافت اللجنة إلى هذه الشروط شرط أن يكون المرشح لرئاسة الجمهورية مصري الجنسية وكذلك والداه وزوجته، ويمنع أصحاب الجنسية المزدوجة من حق الترشح لهذا المنصب، فيما كان النص القديم يجيز الترشح لمزدوج الجنسية وكذا المتزوج بأجنبية .

ثم حددت المادة 76 ثلاث طرق للترشح لمنصب الرئيس:إما أن يحصل على تزكية 30 عضوا في مجلس الشعب، أو أن يجمع 30 ألف توقيع من 15 محافظة على مستوى الجمهورية، أو أن يكون عضوا في حزب له مقعد واحد في مجلس الشعب أو مجلس الشورى على الأقل، في حين قصرت المادة 77 مدة الرئاسة إلى أربعة أعوام قابلة للتجديد مرة واحدة فقط، في حين كان النص القديم يشير إلى مدة الرئاسة بستة أعوام وغير مقيدة بعدد الدورات.

ونصت المادة 88 على الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات، بداية من إعداد الجداول وحتى إعلان النتيجة. كما نصت المادة 93 على أن الفصل في صحة عضوية البرلمان هو من اختصاص المحكمة الدستورية العليا، وبذلك تكون السلطة التي منحها النص القديم لمجلس الشعب قد انتقلت إلى القضاء. كما نصت المادة 139 على وجوب تعيين نائب لرئيس الجمهورية، في حين أكدت المادة 148 على عدم جواز تجديد حالة الطوارئ أكثر من ستة شهور إلا باستفتاء شعبي عام.[1]

2- دستور 2012:

لقد شهدت العملية الدستورية في مصر موجات ثلاث: الإعلان الدستوري الصادر في فبراير 2011 والتي انتهت بأول استفتاء في مارس 2011، ثم الموجة الثانية التي امتدت من جوان وحتى ديسمبر من عام 2012، وصولا إلى الموجة الثالثة والتي بدأت بالإعلان الدستوري الصادر في 8جويلية 2013.

وفي كل موجة تعاملت الأطراف السياسية المسيطرة مع الدستور على أنه جزء من آليات تمكينها السياسي. كما ظل الإصرار على استبعاد المعيار التشاركي_التمثيلي في تحديد آليات صنع الدستور حيث تحول الدستور إلى وثيقة تعبر عن الخلافات والتحالفات السياسية بدلا من أن يمثل المرجعية لتأسيس النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الحاكم لمصر ما بعد ثورة يناير 2011[2].

وقد قد أثرت العديد من العوامل على العملية الدستورية ،فمن بين الأسباب الأساسية لغياب التوافق حول دستور ديسمبر 2012 هو أن كل فريق جعل الدستور المحطة الأولى لإثبات وجوده في المجال العام في لحظة كانت قدرة الفاعلين السياسيين على التنظيم والحشد غير متساوية.

---

[1] عزمي بشارة، **ثورة مصر الجزء الثاني من الثورة إلى الانقلاب**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ماي 2016، صص 118-122.

[2] ياسمين فاروق، **صنع دستور الثورة المصرية بين العقد الاجتماعي والتعاقد السياسي**، في : الفارو فاسكونسيلوس وجيرالد ستانغ(محررا)، **الإصلاح الدستوري في المراحل الانتقالية** ، بيروت: مبادرة الإصلاح العربي ، 2014، ص107

لذلك فقد سيطر على عملية صنع الدستور نوعين من التوافقات السياسية التكتيكية قصيرة النظر والتي لم تكن إلا بشكل لحظي:

توافق القوى الإسلامية في مواجهة القوى غير الإسلامية من جانب، والتوافق بين الإخوان المسلمين والمؤسسة العسكرية من جانب آخر، وبدا واضحا أن هذه الأطراف السياسية المسيطرة تنظر للعملية الدستورية على أنها عملية سياسية قصيرة المدى تنتهي بتقسيم مواد الدستور على الأغلبية تماما مثلما يتم تقسيم الحقائب الوزارية على الأحزاب الفائزة في الانتخابات البرلمانية. وكان للعديد من العوامل الدور في تشكيل هذه النظرة لدى الفاعلين السياسيين للعملية الدستورية على غرار :

-قيام المجلس العسكري بتضمين الإعلان الدستوري المكمل بتاريخ 17جوان 2012 للمادة 60 مكرر التي تطرقت إلى نقل عملية تشكيل الجمعية التأسيسية غلى المجلس العسكري " اذا قام مانع يحول دون استكمال الجمعية التأسيسية لعملها"، كما شمل نفس الإعلان في المادة 60 مكرر 1 على إجراءات وجهات تعطيل إعداد الدستور بشبهة مخالفة إحدى نصوص المسودّة المطروحة للعموميات التالية "أهداف الثورة ومبادئها الأساسية التي تتحقق بها المصالح العليا للبلاد أو مع ما توافر من مباديء للدساتير المصرية السابقة"[1].

-صدور حكم بحلّ مجلس الشعب بتاريخ 14 جوان 2012، أي بعد يوم واحد فقط من الإعلان عن الجمعية التأسيسية الثانية لوضع الدستور في 13 جوان 2012. بحيث أدى حل البرلمان إلى تحول الجمعية التأسيسية إلى ساحة برلمانية بديلة تنعكس فيها موازين القوة بين التيارات السياسية المختلفة.

-مر دور رئيس الجمهورية في عملية كتابة الدستور بأربعة مراحل بدأت منذ توليه السلطة في يونيو 2012. المرحلة الأولى هي مرحلة "عدم التدخل" ردّا على دعوات الأحزاب غير الإسلامية له بالعمل على تحقيق التوافق بصفته رئيسا لكل المصريين، وذلك وفقا لتصريحات رئاسة الجمهورية في هذا الشأن التي كانت تشير إلى أن مسألة كتابة الدستور تخص فقط أعضاء الجمعية التأسيسية التي لا يمتلك رئيس الجمهورية أية سلطة عليها.

ثم بدأت المرحلة الثانية مرحلة "التدخل" من خلال الإعلان الدستوري الصادر في 12 أوت 2012 الذي نص على الآتي:" اذا قام مانع يحول دون استكمال الجمعية التأسيسية لعملها، شكل رئيس الجمهورية خلال خمسة عشر يوما جمعية تأسيسية جديدة تمثل أطياف المجتمع بعد التشاور مع القوى الوطنية لإعداد مشروع الدستور الجديد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تشكيلها"[2]. أما المرحلة الثالثة فتمثل دور مؤسسة الرئاسة في الانحياز، حيث اصدر رئيس الجمهورية إعلانيين دستوريين في 21 نوفمبر و8 ديسمبر 2012، نص الإعلان الأول على انه" لا يجور لأية جهة قضائية حل مجلس الشورى أو الجمعة التأسيسية لوضع مشروع الدستور". ولم تتراجع رئاسة الجمهورية عن موقعها الصريح في دعم الجمعية التأسيسية منذ هذا الإعلان، حتى مع صدور الإعلان الرئاسي الثاني أي في 8 ديسمبر 2012 -قبل أسبوع واحد من الاستفتاء على مسودة الدستور- والذي أكد انه لن يتم انتخاب جمعية تأسيسية جديدة انتخابا مباشرا من الشعب إلا "في حالة عدم موافقة الناخبين على مشروع الدستور المحدد لاستفتاء الشعب عليه يوم السبت الموافق لـ 15 من ديسمبر2012".

وبدأت المرحلة الرابعة من دور الرئاسة في العملية الدستورية بعد إقرار الدستور الجديد حينما دعا رئيس الجمهورية جميع القوى السياسية إلى حوار وطني حول المواد الخلافية في الدستور الذي لم يكن

---

[1] **المرجع نفسه** ، ص108

[2] نص **الإعلان الدستوري** الصادر بتاريخ 2012/08/12 كما ورد على بوابة الهيئة العامة للاستعلامات ،نقلا من الموقع الالكتروني لجريدة اليوم السابع، من الموقع الالكتروني :https://bit.ly/2qCMCWa ، تاريخ الاطلاع : 2018/11/10.

قد مر على تبنيه سوى شهر واحد. وقد قاطعت قوى المعارضة هذه الحوارات التي لم تسفر عن أية نتائج حتى عزل الرئيس محمد مرسي وتعطيل الدستور في جويلية 2013.
-لم تخل عملية كتابة الدستور المصري من التأثير الذي وصل إلى حدّ التدخل الأجنبي في بعض الحالات، وكان هذا التدخل يتم أحيانا بناءا على دعوة بعض الأطراف المحلية، إذ طالبت بعض القوى السياسية المصرية وجمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان الأطراف الدولية دولا ومنظمات حكومية وغير حكومية بالضغط على السلطة السياسية الحاكمة خصوصا ما يتعلق بالحقوق والحريات المدنية والسياسية وحقوق المرأة والأقليات[1].

سادسا : الانتخابات في مصر بعد يناير 2011 :

يحضرنا هنا "شومبيتر" وتصوره حول الديمقراطية ضمن كتابه المشار إليه سابقا في هذه الدراسة " الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية" باعتبارها "الديمقراطية" النظام الذي يصل فيه الأفراد إلى مراكز القرار السياسي ويصبحون حائزون على سلطة اتخاذ القرار عن طريق الصراع والتنافس على أصوات الشعب .ورغم محدودية هذا التصور الذي يركز على المتغير الانتخابي والتنافس السياسي ولا يولي اهتماما بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأخرى، إلا انه وجب التنبيه إلى مسألتين :

أولا : الانتخاب والتنافس من أجل الوصول إلى السلطة مفهوم يشير على مؤشر للديمقراطية التعددية كما يؤكد على ذلك " غي ارمي" ، بالإضافة إلى ما أشار إليه كل من " هنتغتون" و"مور" حول أن الديمقراطية تتحقق كلما تم انتخاب القيادات الرئيسية للنظام السياسي بواسطة انتخابات تنافسية يمكن فيها أغلب الشعب من المشاركة، هذا الأمر الذي سيؤدي إلى التداول على السلطة.

كما يجب أن يستجيب هذا التصور لشروط أوجزها " روبرت دال" فيما يلي :

-وجود انتخابات دورية ومفتوحة وحرة تتنافس فيها الأحزاب السياسية والأفراد للوصول إلى كافة المواقع النافذة في الحكومة.

-وجود مشاركة سياسية شاملة على نحو لا تحرم فيه أي جماعة سياسية من ممارسة حقوقها في المواطنة .

-وجود حماية شاملة للحريات المدنية والسياسية.

غير انه الملاحظ عمليا وواقعيا، لم تعرف الدول العربية منذ خروجها من مرحلة الاستعمار تجربة انتخابية نزيهة وحرة وشفافة. فمعيار الديمقراطية الانتخابية من قياس الديمقراطية في الواقع التجريبي باعتماد مؤشرات عملية تتعلق خاصة بإجراء الانتخابات وبالإقرار بالحقوق السياسية والمدنية[2] .

1-دور المؤسسة العسكرية في الانتخابات التشريعية والرئاسية :

---

[1] ياسمين فاروق، **صنع دستور الثورة المصرية بين العقد الاجتماعي والتعاقد السياسي**، في : الفارو فاسكونسيلوس وجيرالد ستانغ(محررا)، **الإصلاح الدستوري في المراحل الانتقالية** ، بيروت: مبادرة الإصلاح العربي ، صص 110-109

[2] علي لبيدي ، الديمقراطية- بين علم الانتقال وعلم الترسيخ ، **دراسات سياسية** ، 29 يوليو 2018، ص 11.

وفق الإعلان الدستوري الصادر في 13 فيفري 2011 ، أصبحت المؤسسة العسكرية هي التي تحوز السلطة الفعلية في مصر، ومن ناحية أخرى كانت تقع على المجلس العسكري مسؤولية الإصلاحات السريعة والملموسة لطمئنة الشعب المصري حول وضع جدول زمني لتسليم السلطة لرئيس مدني منتخب .

أولا : الانتخابات التشريعية : جاءت أول انتخابات تشريعية بعد تنحي الرئيس " مبارك" عن السلطة تطبيقا للإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس 2011 ، وتم إجراء الانتخابات على ثلاث مراحل شملت كل مرحلة تسع محافظات، بدأت المرحلة الأولى يوم 27 نوفمبر 2011، وتم إعلان النتائج النهائية للانتخابات يوم 21 يناير 2012، كنتيجة لحزمة من التشريعات والتعديلات القانونية، نجح من خلالها المجلس العسكري من إتمام الانتخابات التشريعية، نتج عنها تحديد مبدئي لأوزان الكتل السياسية، جاء في مقدمتها تحالف الحرية والعدالة، يليه تحالف النور السلفي، ثم أحزاب وتحالفات لبيرالية ويسارية وحزب الوسط الجديد كما يوضحه الجدول التالي:

التحالف (الحزب)	عدد الأصوات	النسبة المئوية لعدد الأصوات
تحالف الحرية والعدالة(تسعة أحزاب، أهمها الحرية والعدالة الكرامة، غد الثورة، والعمل)	10138134	%37
تحالف النور (النور، البناء والتنمية، الاصالة)	7534266	%28
حزب الوفد الجديد	2480391	%9
تحالف الكتلة المصرية(المصريين الاحرار ، مصر الديمقراطي الاجتماعي ، التجمع)	2402238	%8.6
حزب الوسط الجديد	989004	%3.6
تحالف الثورة مستمر(أحزاب وحركات يسارية)	745863	%2.6
أحزاب منبثقة عن الحزب الوطني المنحل (الحرية، المواطن المصري، مصر القومي، الاتحاد)	1315857	%4.7

الجدول 01: نتائج انتخابات الثلثين الخاصة بقوائم مجلس الشعب 2012[1].

ثانيا : الانتخابات الرئاسية : مرت الانتخابات الرئاسية المصرية بجولتين :

الجولة الأولى والتي تم إجراءها خلال يومي 23-24 ماي 2012 ، والتي لم يستطع أي من المرشحين الثلاثة حسم النتائج لصالحه ، وفي الجداول الأتية سنحاول توضيح بعض الإحصائيات التي تتعلق بالانتخابات الرئاسية :

[1] عمار أحمد فايد ، مصر: تأرجح الموازين بين الثورة والنظام القديم ، **تقرير حول الانتخابات النيابية 2012**، مركز الجزيرة للدراسات، 15 جويلية 2012، صص 2-3.

إجمالي عدد الناخبين المقيدين في الجداول الانتخابية	50.996.742
إجمالي الناخبين الذين حضروا وصوتوا	23.672.236
نسبة الحضور	%46.42
إجمالي عدد الأصوات الصحيحة	23.260.516
إجمالي عدد الأصوات الباطلة	406.720

الجدول 02: النتيجة الرسمية للجولة الأولى للانتخابات الرئاسية 2012[1].

اسم المرشح	الأصوات التي حصل عليها	النسبة المئوية من الأصوات الصحيحة
محمد محمد مرسي العياط	5.764.952	%24.77
أحمد محمد شفيق زكي	5.505.327	%23.66
حمدين صباحي	4.820.273	%20.72
عبد المنعم أبو الفتوح	4.065.239	%17.47
عمرو موسى	2588.850	%11.13
باقي المرشحين	520.875	%2.25

الجدول 03: النتيجة الرسمية للجولة الأولى للانتخابات الرئاسية 2012[2].

الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية : جرت جول الإعادة بين "محمد مرسي" مرشح حزب العدالة والتنمية ، و"أحمد شفيق" آخر رئيس وزراء في عهد "مبارك" ، وأعلنت اللجنة العليا للانتخابات عن النتيجة ، التي تمثل في فوز "محمد مرسي" ويوضح الجدول 04 والجدول 05 ذلك :

إجمالي عدد الناخبين المقيدين في الجداول الانتخابية	50.958.794
إجمالي الناخبين الذين حضروا وصوتوا	26.42.763
نسبة لحضور	%51.85
إجمالي عدد الأصوات الصحيحة	25.577.511
إجمالي عدد الأصوات الباطلة	843.252

الجدول 04: نتيجة الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية[3].

اسم المرشح	الأصوات التي حصل عليها	النسبة المئوية الصحيحة
محمد محمد مرسي العياط	13.23.13	%51.73
أحمد محمد شفيق زكي	12.347.380	%48.27

الجدول 05: يوضح نتيجة الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية[4].

---

[1] **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات** ، الانتخابات الرئاسية المصرية 2012 ، ص1.
[2] **المرجع نفسه** ، ص2.
[3] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، **مرجع سبق ذكره** ، ص2.
[4] **المرجع نفسه**، ص3.

لربما تقارب نتيجة المرشحين تشير إلى شفافية ونزاهة هذه الانتخابات وتعبيرها لإرادة الناخبين على عكس ما كان سائدا في عهد " مبارك" حيث كانت تشير النتائج دوما إلى فوزه بفارق كبير يصل حتى 95%. هذه الانتخابات التي كانت بمثابة الاختبار القاسي للمؤسسة العسكرية ومدى قدرتها على السعي لإقامة انتخابات نزيهة وتسليم السلطة لرئيس مدني منتخب .

تم إجراء هذه الانتخابات برعاية الجيش وبحضور مراقبين، وإشراف قضائي ، لكن على الرغم من كل ذلك فإن المجلس العسكري مزال في الواجهة السياسية ويحتفظ لنفسه ببعض الصلاحيات وفقا لما اشرنا إليه سابقا في الإعلان الدستوري بما أتاحه لنفسه من سلطة التشريع[1].

المطلب الثاني : العلاقات المدنية العسكرية في مصر:

المتتبع للتاريخ السياسي المصري يجد أن وضع الجيش في كل مرحلة كان حاسما في رسم الحياة السياسية فيها.

أولا: تاريخ العلاقات المدنية العسكرية في مصر منذ فترة حكم محمد باشا إلى غاية عهد مبارك

الدور السياسي للجيش كان ولا يزال حاضرا وبقوة ومنذ أن بدأ محمد باشا في إنشاء الجيش المصري والتمرد على الدولة العثمانية، مرورا بثورة 1952 وسيطرة تنظيم الضباط الأحرار على الحكم وما تلاه من أحداث متعلقة بالانقلاب على " محمد نجيب" وسيطرة عبد الناصر وما تلاها من صراعات بين الضباط والأحرار وصلت إلى محاولة "عبد الحكيم عامر" الانقلاب على " عبد الناصر"، وصولا إلى السادات ومحاولة الانقلاب عليه في 15ماي 1971 ثم اغتياله من داخل الجيش، ثم تولي "حسني مبارك" واستمراره في الحكم لأكثر من ثلاثين عاما، وصولا إلى حراك يناير 2011 وعودة الجيش مرة أخرى للحكم، ثم التخلي عن الحكم والعودة إليه سريعا من خلال انقلاب 3 يوليو 2013.

غير أن العلاقات المدنية العسكرية في عهد "مبارك" تحتاج إلى نوع من الدراسة والتمحيص نظرا لتميز هذه الفترة بتراجع الدور السياسي للمؤسسة العسكرية مقارنة بالفترات السابقة، ويمكن تفسير وضع الجيش في تلك الفترة من خلال التركيز على ثلاثة محاور :

1-معاهدة السلام والتقارب مع أمريكا :

[1] نورالدين حفيظي "العلاقات المدنية-العسكرية وأثرها على مسار التحول الديمقراطي في مصر ظل الحراك الشعبي الراهن"، **رسالة ماجستير**، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، 2016/2015، ص 152.

مع نهاية السبعينيات وبعد معاهدة السلام مع الكيان الصهيوني عام 1979، شهدت هذه الفترة تحولا كبيرا في أدوار الجيش ووظائفه وعقيدته القتالية، فظهر جيل جديد من قيادات الجيش " ينتمي له السيسي" يمكن تسميته بجيل" كامب ديفيد" ، منطلقاته مقولتين شهيرتين، الأولى للسادات **"حرب أكتوبر هي آخر الحروب"** والثاني **" 99% من أوراق اللعبة في يد الولايات المتحدة الأمريكية"** . ومن ثم فقد بدأ الجيش يبحث عن وظيفة أخرى غير الحرب ، وزادت مساحة التقارب من الولايات المتحدة الأمريكية حتى صارت مصر ثاني أكبر دولة تتحصل على معونات من الولايات المتحدة الأمريكية (1.5 مليار دولار سنويا[1]). إذ صار الهم الأكبر للقيادات السياسية والعسكرية في مصر في تعاملاتها مع الخارج يتمثل في الحفاظ على معاهدة السلام حتى ولو كان ذلك على حساب فقدان السيادة الوطنية على جزء من أراضيها وعجزها عن فرض سيطرتها على سيناء بسبب الملحق الأمني في المعاهدة. وبالتالي فنحن أمام حزمة من القضايا في غاية التشبيك (المعاهدة مرتبطة بالمعونة- والمعونة مرتبطة بالمعاهدة) .

فالسؤال المطروح كيف يمكن لمؤسسة عسكرية أن تحصل على معونة عسكرية لمدار أكثر من ثلاثين عاما ، ولا يعرف عنها شيء، فيما تصرف ومن يتصرف بها؟ بدافع السرية؟

هذه السرية التي تنكشف حينما نجد وزير دفاع الولايات المتحدة الأمريكية يقف أمام الكونجرس ليعلن لأعضائه المعترضين للمعونة العسكرية لمصر، أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تقدمها مجانا، وإنما لأغراض محددة من بينها الحفاظ على معاهدة السلام مع إسرائيل، ومنح بلاده خدمات استثنائية في مجال الملاحة الجوية والمائية وعبور السفن والطائرات الحربية، ومن ثم الاستفادة من المناورات المشتركة مع الجيش المصري لمعرفة طبيعة المنطقة والتدريب على القتال فيها تحسبا لأي ظروف طارئة تدفعها للقتال في هذه المنطقة.[2]

2-التأسيس لوظيفة اقتصادية جديدة للجيش :

فالملاحظ أن تأثير المعاهدة لم يقتصر على تغيير العقيدة القتالية للجيش، وإنما امتد إلى تغيير وظائفه أيضا، فحرب أكتوبر هي آخر الحروب كما قال السادات، ومن ثم كان من الضروري البحث عن وظيفة أخرى للجيش تشغله عن الحرب والسياسة في نفس الوقت.

فانصرف الجيش للساحة الاقتصادية وبدأ السادات في إضفاء الصبغة الاقتصادية على وظيفة الجيش بشكل رسمي ، فأنشأ جهاز " مشروعات الخدمة الوطنية" بقرار رئاسي رقم 32 لسنة 1979، حيث نصت المادة الأولى منه على " ينشأ بوزارة الدفاع جهاز يسمى جهاز مشروعات الخدمة الوطنية تكون له الشخصية الاعتبارية، ويتولى دراسة وتنفيذ الأعمال والمشروعات التي تطلبها الوزارات والهيئات ووحدات الحكم المحلي وشركات القطاع العام تنفيذا للعقود التي تبرم بينه وبين هذه الجهات"

أما في فترة مبارك فقد توسعت أدوار الجيش الاقتصادية كثيرا خصوصا منذ بداية التسعينات عن طريق جهاز مشروعات الخدمة الوطنية ومصانع الجيش الأخرى . اذ توسع استثماره في كل شي في

---

[1] حسن نافعة، تعقيب على :"الثورة المصرية والبناء الديمقراطي التعثر في متاهات المرحلة الانتقالية" ، **ورقة قدمت إلى : الثورة والانتقال الديمقراطي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2012، صص 377-378.

[2] إدارة البحوث والدراسات ، "مدخل لقراءة العلاقات المدنية العسكرية في مصر "، **المركز المصري للدراسات: دراسة تحليلية**: 15يناير 2015، ص11.

البلاد تقريبا بدءا من الزراعة إلى بناء الطرق والاستثمار العقاري والصناعات الالكترونية مرورا بمصانع المنتجات الغذائية والمزارع ، ومنحت مشروعات القوات المسلحة امتيازات فوق سلطات الحكومة القانونية والمحاسبية ، حيث أنها معفاة من الضرائب ولا تخضع للوائح والقوانين التي يخضع لها الجميع في القطاعين العام والخاص.

وبالتالي تضخمت مصالح الجيش بشكل سريع وأصبح يمتلك امبراطورية تجارية لها تأثيرها على اقتصاد البلاد، يتراوح حجمها بين 15 إلى 40 %من اقتصاد البلاد، حيث أصبح الجيش يمتلك المئات من الفنادق والمستشفيات ومصانع التعليب والنوادي. بالإضافة إلى عشرات الآلاف من العاملين فيما لا يقل عن 26 مصنعا تقوم بتصنيع السلع الاستهلاكية للمصرين مثل الأدوات الكهرومنزلية و تصنيع عربات القطار والسكك الحديدية .

علاوة على ذلك فقد منح مبارك الجيش ملكية معظم أراضي مصر من خلال مرسوم رئاسي سنة 1997 يتيح للجيش حق إدارة كافة الأراضي غير الزراعة التي لم تخضع لتطوير، وهي نسبة حوالي 87% من أراضي مصر . وفي نفس الوقت اعتمد مبارك على سياسة "بدل اللواء" لاستمالة كبار الضباط عبر تقديم وعود لهم بتعيينهم بعد التقاعد في مناصب قيادية في الوزارات والهيئات الحكومية وهو ما أدى إلى تخلي المؤسسة العسكرية على دورها الأساسي لتتفرغ للحياة المدنية [1].

3- الوظيفة الجديدة وتفشي الفساد داخل الجيش :

صاحب تغيير الوظيفة والتوجه نحو الاقتصاد رفضا لفكرة الرقابة المدنية على أنشطة الجيش سواء كانت رقابة برلمانية أو رئاسية أو مجتمعية، أو حتى من أجهزة الدولة الرقابية ، مثل الجهاز المركزي للمحاسبات، وقد ساهم هذا الوضع الاستثنائي للمؤسسة العسكرية في تفشي الفساد داخل المؤسسة بشكل اخذ في التضخم حتى وصلى إلى مستوى حرج للغاية وذلك وفق تقرير لمنظمة الشفافية الدولية عام 2013 حول فساد الجيوش في العالم.

حيث تضمن هذا التقرير أن المؤسسات العسكرية في دول الربيع العربي تعاني من فساد مالي كبير على الرغم من تغيير الأنظمة السياسية فيها.وحسب التقرير فان الأجهزة العسكرية في دول الربيع تنفق الأموال بشكل سري ،وغير معلوم أين يتم إنفاقها، وتمنح العقود لمقربين ومحسوبين على بعض المسؤولين فيها وتعرقل جهود التحول إلى الديمقراطية .

خلاصة القول انه وظيفة ووضعية المؤسسة العسكرية في عهد مبارك قد شهدت تحولات كبرى حيث صار الجيش مرتبطا بالولايات المتحدة الأمريكية عن طريق معاهدة السلام والمعونة العسكرية واستيراد السلاح، ومن ناحية أخرى صار يحظى بوضع مستقل في الداخل مختلف عن أي مؤسسة تابعة للدولة، له ميزانيته الخاصة، يعمل في أنشطة اقتصادية خاصة، لا يخضع لأي نوع من الرقابة

[1] **المرجع نفسه** ، ص13.

[1]، يستشرى فيه الفساد، ويكافيء أعضائه بعد انتهاء الخدمة بتولي مناصب مدنية في مؤسسات حكومية ، كل هذا مقابل الابتعاد عن المشهد السياسي.

ثانيا : المؤسسة العسكرية خلال الفترة الانتقالية الأولى :

كان حريّ بنا أن نعرج على وضع المؤسسة العسكرية قبل أحداث يناير 2011 ، بحيث يفيدنا ذلك في محاولة فهم وتفسير عودتها للمشهد السياسي ولماذا حرص الجيش على التدخل في الشأن السياسي منذ سقوط مبارك.

فمنذ بداية المرحلة الانتقالية الأولى بعد الإطاحة بنظام مبارك ، تم إقرار تعديلات دستورية عطلت العمل بدستور عام 1971م، ويبدو أن فكرة إلغاء دستور 1971 روج لها أنصار الفكر القومي الناصري ووسائل الإعلام المقربة من دائرة المخابرات العسكرية ، ونخب يمثلهم محمد حسنين هيكل وتهاني الجبالي ومصطفى بكري ممن يعملون لصالح المؤسسة العسكرية ، ويعيبون على دستور عام 1971 م ليبيرالية بعض نصوصه ويؤمنون بروح دستور العهد الناصري[2].

وبالتالي تم صياغة التعديلات الدستورية وإقرارها على عجل في شهر مارس 2011 بمشاركة حزبية واسعة، في حين قوبلت هذه التعديلات الدستورية برفض من أنصار التيار الليبيرالي وبعض الشباب الثوري-كما أشير إليها سابقا ضمن هذه الدراسة- ووصفوها بالتعديلات "الفوق دستورية" لأنها تتيح للمؤسسة الدستورية فرض الوصاية على سلطات ومؤسسات البلاد أثناء الفترة الانتقالية غير المحددة في الدستور، ومنحت هذه التعديلات للمجلس العسكري سلطة التشريع إلى جانب سلطة تشكيل الحكومة. الملاحظ انه خلال تلك الفترة تمكن المجلس العسكري من إدارة المشهد لصالحه من خلال استغلال رغبة الأحزاب في إجراء انتخابات برلمانية، رغبة وطمعا منها في تولي مقاعد برلمانية وحتى في تولي منصب الرئيس، إضافة إلى سعي المجلس العسكري لتمرير وثيقة "علي السلمي" في 18 نوفمبر 2011 التي رفضت من الثوار لأنها منحت المجلس العسكري سلطات وامتيازات واسعة جدا وجعلها مستقلة عن باقي مؤسسات الدولة السيادية وغير خاضعة للرقابة والمحاسبة، هذا الرفض الذي أسفر عنه تعامل غير سلمي من المجلس العسكري تجلىّ في أحداث مبنى ماسبيرو في 9 أكتوبر 2011[3]، وكذا أحداث شارع محمد محمود في 19 نوفمبر[4] من نفس السنة[1].

---

[1] عبد المعطي ذكي إبراهيم ،" الدولة العميقة في مصر الخصائص والركائز"، **المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية**، العدد: 11يونيو 2016، ص4

[2] أحمد فهمي، **مصر 2013-دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر، مراحلها، ومشكلاتها ، وسيناريوهات المستقبل** ،البيان-مركز البحوث والدراسات، 2012، ص 65.

[3] **أحداث ماسبيرو 9اكتوبر 2011**: بعد اقدام محافظ أسوان على هدم كنيسة "مارينباب" المقامة منذ 1940م بحجة أنها بلا ترخيص، وبالرغم من شرعية هذا القرار قانونيا إلا انه وفي ظل تصاعد المشاكل الطائفية في تلك المرحلة الحرجة كان حري بالسلطات عدم الإقدام عليه، حيث أدى ذلك إلى تظاهر عدد من الأقباط رافعين الصليب، تزامن وإشاعة مقتل اثنين من الجيش العسكري أثناء محاولتهم فض الاعتصام، أدى ذلك إلى مواجهات بينهم وبين المسلمين والجيش، حيث اعتمد هذا الأخير عمليات الدهس بالمدرعات وفض الاعتصام باستخدام القوة العسكرية مما أسفر عنه مقتل أزيد من ثلاثين شابا مصريا معظمهم من الأقباط.**للمزيد راجع** : أمير سالم ، **الدولة البوليسية في مصر الثورة والثورة المضادة**، القاهرة: دار العين للنشر، 213،ص 390.

[4] **أحداث شارع محمد محمود**: وقعت هذه الأحداث في الشوارع المحيطة بميدان التحرير، بدءا من يوم 19 نوفمبر 2011 حتى يوم 25 نوفمبر2011، قامت فيها الشرطة باستخدام الهراوات وصواعق كهربائية ورصاص مطاطي

نلاحظ مما سبق أن سياسات المجلس العسكري خلال الفترة الانتقالية كانت تدور حول التمسك بالوضع الاستقلالي الذي تمتعت به في سابق الفترات، وذلك من خلال مداخل اقتصادية وتشريعية:

1-**محاولة الاستقلال التشريعي والقضائي** : عن طريق إصدار مجموعة من التشريعات التي تزيد من عزل المؤسسة العسكرية عن المؤسسات المدنية وتجعل من العسير وجود أي نوع من الرقابة عليها، على غرار التعديل الذي أصدره " المشير حسين طنطاوي" في ماي 2011 بصفته رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، على أحكام القضاء العسكري يقضي بإضافة مادة جديدة تنصّ على اختصاصه بالفصل في جرائم الكسب غير المشروع المنسوبة لضباط الجيش، حتى لو بدأ التحقيق فيها بعد تقاعدهم. وهذا التعديل يشير بقوة إلى ارتباك المؤسسة العسكرية والخوف من الرقابة المدنية.

2-**الانفراد ببعض القرارات وتجاهل الحوار الوطني بشأنها**، لاسيما بعد ضم مواد من الدستور المعطل إلى المواد التي جرى الاستفتاء الشعبي حولها ضمن الإعلان الدستوري مارس 2011)، هذا الإعلان الذي أصبح يجسد المرجعية الدستورية للمرحلة الانتقالية الأولى، إضافة إلى إصدار المجلس العسكري للإعلان الدستوري المكمل في 17 جويلية 2012، والذي قوبل كذلك بالرفض من طرف الثوار، كونه منح سلطة التشريع للمجلس العسكري ونزع اختصاصها من البرلمان أو الرئيس في حال غياب البرلمان، حيث أجريت بعد حل البرلمان بأشهر قليلة انتخابات رئاسية، فأصبح الرئيس المنتخب يمتلك سلطة التنفيذ وينازعه-المجلس العسكري- سلطة التشريع[2].

فحالة الارتباك هذه خلال هذه المرحلة ، أثبتت عدم الوعي الكافي للمؤسسة العسكرة بالحياة السياسية والدستورية.

3-**محاولة الاستقلال الاقتصادي** بعد تزايد الأصوات التي تطالب بنزع مشروعات الجيش الاقتصادية المدنية بحيث تصبح الدولة هي الجهة التي تديرها .

ثالثا : العلاقات المدنية العسكرية في عهد مرسي : المرحلة الانتقالية الثانية :

مباشرة بعد فوز الرئيس محمد مرسي برئاسيات أوت 2012م قام بإصدار إعلان دستوري جديد بتاريخ 22 نوفمبر 2012، الذي أسقط الإعلان الدستوري الصادر عن المجلس العسكري، و يقضي بمنح سلطة التشريع للرئيس لحين إجراء انتخابات برلمانية جديدة، كما قام مرسي بإقالة المشير "محمد طنطاوي" وزير الدفاع ورئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة ونائبه الفريق" سامي عدنان" وكذا عدد من قيادات الجيش، كما أجريت حركة تنقلات بين قادة الجيش في المناصب العسكرية العليا، وذلك بعد حادثة مقتل الجنود المصريين في رفح، كان لهذه الحادثة تداعيات عدة تتوزع على مستويين، **المستوى الأول** : خاص بالصراع السياسي الداخلي بين المجلس العسكري والرئاسة، فلم

وخرطوش ورصاص حي وقنابل مسيلة للدموع ومولوتوف وغاز الأعصاب، وذلك مقابل استخدام المتظاهرين للحجارة والألعاب النارية والمولوتوف، على الرغم من نفي المجلس العسكري لاستخدامهم أي نوع من أنواع العنف في مواجهة المتظاهرين السلميين.**للمزيد راجع**: محمد الشريف،"تعرف على أحداث شارع محمد محمود"، **على الرابط**: https://bit.ly/2EW4BPM، **تاريخ الاطلاع** : 2018/12/31

[1] ممدوح غالب احمد بري، "دور المؤسسة العسكرية في إدارة النظام السياسي المصري بعد الثورة (2011-2014) :دراسة في تاريخ مصر المعاصر"،**مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل**،المجلد الأول،العدد:02،يونيو 2018، 173

[2] نيفين محمد توفيق ، **المرحلة الانتقالية بين مطالب الثورة وأداء النظام** ، مصر: وحدة الدراسات والبحوث البرلمانية والأكاديمية، 2012، ص13.

يتأخر رد مرسي كما اشرنا سابقا في إقالته لعدد من كبار قادة الجيش. أما على **المستوى الثاني**: فهو متعلق بردة الفعل الأمني والعسكري، إذ بدأت القوات المسلحة وقوات الشرطة حملة أمنية واسعة لمحاربة الجماعات المسلحة المتمركزة في سيناء، وكانت تلك أول مرة منذ توقيع معاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية التي تقوم فيها مصر بإدخال آلات عسكرية ثقيلة إلى أرض سيناء بهذه الكثافة خلافا لما تنصّ عليه المعاهدة من إخلاء تام للمنطقة الحدودية على الجانب المصري من السلاح ومن أي وجود عسكري مصري[1] .

وثمة رأي وجيه يفيد أن هذه القرارات الجريئة من مرسي ولاسيما إقالة كل من وزير الدفاع حسين طنطاوي ورئيس الأركان سامي عدنان، كانت نتاجا تفاوض بين مرسي ورئيس المخابرات العسكرية عبد الفتاح السيسي، فحسب رأي أحد الباحثين لم يكن مرسي رئيسا قويا قادرا على إطاحة قيادة الجيش من دون انقلاب داخل الجيش نفسه، قام به ضباط طموحون .

بالفعل كان انقلابا داخل المؤسسة العسكرية أقصي فيه كبار الضباط من ضباط آخرين طموحين، ففي رأي هذا الباحث لم يمارس مرسي دور الرئيس هنا، لكنه كان طرفا مفيدا في تقديمه الغطاء لذلك، غير أن الملاحظ لإلغاء الإعلان الدستوري المكمل الذي أصدره المجلس الأعلى للقوات المسلحة لعله يشير إلى انقلاب عسكري داخلي بمصلحة سياسية مرتبطة بأطراف أخرى .

كل هذا إضافة إلى تداعيات الإعلان الدستوري الذي أصدره مرسي في 22 نوفمبر 2012 والذي أثار جدلا واسعا وردودا أفعال قوية على عدة مستويات، حيث انصبت الانتقادات على عدد من مواد الإعلان وبنوده، أبرزها كما اشرنا سابقا، تحصين مرسي لقراراته من كل أشكال الطعن فيها تحصين الجمعية التأسيسية ومجلس الشورى من الحل، وإجراءات تعيين النائب العام [2].

فردود الأفعال هذه، أخذت منعطفات حادة انعكست في شكل مسيرات شعبية وصدامات بين المؤيديين لمرسي والمعارضين له لاسيما ما عرف بأحداث "الاتحادية الدامية"، وعند هذا المنعطف الشديد أصدر الجيش بيانا في 08 ديسمبر 2012 واضعا نفسه كطرف محايد، إذ تحدث عن الرئيس وعن المحتجين كأطراف، وكانت تلك أول مرة منذ إطاحة "الطنطاوي" وفق هذا المعنى كأنه لايخضع للرئيس وفيما يلي مقطع مهم من البيان :" تتابع القوات المسلحة بمزيد من الأسى والقلق تطورات الموقف الحالي وما آلت إليه البلاد من انقسامات...بما ينذر بمخاطر شديدة نتيجة استمرار هذه الانقسامات التي تهدد أركان الدولة المصرية وتعصف بأمنها القومي...وأن منهج الحوار هو الأسلوب الأمثل والوحيد للوصول إلى توافق يحقق مصالح الوطن والمواطنين، وأن عكس ذلك يدخلنا في نفق مظلم نتائجه كارثية وهو أمر لن نسمح به، كما تنحاز المؤسسة العسكرية دائما إلى شعب مصر العظيم وتحرص على وحدة صفه ..."[3]

---

[1] عزمي بشارة، ثورة مصر الجزء الثاني من الثورة إلى الانقلاب، **مرجع سبق ذكره** ، ص 262.

[2] **المرجع نفسه** ، صص 279-291

[3] أحمد عبد الخالق ، " القوات المسلحة تؤكد: الجيش لن يسمح بالعنف ويدعو الجميع بالتزام الحوار" ، **الاهرام المسائي** ، 2012/12/8، على الرابط:
http://massai.ahram.org.eg/Archive/Inner.aspx?ContentID=67712، : تاريخ الاطلاع: 2018/12/18.

ومنذ تلك اللحظة واصل وزير الدفاع آنذاك " عبد الفتاح السيسي" نهجه التدخل في السياسة والظهور بمظهر المستقل عن سلطة الرئيس. وكثيرا ما صدرت عن السيسي تصريحات حذر فيها من خطورة الأزمة السياسية التي شهدتها مصر وما يمكن أن تتركه من تأثيرات سلبية على الآمن الوطني وعندما تزايدت حدة الأزمة مع اقتراب موعد 30 جويلية 2013 تدخلت القوات المسلحة بشكل صريح ومباشر، وقد تجلى ذلك في مهلتين أو بالأحرى الإنذارين اللذين وجههما السيسي للفرقاء السياسيين من اجل التوصل إلى حل للازمة، وبعد رفض الرئيس مرسي الاستجابة لمطلب إجراء انتخابات رئاسية مبكرة كان للمؤسسة العسكرية الدور الحاسم في عزل الرئيس مرسي .

المبحث الثاني : الأزمات الاقتصادية والأمنية:

يعد سوء الإدارة الاقتصادية في السنوات العديدة الماضية من أهم العوامل التي أدت إلى اندلاع احتجاجات 25 من يناير 2011، فرغم الانفتاح التدريجي للاقتصاد على قوى العولمة كما أشرنا سابقا منذ التسعينيات من القرن الماضي محققا بذلك معدلات نمو مرتفعة نسبيا، إلا أن ثمار هذا النمو لم تستفد منها فئات المجتمع بصورة عادلة، مما أدى إلى ارتفاع نسبة الفقر ضمن شرائح واسعة من الشعب المصري .. فطرح مطلب العدالة الاجتماعية ينطلق من وضع اقتصادي ينتج عنه " سوء توزيع الثروة". فلم تكن إذن احتجاجات يناير وليدة لحظة غضب، بل تراكم وانفجار لتاريخ من النضال السياسي والاجتماعي ضد سياسات النهب والفساد والقمع والإفقار، على الرغم من أن سوء توزيع الدخل وغياب العدالة الاجتماعية هي من أهم أسباب الفقر في مصر.

وبالرغم من نجاح الحراك في تحقيق أهم أهدافه، ألا وهو إسقاط النظام الحاكم " نظام حكم مبارك" مع السعي إلى تغيير رموز الفساد ومحاكمتهم، إلا أن ذلك قد تزامن مع مرحلة انتقالية حساسة عرفت انفلاتا امنيا خطيرا قد يكون جزء منه ناتج عن التحولات الاجتماعية التي حصلت والضغوط والمظالم التي كثيرا ماعانت منها أطياف مختلفة من الشعب.ووجود أطراف كثيرة داخلية وخارجية ليست من مصلحتها أن تشهد البلاد بعضا من الاستقرار الأمني.

المطلب الأول: العدالة الاجتماعية وأزمة السياسات العامة في مصر

أثارت احتجاجات يناير 2011 ضرورة تبني العدالة الاجتماعية لاسيما بعد تسويق العديد من السياسات الاقتصادية التي أضرت بوضعية العدالة الاجتماعية في مصر منذ السبعينيات، إلا أن التطورات التالية لها أعاقت هذا المسار ،بيد أنه كان هناك تأثير متبادل فكما أن عثرات الانتقال الديمقراطي قد أثرت سلبا على السياسات الخاصة بالعدالة الاجتماعية، فان غياب هذه السياسات لم يمكّن نظم ما بعد الحراك من تفكيك شبكات المصالح التي لم تتمكن بسبب تأخر هذه السياسات من الخروج من حالة الترنح التي أصابتها واستعادة زمام الأمور في المجاليين الاقتصادي والسياسي .

أولا-العدالة الاجتماعية بين القرار السياسي والاقتصادي في فترة حكم مبارك :

وفقا لمفهوم الدولة الباتريمونيالية الذي تطرقنا إليه في الفصل الأول من هذه الدراسة والتي تقوم على علاقة التبعية الشخصية المرتكزة على الاستزلام-الزبونية، فانه يمكن تصنيف نظام مبارك ضمن شبكة من العلاقات الزبائنية التي تشكلت في ظل شبكات محسوبية في نطاق ترتيبات ريعية، أتت نخبها من خلفيات اجتماعية متنوعة، فنظام مبارك قد قام على اوتوقراطية متعددة الأحزاب،

تتميز بليبيرالية اقتصادية في ظل دولة سلطوية، أي اقتصاد السوق المتعاضد مع الدولة، ففي جهاز الدولة ثمة مستفيد من الاقتصاد الليبرالي ووصي عليه، لاسيما في تحالفه مع رجال الأعمال، ولا تقوم فيه العلاقات البورجوازية على حقوق مدنية سياسية بنيوية راسخة في المجتمع المدني وعلاقته بالدولة ، بل بهامش ليبيرالي يتيح حقوقا تمنحها الدولة التي تضيقه وتوسعه بموجب حساباتها ، وهي تفعل ذلك لتنفيس ضغط داخلي أو لاحتواء ضغط خارجي .

وفي ظل هذه المؤشرات كاد الاقتصاد المصري أن يفلس عشية حرب 1991 على العراق حين تبنت الحكومة المصرية شروط صندوق النقد، لولا أن تم إلغاء أكثر من نصف ديون مصر الخارجية تأكيدا لأهمية دورها الاستراتيجي ومكافأة لها لمشاركتها –الرمزية في الواقع- في الحرب . غير أن السلطة المصرية كانت مضطرة لتنفيذ شروط المؤسسات الدولية التي جدولت قروضها على دفعات واشترطت استمرار الحكومة تنفيذ الإصلاحات، وتميزت مرحلة التسعينات بتنفيذ سياسات كانت ستؤدي إلى إضعاف متزايد لمقومات سلطة لا قاعدة اجتماعية قوية لها. فالتقشف المالي استهدف بشكل رئيسي الضمانات والتحويلات الاجتماعية ونفقات الصحة والتعليم، مسببا تهالك مؤسساتها إلى درجة غير مسبوقة من خلال عملية استقواء السياسة الزبائنية للنظام وفسادها، الأمر الذي ولد نقمة متزايدة عند الطبقة الوسطى والطبقات الدنيا[1].

1-السلطة ورجال الأعمال في عهد مبارك:

نفذت سياسات الانفتاح الاقتصادي وبرامجه في عهدي السادات ومبارك على مراحل ، بدءا من القانون المعروف في عام 1974، ثم التحرير الجزئي للتجارة 1975، وقانون النقد الأجنبي 1976، وإعفاء القطاع الخاص من التزام قوانين العمل 1977، وصولا إلى قانون الاستثمار والمناطق الحرة 1989، ثم الانفتاح الكامل وموجة الخصخصة الشاملة مع نشوء وزارات رجال الأعمال، وسيطرة هؤلاء على الحزب الوطن منذ ذلك الحين .

وكان ثمن ولاء رأس المال الجديد للنظام الحاكم، ومشاركة بيروقراطيته السياسية في الأرباح، من خلال شبكة معقدة من الفساد والعمولات ودعم الحملات الانتخابية لاحقا، تحول هذا الولاء من ولاء الاتجاه الواحد إلى الولاء المتبادل، لكن بقية الغلبة في النهاية لصانع القرار السياسي الذي ضمن ولاء جهاز الأمن والجيش وقبولهما بهذه التحالفات وحمايتها.

انضم جمال مبارك إلى الحزب الوطني في عام 2000، وبعد عامين ألف فيه ما يسمى اللجنة العليا للسياسات، بعد ذلك قامت الأمانة العامة للحزب الوطني بتعيين أعضاء "**المركز المصري للدراسات الاقتصادية ECES** [2]" في لجنة السياسات، الذي ضم في عضويته بعضا من أهم رجال الأعمال

---

[1] عزمي بشارة ، **ثورة مصر الجزء الأول** ،**مرجع سبق ذكره**، صص 171-177.

[2] **المركز المصري للدراسات الاقتصادية ECES** :عبارة عن مركز تحليل سياسات والنشاط البحثي والتأثير(think tank) ،أنشيء عام 1992 بمبادرة من عدد من رجال الأعمال المنخرطين في اتفاقيات التعاون الاقتصادي مع الولايات المتحدة الأمريكية والناشطين في غرفة التجارة الامريكية-المصرية، ورئسه جمال مبارك،كان تمويله بداية عن طريق اتفاق بين الحكومة المصرية و الوكالة الامريكية للتنمية الدولية، ثم بعض المؤسسات الدولية إلى غاية ان اصبح تمويله من طرف رجال الأعمال فقط .ويمكن اعتباره العقل الموجّه للوبي رجال الأعمال ولتدخلاتهم في بلورة الاقتصاد الكلي واختبارها وتقديمها للحكومة.**للمزيد راجع** : مروة مجدي، "المركز المصري للدراسات الاقتصادية ..."مطبخ اقتصادي" للحكومة، **جريدة الشرق الأوسط**: 2007/11/25،**على الرابط** :https://bit.ly/2PXRfER تاريخ الاطلاع : 2018/12/21.

الذي حققوا صفقات من عملات الخصخصة، نذكر منهم "طاهر حلمي" رئيس المركز حيث كانت شركة "حلمي" وسيطا لشركات دولية عملت في الخصخصة مثل بيكر اند مكنزي Baker and Mckenzie التي أبرمت صفقات خصخصة بلغت قيمتها ثلاث مليارات دولار. كما شارك "احمد عز" العضو المؤسس في هذا المركز في صفقات شبيهة.

وبالتالي ضاعف رجال الأعمال نوابهم في البرلمان من 37 نائبا عام 1995 إلى 77 نائبا عام 2000، ولكن بعد 2007 وبعدما انتخب جمال مبارك أمينا عاما مساعدا لحزب الوطني، سيطر هؤلاء على الحزب الوطني ومفاصل الدولة، وقادو خطة تحديث اتخذت شكل اللبرلة الاقتصادية الكاملة، وأطلقت أيديهم في الاقتصاد وتأسيس وسائل الإعلام وامتلاكها. فصعود رجال الأعمال الذين اخترقوا الحكومة ومجلس الشعب، وصاروا يملكون صحفا ووسائل إعلام وفضائيات كل هذا كان له تأثير كبير على مجريات حراك يناير 2011.

في ظل هذا الفساد والوضع الاقتصادي المتدهور تم تسجيل 161 إضرابا في عام 2001، و86 إضرابا في عام 2003 وإضراب ابريل المعروف في المحلة الكبرى عام 2008، و700 إضراب في عام 2010، وترافقت مظاهر الفساد مع مظاهر الصراع داخل النظام بين النخب الاقتصادية والمثقفة لجديدة المرافقة لعملية توريث جمال مبارك والجيش والنخب القديمة في عهد حكومة "نظيف" 2004-2011.

وبالتالي ماعاد الاقتصاد المصري اقتصاد كفاف، فوفقا لتقرير التنمية البشرية لسنة 2010 أشار إلى انه يمثل الفقراء في مصر نسبة 20 بالمئة من السكان، إذ يعد التهميش الاقتصادي من خلال البطالة آلية رئيسية لإفقار شرائح مهمة من الطبقة الوسطى، إذ تعني حرمانهم من كسب العيش بكرامة من خلال عملهم، ما يدفع هؤلاء العاطلين عن العمل إلى فوهة الفقر.

ثانيا -الوضع الاقتصادي والعدالة الاجتماعية في فترة حكم المجلس العسكري :

تختلف المدارس الفلسفية حول مفهوم العدالة الاجتماعية وأبعاده، غير أنها تتفق على فكرة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها جوهر العدالة الاجتماعية، إضافة إلى مفاهيم أساسية أخرى كالنزاهة والتوزيع العادل. و يمكن تعريف العدالة الاجتماعية على أنها : " بناء المجتمع العادل وصون حقوق الشعب واحترام الفوارق والحصول على الموارد والفرص بشكل عادل ومتساو"[1].

وعلى الرغم من الطابع الاجتماعي للحركة الاحتجاجية في مصر ، فقد لعبت الحركة السياسية دورا في حصر الصراع مع السلطة في القضايا السياسية وطبيعة نظام الحكم، والغرق في دوامة الانتخابات البرلمانية والرئاسية وصياغة الدستور، بعيدا عن المطالب الجماهيرية المباشرة المطالبة بتحسين الأوضاع المعيشية وضمان الحق في الحياة شكل آمن عبر توفير المسكن والمأكل والصحة والعيش بكرامة . ورغم أن جل برامج الأحزاب لم تخل من الحديث عن قضايا مضمون مسألة العدالة الاجتماعية وطرح تصورات وبرامج لمعالجة معضلات الفقر والبطالة والسكن ووضع خطط للتنمية والإصلاح الاقتصادي . فتحقيق العدالة الاجتماعية لا يرتبط بنصوص الدستور فحسب بل بتوجهات السياسة العامة وانحياز الدولة لتحقيق مطلب العدالة.

[1] عزمي بشارة ، **ثورة مصر الجزء الأول** ، **مرجع سبق ذكره**، صص، 204-213.

كما لايخفى علينا الدور المركزي الذي تحتله المؤسسة العسكرية ضمن القطاع الاقتصادي في مصر وذلك كما اشرنا له سابقا ، حيث أنها كانت المنافس القوي لرجال الأعمال في فترة حكم مبارك لاسيما في صراع الطرفين حول المشروعات الكبرى في البلد.وغداة تولي المجلس العسكر لزمام الأمور بعد الإطاحة بنظام مبارك، سعوا إلى العديد من الإجراءات للحفاظ على مكانتهم تلك

أو بالأحرى اغتنام الفرصة وتعزيزها أكثر على غرار إطلاقهم العديد من الإشارات إلى مستثمرين محليين وأجانب بالتحالف معهم والخضوع لرؤيتهم لضمان امن استثماراته في ظل تلك الظروف [1].

كما أصدر حكام مصر العسكريين المؤقتين شرائح من سندات الخزينة المقيّمة بالدولار للوقاية من التضخم، وطمأنة المستثمرين على سبيل المثال، ورفضوا رفع سقف ديون مصر. وتم استبدال وزير المالية "سمير رضوان" - وهو أحد أركان الحزب الوطني القديم الذي كان قد طرح ميزانية توسعية تزيد من النفقات الاجتماعية والأجور – "بحازم الببلاوي"، أحد المدافعين الأقوياء عن السوق الحرة الليبرالية، و"ترشيد" دعم الدولة على المواد الغذائية ثم في ديسمبر، وافق المجلس العسكري على قرض بقيمة 3.2 مليار دولار من صندوق النقد الدولي.

من ناحية أخرى تميز الجيش المصري بقدرته على جذب شركاء الاستثمار الأجنبي بشكلٍ جيد وذلك لأن جزءا كبيرا من القطاعات الاقتصادية التي يسيطر عليها بشكل قوي، هي أيضا تلك التي لديها إمكانيات كبيرة للربح. تشمل هذه القطاعات النقل البحري والجوي والنفط والغاز، والمشاريع البيئية الصناعية مثل معالجة مياه الصرف الصحي وتوليد الطاقة المتجددة.

فمنذ بداية الاحتجاجات، بذل قادة الجيش جهدا كبيرا لطمأنة الأطراف الخارجية في أن موانئ ومنشآت النفط والغاز، والمواقع الحيوية الأخرى تعمل بشكل طبيعي تحت مراقبة القوات المسلحة والشرطة) .وبينما يعزز الجيش قوته الإضافية المتراكمة بإعتباره حاكم مصر الانتقالي، تصبح مزاياه باعتباره شريكا تجاريا أكثر وضوحا(لا يحصل المستثمرون الأجانب فقط على جنود لحماية ممتلكاتهم، ولكن أيضا الصلات السياسية التي كانت دوما الطريق إلى تحقيق المكاسب الاقتصادية في مصر) .

حيث تتمتع التكتلات الأجنبية العاملة مع الجيش، بنفس نظام المزايا الذي تتمتع به شركات الإحتكارية المصرية، بما في ذلك المعاملة التفضيلية في العطاءات للحصول على عقود الدولة، (إمتياز الوصول إلى البنية التحتية والخدمات، والإشعار المسبق بتعليق المشاريع). مع ذلك، تكمن الميزة الإضافية في القدرة على الاعتماد على الجنود المصريين لتأمين أصول الشركات، وهو نوع من التأمين لا يمكن أن يقدّمه أي فاعل أخر.

خلال عام 2011 ، مُنحت الخرافي الوطنية[2] (جزء من مجموعة كويتية بنفس المسمى) مدرعة دفاعية لحماية تسليم المعدات اللازمة لمشروع محطة الشباب لتوليد الكهرباء، وهو جزء من مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص أقيم في عام 2010[1].

---

[1] شانا مارشال ، ترجمة : سهى فاروق ، "جنرالات مصر ورأس المال العابر للحدود"، موقع جدلية: 2012/04/17 ، **على الرابط** : http://www.jadaliyya.com/Details/25638، تاريخ الاطلاع : 2018/12/25.

[2] **مجموعة محمد عبد المحسن الخرافي الكويتية وأولاده** - التي احتل مؤسسها المركز السابع على قائمة الأثرياء لعام 2010 في مجلة أرابيان بيزنس (الأعمال العربية)- حرصها على الشراكة بشكل خاص. حيث انضمت ومنذ عام

كما يستخدم الجيش المصري أيضا أفراد القوات العسكرية المسلحة لمرافقة عملية نقل قطع كبيرة من المعدات من توربينات الغاز الخاصة بشركة ميناء الاسماعيلية إلى موقع الشباب. وعندما أعلنت عدة دول خليجية، في أعقاب الثورة، حزم المساعدات لمصر على أمل احتواء الغضب الشعبي، أعلنت مجموعة الخرافي اقتراض 80 مليون دولار أخرى لتوسيع نطاق الاستثمارات في البنية التحتية في مصر، بالإضافة إلى نحو 7 مليارات دولار التي يستثمرها التكتل الكويتي بالفعل هناك.

وقد شهدت هذه الفترة الكثير من التحديات على غرار[2]:

-تباطؤ النشاط الاقتصادي بوجه عام وبالتالي عدم قدرته على توليد فوائض لتمويل الأنشطة التنموية والاقتصادية المختلفة، وذلك في ضوء توقف شبه كامل للعملية الإنتاجية خلال الأسابيع الأولى للاحتجاجات، بالإضافة إلى غلق القطاع المصرفي والبورصة المصرية وحدوث تدفقات أموال للخارج تزامن ذلك أيضا مع تباطؤ كبير في النشاط الاستثماري وخروج موجات كبيرة من رؤوس الأموال من البلاد خوفا من الانفلات الأمني.

-تأثرت قطاعات السياحة والتشييد والتجارة الداخلية، والصناعات التحويلية والصادرات خلال الربع الثالث من العام المالي 2011/2010 بشدة بالأحداث المصاحبة للاحتجاجات واستمرار الانفلات الأمني.

وانعكست هذه التطورات في عدة مؤشرات اقتصادية:

- معدلات النمو والتشغيل: حيث انكمش الاقتصاد المصري خلال الفترة جانفي –مارس 2011 بنحو 4.6% ، مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق والذي سجل خلالها معدل نمو 5.4% وذلك نتيجة انكماش كل من قطاع السياحة -44% والتشييد والبناء -9.1% والصناعات التحويلية 12.1% وتجارة الجملة والتجزئة 7.9% وهي القطاعات القاطرة لنمو الاقتصاد المصري عادة.

-كما عرف أداء الموازنة العامة[3] خلال العام المالي 2011/2010 تراجعا كبيرا، يمكن تفسيره بشكل رئيسي بارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية والبترولية فضلا عن الأحداث المصاحبة للاحتجاجات والتي أدت إلى توقف شبه كامل لعجلة الإنتاج، كما ساهم الانفلات الأمني وكثرة الإضرابات العمالية والمطالب الفئوية في التأثير على الأداء الاقتصادي بشكل كبير خلال الشهور السابقة، بالإضافة إلى زيادة الضغوط على الموازنة العامة لتعويض المتضررين من الأحداث، من خلال إنشاء صندوق تعويضات للمتضررين بقيمة 5مليار جنيه. وفي ما يلي أهم الإجراءات التي تم اتخاذها لمواجهة التبعات الاقتصادية والاجتماعية لما بعد أحداث جانفي 2011:

2001، إلى عدد من مشاريع الجيش المصري، بما في ذلك الشركة العربية لصناعة الكمبيوتر، المنتج الأوحد لأجهزة الكمبيوتر وأجهزة الكمبيوتر المحمولة في مصر، والتي يملك الخرافي 71 بالمئة من أسهمها في حين تملك كل من وزارة الإنتاج الحربي والهيئة التابعة لها 5 بالمئة لكل منهما.

[1] شانا مارشال ، **مرجع سبق ذكره**.

[2] Magda Kandil, "The Egyptian Economy Post-January 25 :Challenges and Prospects", **ECES** : Policy Viewpoint, N°=27, May 2011, P.03.

[3] **الموازنة العامة** : هي الآلية التي يتم من خلالها توزيع الموارد على الناس وعلى القطاعات المختلفة في أي بلد، أي هي البيان السنوي الشامل الذي يوضح كافة أوجه النشاط الحكومي ، من خطط للامن والتعليم والصحة والثقافة والزراعة...**للمزيد راجع** : العدالة **الاجتماعية ..مفاهيم وتطبيقات" دليل تدريبي" (نتاج ورش التدريب من 2014 إلى 2017)** ، بيروت : منتدى البدائل العربي للدراسات ، 2018، ص 198

-منح علاوة خاصة بنسبة 15 % اعتبارا من راتب شهر أفريل إلى جويلية 2011 للعاملين بالدولة بتكلفة بلغت نحو 850 مليون جنيه. وإقرار علاوة قدرها 15% أيضا من قيمة المعاش الشامل لجميع أصحاب المعاشات ابتداء من افريل 2011.

-السماح بالإفراج الفوري عن الواردات السلعية دون سداد الرسوم الجمركية المقررة (أثناء فترة توقف العمل بالبنوك) مع كتابة تعهد بسداد الضرائب المستحقة في وقت لاحق وذلك وفقا لقرار وزير المالية آنذاك.

-صرف معاشات استثنائية لشهداء الحراك الشعبي.

-منح إعانات بطالة لمن فقدوا وظائفهم بعد الاحتجاجات.

-منح اعتماد إضافي للهيئة العامة للسلع التموينية بمبلغ 10 مليار جنيه لمواجهة الأسعار العالمية للسلع مع الحفاظ على كميات الدعم وتمويل شراء محصول القمح المحلي.

-زيادة عدد الأسر المستفيدة من معاش الضمان الاجتماعي بعدد 150 ألف أسرة بتكلفة قدرها 250 مليون جنيه [1].

ثالثا-الوضع الاقتصادي والعدالة الاجتماعية في فترة حكم مرسي:

لكون الاقتصاد من بين ابزر الملفات التي يمكن الاستناد إليها في تقييم أداء رئيس أية دولة ما لاسيما في ظل انتظار الشعب المصري لمن ينتشلهم من الوضعية السيئة التي تعرفها أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية في ظل الآمال المحبطة التي عايشوها في الفترة الانتقالية الأولى تحت حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة لغياب الرؤية الواضحة لما ينبغي أن يكون عليه الاقتصاد بعد "الحراك الشعبي" ، حيث سادت حالة من التخبط في التعامل مع الأزمات الاقتصادية. في حين حاز مشروع النهضة والذي يمثل البرنامج الرئاسي للرئيس مرسي على ثقة المواطنين خصوصا ما تعلق بـ" نظام الرعاية الاجتماعي الخيري"، حيث وضع البرنامج في مقدمته ضرورة التعامل مع ثلاث مشكلات أساسية ألا وهي الانفلات الأمني، التدهور الاقتصادي ومكافحة الفساد.

غير انه تم انتقاد الرؤية الاقتصادية لمشروع النهضة في عدة نقاط ، أهمها:

-أن الإخوان لم يعارضوا سياسة الخصخصة وإنما تحدثوا فقط عن ترشيدها واقتراح تبني أشكال أخرى من الخصخصة مثل " خصخصة الإدارة" و" المشاركة"، فكان الحديث عن ترشيد سياسة الخصخصة وليس استبدالها بسياسات إنتاجية[2].

-لم يقدم المشروع جديدا فيما يتعلق بالدور الاقتصادي للدولة ، فقد أعادوا الحديث عن دور الدولة في المشروعات العملاقة مثل تنمية سيناء وخليج السويس ومشاريع استصلاح الأراضي العملاقة بالكيفية

---

[1] **وزارة المالية المصرية** ، البيان المالي عن مشروع الموزانة العامة للدولة للسنة المالية 2012/2011، القاهرة :جويلية 2011، صص65- 114.

[2] شريف درويش اللبان ، دعاء عادل محمود، " صعود مؤشرات الفشل : تعامل حكومة الإخوان مع الملف الاقتصادي اثناء حكم مرسي"، **المركز العربي للبحوث والدراسات**، **على الرابط** : http://www.acrseg.org/40041، تاريخ الاطلاع : 2018/12/26

ذاتها التي كانت في الخطط الاقتصادية لنظام مبارك، فدور الدولة هنا يتمثل في "إنشاء البنية الأساسية اللازمة للمشروعات" وتشجيع الاستثمار العربي والأجنبي في هذه المشروعات "جنبا إلى جنب" مع المستثمر المصري.

- لم يأتِ برنامج الإخوان بجديد فيما يتعلق بإصلاح النظام العام للأجور، وما أورده البرنامج في هذا السياق لا يختلف في جوهره عما كان يتردد في اجتماعات المجلس القومي للأجور في عهد مبارك. ويرى الخبراء أن هيكل الأجور يجب تعديله بحيث يمثل الأجر الأساسي النسبة الأعظم من قيمة الأجر الكلي (80 %) كما يتعين وضع حدين أدنى وأقصى للأجور، وقد قرر الإخوان في برنامجهم أنهم يسعون إلى رفع الحد الأدنى للأجور"إلى 1200 جنيه شهريا خلال 5 سنوات" وهو ما يعني من الناحية العملية أن معدل النمو الحقيقي في الأجور (بعد استبعاد نسبة التضخم) خلال السنوات الخمس موضوع البرنامج لن يزيد على 2% (بافتراض أن معدل التضخم سيبقى على حاله في حدود 12% وأن نسبة الزيادة السنوية في الأجور ستكون في حدود 14%) وبذلك نجد أن قيمة الرقم الذي حدده الإخوان كحد أدنى للأجور بعد 5 سنوات، سيكون في الواقع أقل من الحد الأدنى للأجور عند تولي مرسي الحكم.

- استند الإخوان في برنامجهم الاقتصادي الخاص بالمنافسة ومحاربة الاحتكار على الانتقادات الشعبية التي وجهها خبراء وإعلاميون وأعضاء في مجلس الشعب للنسخة الأخيرة من قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار، ولم يأت برنامج الإخوان هنا بجديد على الإطلاق كذلك فإن الإخوان لم يقدموا حلولًا شافية لكيفية مواجهة الغش التجاري والاستغلال في السوق.

- يشير البرنامج إلى تقليص هائل في نسب البطالة وإنفاق واسع على التعليم والصحة وفي الخدمات العامة أما التمويل فهو بالأساس عبر القطاع الخاص ويتجاهل ذلك أن العدالة الاجتماعية تقتضي تعديلا جذريا في نظام الضرائب، كما تتطلب تغييرا منهجيا في منطق عمل النظام الاقتصادي.

- البرنامج الاقتصادي لا يدعو إلى وقف تصدير الغاز والبترول إلى إسرائيل، وإنما يتبني "إعادة النظر" في اتفاقيات تصدير الغاز والبترول والكويز (منتجات مصرية " ذات مكون اسرائيلى " موجهة الى الأسواق الأمريكية معفاة من الجمارك)[1].

-ومن الأهداف التي تضمنها البرنامج الانتخابي تخفيض العجز في الميزانية بنسبة 20% سنويا وقد أشار البرنامج إلى عبارات عامة بشأن كيفية تنفيذ هذا التعهد مثل ترشيد الإنفاق وزيادة الإيرادات وضمان وصول الدعم إلى مستحقيه، وهذه كلها عبارات مطاطة لا تنطوي على تحديد للأدوات والآليات التي ستعتمد عليها.

هذه الانتقادات كانت كنتيجة للتخبط الذي بدا واضحا في فترة حكم الرئيس محمد مرسي على غرار إيقافه للقرارات المتعلقة برفع أسعار بعض السلع في 10 ديسمبر 2012 ، بعد يوم واحد من إصداره قرارا برفع أسعار تلك السلع.كما برزت العديد من القضايا في إطار الأداء الاقتصادي لاسيما الصراعات بين السلطة وبين رجال الأعمال ذوي المصالح المتشابكة والمتفرعة في الاقتصاد المصري في عهد مبارك، إضافة إلى أزمة الصكوك الإسلامية والاقتراض من صندوق النقد الدولي،

[1] شريف درويش اللبان ، دعاء عادل محمود ،" صعود مؤشرات الفشل : تعامل حكومة الإخوان مع الملف الاقتصادي اثناء حكم مرسي"، **مرجع سبق ذكره**.

حيث أثير جدل كبير حول مشروعية الدولة في الاقتراض وفقا لأسعار فائدة، وذلك في إطار التفاوض مع صندوق النقد الدولي للحصول على القرض الذي قدر أثناء فترة إدارة المجلس الأعلى للقوات المسلحة بحوالي 2.3 مليار دولا، حيث تم رفع هذا القرض إلى 4.8 مليار دولار الأمر الذي تم التسويق له سياسيا من قبل قيادات حزب الحرية و العدالة وأيضا بعض قيادات حزب النور، على انه 1.1% نسبة الفائدة على القرض لا تعد " فوائد ربوية" وإنما مصروفات إدارية[1] ، هذا الأمر كما قلنا قد أثير حوله الجدل باعتباره تناقضا، مما دفع أول حكومة في عهد الرئيس مرسي إلى سرعة إعداد مشروع قانون يتيح لها إصدار صكوك إسلامية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، دون انتظار انتخاب مجلس شعب جديد للمشاركة في صياغته[2].

ويمكن طرح ابرز التغييرات التي طرأت على الاقتصاد المصري خلال هذه الفترة : على غرار الانخفاض الشديد للجنيه المصري مقارنة بالدولار والاورو. هذا الخلل في معالجة الحكومة لسعر صرف الجنيه، أدى إلى خسارته بنحو 18% من قيمته أمام العملات الأجنبية، فأثر ذلك سلبا على قيمة العجز بالموازنة العامة للدولة للعام المالي 2013/2012 التي بلغت حوالي 197.5 مليار جنيه، فضلا عن العجز في تدبير العملات لتسديد واردات مصر السلعية وخلق سوق موازية لسعر الصرف الرسمي .ووفقا لتقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فقد ارتفعت نسبة الفقراء في مصر إلى نحو 25.2% ، كما ارتفعت نسبة ديون مصر الخارجية إلى نحو 45.4 مليار دولار[3].

وعلى الرغم من المساعدات والتسهيلات الائتمانية التي تلقتها مصر خلال فترة مرسي، فإنها لم تسهم في تحسين الأداء الاقتصادي خلال العام المالي 2013/2012 على غرار تلك التي تلقتها من دول مثل قطر وتركيا وليبيا[4]، غير انه كانت تثار دائما العديد من المخاوف خاصة مع الاضطراب السياسي المستمر والأوضاع الأمنية غير المستقرة وهذا ما سنتطرق إليه في الجزء التالي من هذا الفصل.

---

[1] علي الدين هلال وآخرون، **عودة الدولة تطور النظام السياسي في مصر بعد 30 يونيو**، **مرجع سبق ذكره** ، ص 61.

[2] **الصكوك الإسلامية** تقوم الفكرة على المشاركة في تمويل مشروع أو عملية استثمارية متوسطة أو طويلة الأجل، وفقا للقاعدة الفقهية الإسلامية التي تقول: "الغُنْم بالغُرْم"، بمعنى "المشاركة في الربح والخسارة"، على منوال نظام الأسهم في شركات المساهمة المعاصرة ونظام الوحدات الاستثمارية في صناديق الاستثمار، إذ تؤسس شركة مساهمة لهذا الغرض، ولها شخصية معنوية مستقلة، وتتولى هذه الشركة إصدار الصكوك اللازمة للتمويل وتطرحها للاكتتاب العام للمشاركين. تعد "الصكوك الإسلامية " أحد الوسائل التي توفر السيولة النقدية الجيدة لما لها من قدرة كبيرة على تغطية أي نوع من العجز المالي واعتبارها البديل للاستغناء عن الاقتراض من الخارج، خصوصا في ظل توافقها مع الشريعة الإسلامية التى تحرم الربا،غير أن القانون الذي طرحه الإخوان تعرض لانتقادات كبرى نظرا لبعض الاختلالات التي شابته، **للمزيد راجع**: ماريان ميشيل، "الصكوك الإسلامية".. مشروع إخواني أم حل جديد لسد عجز الموازنة؟"،على الرابط:https://www.mobtada.com/details/448804 ، تاريخ الاطلاع : 2018/12/27.

[3] **للمزيد راجع** : البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2013/2012، **على الرابط**:https://bit.ly/2ooOvEL ، تاريخ الاطلاع : 2018/12/27.

[4] استلم الرئيس "مرسي" مصر وديونها الخارجية 34,4 مليار دولار، فاقترض من قطر 7 مليارات دولار واقترض من ليبيا 2 مليار دولار واقترض مليار دولار من تركيا، وتم سحب نحو مليار دولار من قرض قيمته 2,5 مليار دولار تم عقده مع بنك التنمية الإسلامي بما يعني أنه أضاف 11 مليارا للديون الخارجية لتصبح 45,4 مليار دولار بعد أقل من عام من حكمه.**للمزيد راجع:** شريف درويش اللبان ، دعاء عادل محمود ، **مرجع سبق ذكره.**

وقد تعرض الرئيس مرسي وحكومته للكثير من الانتقادات أبرزها انه لم يسع إلى مواجهة جدية مع فساد رأسمالية المحاسيب، بل سنَّ من التشريعات واتخذ من الإجراءات ما يُحصِّن فسادهم وضمّ إليهم رجال أعمال جماعة الإخوان المسلمين، حيث أن النفوذ السياسي الذي تتمتع به مصالح رجال الأعمال من المحاسيب أضر كثيرا بالتوازن الاجتماعي للسياسة الاقتصادية في مصر وعزز عدم المساواة في البلاد.

المطلب الثاني : الانفلات الأمني والاختراق الخارجي

استمرار قانون الطوارىء في مصر منذ 1967[1] (باستثناء فترة انقطاع لمدة 18 شهر في بداية الثمانينيات) أدى إلى توسيع جهاز الشرطة وممارساته غير الإنسانية. بالرغم من تعهد مبارك بإنهاء حالة الطوارئ منذ حملته الانتخابية عام 2005، والعمل على وضع قانون جديد يختص بمكافحة الإرهاب، غير أن الواقع لم يكن كذلك بل أضيفت لسلطات الطوارئ المنصوص عليها دستوريا تعديلات على المادة 179 التي يفترض أن تمهد الطريق لإصدار هذا القانون، وكنتيجة لذلك أصبحت قوات الأمن تتخذ تدابير من اجل مكافحة الإرهاب متحررة من القيود الدستورية على عمليات القبض والاعتقال بصورة تعسفية .الأمر الذي يعتبر من احد أهم الأسباب لاشتداد غضب الشعب المصري تجاه ذلك.

أولا : الدولة البوليسية في فترة مبارك "الدولة الأمنية"

تمكن حراك 25 يناير 2011 في مصر من تحقيق أول أهدافها ، ألا وهو إسقاط النظام الحاكم مع السعي إلى تغيير رموز الفساد ومحاكمتهم، لكن كما أشير له سابقا ، فان ذلك قد تزمن مع مرحلة انتقالية حساسة عرفت انفلاتا امنيا خطيرا قد يكون جزء منه ناتج عن التحولات الاجتماعية التي حصلت والضغوط والمظالم التي كثيرا ما عانتها أطياف مختلفة من الشعب .

لكن على الجانب الآخر توجد أطراف تحاول استغلال هذه الفترات الحرجة والتكسب من ورائها باستخدام شتى الأساليب غير القانونية والتدهور الاقتصادي وعدم الاستقرار وانتشار الجريمة المنظمة "البلطجة" ، إضافة إلى تشعب مظاهر الدولة البوليسية التي ميز فترة حكم مبارك ، والتي لابد لنا أولا من التعريج على بعض مظاهرها حتى نفهم الأوضاع الأمنية في مصر باختلافها مراحلها الزمنية جيدا :

-تلتبس فيها العلاقة بين القانون وبين ممارسة أجهزة الدولة لسلطاتها في المجتمع ، وتترك معظم المشكلات التي يعاني منها الشعب سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية لكي تتفاقم حتى تتحول إلى مشكلات أمنية فيتم استدعاء جهاز الأمن للتدخل والتصدي لها بحلول أمنية تميل بالطبع نحو أساليب قمعية، الأمر الذي يجعلها حلولا مرحلية فقط.

-تخصيص نسبة كبيرة من المناصب الحكومية لرجال الأمن وحاشيتهم.

[1] **قانون الطوارىء في مصر رقم (162) لسنة 1958**.

-إسناد الكثير من الأنشطة المجتمعية غير الأمنية إلى عدد من المؤسسات الأمنية.

-ثمة خلل وظيفي متأصل في بنية الأجهزة الأمنية في الدولة البوليسية يحيد بهذه الأجهزة بعيدا عن وسائلها وأهدافها التي ينبغي لها أن تقوم بها في المجتمع[1] (دور وقائي ودور جنائي) وبالطبع فكلا الدوريين في مصر يعتريهما الخلل الوظيفي الضارب في بنية الدولة البوليسية حيث يتم تشويه الدور الوقائي من خلال التوسيع المبالغ فيه لدائرة الاشتباه، الأمر الذي ينعكس على وجود قوات الشرطة في الشارع كمدعاة لترويع المواطنين، بدلا من أن يكون ذلك حافزا لإحساسهم بالأمن. هذا إضافة إلى التمادي في الانسياق وراء هاجس الأمن الوقائي فيما يتعلق بالأمن السياسي "امن النظام" بحيث يتحول إلى مبرر للتجسس على الأحزاب السياسية ورموز المعارضة والتجمعات النقابية والطلابية... كما يتم تشويه الدور الجنائي من خلال سيطرة جهاز الأمن على سلطة النيابة العامة، فيتجاوز دوره في جمع الأدلة والقبض على المشتبه بهم ليمتد إلى ممارسة سلطة التحقيق معهم لاستنطاقهم من خلال الضغط عليهم نفسيا وجسديا[2].

فالملاحظ لأعمال العنف التي عرفتها مصر بعد حراك 25 جانفي يجد أن تعامل القوى الأمنية معها كان امتدادا لسياسات أمنية سابقة، حيث شهدت هذه المرحلة الكثير من أعمال العنف على غرار أحداث العباسية الأولى[3] وأحداث ماسبيرو وشارع محمد محمود ومجلس الوزراء وغيرها ..حيث تم إحصاء حسب المبادرة التوثيقية "ويكي ثورة" التابعة للمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أنه خلال 18 يوما الأولى بعد الحراك تم تعداد 1077 قتيلا، منهم 86 في أحداث سياسية و 17 قتيلا خلال أحداث انفلات امني و 189 قتيلا نتيجة عنف داخل أماكن احتجاز وقتيلين في أعمال إرهابية وقتيلا واحد في واقعة خرق لحظر التجول .

ومن بين هؤلاء الضحايا 1022 قتيلا مدنيا و49 قتيلا من الشرطة و4 قتلى من الجيش.كما كان من بين هؤلاء صحفي واحد و5 قتلى من المسعفين الميدانيين و23 من النساء و 108 قتيلا قاصرا دون سن 18 و92 طالبا ثانويا أو جامعيا.[4].

ولا شك أن ارتفاع هذه الحصيلة في تلك الفترة مرده الأساسي إلى اعتماد أجهزة النظام القديم لإتباع سياستها الأمنية القمعية المتبعة منذ عهد طويل التي اعتمدت على طرق مختلفة كما اشرنا آنفا حالة الطوارئ، القمع المباشر، استخدام البلطجية، المحاكم الاستثنائية وإطلاق يد مباحث أمن الدولة لتأمين

---

[1] دور أجهزة الامن في أي مجتمع ينقسم إلى شقيين متكاملين : **دور وقائي** : يهدف إلى منع الجرائم قبل وقوعها من خلال أعمال التامين والحراسة بما يمثل قوة امنية رادعة تؤدي إلى تضيق مساحات الخروج عن القانون ، **ودور جنائي** يهدف إلى ضبط الجرائم بعد وقوعها من خلال جمع الأدلة وإيقاف المشتبه بهم أو المدانين بارتكاب الجرائم.

[2] محمد محفوظ ، " الضمانات المطلوبة لعدم إعادة انتاج الدولة البوليسية" ، في : إبراهيم الهضيبي وآخرون، **تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية** ، القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ، د ن ، صص 114-115

[3] **أحداث العباسية** : أعمال عنف جرت يوم 2 ماي 2012 في منطقة العباسية، وقع فيها اكثر من 11 قتيلا وعشرات الجرحى من طرف المتظاهرين، حيث جرت الاشتباكات بين معتصمين ومسلحين مجهولين كانوا بالقرب من مقر وزارة الدفاع، حيث تدخل الجيش بعدد من حاملات الجنود المدرعة لوقف الاشتباكات، وأثيرت الكثير من الاتهامات للمجلس العسكري على انه هو من ارسل البلطجية "المسلحين المجهولين" لمهاجمة المعتصمين. **للمزيد راجع:** https://bit.ly/2QgoqDs، **تاريخ الاطلاع:** 2018/12/31.

[4] ويكي ثورة، حتى لاننسى : مبادرة للمركز العربي المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، **على الرابط** : https://wikithawra.wordpress.com/ تاريخ الاطلاع : 2018/12/28.

النظام على حساب دورها الأساسي، واختراق القوى السياسية والعمل الأهلي والإعلان عن تنظيمات إرهابية وهمية[1].

ثانيا : الوضع الأمني خلال فترة حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة وفترة حكم الرئيس مرسي:

خلال فترة حكم المجلس العسكري منذ 11 فيفري 2011 حتى 30جويلية 2012، فقد رصدت "المبادرة التوثيقية" 438 قتيلا في 24 محافظة مختلفة، حيث سقط 235 قتيلا في أحداث سياسية 64 قتيلا في أحداث طائفية، 14 قتيلا خلال احتجاجات اجتماعية و 3 قتلى في تظاهرات عمالة وقتيل واحد لطالب طلابية و47 حالة وفاة داخل أماكن الاحتجاز و37 قتيلا نتيجة الاستخدام المفرط للقوة و5 قتلى في اعتداءات خارجية و 24 قتيلا في أعمال إرهابية و8 قتلى خلال حملات أمنية . ومن بين إجمالي القتلى أحصي 406 قتيلا مدنيا و 24 قتيلا من الشرطة و8 قتلى من الجيش، قتيل واحد من المسعفين الميدانيين و9 قتلى من النساء و 54 قاصرا دون 18 عاما و 53 طالبا ثانويا أو جامعيا[2].

أما خلال فترة حكم الرئيس مرسي من 1 جوان 2012 حتى 3 جويلية 2013 فقد رصدت المبادة سقوط 470 قتيلا في 26 محافظة مختلفة ، حيث سقط 172 قتيلا في أحداث سياسية، 39 قتلى في أحداث طائفية و17 قتيلا خلال احتجاجات اجتماعية وقتيل واحد في تظاهرات عمالية و48 حالة وفاة داخل أماكن الاحتجاز و48 قتيلا نتيجة الاستخدام المفرط للقوة و28 قتيلا في أعمال إرهابية و 7 قتلى في حملات أمنية و 110 حالة وفاة نتيجة حوادث إهمال جسيم. ومن بين إجمالي القتلى تم إحصاء 399 قتيلا مدنيا ، 52 قتيلا من الشرطة ، 19 قتيل من الجيش، وقتيلان صحفيان و9 قتلى من النساء و 93 قاصرا دون 18 عام و 86 طالبا[3].

إضافة إلى الأحداث الدموية التي شهدتها مدن القناة على اثر حادثة "ستاد بورسعيد" التي راح ضحيتها 72 قتيلا من مشجعي النادي الأهلي الرياضي، ثم محاولة أهالي المحكوم عليهم بالإعدام المتهمين اثر تلك الحادثة (21 متهما) الزحف نحو سجن بورسعيد المركزي، غير أن قوات الجيش تمكنت من تامين السجن تماما، وارتفع عدد القتلى بين المتظاهرين وقوات الأمن في مدن القناة إلى 30 شخصا بينهم عناصر من الشرطة. اندلعت هذه التظاهرات تزامنا مع أوضاع أمنية وسياسية مضطربة شهدتها البلاد في الذكرى الثانية لاحتجاجات يناير، بعد أن شهدت مدن القناة هجوما على مقار عامة وأمنية، الأمر الذي أدى فرض مرسي حالة الطوارئ في هذه المدن على شكل حظر تجوال على المواطنين، مما عززّ موقع الجيش ومنحه مهمات إدارية فيها، غير أن مدينة بورسعيد والإسماعيلية لم يلتزما بالحظر[4].

وصدر عن مجلس الدفاع الوطني الذي اجتمع برئاسة مرسي للنظر في التطورات السياسية والأمنية التي تمر بها البلاد، بيان تضمن عددا من القرارات للتعامل مع الأزمة القائمة، وكانت تلك أول مرة يجتمع فيها مرسي مع المجلس لدراسة الأوضاع.

---

[1] عبد الفتاح ماضي، **العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة** ، مصر :دار البشر للنشر والتوزيع، 2015، ص56.

[2] ويكي ثورة " المبادرة التوثيقية" ، **مرجع سبق ذكره** .

[3] **المرجع نفسه.**

[4] عزمي بشارة ، ثورة مصر الجزء الثاني من الثورة إلى الانقلاب ، **مرجع سبق ذكره**، ص 337.

بدا كأن الوضع في مصر يخرج عن السيطرة ، ففي ظل الأجواء السياسية المضطربة وحوادث العنف المتبادل والتي شملت عددا كبيرا من المدن المصرية، أصدر الأزهر في 30 جانفي 2013 وثيقة نبذ العنف شارك في صوغها وفق ما تشير الديباجة ،شباب 25 يناير وممثلون عن الأزهر والكنيسة ووقعها عدد من ممثلي الأحزاب والحركات السياسية الشبابية، وتضمن الوثيقة عشرة بنود نصت على حرمة الدم ونبذ العنف وضرورة حماية النسيج الوطني، إضافة إلى تأكيد أهمية الحفاظ على كيان الدولة ومؤسساتها ومسؤوليتها عن القيام بواجب تحقيق الأمن وحماية الممتلكات العامة، من دون جور ذلك على حقوق الإنسان وحرياته.

وما زاد من عمق الأزمة موجة الاعتصامات التي قامت بها قوات الشرطة في عدد من المحافظات في فيفري 2013 مطالبين خلالها بإقالة وزير الداخلية آنذاك " محمد إبراهيم" ومطالبين بزيادة تسليحهم وإلغاء قانون التظاهر، إضافة إلى تطور الاضطرابات التي شهدتها مدن القناة إلى عصيان مدني دام أكثر من ثلاثة أسابيع وحصول تجاوب كبير معه، حيث توقفت حركة العمل وأخليت المباني الحكومية [1].

ولا شك أن استمرار تدهور الأوضاع الأمنية خلال هذه الفترتين إنما يرتد إلى عدم تنفيذ أي برامج حقيقية لإصلاح وإعادة تأهيل جهاز الشرطة، بالرغم من انه قدمت العديد من المبادرات الوطنية لكنها لم تصل أي منها لمرحلة التنفيذ لغياب الإرادة أو القدرة السياسية وانقسام القوى السياسية بالصراع السياسي الدستوري وانشغالها عن المسائل ذات الأولوية على غرار الانفلات الأمني والتحكم فيه.

ثالثا :الانكشاف تجاه الخارج: الوهن الداخلي والاختراق الخارجي:

تعاني جل الدول العربية وان لم نقل جميعها بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة من أزمة الانكشاف تجاه الخارج ، وهو ما يظهر في مؤشرات الاختراق الخارجي لها على نحو بات يشكل تهديدا لأمنها الداخلي والحيلولة دون استقرارها السياسي .لاسيما في الدول التي عرفت حراكا شعبيا قوي منذ 2010، على غرار مصر التي تبرهن التجربة التاريخية أنها دولة مستهدفة دائما من قبل القوى الخارجية، ولاسيما بعد أحداث 2010 ، حيث باتت تشكل الحدود الغربية لها مصدرا لتهديد أمنها الوطني، فتردي الأوضاع في ليبيا وانتشار السلاح على نطاق واسع سهل من عملية تمريرها إلى داخل مصر إيصالها لأيدي الشبكات الإجرامية والجماعات الإرهابية حسبما أفادت بعض التقارير.

إضافة إلى تدهور الوضع في جمهوريتي السودان وجنوب السودان، ناهيك عن التحدي الكبير الذي يمثله استمرار إثيوبيا في تنفيذ مشروع سد النهضة، في الوقت الذي فشلت فيه الحكومات المتعاقبة في مصر في بلورة إستراتيجية وطنية للتعامل مع الملف في نحو يضمن حقوق مصر المائية.

كما لوحظت العديد من مظاهر انتهاك قوانين الدولة من جهات خارجية لاسيما بعد الحراك الشعبي في جانفي 2011، حيث وجد أن العديد من المحطات الفضائية ومنظمات مجتمع مدني أجنبية تعمل في الدولة دون ترخيص.

كما لا يمكن إغفال الضغوط الدولية، أمريكا وأوروبا والالتزامات مع إسرائيل، وبعض الدول العربية وحتى بعض المؤسسات الدولية على غرار صندوق النقد الدولي وبعض المنظمات الدولية غير

[1] **المرجع نفسه** ، ص 338.

الحكومية المعنية بحقوق الإنسان. ففي سياق انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك وجود عشرات الآلاف في السجون المصرية، وعقد المحاكمات الجماعية، والتقارير عن ممارسة التعذيب على نطاق واسع والاعتداءات الجنسية أثناء الاحتجاز، إقصاء المعارضين عن ممارسة السياسة، حيث لخص السيناتور "باتريك ليهي" هذه القضايا يوم 29 أفريل 2014 ،قائلا :" أنا منزعج للغاية لخرق الحكومة المصرية حقوق الإنسان والاعتداء المروع على نظام العدالة، التي تعتبر أساسية لأية ديمقراطية وأنا لست على استعداد للتوقيع على إيصال مساعدات إضافية للجيش المصري حتى يتوفر لدينا فهم أفضل لكيفية استخدام المساعدات، ونرى أدلة مقنعة على أن الحكومة ملتزمة بسيادة القانون"[1].

كما أثيرت عدة تساؤلات جوهرية بعد اندلاع الحراك الشعبي المصري سنة 2011 حول الاستمرارية والتغيير في سياسة مصر الخارجية ،لاسيما بعد تولي الرئيس "مرسي" الحكم ، حيث لم تكن أولى الزيارات الخارجية للرئيس السابق نحو الولايات المتحدة الأمريكية أو أوروبا كما كان يتوقع الكثيرون، إنما كانت أولى زياراته إلى المملكة العربية السعودية التي أخذت موقفا معارضا للأحداث التي شهدتها مصر منذ اندلاع الحراك الشعبي، ثم نحو اثيوبيا التي تعتبر من كبرى الدول الأفريقية التي تعارض الحصة المائية المصرية، ثم كانت محاولاته لأحداث انفراج في الأزمة السورية من خلال تدشين تحالف إسلامي يضم إلى جانب مصر، كل من السعودية وايران وتركيا.

حيث شهدت الأشهر الأولى نشاطا ملحوظا من الرئيس مرسي لحضور المؤتمرات الدولية، واعتبرت من وجهة نظر العديد من المحللين على أنها كانت بمنزلة فرصة له نجح في الاستفادة منها للتعبير عن توجهات السياسة الخارجية المصرية الجديدة وقضاياها وأولوياتها في مرحلة مابعد الحراك الشعبي[2].

1-إسرائيل والتحولات السياسية في مصر :

أثر الحراك الشعبي الذي عرفته مصر منذ 2011 الذي اسقط نظام مبارك ،مخاوف إسرائيلية حيال وضعها الاستراتيجي في المنطقة، لاسيما عندما افقدها أهم حلفائها في الفترة الأخيرة " نظام مبارك" .

وانطلاقا من ذلك أولت إسرائيل ومصر اهتماما كبيرا لجملة من القضايا : تأتي في مقدمتها طبيعة العلاقات الثنائية بين الدولتين، مستقبل اتفاق السلام، وتأثير التغيرات في مصر على سياسة إسرائيل تجاه القضية الفلسطينية بملفاتها المختلفة، وفي ميزان القوى في المنطقة وعلى الأمن القومي الإسرائيلي ووضع إسرائيل العسكري[3]. ونظرا للأهمية القصوى لاتفاق السلام بين مصر وإسرائيل - فان هذه الأخيرة أولته اكبر الاهتمام على اعتباره الضامن لأمن إسرائيل القومي ووضعها الاستراتيجي في المنطقة ، لاسيما في فترة حكم الرئيس مرسي.

---

[1] عمر عاشور ، " من التعاون إلى القمع: العلاقات الإسلامية-العسكرية في مصر" ، **دراسة تحليلية**، رقم 14 ، الدوحة : مركز بروكنجز، 2015، ص 29.

[2] هبة محمد مصطفى دهمان، إشكاليات الديمقراطية في ظل التحولات السياسة في مصر (2011-2013) ، **رسالة ماجستير** ، غزة: كلية الاداب والعلوم الإنسانية بجامعة الازهر، 2015، ص 163.

[3] محمود محارب، "إسرائيل والتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي"، في: احمد سعيد نوفل وآخرون، **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014 ،ص 510 .

غير أن معظم المحللين استبعدوا إقدام مصر على العبث باتفاقية السلام لأسباب براغماتية تعود إلى حسابات موازين القوى والعلاقات بالولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، وإلى انعكاسات مثل هذا القرار على وضع مصر الاقتصادي. لاسيما انه هنالك أربع قطاعات مهمة وواسعة في الاقتصاد المصري على علاقة مباشرة وغير مباشرة باستقرار العلاقات مع إسرائيل وعدم حدوث مواجهة عسكرية بين البلدين: وهي السياحة، النفط، الغاز وقناة السويس والمساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية. كما يقول احد الباحثين الإسرائيليين أو بالأحرى الرئيس الأسبق لمجلس الأمن القومي الإسرائيلي " جورا آيلاند" [1].

فبينما كان الحضور العسكري المصري في شبه جزيرة سيناء سببا لمخاوف إسرائيل في الماضي فان الفراغ الذي أنشيء في هذه المنطقة منذ معاهدة السلام، والذي تم ملؤه من قبل المجموعات العسكرية غير النظامية وإمكانية تسللها إلى كل من قطاع غزة و الأراضي الإسرائيلية، بات يشكل التحدي الأمني الأساسي في سيناء. كما أثار وصول مرسي إلى السلطة مخاوف إضافية في إسرائيل بسبب الارتباط الأيديولوجي بين جماعة الإخوان المسلمين وحركة المقاومة الإسلامية حماس، غير أن حكومة مرسي أظهرت تمسكها باتفاقات كامب ديفيد، وتحركت ضد المسلحين في سيناء[2] .

بالرغم من أن مصر أدخلت ما تحتاج إليه من قوات الجيش المصري إلى سيناء لمكافحة الجماعات المسلحة دون الطلب من إسرائيل وهو الأمر الذي لا يتماشى مع ما ينصّ عليه الملحق العسكري ضمن اتفاقية كامب دافيد.

2- الولايات المتحدة الأمريكية والتحولات السياسية في مصر :

الملاحظ أن الموقف الأمريكي اتسم على صعيد الخطاب السياسي من المتغيرات السياسية الداخلية في مصر ،خلال فترة حكم المجلس العسكري وفترة حكم الرئيس مرسي، بموقف ارضائي للقوى السياسية المصرية المختلفة، حيث ركزت بيانات المسؤولين الأمريكيين وتصريحاتهم على خطاب عمومي في دعم التحول الديمقراطي ونبذ العنف من الأطراف كلها.

أما على صعيد المساعدات الاقتصادية والعسكرية بعد الحراك المصري و نظرا للعلاقة الوطيدة بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصر من خلال علاقاتها التي تفرضها كنتيجة لهذه المساعدات التي تقدمها للمؤسسة العسكرية المصرية كما اشرنا في الأجزاء السابقة من هذا الدراسة وفي إطار ما تفسره لنا المقاربة "العالمية أو نظام الاختراق والتغلغل الخارجي"[3].يلاحظ أن المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر لم تتغير طبيعتها وبقيت كما هي كماً ونوعاً، حيث استمرت الولايات المتحدة

---

[1] جيورا ايلاند، " الاضطرابات في الشرق الأوسط وامن إسرائيل" ، **على الرابط** : https://bit.ly/2CKqKiR، تاريخ الاطلاع : 2019/01/01.

[2] ليندة طرودي،" مسار التحول الديمقراطي في مصر وتداعياته على الأمن الإسرائيلي بعد 2011"، **أطروحة دكتوراه**، جامعة الجزائر 03، 2017/2018، ص 221.

[3] **نظام الاختراق والتغلغل الخارجي:** هذه مقاربة تتناول تأثير السياق العالمي والتفاعلات بين المؤسسة العسكرية والأطراف الخارجية في دور المؤسسة العسكرية في السياسة ، مهما تكن طبيعة تلك التفاعلات من حيث علاقات التدريب وتوريد الأسلحة والمساعدات العسكرية والاتفاقيات الآمنة والتحالفات الإستراتيجية الجزئية أو الشاملة، للمزيد راجع: هاني سليمان، العلاقات المدنية –العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **على الرابط** : https://bit.ly/2R1TRGR، تاريخ الاطلاع : 2019/01/01.

الأمريكية في تقديم المعونة العسكرية السنوية بمبلغها الثابت المعتاد 1.3مليار دولار. أما من ناحية المساعدات الاقتصادية فقد وافق الكونغرس الأمريكي في نوفمبر 2012 على إنشاء " **الصندوق المصري الأمريكي للمشاريع**"، حيث هدف الصندوق إلى تطوير القطاع الخاص، ولاسيما مجال الزراعة من خلال مشروعات صغيرة ومتوسطة وقروض ومساعدات تقنية، وخصصت الحكومة الأمريكية لذلك في عام 2012 مبلغا قدره 60 مليون دولار[1].

لكن الكونغرس الأمريكي جمّد الأموال المخصصة لعمل الصندوق بعد عزل الجيش المصري محمد مرسي، ثم عاود رفع تجميدها في ديسمبر 2013 مع إقرار مسودة جديدة للدستور المصري والتصويت عليها. ثم رفعت لجنة من داخل الكونغرس في عام 2015 تقريرا لتقويم هذه المساعدات الاقتصادية المخصصة من الصندوق المصري الأمريكي وأفادت انه لم يحدث استثمار حقيقي لهذه المبالغ في مصر ولم تحقق النتائج المرجو منها".

وبذلك استمر الكونغرس في إقرار المعونة الاقتصادية لمصر بقيمة 250 مليون دولار من كل موازنة سنوية عامي 2012 و 2013، بينما خصص مساعدات اقتصادية لمصر بقيمة 200 مليون دولار من موازنة عام 2014، لكنه خفّضها في عام 2015 إلى 150مليون دولار.

ولاحقا كان للوبي الإسرائيلي والدبلوماسية الإسرائيلية المباشرة دور أساسي في حث الولايات المتحدة الأمريكية على عدم التعامل مع حكم "عبد الفتاح السيسي" كانقلاب عسكري وعدم محاصرته[2].

3- موقف تركيا من التحولات السياسية في مصر :

سارعت تركيا إلى دعم الحراك الشعبي في مصر ودعت الرئيس المخلوع "حسني مبارك" منذ اليوم السادس للاحتجاجات الشعبية للاستجابة إلى إرادة الشعب المصري، ووقعت بعد ذلك العديد من الاتفاقيات التجارية لتبلغ الاستثمارات التركية مع مصر ما يقارب ملياري دولار، غير أن الانقلاب العسكري في سنة 2013 والإطاحة بالديمقراطية الوليدة في مصر كان له الأثر على الكبير على العلاقات المصرية التركية، حيث عبرت تركيا صراحة عن دعمها للشرعية الديمقراطية ورفضت الاعتراف بسلطات الانقلاب ، وشهدت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين توترا واضحا انتهى بسحب السفراء وقطع العلاقات الدبلوماسية[3].

---

[1] شراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص ، ترسل بموجبها أموال الاستثمارات من الحكومة الامريكية وبالتحديد من وزارة المالية في فرصة لاستثمار أموال دافع الضرائب الأمريكي، في مشروعات صغيرة ومتوسطة في دول اجنبية في مقابل حصص واسهم تدر أرباحا بعد عقد من الزمن، وفي الوقت نفسه تدعم اقتصاد هذه الدول التي تمر= = بمراحل انتقالية في شكل من اشكال الدعم الأجنبي أو المساعدات الاقتصادية الخارجية للولايات المتحدة الامريكية.ضم المجلس 3 أعضاء مصريين و3 أعضاء يحلمون الجنسيتين المصرية والأمريكية إضافة إلى 3 أعضاء أمريكيين، ورئس الصندوق الأمريكي جيمس هارمون، للمزيد انظر: محمد أحمد السعدني ولبنى صلاح الدين،" رئيس صندوق المشاريع المصري-الأمريكي": الاستثمار في مصر"فرصة ذهبية" ،**المصري اليوم**: 2013/03/25، **على الرابط:** https://bit.ly/2RtbsqI، تاريخ الاطلاع: 2019/01/03.

[2] عزمي بشارة ، **ثورة مصر الجزء الثاني من الثورة إلى الانقلاب، مرجع سبق ذكره**، ص 453.

[3] إدارة البحوث والدراسات ،القوى الثورية المصرية وإدارة العلاقات مع تركيا بدائل وسيناريوهات ،**المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية**، 20 يناير 2015، ص 11.

وبالعودة إلى البداية نجد أن مصر قد حضيت باهتمام بالغ ضمن استراتيجيات السياسة الخارجية التركية باعتبار لوجود مصر في قارتي آسيا وافريقيا وبالتالي رغبة تركيا في استعادتها لبوابتها في منطقة الشرق الأوسط وافريقيا، لاسيما بعد تدهور العلاقات التركية الإسرائيلية بعد حادثة الاعتداء على أسطول الحرية المتجه نحو غزة، حيث سعت تركيا إلى استخدام " قوتها الناعمة" في محاولة لملء الفراغ الاستراتيجي في المنطقة عبر أدواتها الثقافية والدينية والاقتصادية .

بلورت السياسة الخارجية التركية مسارا محددا تجاه الأحداث في مصر منذ دعمها للحراك الشعبي تلى ذلك زيارة رئيس تركيا السابق " عبد الله غول" لمصر في مارس 2011، الزيارة ذات الأهمية الكبرى على اعتبارها أول زيارة لرئيس دولة إلى مصر بعد الاحتجاجات، واستقبل الرئيس التركي آنذاك من طرف رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة" المشير طنطاوي" حيث أكد "غول" حينها حرص بلاده على تقديم الدعم الكامل لمصر خلال الفترة الانتقالية. تخللت هذه الزيارة اتفاقيات ذات أبعاد اقتصادية على غرار الاتفاق حول استغلال الموانيء المصرية لنقل الصادرات التركية من المواد الغذائية والأجهزة الكهربائية والمنسوجات إلى دول الخليج العربي بعد غلق السلطات السورية المعابر أمام حركة التجارة التركية المتجهة إلى الخليج العربي. حيث تم في نوفمبر من عام 2012 الإعلان عن بدء عمل الخط الملاحي بين مينائي "ميرسن" و"اسكندرونا" التركي، وميناء "دمياط" المصري على البحر المتوسط. وخط "الرورو" الخط الملاح لتصدير المنتجات من بلد إلى بلد آخر على شاحنات تنقلها عبارات بين اقرب الموانيء على البحر المتوسط، ثم تكمل طريقها برا لميناء آخر على البحر الأحمر ، ثم تنقل الشاحنات بعبارات مرة أخرى لموانيء السعودية ومنها برا لباقي دول الخليج ، والعكس أيضا.

الملاحظ أن العلاقات بين البلدين بلغت أوجّها خلال فترة حكم "مرسي" نظرا لتشابه وتشابك الرؤى الجيوسياسية حول وأد النفوذ الإسرائيلي في المنطقة والاشتراك معا في دعم الثورة السورية، وإقامة تحالف رباعي مصري تركي سعودي لحل الأزمة السورية. تكللت تلك المباحثات بزيارة الرئيس المصري السابق" مرسي" لتركيا ضمن فعاليات المؤتمر السنوي الرابع لحزب العدالة والتنمية التركي و إلقاءه كلمة فيه في لفتتة غير مسبوقة في عرف الدبلوماسية التركية المصرية[1].

4-موقف قطر من التحولات السياسية في مصر :

اتسمت السياسة الخارجية القطرية منذ تولي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مقاليد الحكم في الدولة عام 1995 بالحياد، ولعبت دورا فاعلا كوسيط لتحقيق الأمن والسلم الدوليين، مرورا بمرحلة انطلاق أحداث الحراكات العربية في أواخر 2010، وبدايات 2011، حيث انعرج مسار السياسية الخارجية للدولة من الحياة إلى التأثير، من خلال الأدوار التي اضطلعت بها الدبلوماسية القطرية إقليميا وعربيا ودوليا خلال تلك الفترة.

حيث دعمت قطر الحراكات العربية منذ بداياتها عبر تعبئة الشارع العربي وتحريكه وتذكيره بقضاياه ومظالمه ، بيد انه لوحظ اختلاف التحرك القطري في التعامل مع هذه الحراكات من بلد لآخر

[1] ضياء نور الدين حسن ابودية، "وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا وانعكاسه على العلاقات التركية المصرية 2002-2013م" ،**رسالة ماجستير**، غزة: جامعة الأزهر، 2016، صص ،71-84.

واختلاف أدوات التدخل، سواء بالاكتفاء بالأداء الإعلامي " قناة الجزيرة"، أو استخدام المال أو اللجوء إلى الأداء العسكرية في إطار جماعي.

تعتبر قطر السباقة في دعم الحراك المصري ضد نظام مبارك الذي كانت على خلاف مستمر معه منذ عقدين من الزمن،فأعلنت قطر دعمها لمطالب الجماهير المحتجة و استعدادها لتقديم الدعم المالي بُعَيد "تنحي مبارك" لكي يتغلب المصريون على ما يتعرضون له من أزمة اقتصادية. إذ تعد زيارة أمير قطر لمصر بعد الحراك المصري أول زيارة لرئيس عربي لدعم التعاون مع مصر وفتح آفاق جديدة للتعاون السياسي والاقتصادي، حيث تم الاتفاق على ضخ استثمارات قطرية تقدر بنحو 10 مليارات دولار، إضافة إلى إعلان قطر على تقديمها لـ 5 مليارات دولار لمصر على مرحلتين منها مليار دولار منحة لا ترد، و4 مليارات دولار ودائع في البنك المركزي[1].

هذا ما أكدّ رغبة قطر في تمتين العلاقات مع النظام الجديد في مصر لاسيما بعد فوز الرئيس مرسي في الانتخابات الرئاسية، خصوصا دعمها الكبير لمشروع الإخوان المسلمين.

5- موقف الاتحاد الأوروبي بعد حراك 2010 بمصر :

حافظت العلاقات الأورو-مصرية بعد ثورة يناير على الأشكال البروتوكولية الرسمية.وركز الجانب المصري على محاولة تطوير التعاون الاقتصادي لدعم الاقتصاد المصري في مرحلته الانتقالية لكن قابله حذر وترقب أوروبيان ارتبطا بمآلات الأوضاع السياسية في مصر وتطوراتها.

حيث اعتمدت المفوضية الأوروبية في سبتمبر 2011 برنامج " سبرينغ" بهدف مساعدة دول الحراكات العربية على مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية. كما قامت المفوضية بمجموعة من التدابير الملموسة لدعم عملية الانتقال الديمقراطي وتعزيزها في هذه الدول ، حيث طرح الاتحاد مبادرة " الشراكة من اجل الديمقراطية والازدهار المشترك مع جنوب البحر الأبيض المتوسط" قدم من خلالها الاتحاد في عام 2011 رزمة مساعدات بقصد دعم المجتمع المدني بقيمة 20 مليون يورو. وفي 17 أوت 2011، وافقت المفوضية على تخصيص 100 مليون يورو، للمساعدة في تحسين الأوضاع المعيشية للفقراء في القاهرة عن طريق تمويل المبادرات الرامية إلى تجميع النفايات ، وإعادة تدوير النفايات الصلبة ونظم الطاقة الشمسية في العيادات الصحية والتخلص من مياه الصرف الصحي[2].

إجمالا، لم تقف سياسات الاتحاد الأوروبي عائقا أمام الانتقال الديمقراطي في مصر بعد حراك 25 يناير، حيث قدمت دول الاتحاد ساهمات ومبادرات اقتصادية إيجابية من حيث المبدأ، تساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي في مصر، لكن أوروبا تكيفت بسرعة من انحسار الانتقال الديمقراطي وتعاملت مع الانقلاب كأنه عودة الأمور إلى طبيعتها .

---

[1] **المرجع نفسه** ، ص 72.

[2] عزمي بشارة ، **ثورة مصر الجزء الثاني من الثورة إلى الانقلاب** ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 469.

خلاصة واستنتاجات من الفصل الثاني :

مما سبق يمكننا استنتاج عدّة نقاط المهمة :

أنه من بين سمات الأداء السياسي لمؤسسة العسكرية خلال المرحلة الانتقالية ،نجد :

-التخبط وغياب الرؤية : إذ وجد المجلس العسكري صعوبة كبيرة في تقديم رؤية اجتماعية أو برنامج اقتصادي أو حتى خطة سياسية دستورية واضحة ومتكاملة للعملية الانتقالية . التخبط في الاستجابة للمطالب الشعبية والتحرك تحت ضغط المظاهرات . والتراخي في ضبط الأمن.

-تقييد حرية التجمع والتضييق على منظمات المجتمع المدني : حيث فرض المجلس العسكري قيود صارمة على التجمعات، فمنذ 24 مارس 2011 اصدر المجلس حظرا على المظاهرات والإضرابات التي اعتبرها معرقلة لعمل المؤسسات العامة والخاصة، وإتباع القمع التعسفي للمظاهرات والاعتصامات وحتى التضييق الشديد على وسائل الإعلام، كل هذه الإجراءات تتنافى ومسار الانتقال إلى الديمقراطية.

-الانفراد بالقرار والسيطرة على الحكومة : انفرد المجلس العسكري بالقرارات في إدارته للمرحلة الانتقالية، دون حوار أو تشاور حقيقي مع القوى المدنية حول القضايا الهامة في المرحلة الانتقالية كما اخضع المجلس الحكومتين اللتين عينهما لسيطرته التامة ، الأمر الذي قيد كثيرا من حرية كل منهما ، فحكومة "عصام شرف" التي شغلت مساحة زمنية كبيرة من الفترة الانتقالية، كانت بلاصلاحيات حقيقية، وتحولت إلى مجرد سكرتارية للمجلس العسكري، ولا يختلف الأمر كثرا بالنسبة لحكومة " الجنزوري" فرغم أن المجلس أعلن عن منحها صلاحيات كاملة في جميع المجالات ، باستثناء القوات المسلحة والقضاء، إلا أن التطورات على الواقع أكدت خلاف ذلك.

-محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية : بعد تولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة اخذ في استخدام المحاكم العسكرية والقضاء العسكري لأجل تثبيت سلطته الناشئة، وذلك من خلال عدة إجراءات على غرار مرسوم حظر الإضرابات، رقم 34 لسنة 2011 الذي تم بموجبه محاكمة عمال " بتروجيت" أمام المحكمة العسكرية، و المرسوم رقم 54 لسنة 2011 الذي ادخل تعديلات على قانون القضاء العسكري ليحمي أفراد القوات المسلحة حتى ولو كانوا خارج الخدمة من المساءلة والملاحقة أمام القضاء المدني، وأيضا جعل التحقيق في جرائم الكسب غير المشروع من اختصاص القضاء العسكري.

-التعديل في الخطة الزمنية للمرحلة الانتقالية حيث تم تأجيل موعد الانتخابات عدة مرات.

أما بالنسبة للأداء السياسي للاخوان خلال فترة حكم الرئيس مرسي، يمكن ملاحظة مايلي :

-بالرغم من أن إحدى أولويات المرحلة الانتقالية هي القدرة على بناء التوافق والأرضية المشتركة التي يمكن عليها بناء المؤسسات الجديدة المستقرة .غير أن الإخوان في مصر نحوا منآى آخر حيث رأوا عكس ذلك خشية إطالة المجلس العسكري للمرحلة الانتقالية واستمرارهم في الحكم.لذلك اظهروا حرصا كبيرا على المضي في بناء مؤسسات دائمة والانتهاء من المرحلة الانتقالية في أسرع وقت ثم يأتي بعد ذلك على أرضية تلك المؤسسات. إلا أن هذه الصيغة والهرولة لبناء مؤسسات مستديمة قد وقعت على أرضية مهزوزة تعاني حالة كبيرة من السيولة والاستقطاب والخلافات وعدم تعاون أجهزة الدولة .

-عانت إدارة الرئيس مرسي طوال مدتها من سوء عملية صنع القرار، حيث اتخذ العديد من القرارات الهامة والحرجة ثم تم التراجع عنها بكل سهولة، ما ولد انطباعا أن الرئيس لم يكن هو من يصدر تلك القرارات، أو أن القرارات تصدر بصورة منفردة دون الرجوع إلى مشورة الفريق الرئيسي، أو أن هذه الإدارة من الضعف والتردد وعدم الاتساق بحيث تتراجع عند أول ضغط يمارس عليها. على غرار قراره بخصوص إعادة مجلس الشعب المنحل ثم التراجع سريعا عن هذا القرار(قرار تعيين النائب العام عبد المجيد محمود سفيرا لدى الفاتيكان ثم الرجوع عنه)، ولعل هذا التراجع عن القرار قد شكل أول انتصار مباشر للنظام القديم في مواجهة مع الرئيس المنتخب،(قرار اعتماد حزمة من الضرائب ثم الرجوع عنه) ، وكذا قرار (إصدار الإعلان الدستوري الذي حصن قرارات الرئيس ثم الرجوع عنه)، والذي كان له أثره الكبير على زيادة حدة الاستقطاب وعدم الاستقرار وبدء التحرك بشكل ثورة مضادة شاملة هدفها إسقاط الرئيس مرسي.

من ناحية أخرى يلاحظ على مستوى المرحلتين الانتقاليتين غياب الاهتمام بالعدالة الاجتماعية بالرغم من كونها من أولى مطالب الشعب المصري إلحاحا، بحيث هناك ارتباط مباشر بين تنفيذ سياسات العدالة الاجتماعية والتطور السياسي، فدون نظام سياسي ديمقراطي يتسم بالشفافية ومحاسبة للمسؤولين السياسيين سواء في السلطة التنفيذية أو التشريعية، ونظام قضائي مستقل، يضمن حرية تداول السلطة لا يمكن ضمان وجود سلطة تتبنى هذه السياسات، وهو ما يتطلب ديمقراطية تفعيل دور المواطن والكيانات الممثلة للمصالح المختلفة عبر عملية تشاركية .

كما أن البعد الدولي يعتبر جزء أساسي من تكوين السياسات المعادية للعدالة الاجتماعية فالمواجهة الداخلية لن تكون كافية دون تنسيق إقليمي ومواجهة املاءات المؤسسات التمويلية الدولية عبر تشكيل جبهة من الدول النامية تؤثر على أجندة هذه المؤسسات .

أما من ناحية التوافق الوطني ولاسيما ما تعلق بصناعة دستور جديد ، فانه كان حريٌّ أن تبدأ على أساس نظرة الفاعلين للدستور كعقد اجتماعي طويل الأجل يهدف إلى ترسيخ التوافق حول أسس ومؤسسات جديدة للدولة والمجتمع. وعلى هذا الأساس يتم تحديد المعايير التي ستحكم عملية صنع الدستور على أن يكون على رأسها معياري المشاركة والتمثيل المتساوي لجميع القوى السياسية والمجتمعية، أن هذين المعياريين يمثلان الضامن الوحيد للحفاظ على صفة العقد الاجتماعي. غير أن ذلك لم يحدث خلال المرحلتين الانتقاليتين التي عرفتهما مصر بيد أن الأطراف السياسية المسيطرة في كل مرحلة، ارتضت أن تتلخص العملية الدستورية في كونها احد بنود التعاقد السياسي المرحلي بينها وبين مؤسسات النظام القديم وبين بعضها البعض و تعذر فصل العملية الدستورية عن التوازنات السياسية وبقايا النظام القديم .

الفصل الثالث :

النخب والانقلاب العسكري في مصر بعد 03 يوليو 2013

تمهيد الفصل الثالث :

سادت فترة حكم مرسي والإخوان المسلمين لمصر والتي لم تتجاوز العام الواحد، أجواء معقدة جدا واستقطابا سياسيا شديدا، نتيجة ارث من التراكمات لعشرات السنوات من الفساد والتفكك المجتمعي والتآمر الداخلي والخارجي ما انعكس سلبا على الاستقرار السياسي والأمني.

ورغم ذلك فقد شهدت هذه الفترة عدّة ممارسات ديمقراطية على غرار الاستحقاقات الانتخابية التي أجريت تحت إشراف قضائي وبمراقبة مؤسسات المجتمع المدني المحلية والدولية؛ في ظل الحملات الإعلامية المضادة والدعاية المحرضة ضدّهم من طرف فلول النظام القديم بدعم من قوى دولية ذات مصلحة في عدم استقرار النظام السياسي في مصر وحق الشعوب العربية في ديمقراطية حقّة وعدالة اجتماعية.

وهذا ما أظهرته مسارات الأحداث المصرية بعد عزل مرسي من أزمات حقيقية جُرّت إليها البلاد أعادتها إلى المشهد المصري قبل حراك يناير 2011، فالمشكلة عموما حسب رأي الباحثة تكمن في عدم قدرة النخب على المساومة والتوافق والانقسام على أسس ديمقراطية، واستعانة كل منها إما بالجيش أو حتى في بعض الحالات بطرف أجنبي .فالانقلاب العسكري ينجح إذا كان له حليف مدني سياسي قوي ناجم عن عدم قدرة النخب السياسية على التعددية والتوافق فيما بينها .

وسنسلط الضوء في هذا الفصل على انعكاس الانقلاب العسكري على الشرعية الانتخابية في مصر واهم نتائج ذلك على مختلف الأصعدة، مبرزين مختلف المواقف التي تباينت تجاهها والتي انقسمت إلى ثلاثة مواقف: ما بين مؤيد لما حدث في مصر من عزل الرئيس محمد مرسي، وما بين رافض له، وموقف ثالث، وهو الذي يقف على مسافة متساوية بين الموقفين.حيث انقسم الأكاديميون حول توظيف المصطلحات في هذا الصدد، انقسامهم على المواقف المختلفة مما وقع.فنحن هنا لسنا أمام مفهوم concept للدلالة على ما يكاد أن يكون نموذجا مفسرا لظاهرة ما أو نظرية ،إنما نحن أمام مصطلح " الانقلاب" و المصطلحات termes نقصد بها كل ما أصطلح عليه في العادة لذا تتعمق درجة الاختلاف في التوظيف وتناول الموضوع.

المبحث الأول : الانقلاب العسكري في مصر 3 يوليو2013

شهدت مصر اضطرابات سياسية متواصلة على خلفية اتهام المعارضين للرئيس محمد مرسي بتكريس السلطة في أيدي الإخوان المسلمين، وبالعجز عن إنقاذ الوضع الاقتصادي المتردي . فأنشئت "حركة تمرد" وهي حركة معارضة للرئيس مرسي، دعت مباشرة ومنذ نهاية أفريل 2013 إلى سحب الثقة من مرسي وطالبته بالإعلان عن انتخابات رئاسية مبكرة.الوضع الذي استغلته القوى المعارضة للإطاحة بحكم مرسي ، وقد تباينت ردود الأفعال الدولية والإقليمية والعربية إزاء خارطة المستقبل التي تم الإعلان عنها من قبل وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي في 3 يوليو 2013، بين مؤيد ومعارض وكذا حول توصيف ما حدث في 30 يونيو 2013، هل هو "ثورة شعبية جديدة" أم "انقلاب عسكري".

المطلب الأول :الثورة المضادة و الانقلاب العسكري على الشرعية :

أولا :التفريق بين الانتقال الديمقراطي والانقلاب العسكري :

من الضروري تبيان اختلاف الانتقال الديمقراطي عن الانقلاب العسكري، حيث أن هذا الأخير يطلق على كل تحرك مسلح أو غير مسلح تقوم به طغمة عسكرية تستهدف الإطاحة بحكومة مدنية والاستيلاء على السلطة تحت أي عنوان. كما يستوجب تحديد الاختلاف بين الانتقال الديمقراطي والانقلاب العسكري الإشارة إلى بعض النقاط:

- من زاوية الأدبيات السياسية : إذ يعود الإسهام الأبرز في تحليل العلاقة بين المؤسستين العسكرية والمدنية للمفكر السياسي الأمريكي " صامويل هنتنغتون " في كتابه "الجندي والدولة thesoldier and the state " الصادر سنة 1957 - كما اشرنا إليه بنوع من التفصيل في الفصل الأول من هذه الدراسة-على ضرورة تحييد العسكر عن السياسية والتفرغ لمهمتهم المتمثلة في صون أمن البلاد ضد التهديدات الخارجية بما يعزز كفاءتها ويحمي الديمقراطية [1].

إذ يوصي **هنتغتونHuntington**بـ " السيطرة الموضوعية " **objective control**التي تعني ترك الجيش دون تدخل من السلطات المدنية للحفاظ على احترافيته وتنميتها كخير رادع للتدخلات العسكرية في السياسة. إلا انه قد وجهت لنظرية هنتغتون الكثير من الانتقادات وخصوصا الذين سعوا إلى محاولة شرعنة الانقلاب العسكري في دول بعينها، ابتداء مما قدمه **موريسجانويتس MorrisJanowitz**في كتابه "الجندي المحترف "**the professionalsoldier** حول السيطرة الذاتية **control subjective**والتي تعني دمج الجيش في الحياة المدنية باعتبار أن ذلك الرادع الأمثل للتدخلات العسكرية، إذ أشار إلى ذلك بقوله أن تدخل الجيش في السياسة الداخلية للدول غير الغربية هو المعيار والقاعدة الرئيسية وأن الحالات المستقرة للسيادة المدنية على الجيوش في تلك الدول هي الحالات الاستثنائية التي تستدعي دراسة خاصة[2] " .

هذا إضافة إلى المحاولات التي سعت إلى تبرير الأدوار غير العسكرية التي اشترعها العسكر لنفسه خارج أطر الإرادة الشعبية والقانون وهيمنتها المطلقة أو الجزئية على الشأن العام،على غرار ماروّج له **صامويل فينر samuelfiner**والتي تندرج ضمن الأطروحات التي سعت إلى تعزيز باراديغم استمرارية الاستبداد الذي هيمن على الدراسات الاستشراقية وعلى العلوم الاجتماعية في الغرب .كما نجد بعض الدراسات التي أسلمت بوجود قيادات عسكرية تؤمن بالديمقراطية، كما هو الحال ضمن ما قدمه **اوزان فارول OzanVarol**، الرامية إلى انه يمكن أن تقوم القيادات العسكرية بمسؤولية الضامن للانتقال الديمقراطي في الدول التي تفشل مكوناتها المدنية في التوافق[3]،وهذا الذي يحدث في مصر بعد 03 يوليو 2013،وهي من بين الأطروحات التي تسعى إلى تبرير الانقلاب على الديمقراطية ومبادئها.

---

[1]علي لبيدي ، " في الديمقراطية والدمقرطة والانتقال الديمقراطي "، **المعهد المصري للدراسات**: 15 يوليو 2018، ص07.

[2]احمد عبد ربه، " العلاقات المدنية العسكرية وإشكاليات التحول الديمقراطي دراسة في الاتجاهات النظرية الحديثة"، في :حمدي عبد الرحمن وآخرون ، **الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا، مرجع سبق ذكره**، ص 20.

[3]OzanO.Varol, "The military as the guardian of constitutionaldemocracy", **columbia journal of transitionallaw** :vol.50, summer 2013,P..43

غير أنه ضمن هذه الدراسة تنطلق الباحثة من الاتجاه الذي يعتبر أن مفاهيم الانتقال الديمقراطي تتعارض جذريا مع مفهوم الانقلاب العسكري مهما كانت مسوّغاته" الشرعية الشعبية أو الشرعية الثورية " خاصة بعد مرحلة الإطاحة بنظام الاستبداد وانطلاق المسار الانتقالي وبداية تشكّل المؤسسات المدنية المنتخبة. حتى وان كانت بعض التجارب الأسيوية كما حال كوريا الجنوبية والفلبين واندونيسيا في ثمانينيات القرن العشرين لتبرير الانقلاب العسكري مغالطة علمية وتزييف للحقائق، ذلك أن العسكر عندما انحاز إلى عموم الشعب قدساهم في الإطاحة بنظام الاستبداد لكنه لم يحلّ محلّه بل شكّل مجرّد قاطرة ساهمت في إرساء دعائم الحكم المدني والديمقراطية.

أما من الزاوية التاريخية: فقد أثبت تجارب الدول التي شهدت انقلابات عسكرية حقائق لايمكن إخفاؤها على غرار أن الانقلابات لاتؤسّس للديمقراطية ولا تعززها فلا قياس بين شرعية الاقتراع وبين القوة العسكرية التي تصطنع "شرعية" مزرية ومضللة، فأي طغمة عسكرية تستولي على السلطة لاتنفّذ إلا مصالحها الفئوية إضافة إلى توجهات وطموحات الفئات والنخب سياسية كانت أو دينية أو اقتصادية التي دعمتها وساندتها و"شرعنت" استيلاءها على الحكم[1].

وقد اختلف كثيرا حول توظيف مصطلح الانقلاب، فالبعض اصبغ عليه صبغة الثورات أو التصحيحات الثورية ،حيث لا يخلو التاريخ من انقلابات اضطرتها الخيارات السياسية إلى إحداث تغييرات جذرية في النظام، وقد سميت أو سمت نفسها بـ " ثورات" لهذا السبب[2]. والبعض أصبغ عليه صبغة التحول السياسي، والبعض الآخر اعتبره انقلابا على الشرعية السياسية التي تأخذ قوتها من صناديق الاقتراع وانتخابات الشعب ، وهذا الاختلاف في التوظيف يرجع حتما إلى المصالح المختلفة لكل طرف من الأطراف ، فكلّ ينظر إليه من زاوية معينة، وفي هذه الدراسة تنطلق الباحثة كما اشرنا سابقا إلى الانقلاب باعتباره انقلابا على شرعية الصندوق ومكسّرا للمسار الانتقالي راجعا به إلى نقطة الانتكاسة أو ما تعرف بنقطة الصفر " الاستبداد والنظام التسلطي"، غير أنه يجب أن نشير إلى نقطة مهمة جدا أن الانقلاب بالعادة يجري في داخل النظام القائم على أيدي جزء من النخبة الحاكمة أوأيدي جزء من المؤسسات الحاكمة بما في ذلك الجيش أو قسم منه. ويؤدي إلى توزيع جديد للسلطة داخل النظام نفسه.

كما يجب التفريق بين انقلاب يقوم به النظام على عملية سياسة أطلقها وانقلاب من داخل النظام على النظام نفسه.فنحن هنا في الحالة المصرية،أمام حالة انقلاب على العملية السياسية وليس على النظام باعتبار أن القيادات العليا للجيش هي من ضمن النظام. كما لايخفى علينا حقيقة المبرر الذي تذّرعت به قوى الانقلاب أن القوات المسلحة انحازت للشعب ولكن الواقع أن القوات المسلحة انحازت لجزء من الشعب ضد جزء آخر منه وضد رئيس منتخب جاء بإرادة شعبية ، وضد دستور أقر بإرادة شعبية حرّة، حيث لا يوجد أخطر من أن تكون القوات المسلحة إلى جانب فصيل ضد الآخر وتنفذ إرادته ضد إرادة الفصيل الآخر ،وذلك ينفي كل تبريرات القوات المسلحة أنها لا ترغب في الخوض في غمار السياسة وإنما هي بذلك تؤكد وجودها في قلب صراع سياسي [3].

---

[1]علي لبيدي، **مرجع سبق ذكره** ، ص 08.

[2]عزمي بشارة ، **في الثورة والقابلية للثورة** ، الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2012، ص36.

[3]رفيق حبيب، **الانقلاب العسكري انتكاسة أم نهاية؟** ، بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، 2013، ص8.

ما يميز هذه الانقلابات التي يقوم بها النظام على العملية السياسية أو كما يشيع "لضبط العملية السياسية" هي أنها تدوم إذا لم يحصل تغيّر حقيقي. ففي أحيان كثيرة كان الانقلاب في الدول العربية هو انقلاب النظام القديم على العملية السياسية التي تتجه نحو تغييره، في محاولة للحفاظ على امتيازاته من جهة وعلى النظام الحاكم. إنّه انقلاب من داخل النظام للحفاظ على النظام. يتميز هذا النوع من الانقلابات بالاستقرار. فلا مجموعة أو شلّة، أو أخوية ضباط هنا، بل الجيش النظامي ذاته؛ ولا تدور بعد الانقلاب صراعات الضباط، فالهرمية التراتبية واضحة تماما، ويصبح قائد الجيش رئيسا[1].

وبالتالي نخلص هنا إلى أن الانتقال الديمقراطي يختلف عن الانقلاب سواء كان عسكريا أو مدنيا وعن أي شكل من أشكال الانتقال يهدف إلى إعادة إنتاج منظومة الاستبداد مهما كانت عناوينه وشعاراته. فالانقلابات عادة لا تكون صراع حول النظام ولا تغير أنظمة الحكم وإنما الصراع يكون حول السلطة احد اذرع السلطة ينقلب على هذه السلطة في حد ذاتها ويقوّض الشرعية والديمقراطية والعملية السياسية برمّتها.

ثانيا :المعارضة بين المشروعية و الثورة المضادة[2] في مصر :

يلاحظ أن رموز المعارضة لم يمارسوا معارضة بناءة ومسؤولة وإنما معارضة ممانعة معيقة من اجل إفشال إدارة الرئيس مرسي وحكومته، حتى ولو أدى ذلك إلى إفشال المرحلة الانتقالية الثانية.

إذ لم تتصرف المعارضة كمعارضة منصفة ومسؤولة وإنما كمعارضة مناكفة وانقلابية. ففي المراحل الانتقالية التي يمر بها أي بلد، على غرار مامرت به مصر، حريّ بالمعارضة أن تؤدي دورا محوريا في غرس القيم والممارسات الديمقراطية السليمة ، ونقد الحكومة وتقديم البدائل، وتجميع وحشد الأصوات. إلاأن ما حدث في مصر، أن قطاعا رئيسيا في المعارضة تعمد إطالة المرحلة الانتقالية وإعاقة استكمال المؤسسات المنتخبة، ما أضر بمصالح مصر الاقتصادية، واستدعى العنف وزاد من خنق قطاعات عريضة من الشعب، أدى في النهاية إلى استغلال المؤسسة العسكرية لفرصة التدخل بعمق في الحياة السياسية.

عزمي بشارة، **الجيش والسياسة اشكاليات نظرية ونماذج عربية**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2017، ص.[1]44

[2]**الثورة المضادة** :مصطلح اعلامي بدرجة أولى وتم تبنيه من طرف الاكادميين المهتمين بالشأن ، انقلاب على الثورة ولكن تورط الشعب معها من خلال تعبئته، ويمكن ان نعتبره خطأ شائعا في اللغة العربية استخدام مصطلح ثورة وربطه بالمضادة ، اذ لايجب ان نضفي صبغة الثورة على أعداء الثورة ، على غرار المصطلح الفرنسي الذي نستخدم في حروف جر للدلالة على ان هذا المفهوم هو ضد الثورة contre revolution، وان كان هنا نحن نصف من التفوا حول الثورة وافشلوها لهذا حري بنا ان نرجع المصطلح إلى مضادي الثورة .

هذه المعارضة التي ما فتئت تصور في كثير من الأحيان للخارج أن إدارة مرسي ساقطة لامحالة وإنها هي التي تتوافر لها جذور واثر في الشارع، وأنها يمكن أن تحقق نصرا انتخابيا يضعها كبديل لمن في الحكم.كما لجأت إلى عدة أساليب أدت إلى خلخلت استقرار النظام المنتخب خلال الفترة الانتقالية وتشكيك قطاع كبير في أداء إدارة الرئيس مرسي وقدرته على النجاح واستكمال مدته. حيث ركزت المعارضة على عدة نقاط ضمن ذلك ، نذكر منها[1] :

-التشكيك المستمر في شرعية المؤسسات الدستورية المنتخبة من الشعب ، بدءا من إثارة الشكوك حول فوز الرئيس مرسي في الانتخابات الرئاسية، إضافة إلى إبداء بعض رموز المعارضة الاستهانة بأصوات الشعب المصري والتعالي عليه كمصدر للشرعية، حيث نادى البعض منهم باحتساب صوت المتعلم بصوتين وغير المتعلم بصوت واحد، إلى من طالب باستفتاء المتعلمين فقط دون " الجهلة".

-تكرار طلب بعض الفصائل الرئيسية للمعارضة وبعد شهور قليلة فقط من تولي مرسي للحكم، دعوتهم للمؤسسة العسكرية بالتدخل والإطاحة بالرئيس المدني.

-لم تنأ المعارضة عن استدعاء الخارج للتدخل في الشأن المصري الخارجي بتهديدهم اللجوء إلى القضاء الدولي والمنظمات الدولية .

-ولعل اخطر الأساليب التي لجأت إليها المعارضة، وأدت إلى إجهاض عملية الانتقال الديمقراطي في مصر، هو الاصطفاف مع فلول النظام السابق والاستعانة بأموالهم ومنافذهم[2].

في الجهة المقابلة لذلك نجد تصرفات مرسي وضعته في مكان أنه لم يكن قادرا على كسر لنظام القديم، ولا جاهزا للدخول في تحالفات شعبية واسعة تفرض الإصلاحات، لذلك هاجمه الثوريون، وهاجمه الإصلاحيون، واستضعفه النظام السابق . فالكثيرون رأوا -كمصدر ارتباك وتشويش -أن عدم تصرف الرئيس باعتباره ممثل ثورة، مهمته قلب نظام الحكم برموزه وأجهزته ، كما فعل الخميني في إيران ومدعيه العام الذي اصدر أحكام إعدام بالجملة وفرض تغييرا كاملا على جهاز الدولة واذرعه المختلفة من قضاء وامن وحكومة ورموزها ومناسباتها ، لاسيما بعدما قضت محكمة جنايات القاهرة برئاسة " حسن عبد الله" ببراءة جميع المتهمين في قضية موقعة الجمل[3]، وجدير بالذكر أنها لم تكن القضية الوحيدة المرتبطة بقتل المتظاهرين التي تم فيها تبرئة المتهمين من ضباط شرطة ورموز سياسية مرتبطة بالنظام السابق. فبعد صدور الحكم بيومين، أي 12 أكتوبر 2012، اصدر مرسي قرارا بإقالة النائب العام "عبد المجيد محمود" وتعيينه سفيرا لمصر في الفاتيكان، وجاءت إقالته في سياق إعلان دستوري بعزل عبد المجيد محمود وتعيين "طلعت إبراهيم " مكانه. رفض عبد المجيد محمود الاستجابة لقرار الرئيس مرسي، وأعلن انه مستمر في عمله، هذا الموقف الذي لايمكن وصفه بالجرأة وإنما بالموقف المسنود من أجهزة الدولة العميقة[4] لاسيما بعدما أعلن

---

[1] عماد الدين شاهين، "حصيلة التحركات من أجل الديمقراطية (حالة مصر) "، في :أحمد خميس كامل وآخرون ، **الديمقراطية المتعثرة مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية** ، **مرجع سبق ذكره** ، صص 148-150.

[2] **المرجع نفسه .**

[3] **موقعة الجمل** : التي وقعت في 02 من فبراير 2011 في ميدان التحرير والمنطقة المحيطة به ، قتل فيها متظاهرون سلميون، وكان الأربع وعشرون شخصية سياسية المتهمة بارتكابها مرتبطة بالنظام السابق والحزب الوطني.

[4] **الدولة العميقة :**مصطلح يقصد به شبكة العملاء الذين ينتمون إلى تنظيم غير رسمي، له مصالحه الواسعة وامتداداته في الداخل والخارج ، ونقطة القوة فيه ان عناصره الأساسية لها وجودها في مختلف مؤسسات ومفاصل الدولة المدنية العسكرية، السياسية، والإعلامية.الأمر الذي يوفر لتلك العناصر فرصة توجيه أنشطة مؤسسات الدولة الرسمية

رئيس نادي القضاة "أحمد الزند" تضامنه مع النائب المقال، " أحمد الزند" الذي يعتبر أحد رموز " الدولة المصرية العميقة" في جناحها القضائي.

وبالرغم من أن مطلب إقالة " عبد المجيد محمود" كانت من بين مطالب القوى الثورية الذي رفع أثناء المظاهرات، ولكن ما أن قيل " بالتحديد بعد تبرئة المتهمين بموقعة الجمل" حتى انضمت إلى المعترضين على إقالته قوى مؤيدة لثورة يناير، ادعت أن الخطوة هدفها " أخونة النيابة".

فتراجع مرسي عن قرار الإقالة تحت هذا الظروف، الأمر الذي يمكن ان نقول عليه انه كان أول انتصار مباشر للنظام القديم في مواجهة مباشرة مع الرئيس المنتخب ، وبعد تحقيق هذا الإنجاز بدأ التحرك يتخذ شكل ثورة مضادة شاملة هدفها إسقاطه[1].

ثالثا: حركة تمرد والتعبئة الشعبية المعارضة :

تعد الحركة هي الداعي الرئيسي لمظاهرات 30 يونيو 2013، بعد أن أصبحت فجأة كـأحد أبرز مكونات التعبئة الشعبية ضد الرئيس مرسي ، حيث أثارت صخبا كبيرا خلال فترة نشاطها القصيرة مستندة إلى توقيعات قالت أنها جمعتها من نحو 22 مليون مصري يؤيدون مطالبها. هذه التوقيعات التي قالت عنها جماعة الإخوان المسلمين أنها تفتقد للمصداقية كونها لم تحظ بإشراف قضائي أو رقابة من مؤسسات المجتمع المدني وغيرها، كما أن جمع التوقيعات لايُعتَدُّ به كمسوغ قانوني ودستوري لتغيير الرئيس الذي يجب أن يتم عبر صناديق الاقتراع.

ما يجب أن نلاحظه أنه بعد أسبوع واحد من إعلان قيام "تمرد" أعلنت جبهة الإنقاذ رسميا دعمها لهذه الحركة في مسعاها إلى توقيع العرائض لسحب الثقة من مرسي، في اجتماع عقدته في مقر حزب الجبهة الديمقراطية في التاسع من ماي 2013، بعدما اعترضت على المشاركة في الانتخابات التشريعية و رفضت التعديل الوزاري الذي حاول مرسي استخدامه للحد من اعتراضاتها على بنية الحكومة. ولو عدنا قليلا إلى أواخر 2012 لرأينا أن جبهة الإنقاذ بدت اقربإلى معارضة قوية مؤهلة لأداء دور إيجابي في فرض تغييرات جوهرية، على الرغم من انضمام عناصر محسوبة على النظام السابق إلى صفوفها. حيث كان حراكها تنبيها للنظام الجديد على عمق الانقسام الوطني وضرورة اتخاذه إجراءات جدية لتجاوز أزمته، خصوصا أن كثيرا من عناصر هذه الأزمة كان كامنا في دولة مبارك الموروثة، وأن تحدها يحتاج إلى "توافق وطني "[2].

لكن بدلا من ذلك، جرى تغذية الاستقطاب السياسي من الطرفين، إضافة إلى تضخيم المشاكل إعلاميا، وإشعار الناس بعمقها فاستغلت القوى الكامنة المنسوبة إلى النظام السابق الوضع، وأعادت تدوير استثماراتها السياسية والإعلامية التي استخدمتها للتلون بلون الثورة وتملق الجمهور من اجل ثنيها عن التعرض لمصالحها.

والتأثير في القرار السياسي، وللدولة العميقة وجهان، احدهما معلن وظاهر يتمثل في رجالها الذين يتبوؤون مواقع متقدمة في مؤسسات الدولة ، والجيش والبرلمان والنقابات، إلى جانب ومؤسسات الاعلام ونجوم الفن والرياضة. الوجه الاخر الخفي غير المعلن يتولى تحريك الأطراف المعنية في مؤسسات الدولة لتنفيذ المخططات المرسومة.**للمزيد راجع**: فهمي هويدي، "سؤال الدولة العميقة في مصر"، **على الرابط** :https://bit.ly/2EoKjwn، **تاريخ الاطلاع**:2019/02/28.

[1] عزمي بشارة ،**ثورة مصر الجزء الثاني من الثورة إلى الانقلاب** ، **مرجع سابق**، صص 270-273.

[2] **المرجع نفسه**، ص 353.

وبعد ظهور حركة "تمرد" أضافت إلى جبهة الإنقاذ حراكا تشبه في هيئته الخارجية لحراك يناير 2011 بخطاباته ومطالبه بالتغيير الواسع، والمعتمد على شرعية الميادين التي أسست آنذاك.لكن كانت في حقيقتها، تدعو إلى الانقلاب على مسار الانتقال الديمقراطي في مصر . فحتى لو سلّمنا جدلا بأن حركة "تمرد" أسست بالفعل بالتنسيق بين شباب ثوري، لكن انتشارها السريع وحملتها لجمع التوقيعات وتمويلها لم تكن نابعة من المبادرة الشبابية، إذ كانت بدفع تآمري من قوى النظام السابق، أكانوا من رجال أعماله ممن استشعروا تهديد مصالحهم، أم من الجيش والأجهزة الأمنية، وكيف تمكنت من تشكيل كتلة اجتماعية هجينة من الثوريين الديمقراطيين وأحزاب المعارضة القديمة الخاسرة وبقايا النظام القديم، والدولة العميقة وقيادة الجيش وقطاعات عريضة من الجماهير غير محددة الهوية السياسة، يبقى هذا الطرح عاجزا عن تفسير تطوّرها وحقيقة تمكنها من حشد ذلك الجمهور الواسع في 30 يونيو2013. [1]

ويمكن رصد بعض المواقف التي شهدتها مصر قبل أحداث 30 جوان ،أهمها :

في 2 يونيو2013 قضت المحكمة الدستورية العليا ببطلان انتخابات مجلس الشورى، وبطلان الجمعية التأسيسية لوضع الدستور، حيث سمح هذا الحكم لمجلس الشورى بالاستمرار في ممارسة دوره التشريعي، على أن يسري الحكم بحله بعد انتخاب مجلس نواب جديد. والجدير بالذكر أن بعض أعضاء نادي القضاة اعتصموا قبل صدور هذا الحكم بيومين احتجاجا على مناقشة مجلس الشورى قانون السلطة القضائية، وانتهى الأمر إلى تحكم الجهاز القضائي شبه الكامل بالمسار السياسي وبمصير المؤسسات المنتخبة.

في 19 يونيو2013، اصدر شيخ الأزهر، "أحمد الطيب" فتوى نشرت على أنها تبيح الخروج على الحاكم الظالم :" المعارضة السلمية لولي الأمر الشرعي جائزة ومباحة شرعا، ولاعلاقة لها بالإيمان والكفر". لم تكن هذه الفتوى تقدمية أو ثورية كما بدت في ظاهرها، إلاّ أنها كانت متناغمة في واقع الأمر مع التحشيد الذي كانت تقوم به الدولة العميقة وأدواتها الإعلامية وحركة "تمرد" التي توجهها، حيث أنه لم يصدر شيخ الأزهر مثل هذه الفتوى سابقا في حق مبارك أو المجلس العسكري بل أفتى بعكسها، بحيث يبقى سلاح الفتوى والفتوى المضادة من الأسلحة الدعائية المؤثرة في الصراعات السياسية في الثورات ، واستخدمت الفتاوى لإثبات مواقف القوى السياسية من خلال إسباغ شرعية دينية علها ودعمها والترويج لها بين القطاعات المتدينة من المجتمع.

في 26 يونيو 2013، نقلت وكالة رويترز للأنباء عن المجلس العسكري ملامح رؤية خريطة طريق تتضمن تعليق العمل بالدستور، وحل مجلس الشورى، وإنشاء مجلس انتقالي مدني، ووضع دستور جديد للبلاد خلال شهور.

[1] تصدر الحركة ثلاثة شبان محسوبين على الاتجاه الناصري ، هم محمود بدر وحسن شاهين ومحمد عبد العزيز، حيث أكدت هؤلاء في البداية انتمائهم لحركة "كفاية" قبل حراك يناير 2011، غير انه بعد فترة قصيرة شهدت الحركة انقسامات داخلية كان نتيجته تفرق القادة بعد الانقلاب ، لاسيما بعد قيام "محمود بدر" بعنونة الحملة باسم السيسي كمنقذ لمصر، وهو الأمر الذي من شأنه أن يصادر دور جبهة الإنقاذ والأحزاب كبدائل سياسية منقذة أيضا، فبد الانقلاب ازداد عمق هذا الانقسام لاسيما مع بدء معركة الانتخابات الرئاسية ، حيث دعم "حسن شاهين ومحمد عبد العزيز" المرشح الرئاسي السابق "حمدين صباحي" وخالفهما "محمود بدر" مصرا على موقفه الداعم لعبد الفتاح السيسي، ثم وصل الأمرإلى قيامه بانقلاب داخل الحركة جمد من خلاله عضوية القائدين الآخرين نظير دعمهما للمترشح حمدين صباحي .**للمزيد راجع : المرجع نفسه** ، ص 352.

في 28 يونيو2013 ، بدأت جماعة الإخوان ومؤيدو مرسي اعتصاما في ميدان رابعة العدوية، استباقا لتظاهرات 30 يونيو 2013 المرتقبة، التي دعت إليها حركة" تمرد" والقوى السياسية المعارضة لمرسي. جدير بالذكر أن هذا الاعتصام استمر نحو شهر ونصف الشهر، أي إلى ما بعد الإطاحة بالرئيس مرسي.[1]

وفي يوم 30 يونيو 2013، خرجت مظاهرات في عدة محافظات مصرية ، تطالب برحيله. وفي اليوم التالي اصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة بيانا يمهل فيه القوى السياسية 48 ساعة " لتحمل أعباء الظرف التاريخ" ، وذكر البيان أنه في حال لم تتحقق مطالب الشعب خلال هذه المدة فان القوات المسلحة ستعلن عن خريطة مستقبل وإجراءات تشرف على تنفيذها. وترافق ذلك مع استقالة بعض الوزراء والمستشارين للرئيس مرسي . وفي 02 يوليو 2013 أصدرت الرئاسة المصرية بيانا جاء فيه أن الرئاسة المصرية ترى أن بعض العبارات الواردة في بيان الجيش " تحمل من الدلالات مايمكن أن يتسبب في حدوث إرباك للمشهد الوطني المركب" [2].

وأعلن وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي في 03يوليو 2013 عزل الرئيس مرسي، وتسليم السلطة لرئيس المحكمة الدستورية العليا المستشار " عدلي منصور" .وأعلن السيسي بعد لقاءه مع بعض القوى والشخصيات السياسية والدينية المصرية ،أبرزهم " محمد البرادعي" وشيخ الأزهر " احمد الطيب" والبابا " تواضروس الثاني " وممثل عن حزب" النور" وممثل عن "حركة تمرد" أن المجتمعين اتفقوا على خريطة مستقبل لبناء مصر ابرز نقاطها :

-تعطيل العمل بالدستور بشكل مؤقت.

-إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، على أن يتولى رئيس المحكمة العليا إدارة شؤون البلاد خلال المرحلة الانتقالية لحين انتخاب رئيس جديد.

-لرئيس المحكمة الدستورية العليا سلطة إصدار إعلانات دستورية خلال المرحلة الانتقالية.

-تشكيل حكومة كفاءات وطنية، قوية وقادرة وتتمتع بجميع الصلاحيات لإدارة المرحلة الحالية.

-تشكيل لجنة تضم كافة الأطياف والخبرات لمراجعة التعديلات الدستورية المقترحة علىالدستور الذي تم تعطيله مؤقتا.

وفي 9 يوليو 2013 اصدر الرئيس المكلف "عدلي منصور" إعلانا دستوريا تضمن 33 مادة كإطار زمني للمرحلة الانتقالية، كما أعلن عن تعيين "البرادعي" نائبا للرئيس، وكلف "حازم الببلاوي" بتشكيل الحكومة المؤقتة، خلال المرحلة الانتقالية في مصر[3].

المطلب الثاني : المواقف الدولية من أحداث 30 يونيو والانقلاب العسكري2013:

---

[1] **المرجع نفسه** ، ص 365.

[2] باسم القاسم ، ربيع الدنّان ، **مصر بين عهدين مرسي والسيسي دراسة مقارنة** ، بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2016، ص 22.

[3] **المرجع نفسه**، ص24.

عصفت الأحداث السياسية التي عرفتها مصر بدول المنطقة والعديد من الدول الكبرى في العالم ذات المصالح الإستراتيجية في الإقليم، حيث تراوحت المواقف الدولية مابين مؤيد معارض لهذه الأحداث ، وسنحاول فيما يلي رصد بعض هذه المواقف وأهمها.

أولا :مواقف داعمة للشرعية الانتخابية ومعارضة للانقلاب:

1-تركيا :

راهنت القيادة التركية على الإخوان كحليف استراتيجي بهدف إقامتها لشرق أوسط جديد بقيادة تركية من خلال العبور بجسر حركات الإسلام السياسي ، لذا بعد احتجاجات 30 جوان 2013 والتي أطاحت بحكم مرسي في مصر، فإنه قد تبلورت ملامح سياسية جديدة في المنطقة أثرت على علاقات مصر مع تركيا، باعتبارها لهذه الأحداث على أنها "انقلاب على الشرعية الديمقراطية" حيث يرى المحللون أن تركيا اصطدمت بواقع لم يكن مخطط له، ألا وهو سيطرة الجيش المصري على مسرح الأحداث، وإفشال الطموحات التركية في مصر وبالتالي اتخذت موقفا معارضا حادا للانقلاب العسكري على الشرعية حيث سعت إلى تدويل ما حدث في ميدان رابعة العدوية وميدان النهضة.

كما انعكس موقف تركيا الداعم للشرعية في مصر والمعارض للانقلاب، بصورة سلبية على علاقات تركيا بأطراف إقليمية ودولية عديدة في مقدمتها السعودية والإمارات وإسرائيل وإلى حد ما مع الولايات المتحدة الأمريكية .

هذه التوترات بين البلدين كان لها انعكاساتها على الجانب الاقتصادي أيضا حيث دعا اتحاد الصناعات المصرية ورجال الأعمال إلى وقف اتفاق التجارة الحرة المبرم بين البلدين منذ 2005 والذي تم تنفيذه سنة 2007، حيث قامت مصر بإلغائها لاتفاقية "الرورو"لنقل البضائع إلى الخليج العربي والتي تقدر قيمتها بنحو 15 مليون دولار في مارس 2015[1]، كما انعكست حالة التوتر على ملف استخراج الغاز في البحر المتوسط ، إذ عملت مصر على التحالف مع القبارصة اليونان ومع اليونان لدعم مطالبهم باستخراج الغاز من المناطق المتنازع عليه[2].

وقد وضعت السلطات المصرية برئاسة السيسي فيما بعد عدة شروط لأجل المصالحة المصرية التركية منها، تسليم قيادات الإخوان المسلمين المتواجدين على الأراضي التركية للسلطات المصرية والاعتراف بأن ماجرى في 30 جوان 2013 بأنه استمرار لحراك يناير 2013، وأن يكف الرئيس التركي الحالي " أردوغان" عن مهاجمة السلطات المصرية في كل محفل دولي .

2-قطر :

لازالت قطر وإعلامها يصف الحكومة في مصر بالانقلابية بالرغم من الضغوط الدولية لاسيما السعودية على قطر لأجل تغييرها مسارها من خلال إظهارها بمظهر عنصر عدم استقرار في منطقة الخليج وكذا الضغط على حاكم قطر آنذاك الأمير "حمد بن خليفة آل ثاني" للتنازل عن الحكم لابنه الشيخ تميم بن حمد آل ثاني مما اضعف صورة قطر ومكانة الأمير الجديد . ورغم ذلك لا تزال قطر

[1] ضياء نور الدين حسن أبو دية ، وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا وانعكاساته على العلاقات التركية المصرية 2002-2013، **مرجع سبق ذكره** ، ص84.

[2] إدارة البحوث والدراسات ،"القوى الثورية المصري وإدارة العلاقات مع تركيا بدائل وسيناريوهات" ،**تقدير موقف** : المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 20 يناير 2015، ص 11.

في عدة الأمير تميم تراهن على الإخوان المسلمين ولا تؤيد السياسات التي تتبعها عدة دول خليجية في مواجهتهم.

إذ تعد الإطاحة بحكم "مرسي" بمثابة نكسة كبيرة للسياسة القطرية التي كانت تعول كثيرا على صعود الإخوان المسلمين وتبني مصالحها وخططها الإستراتيجيةبناءا على صعود حكم الإخوان المسلمين.

ويمكن الإشارة إلى عدة ملفات شائكة أدت إلى نشوب توتر دائم بين مصر وقطر[1] :

-ملف الدعم القطري لجماعة " الإخوان" والرئيس المطاح به" محمد مرسي".

-تغطية قناة الجزيرة لمظاهرات 30 يونيو وما تلاها من أحداث.

-احتضان الدوحة للشيخ "يوسف القرضاوي" الذي أضاف إلى معارضته للسلطات الحالية معارضته للأزهر.

-دعم قطر لحركة "حماس" واحتضانها لقياداتها.

-الحديث عن تقارب قطري مع "حزب الله" و"إيران".

-الاستثمارات القطرية في مصر، وفي واجهتها ما أثير بخصوص الوديعة التي وضعتها قطر في البنك المركزي المصري نهاية عام 2012 إلى أن تم سحبها في الأسابيع الأخيرة من عام 2013.

-اشتراك قطر مع تركيا في وصف مظاهرات 30 يونيو بـ "الانقلاب"، وإصرارهما للترويج لشعار "رابعة".

-استضافة البلدين لقيادات إخوانية فارّة وتتنقل وفق السلطات المصرية، بسهولة بين البلدين.

أما بخصوص دعم قطر للإخوان المسلمين في مصر وفي دول أخرى، انعكس أيضا على العلاقات مع دول الخليج ، حيث توترت العلاقات بينهم وتصاعد الضغط السعودي على قطر ليصل إلى مستويات غير مسبوقة في مارس 2014 عندما بادرت السعودية والبحرين والإمارات العربية المتحدة بسحب سفراءها من الدوحة ،بعد قيام السعودية بتصنيف جماعة الإخوان المسلمين كجماعة إرهابية .

ثم بعد ذلك، شهدت الأوضاع تدخلا من طرف العاهل السعودي الراحل" عبد الله بن عبد العزيز" بطرح مبادرة الصلح بين قطر ومصر، والتي تضمنت تقليص بث الجزيرة مباشر مصر، ووقف التحريض ومنع تمويل الجماعات المتشددة" وفق هذه المصالحة قامت قطر بوقف قناة الجزيرة مباشر، غير انه يمكن أن نقول أن هذه المصالحة ظلت على السطح وقبلتها الدولتان على مضض، فمصر تحت حكم " السيسي" لم تغفر لقطر دعمها لحركة الإخوان المسلمين، وقطر لن تنسى انقلاب السيسي الذي أطاح بحليفها " الرئيس مرسي" وافسد عليها الركن الأساسي لإستراتيجيتها في المنطقة .إذ ما لبث أن عاد التوتر بين البلدين إلى شاكلتها الأولى بعد وفاة العاهل السعودي صاحب مبادرة الصلح، لاسيما بعد بدأ محاكمة الرئيس السابق محمد مرسي وعشرة آخرين من كوادر وأعضاء

[1] علاء خميس قدوم ، "السياسة القطرية تجاه تحولات النظام السياسي المصري في ضوء الحراك الشعبي 2011-2015 "، **رسالة ماجستير** ، غزة: جامعة الازهر،2015، صص72- 109.

جماعة الإخوان في قضية اتهامهم بالتخابر مع دولة قطر عبر " تسريب وإفشاء وثائق ومستندات" صادرة عن أجهزة سيادية كانت بحوزة الرئاسة تتعلق بالأمن القومي والجيش.[1]

ثانيا :مواقف داعمة للانقلاب العسكري :

1-الموقف الأمريكي :

بالرغم من أن مصر تعج بالمشكلات والأزمات، ستظل بالنسبة للولايات المتحدة لاعبا محوريا في منطقة الشرق الأوسط وفي شمال إفريقيا، فلا تزال الدولة الأكثر شعبوية في المنطقة العربية، بالإضافة إلى جوارها مع إسرائيل، وتحكمها في الملاحة بقناة السويس.

الملاحظ انه عندما أعلن وزير الدفاع المصري " عبد الفتاح السيسي" آنذاك، بيان القوات المسلحة الذي أعلن فيه عن عزل الرئيس السابق " مرسي" ، اكتفت الولايات المتحدة الأمريكيةبالإعراب عن قلقها من التدخل العسكري في شؤون أي دولة، داعية إلى المسارعة بتعزيز الحكم المدني وفقا لمبادئ ديمقراطية".

حيث اجتهد بداية الرئيس الأمريكي السابق " أوباما" في إمساك العصا من المنتصف في محاولة للحفاظ على المصالح الأمريكية المتعددة، والمتقاطعة في مصر والشرق الأوسط، حيث حرص بذلك على عدم وصف انتقال السلطة في مصر بالانقلاب حتى لاتضطره القوانين الأمريكية لقطع المعونة[2]. الأمر الذي اتضح جليا خلال تصريح وزير الخارجية الأمريكي " جون كيري" في مؤتمر صحفي عقده بالقاهرة "أنقادة الجيش المصري مستعدون لإرساء الديمقراطية، وأن مصر تتحركلتحقيق خارطة الطريق الديمقراطي، والجميع يجب أن يساعد على ذلك، فإن هذا التصريح يبين أحد من أمرين [3]:

الأول: أن يكون الاعتراض الرسمي الأمريكي على قلب حكم الرئيس المنتخب محمد مرسي، وتجميد المساعدات المالية والعسكرية لمصر احتجاجا، ماهوإلا مسرحية للالتفاف على قانون أمريكي يعارض الانقلابات العسكرية، ويطالب بعقوبات للسلطة أو الحكومة التي تمخضت عنها، ولإظهار الولايات المتحدة بأنها داعمة للحريات الديمقراطية في العالم.

والثاني : أن يكون الموقف الأمريكي من الانقلاب العسكري في مصر جديا، وأن تكون التهديدات المصرية باللجوء إلى روسيا، ودول أخرى بحثا عن السلاح نجحت في ليّ الذراع الأمريكي فعلا وأجبرت إدارة الرئيس "أوباما" على تغيير سياساتها تجاه مصر، والتراجع عنها قراراتها في تجميد المساعدات المالية، واستئناف صفقة دبابات وأسلحة أخرى أوقفت تسليمها.

الأمر الأول، هنا هو الأكثر ترجيحا نظرا لكون الإداراتالأمريكية المتعاقبة التي وقفت دائما خلف الانقلابات العسكرية التي أطاحت برؤساء منتخبين في إيران (حكومة مصدق) وفي تشيلي (حكومة

---

[1] **المرجع نفسه.**

[2] تنص القوانين الأمريكية والتشريعات البرلمانية على وجوب قطع الولايات المتحدة الأمريكية المساعدات العسكرية عن أي جيش ينفذ انقلابا عسكريا على رئيس مدني منتخب ديمقراطيا،**للمزيد راجع**: عزمي بشارة ،ثورة مصر الجزء الثاني من الثورة إلى الانقلاب، **مرجع سبق ذكره** ، ص 460.

[3] هبة محمد مصطفى دهمان ، " إشكاليات الديمقراطية في ظل التحولات السياسية في مصر 2011-2013"، **مرجع سبق ذكره** ، ص 173.

الليندي) وغيرهم ، كما أن تغيير مصادر تسليح الجيش المصري، بعد أربعين عاما من الاعتماد على السلاح والتدريب الأمريكيين يحتاج إلى قرار استراتيجي شجاع وليس مناورة تكتيكية فقط[1].

وتم التراجع عن وصف الإطاحة "بمرسي" بأنه انقلاب عسكري، حيث أن السيسي قدم أوراق اعتماده منذ اليوم الأول من الإطاحة بمرسي، من خلال اعتباره حركة حماس حركة عدوّة، والتخابر معها جريمة وبادر بتدمير جميع الأنفاق وإغلاق معبر رفح، وتشديد الحصار على قطاع غزة.

فما يهم الولايات المتحدة الأمريكية هو حماية مصالحها في المنطقة وليس من الذي يحكم، وأن الديمقراطية كالعادة هي الستار الذي تقف خلفه لحماية مصالحها، حيث لم تعر اهتماما بالمتغيرات الداخلية في مصر، إلاإذا كان لها تأثير في بنية النظام الإقليمي، وتهديد المصالح الأمريكيةوالإسرائيلية. وقد لعبت إسرائيل، من خلال منظمة "ايباك" الصهيونية في الضغط على الإدارة الحالية لتغيير موقفها بسرعة من الانقلاب العسكري وفك التجميد عن المساعدات الأمريكية لمصر، مثلما أكدت على تأييدها للانقلاب من خلال السماح للجيش المصري بإدخالأسلحة ثقيلة وزيادة عدد جنوده، فيإطار الحرب التي يعلنها على "الإرهابيين" حسب التوصيف الحكومي للجماعات الإسلامية المتشددة بسيناء.

2- موقف إسرائيل :

ظلت السياسات الإسرائيلية تسعى إلى التزام الجهة التي تحكم مصر باتفاقيات التسوية السلمية، وإلى ضبط الشارع المصري ومنع أيّ حالات عدائية ضدّ إسرائيل، والتوافق على سياسة متناغمة في حصار قطاع غزة. من ناحية أخرى، لاتخفي بعض الجهات الإسرائيلية رغبتها في بقاء مصر ضعيفة مثقلة بعناصر الفساد والتخلف، وغير قادرة على الانطلاق الحضاري والتنموي،الذي قد يغيّر موازين القوى في المنطقة.غير أن الساسة الإسرائيليين كانوا حريصين على عدم استفزاز المواطن المصري وعدم إحراج شركائهم السياسيين من خلال إبراز مواقف داعمة مكشوفة لهم.

حيث تم رصد بعض المواقف الأولية الإسرائيلية خلال احتجاجات 30 جوان 2013، حيث ذكرت الشرق الأوسط / لندن في 2013/07/03، عن "نظير مجلي" ،أن رئيس الحكومة "بنيامين نتنياهو" أصدر تعليمات لجميع وزرائه يحظر عليهم التفوه بأية تعليقات على الأحداث الحالية في مصر. وقال نتنياهو لوزرائه " إن الوضع في الدولة الكبيرة المجاورة بالغ الحساسية، ونحن لانريد أن نبادر إلى أية أزمة دبلوماسية معها"[2].

كما أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق "شاؤول موفاز"، عن تأييده لموقف نتنياهو، وقال إن مايجري في مصر هو مسار طويل يتسم بقدرة الشعب المصري على فرض إرادته على القيادة السياسية ، ومايهم "إسرائيل" في هذا الشأن هو أن تحرص على اتفاقية السلام مع مصر". ورفض موفاز " مظاهر القلق " التي يبديها بعض السياسيين الإسرائيليين إزاء مايحدث هناك. وقال" إن مشكلتنا تتلخص في قوى الإرهاب العاملة في سيناء، والخطر منها كان قائما في عهد الرئيس السابق

---

[1] عبد الباريءعطوان ، " أمريكا تبيع مرسي والإخوان وتدعم انقلاب السيسي رسميا وتغازل السعودية" ، الرأي اليوم : 213/11/03، **على الرابط :** https://bit.ly/2COQl99، تاريخ الاطلاع : 2019/01/23.

[2] محسن محمد صالح ، محررا ، **الموقف الإسرائيلي من الأحداث والتغيرات في مصر في عام - منتصف يونيو 2013-منتصف يوليو 2014**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، صص 19-24.

حسني مبارك، وفي عهد الرئيس الحالي محمد مرسي، وعلى إسرائيل أن تحرص على الحذر واليقظة والاستعداد الدائم لأي تدهور في هذا المجال بالتعاون مع القيادات المصرية" .

أيضا نرصد تصريحات في ذات السياق، تلك التي صرّح بها "تساحي هنغبي"، "أن إسرائيل معنية بأن تبقى مصر مستقرة وذات صلة بالولايات المتحدة الأمريكية وبعيدة عن التعصب الديني". وأضاف النائب عن حزب "الليكود" أن " عودة الجيش المصري لتولي موقف مسيطر هي بشرى سارة بالنسبة لإسرائيل كما أن وجود قوة سيادية مصرية تتعامل مع العناصر الجهادية في سيناء هو أمر حيوي بالنسبة لها"[1].

فالحالة غير المستقرة في سيناء تخدم إسرائيل إذ تعتبرها هذه الأخيرة وسيلة للتغلغل في عمق سيناء وإعادة السيطرة عليها من جديد، طريق تواجد جيشها إلى جانب الجيش المصري، بمعنى أن التهديدات الأمنية شكلت دافعا لإسرائيل للتذكير بتفوقها العسكري وحاجة مصر لتدخلها من أجل تحقيق الأمن والاستقرار، خدمة لمصالح الطرفين، فبقاء العسكر في سدة الحكم المصري لاشك انه يخدم بالفعل المصالح الإسرائيلية .

3-مواقف دول الخليج المؤيدة للانقلاب العسكري :

تكاملت مواقف حكومات دول الخليج العربي، باستثناء قطر، في تصعيد النبرة الخطابية ضد الحكومة المصرية ومحمد مرسي، مع إعلان حركة " تمرد"عن تنظيم مظاهرات 30 جوان 2013 والمطالبة بانتخابات رئاسية مبكرة. فبمجرد الإطاحة بالرئيس المنتخب، أعلنت دول الخليج عن حزمة مساعدات اقتصادية عاجلة للاقتصاد المصري، وحتى يوم 13 جويلية 2013، أعلنت عن تقديم مساعدات اقتصادية إلى مصر قيمتها 12 مليار دولار، حيث قدمت السعودية منها 5 مليارات دولار، الكويت 4 مليارات ،والإمارات 3 مليارات، من إجمالها 3 مليار دولار منحة لا ترد، بينما توزعت المبالغ الباقية على كل ودائع في البنك المركزي المصري، وعلى شكل مشتقات نفطية.

حيث اعتبرت الخارجية الإماراتية أن هذه الإجراءات جاءت بعد أن مارست الحكومة المصرية "أقصى درجات ضبط النفس خلال الفترة الماضية"، وأنها وجهت مرارًا الدعوة إلى مصالحة وطنية شاملة لا تقصي أحدًا في إطار خارطة المستقبل التي جاءت استجابة للإرادة الشعبية في مصر يوم 30 جوان.

أضاف بيان دولة الإمارات: "ومما يدعو للأسف أن جماعات التطرف السياسي أصرت على خطاب العنف والتحريض وعلى تعطيل المصالح العامة وتقويض الاقتصاد المصري مما أدى إلى الأحداث المؤسفة اليوم"[2].

إضافة إلى مخرجات مؤتمر " تنمية الاقتصاد المصري" الذي عقد في شرم الشيخ في مارس 2015 قامت السعودية والكويت والإمارات بتقديم 12 مليار دولار أخرى بمقدار 4 مليار من كل دولة ، في حين قدمت سلطة عمان 500 مليون دولار[1].

---

[1] **المرجع نفسه** ، ص 27.

[2] معهد العربية للدراسات، " رصد المواقف الدولية والإقليمية من فض اعتصامي الإخوان وتداعياته في مصر"، **على الرابط** :https://bit.ly/2WaxAFQ ، تاريخ الاطلاع : 2019/01/23.

4-موقف الاتحاد الأوروبي :

لم يطلق الاتحاد الأوروبي على أحداث 03 جوان 2013 في مصر تسمية الانقلاب العسكري على الرغم من الإجماع الأوروبي العلني في عدم الترحيب بالخطوة العسكرية. فجاء الموقف الأوروبي مشابها للموقف الأمريكي، من حيث إصراره على مشاركة القوى السياسية في خريطة الطريق، لكنه لم يرفض تحرك العسكر ضد أول رئيس مدني منتخب لمصر من حيث المبدأ، أما ما رفضه فكان ممارسات القمع والإقصاء التي مارسها الجيش المصري بعد الانقلاب .حيث أصدرت مسؤولة السياسة الخارجية "كاثرين آشتون" في الاتحاد الأوروبي في 04 جوان 2013 بيانا، حثت فيه" جميع الأطراف على العودة سريعا إلى العملية الديمقراطية، بما في ذلك إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة ونزيهة، والتوافق على دستور وأن يتم ذلك بطريقة لاتستثني أحدا، وبما يسمح للبلاد باستئناف وإتمام انتقالها إلى الديمقراطية"[2]. وتوالت بعد ذلك مواقف الدول الأوروبية التي صيغت بعدم اعتبار التحرك العسكري انقلابا عسكريا، مع تأكيدها على أن الحل يجب أن يضم القوى السياسة المصري كلها، الأمر الذي يعني ضمنيا الامتثال للأمر الواقع وقبول الإطاحة بمرسي.

وبعد إجراء الانتخابات الرئاسية في عام 2014 وفوز " عبد الفتاح السيسي فيها، عاملته الدول الأوروبية بوصفه رئيسا شرعيا منتخبا لمصر، إضافة إلى استكمال برنامج " سبرينغ" الذي تحدثنا عنه سابقا، بقي العمل به قائما بعد الانقلاب على الديمقراطية، حيث وقع الاتحاد الأوروبي بموجب هذا البرنامج في 26 نوفمبر 2013، اتفاقا لتنفيذ برامج تعاون مشتركة تبلغ قيمتها 90 مليون يورو[3].

---

[1] عزمي بشارة، **ثورة مصر الجزء الثاني من الثورة إلى الانقلاب**، **مرجع سابق**، ص 515.

[2] "الاتحاد الأوروبي يدعو إلى عودة سريعة للديمقراطية في مصر" ، اليوم السابع : 2013/06/04، **على الرابط**: https://bit.ly/2FYWbaO، تاريخ الاطلاع : 2019/01/23.

[3] عزمي بشارة ، ثورة مصر الجزء الثاني من الثورة إلى الانقلاب، **مرجع سابق**، ص 481.

المبحث الثاني :التحولات الكلية في المشهد المصري بعد الانقلاب على الشرعية:

المطلب الأول :المشهد السياسي بعد الانقلاب :

أولا : المشهد الدستوري :

حيث وضعت الأطر الدستورية والقانونية بعد 03 يوليو 2013 في ظل أوضاع أكثر سوءا من أوضاع المرحلة الانتقالية الأولى بعد 11 فبراير 2011، لانها لم تتم فقط بصفة منفردة ومن دون أي نقاش حقيقي فحسب ، وانما أيضا في ظل اقصاء تيار بأكمله وملاحقته امنيا وقضائيا وتشويهه إعلاميا ، وضمت هذه الأطر بيانا من القوات المسلحة 3يوليو 2013، الاعلانان الدستوريان 5 و8 يوليو استنادا إلى بيان 03 يوليو مما اكسبه شكليا مكانة دستورية ، حيث حل الإعلان الأول مجلس الشورى ، بينما تضمن الثاني الأسس العامة للدولة والحقوق والحريات الأساسية وصلاحيات الرئيس التشريعية والتنفيذية وإجراءات تشكيل لجنتين يعينهما الرئيس لإجراء التعديلات الدستورية . دستور 2014 ، الذي كان من المفترض وفقا لبيان 3 يوليو والاعلان 8 يوليو ان يتم تعديل دستور 2012 ، وانتهى الوضع إلى تسمية هذه التعديلات "دستور 2014" هذا الدستور الذي لا يتفق لا في طريقة وضعه ولا مضمونه مع متطلبات الدستور الديمقراطي وفق العديد من المتخصصين ، ومئات القوانين وتعديلات القوانين على غرار قانون تنظيم العمل السياسي ، نظم الترقية والمعاشات للضباط، التسليح ، الضرائب، العقوبات ، وتوسيع "قانون الإرهاب" وغير ذلك من القوانين التي تمس موضوعات في غاية الأهمية والتي ليس من المنطقي ان تصدر عن جهة واحدة او فرد واحد فقط[1].

بعد صدور الإعلان الدستور من طرف الرئيس المكلف "عدلي منصور"، والذي جاء في المادة 28 منه انه بعد 15 يوما يتشكل بقرار من رئيس الجمهورية لجنة خبراء تضم اثنين من أعضاء المحكمة الدستورية العليا وهيئة المفوضين بها، واثنين من قضاة القضاء العادي واثنين من قضاة مجلس الدولة وأربعة من أساتذة القانون الدستوري بالجامعات المصرية ، وتختار المجالس العليا للهيئات والجهات القضاة المذكورة ممثليها، ويختار المجلس الأعلى للجامعات أساتذة القانون الدستوري ، وتختص اللجنة باقتراح التعديلات على دستور 2012 المعطل، على أن تنتهي من عملها خلال ثلاثين يوما من تاريخ تشكيلها ، ويحدد القرار الصادر بتشكيل اللجنة مكان انعقادها وقواعد تنظيم العمل بها[2].

---

[1]وحدة تحليل السياسات ،"مستقبل النظام السياسي المصري التحديات والمسارات"، **المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية**، 12 ابريل 2016، ص 9.

[2]إبراهيم نصر الدين ،**حال الأمة العربية 2014-2015 الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015، ص 188.

أما المادة 30 فقد أشارت إلى : " يعرض رئيس الجمهورية مشروع التعديلات الدستورية على الشعب لاستفتائه عليه خلال ثلاثين يوما من تاريخ وروده إليه، ويعمل بالتعديلات من تاريخ إعلان موافقة الشعب عليها في الاستفتاء، ويقوم رئيس الجمهورية بالدعوة لانتخاب مجلس النواب خلال خمسة عشر يوما من هذا التاريخ لإجراء الانتخابات خلال مدة لاتقل عن شهر ولا تتجاوز شهرين، وخلال أسبوع على الأكثر من أول انعقاد لمجلس النواب تتم الدعوة لإجراء الانتخابات الرئاسية. وتتولى اللجنة العليا للانتخابات القائمة في تاريخ العمل بهذا الإعلان،الإشراف الكامل على الاستفتاء.

ونتيجة لذلك تم تشكيل لجنتين :

لجنة العشرة : المكونة من عشرة أعضاء من الهيئات القضائية وفقهاء الدستور لدراسة دستور 2012 واقتراح التعديلات.

لجنة الخمسين : المكونة من خمسين شخصية معينة تمثل الجهات والشخصيات المؤيدة للانقلاب وتستبعد القوى المؤيدة للمسار الديمقراطي الذي تم الانقلاب عليه، وخصوصا الإخوان، لدراسة مقترحات لجنة العشرة وإعداد التعديلات المقترحة تمهيدا لطرحها في استفتاء عام [1].

وتم اختيار لجنة الخمسين برئاسة "عمرو موسى"، التي عهد إليها دستور 2012 ، على أن تنتهي اللجنة من إعداد المشروع النهائي للتعديلات الدستورية خلال ستين يوما ثم يطرح بعدها للاستفتاء الشعبي، وبدأت لجنة الخمسين عملها في 8 سبتمبر 2013، وأعلن رئيس اللجنة " عمرو موسى" في 02 ديسمبر 2013 انتهاء أعمال اللجنة. وفي 14 ديسمبر 2013 دعا الرئيس المؤقت "عدلي منصور" المصريين للاستفتاء على الدستور الجديد يومي 14 و15 جانفي 2014[2].وفيما يلي مقارنة بين أبرز مظاهر الاختلاف بين اللجنتين:

	الجمعية التأسيسية لدستور 2012	لجنة الخمسين 2013
شرعية اللجنة	نص على طريقة تشكيلها إعلان دستوري استفتي الشعب على بنوده	نص على طريقة تشكيلها إعلان دستوري أصدره رئيس المؤقت غير منتخب لم يستفت الشعب عليه
طريقة الاختيار	الانتخاب بواسطة أعضاء مجلسي الشعب والشورى المنتخبين من عموم الشعب	التعيين من الرئيس المؤقت غير المنتخب
عدد الأعضاء	مائة عضو	خمسون عضوا
نسبة تمثيل الأحزاب	خمسون عضوا اختارتهم الأحزاب الإسلامية، وخمسون آخرون اختارتهم الأحزاب الأخرى	عضوان للتيار الإسلامي، و48 للأحزاب الأخرى والشخصيات العامة
تمثيل ثوار 25 يناير	شارك بها عدد من شباب ثورة 25 يناير 2011	خلت من ممثلين عن ثورة يناير، وشارك بها ممثلون لما يعرف بائتلاف 30 يونيو

[1]باسم القاسم ، ربيع الدنّان ، **مصر بين عهدين مرسي والسيسي دراسة مقارنة** ، **مرجع سابق**، ص 53.
[2]**المرجع نفسه** ، ص 54.

الموقف منها	رحب بها الإسلاميون، ورحبت بها الأحزاب الليبرالية واليسارية، قبل أن ينسحب منها لاحقا عدد من ممثليها	رحبت بها الأحزاب الليبرالية واليسارية، وعارضتها كافة الأحزاب الإسلامية ورفضت المشاركة فيها باستثناء حزب النور (شارك بممثل واحد)
مدة العمل	ستة أشهر	ستون يوما

الجدول 05 : بين لجنة دستور مصر 2012 ولجنة الخمسين 2013 ، من إعداد موقع الجزيرة نت[1].

الأمر الذي طرح وجهتا نظر أيديولوجيتان بشأن دستور عام 2012، ومشروع دستور عام 2014. وتقضي الأولى - جماعة الإخوان المسلمين وحلفاؤها المناهضون للانقلاب العسكري - بأن لجنة الخمسين المُعينة، والتي كُلّفت بتعديل الدستور، لم تكن سوى لعبة بيد المؤسسة العسكرية المصرية ورئيسها عبد الفتاح السيسي. بينما تصر وجهة النظر الأخرى - المؤيدة للانقلاب العسكري - بأن مشروع الدستور المصري الجديد أنقذ مصر من وثيقة إخوانية كانت ستؤدي إلى كارثة في البلاد.

إنَ كلا الطرحين غير صحيح، فدستور عام 2012 لم يكن إخوانيا، وإن كان يحمل بعض الإشارات الدالة على ذلك، كما أن مشروع الدستور الجديد لم يكن مجرد إملاء من السلطات العسكرية على كاتبيه، بل عكس أيضا مزاج "النخبة المدنيّة العلمانيّة التقليديّة" ورغباتها، كما تصف نفسها[2].

عموما، يبلغ عدد مواد مشروع الدستور الجديد 247 مادة منها 42 مستحدثة و18 مادة في باب الحقوق والحريات و45 تتحدث عن العمال والفلاحين.وفيما يلي، مقارنة بين بعض مواد المسودة النهائية لدستور 2013 ودستور 2012 الذي أقر في عهد الرئيس المعزول محمد مرسي:

الجيش والقضاء العسكري:

ينظر إلى دستور 2013 بأنه منح مزايا خاصة للقوات المسلحة، من بينها أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة (الذي يتكون من قادة الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة الذي يعينهم وزير الدفاع ورئيس الأركان بالتشاور مع رئيس الجمهورية) لابد أن تؤخذ موافقته على تعيين وزير الدفاع وذلك لمدة ثماني سنوات (مدتين رئاسيتين كاملتين) .كما لم تنصّ مسودة الدستور بشكل واضح على كيفية عزل وزير الدفاع أو من يملك سلطة عزله .

هناك أيضا إجراءات واضحة تعطي لرئيس الجمهورية حق إعفاء الحكومة من أداء عملها بشرط موافقة أغلبية أعضاء مجلس النواب.

نصت مسودة الدستور الحالي على إمكانية محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية كما كان الحال في الدساتير السابقة، لكن المادة الحالية تحدد بشكل أكثر دقة الجرائم التي يحال فيها مدنيون إلى محاكم عسكرية، وهي أربع عشرة جريمة تمثل اعتداء مباشرا على منشآت القوات المسلحة أو معسكراتها أو أفرادها. في حين نص دستور 2012 على إمكانية محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية في حالة وقوع جرائم تضر بالقوات المسلحة، دون تحديد تلك الجرائم بالضبط، وترك أمرها للقانون.

[1] **للمزيد راجع** الرابط التالي :https://bit.ly/2CHQdYJ، تاريخ الاطلاع : 2019/01/24.
[2] أحمد زايد، "من البصاصة إلى الصراع والعنف: آليات المراقبة في الدولة المصرية الحديثة"، **مجلةعمران**، العدد 6 (خريف 2013) ، ص 25.

غير أنه أثارت هذه المادة جدلا واسعا بين الحقوقيين وبعض الحركات الشبابية والثورية من بينها حركة 6 أبريل التي خرجت في احتجاجات تطالب بإلغائها تماما، حيث يعتبرون أنها تمثل تغلغلا من جانب الجيش على الحياة المدنية[1].

مواد الهوية:

نصت مسودة الدستور النهائية على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع والمرجع في تفسيرها هو ما تضمنته مجموع أحكام المحكمة الدستورية في هذا الشأن، وألغيت المادة المفسرة لمبادئ الشريعة وهي المادة 219.لكن مسودة الدستور حظرت قيام أحزاب على أساس ديني وهو ما لم يكن قائما في دستور 2012، وإن كان بعض الخبراء يرون أن هذا يتناقض مع المادة الثانية من المسودة التي تتحدث عن أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع.

في حين نص دستور 2012 على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، وتضمن المادة 219 المفسرة لكلمة مبادئ الشريعة الإسلامية، وتقول إن المبادئ تشمل أدلتها الكلية وقواعدها الأصولية والفقهية ومصادرها المعتبرة في مذاهب أهل السنة والجماعة.

وقد كانت المادة الجديدة مثار جدل في بادئ الأمر بين ممثلي حزب النور السلفي في لجنة الخمسين المنوطة بإعداد مشروع الدستور، لكن في النهاية تم التوصل إلى التوافق بشأنها من خلال الموافقة على أن تكون المرجعية في تفسير مبادئ الشريعة هي أحكام المحكمة الدستورية العليا، وهو ما قبل به حزب النور[2].

مواد مستحدثة:

تضمنت المسودة النهائية للدستور 42 مادة مستحدثة أبرزها مادة حول التعذيب تؤكد على أن التعذيب جريمة لا تسقط بالتقادم وأخرى تتحدث عن حظر التهجير القسري التعسفي للمواطنين بجميع صوره وأشكاله، ومخالفة ذلك جريمة لا تسقط بالتقادم.

واستحدثت مادة تؤكد التزام الدولة بالحقوق والحريات الواردة في الاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان والتي تصادق عليها مصر[3]. غير أن جميع النصوص في هذا السياق لم تكن مطلقة كما ينبغي أن تظهر في الدستور، بل قيّدت بأحكام القوانين التي تصدر لتنظيمها، ما يتيح تضييقها أو الحد منها من خلال التفاصيل والإجراءات والمواد التي سوف تتضمن قوانين الجمعيات والاجتماعات العامة والأحزاب والنقابات. وقد يكون من المفيد الإشارة إلى قانون التظاهر الذي صدر بعد الانقلاب العسكري واشترط الحصول على ترخيص للتظاهر السلمي.

---

[1] باسم القاسم ، ربيع الدنّان ، **مصر بين عهدين مرسي والسيسي دراسة مقارنة ، مرجع سبق ذكره** ،ص 57.
[2] محمد رمضان ، " مقارنة بين مشروع دستور 2012 ومشروع دستور 2014"، bbc عربي ، **على الرابط**: https://bbc.in/2sKdy7y، تاريخ الاطلاع : 2019/01/24.
[3] وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، "دستور بالغلبة: نظرة مقارنة بين دستور 2012 ومشروع دستور 2014"، **تقدير موقف**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، يناير 2014، ص7.

تضمنت المسودة مادة مستحدثة أخرى تنص على التزام الدولة بحماية قناة السويس والحفاظ عليها بصفتها ممرا مائيا دوليا مملوكا لها، كما تلتزم بالتنمية المستدامة لقطاع القناة باعتباره مركزا اقتصاديا عالميا متميزا تحت إشراف الدولة.

وإحدى المواد المستحدثة أيضا نصت على التزام الدولة بوضع خطة قومية شاملة لمواجهة مشكلة العشوائيات تشمل توفير البنية الأساسية والمرافق وتحسين نوعية الحياة والصحة العامة، كما تكفل توفير الموارد اللازمة للتنفيذ خلال مدة زمنية محددة.

العدالة الانتقالية/العزل السياسي: لم يتضمن دستور 2014 أي نصوص متعلقة بالعدالة الانتقالية، أو بعزل رموز النظام القديم. في حين نص دستور سنة 2012 على مادة العزل السياسي التي منعت قيادات الحزب الوطني المنحل من ممارسة العمل السياسي والترشح للانتخابات الرئاسية والتشريعية لمدة عشرة أعوام من تاريخ العمل بالدستور[1].

صوت المصريون على مشروع الدستور المصري في 14 و 15جانفي 2014، وقد أعلن التحالف الوطني لدعم الشرعية مقاطعته لاستفتاء الدستور، كما أعلن حزب مصر القوية أيضا المقاطعة، وقد شهد الاستفتاء إقبالا ضعيفا جدا قياسا باستفتاء 2012، وبالرغم من ذلك أعلنت اللجنة المنظمة للاستفتاء أن عدد الذين شاركوا في الاستفتاء بلغ 20.613.677 بنسبة 38.6% ممن مسموح لهم بالتصويت وعددهم 53.423.485، وأيد الدستور 98.1% بينما رفضه 1.9%[2]. وهو ما أثار علامات استفهام كبيرة ما تشير في طياتها إلا للعودة لنظام مبارك وعمليات التزوير واسعة النطاق في الانتخابات والاستفتاءات.

ثانيا :المشهد الانتخابي :

تم تحديد إجراء الانتخابات الرئاسية يوما 26 و27 ماي 2014 ، ثم قررت اللجنة العليا المشرفة على الانتخابات تمديد التصويت ليوم ثالث ،ما أثار لَغَطاً واسعا خاصة في ظل محدودية الإقبال على الاقتراع، إلا أن اللجنة العليا بررت التمديد بإتاحة فرصة التصويت لأكبر عدد من الناخبين بعد الغروب ومع انكسار حرارة الشمس. تقدّم للانتخابات الرئاسية مرشحان هنا " المشير عبد الفتاح السيسي" وزير الدفاع السابق و" حمدين صباحي" زعيم التيار الشعبي الذي هو عبارة عن تجمع للقوميين واليسار وسبق له الترشح في انتخابات 2012 مقابل المرشح " محمد مرسي" ، بينما انسحب "سامي عنان" رئيس أركان القوات المسلحة الأسبق والمستشار " مرتضى منصور" .

فاز في هذه الانتخابات المرشح " عبد الفتاح السيسي" بنسبة 96.91% ما يرجع مصر لسنوات الانتخابات التي كانت تجرى زمن مبارك.

أما فيما يخص الانتخابات التشريعية فقد نص قانون الانتخابات البرلمانية لسنة 2015 على المزج بين النظام الفردي الذي ضم 448 مقعدا، ونظام القوائم المطلقة الذي ضم 120 مقعدا موزعا على 4 قوائم لكل الجمهورية. حيث عرف القانون تفاوتا غريبا في تقسيم الدوائر الفردية فكانت هناك

[1] "نظرة مقارنة بين دستور 2012 ومشروع دستور 2014 في مصر" ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2014/01/15، على الرابط :https://bit.ly/2DxE4aw، تاريخ الاطلاع : 2019/01/24.

[2] الموقع الرسمي للاستفتاء على دستور 2014، **على الرابط**: https://bit.ly/2sLOQnf ، تاريخ الاطلاع : 2019/01/24.

119 دائرة خصصت لمقعدين و77 مقعد و35 بثلاث مقاعد والباقي 4 مقاعد وهو أمر يدل على أن التفكير بالقطعة الذي تحكمه تفاصيل فنية وإدارية منفصلة تماما عن أي رؤية سياسية، أو حتى تصور عام وشامل، لازال هو الذي يحكم عملية إصدار القوانين .

أما نظام القوائم المطلقة فقد اختزل القوائم في 4 قطاعات فقط وليس قوائم المحافظات التي قدمت كمقترح للسلطة التنفيذية وكان سيعني في حالة تبنيه أن تعطي 27 فرصة للقوائم المتنافسة تمثل كل منها محافظة من محافظات الجمهورية بما يعني السماح لوجود فرص للمنافسة بين تيارات سياسية مختلفة يمكنها أن تفوز بقائمة آو اثنتين لا أن تقتصر المنافسة على أربع قوائم فقط حسمت منذ البداية لصالح القوائم المدعومة من الدولة[1] .

وفي ظل ضعف الأحزاب واستحالة أن تشكل قوائم قادرة على المنافسة في دائرة انتخابية عدد ناخبيها 10 ملايين صوت وفي ظل معرفة المتابعين بالشأن السياسي المصري بأن هذا النوع من القوائم الكبيرة لا يستطيع إلا الإخوان والتيارات الإسلامية من جانب، أو أجهزة الدولة الأمنية من جانب آخر تشكيلها وفي ظل خروج الإخوان من المعادلة الانتخابية وضعف الأحزاب المدنية سيطرت الأجهزة الأمنية بشكل كامل على عملية تشكيل القوائم الانتخابية بصورة منفردة وبدون أي مشاركة من الأحزاب المدنية.

أعلنت اللجنة العليا للانتخابات عن فتح باب الترشح ابتداء من2015/02/08، على أن تبدأ العملية الانتخابية في الخرج في 21 و2015/03/22 ، وتليها المرحلة الأولى، وتنتهي المرحلة الثانية في 26-2015/04/27، وإذا اقتضت الضرورة إجراء إعادة تنتهي في 2015/05/07.

وفي 2015/03/01 أقرّت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قرار الرئيس المصري بشأن تقسيم الدوائر الانتخابية، وقررت محكمة القضاء الإداري في 2015/03/03 وقف إجراء الانتخابات. فأصدرت اللجنة العليا قرارا بوقف العملية الانتخابية مع الاحتفاظ بأوراق المرشحين الذين بلغ عددهم 7.416. وبعد تعديل قانون تقسيم الدوائر الانتخابية، أعلنت اللجنة العليا إعادة البدء بإجراءات الترشح للانتخابات في 2015/09/01، والتي أقيمت على مرحلتين في الفترة 2015/10/17 – 2015/12/04. وفي وسط أجواء من الانقسام السياسي دعي الناخبون المصريون لاختيار ممثليهم على مرحلتين خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من سنة 2015[2].

تجدر الإشارة هنا إلى أن مركز "كارتر" الذي شارك في مراقبة الانتخابات التشريعية 2011-2012 أعلن انه قد أغلق مكتبه الميداني في مصر، وانه لن يرسل بعثة متابعة لتقييم انتخابات مصر البرلمانية 2015 ويعكس هذا القرار تقييم مركز كارتر بأن:" البيئة السياسية مستقطبة استقطابا حادا، وأن الفضاء السياسي قد ضاق بالنسبة للأحزاب السياسية المصرية، والمجتمع المدني والإعلام. ونتيجة لذلك، ليس من المرجح أن تقدم الانتخابات المقبلة تحولا ديمقراطية حقيقيا في مصر. ويواجه

[1] باسم القاسم ، ربيع الدنّان ، **مصر بين عهدين مرسي والسيسي دراسة مقارنة، مرجع سبق ذكره** ، ص 68.
[2] **المرجع نفسه** ، ص 69.

كلاّ من المجتمع المدني المصري والمنظمات الدولية بيئة مقيدة بشكل متزايد تعيق قدرتها على إجراء متابعة ذات مصداقية للانتخابات".[1]

الملاحظ انه كان البرلمان المصري يتكون من غرفتين هما مجلس الشعب ومجلس الشورى ، لكن الدستور المعدل الذي اقر في سنة 2014، نصّ على إلغاء مجلس الشورى وتغيير اسم مجلس الشعب إلى مجلس النواب، ويتألف مجلس النواب من 568 عضوا منتخبا، هم 448 نائبا بالنظام الفردي و 120 نائبا بنظام القوائم المغلقة المطلق(يعني إما فوز القائمة بكامل مرشحيها أو خسارتها تماما بكامل مرشحيها)، ويحق للأحزاب والمستقلين الترشح في أي النظامين، كما يحق لرئيس الجمهورية أن يعيّن ما يصل إلى 5% من عدد الأعضاء المنتخبين.

بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات، نسبة 26.56% بالجولة الأولى و 21.71% للجولة الثانية مما يشير إلى عزوف قطاع واسع من المواطنين عن المشاركة في التصويت مقارنة بانتخابات 2012 التي تجاوزت نسبة المشاركة 60% [2]. فازت فيها قائمة " في حب مصر" المؤيدة للرئيس " السيسي" والتي تضم أحزاب "المصرين الأحرار" و"الوفد" و"مستقبل وطن"، بـ 120 مقعدا، هي إجمالي المقاعد المخصصة للقوائم. فيما فاز المستقلون بالعدد الأكبر من المقاعد المخصصة للفردي، والبالغ عددها 448 مقعدا. بعد ذلك اصدر الرئيس السيسي في 31 ديسمبر 2015 قرارا جمهوريا بتعيين 28 عضوا بمجلس النواب[3].

ثالثا : انعكاسات الانقلاب العسكري على النظام السياسي في مصر:

حيث اثبت هذا المسار بانتخاباته وممارساته عدة نتائج أساسية، منها :

1-ترسيخ الحكم العسكري : حيث تم ترسيخ المؤسسة العسكرية ، مع استقواء فريق سياسي بها لاقصاء فريق آخر، وقيام المجل العسكري بالتدخل لملء ما اسماه " الفراغ الناتج عن صراعات السياسيين" والحفاظ على مصالحه نظريا ، واصطف الجيش مع القوى المدنية ضد التيار الإسلامي ورسم مسارا سياسيا من دون الإسلاميين ، بل اعتمد على سياسة اقصائية تجاه حركة الإخوان المسلمين وحلفائها ولاحقا ضد كل القوى المحسوبة على الحراك.

2-الإقصاء والعنف : حيث شهدت مرحلة مابعد الانقلاب تحميل جماعة الإخوان المسلمين والتيار الإسلامي عامة أخطاء المرحلة الانتقالية ، وإعلان جماعة الإخوان جماعة إرهابية ، واستغلال مايسمى الحرب على الإرهاب لضرب التيار الإسلامي ثم كافة القوى الثورية الأخرى ، وقد أدت هذه السياسة إلى انقسام سياسي ومجتمعي حاد ، ودفعت بعض الشباب إلى التخلي عن العمل السلمي واعتماد العنف وسيلة للثأر. وتبني نظام 3 يوليو الحل الأمني مع الجميع ، الأمر الذي فاقم الكثير من الاوضاع وبروز أنماط متعددة من العنف .

---

[1] موقع مركز كارتر ، 2015/10/15 ، **للمزيد راجع**: http://www.cartercenter.org/resources/pdfs/news/pr/egypt-101514-arabic.pdf، تاريخ الاطلاع : 2019/01/25.

[2] الانتخابات البرلمانية المصرية والمسار السياسي، منتدى البدائل العربي للدراسات ، ترجمة لـ: Egyptianparliamentaryelections and the politicalpath, AFA Papers Alternatives ، على الرابط : https://bit.ly/2zMOHUL، تاريخ الاطلاع : 2019/01/23.

[3] باسم القاسم ، ربيع الدنّان ، **مصر بين عهدين مرسي والسيسي دراسة مقارنة، مرجع سبق ذكره** ، ص 71.

إضافة إلى الأخطاء السياسية المتتالية لحكومات مابعد 3 يوليو 2013 ، بدءا من الفشل في معالجة الملفات اليومية وعودة اركان نظام مبارك إلى المناصب التنفيذية ، مرورا بالتظاهر وتمرير المحاكمات العسكرية بالدستور ، وانتهاءبالافراج عن مبارك وأركان حكمه وقتلة المتظاهرين ومحاكمات الناشطين الشباب إلى تنامي معارضة عريضة للمسار ولكافة الممارسات الأمنية التعسفية التي شهدتها البلاد.

-ان نظام مابعد 3 يونيو رسخ تحويل الثورة الشعبية إلى ثورة مضادة ، بعد ان استولى الجيش على السلطة واطلق يد الأجهزة الأمنية في السيطرة على مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية ، لاسيما بعد فشل سياسة الإقصاء المتبعة رسميا تجاه التيار الإسلامي ، وسقوط الاعتقاد بان إسقاط الإسلاميين من الحكم بطرق غير ديمقراطية سيؤدي إلى حلول غير الإسلاميين في الحكم بطرق ديمقراطية ، لان ماحدث هو حلول انصار الثورة المضادة مكان الإسلاميين وغير الإسلاميين معا ، وبطرق وانتخابات غير ديمقراطية وبدعم من الأجهزة الأمنية.

- ان المشكلة ليست في الشعب وانما في إصرار النخب الأمنية والعسكرية على الصراع الصفري وعلى تاميم المجال العام.

-صعوبة إصلاح النظام من الداخل ، بمعنى ان نظام مابعد يوليو 2013 ، حول نضال المصريين السلمي من اجل الحرية والديمقراطية إلى صراع صفري حاد ، وأقام نمطا عنيفا للحكم يكاد ينقرض في العالم ، لإنه يعتمد على سيطرة الأجهزة الأمنية ، وإغلاق كل سبل العمل السياسي السلمي[1].

-غاب عن هذا المسار اية محاولات جادة للحوار ، فقد اهتمت معظم المبادرات التي قدمت بتحقيق مصالحة وطنية شاملة تنهي الانقسام ، لكن كل هذه المبادرات لم تكن محلا للاهتمام من النظام وخاصة مع تأكيد الحكومات المتعاقبة بعد 3 يوليو تحميل الإخوان المسؤولية وغلق باب التصالح معها واعلانها " جماعة إرهابية" في ديسمبر 2013.

-أزمة القضاء:

على الرغم من نجاح حراك 25 يناير في عزل راس النظام المتمثل في مبارك عن الحكم ، غير انه لم يستطع إبعاد تأثير الأجهزة الأمنية والقضائية عن مجرى الأحداث. خصوصا فيما يتعلق بملف مكافحة الأجهزة الأمنية المتورطة في قتل وتعذيب متظاهري الحراك وكذلك في محاكمة رموز النظام السابق. حيث حكمت محكمة جنايات القاهرة في يونيو 2012 على مبارك ووزير داخليته حبيب العادلي بالسجن 25 عاما في قضية قتل المتظاهرين ، بينما برّأت نجليه وستة مساعدين لوزير الداخلية.

غير انه وبعد انقلاب جويلية 2013 ، تم إعادة المحاكمة بناءا على طعن مقدم من مبارك والعادلي ، حيث قضت محكمة جنايات القاهرة في 29 نوفمبر 2014 ببراءة المتهمين كافة[2] بعد سلسلة من

---

[1] وحدة تحليل السياسات ،"مستقبل النظام السياسي المصري التحديات والمسارات، **مرجع سبق ذكره** ، ص13.

[2] **قضية القرن** والمتهمين فيها : مبارك ونجليه علاء وجمال مبارك، رجل الأعمال حسين سالم، ووزير الداخلية المصري الأسبق حبيب العادلي ومساعديه الستة: رئيس قوات الأمن المركزي الأسبق اللواء احمد رمزي، رئيس مصلحة الأمن العام الأسبق عدلي فايد، رئيس جهاز مباحث امن الدولة الأسبق اللواء حسن عبد الرحمن، مدير امن

المحاكمات الصوريّة، هذه الأحكام التي صدرت والطريقة التي سارت فيها هذه المحاكمات أعطت صور حقيقية عن طبيعة السلطة التي باتت تحكم مصر بعد الانقلاب، وعلى النقيض من ذلك، فإن محاكمات معارضي الانقلاب ومعارضي "السيسي" بعد ذلك سلكت مسارا مغايرا ، إذ تمّ الحكم على 464 شخصا بالإعدام وتم التنفيذ الفعلي لحكم الإعدام بحق كثيرون منهم، كما تمّ الحكم على حوالي 5000 متّهم بالسجن ومن بين هؤلاء المحكومين هناك أكثر من 772 محكوم عليهم بالمؤبد.

إذ دأب القضاء على الموافقة على فترات مطولة من الحبس الاحتياطي للمتهمين من أعضاء الإخوان المسلمين والنشطاء المعارضين للحكومة، مع السماح لأفراد قوات الأمن وغيرهم من مؤيدي "السيسي" بالخروج بكفالة. وغياب المحاسبة على قيام قوات الأمن بالاعتداء على المتظاهرين.

وفي أكتوبر 2014 اصدر "السيسي" مرسوما بتوسيع اختصاص القضاء العسكري بحيث يشمل " كافة المرافق العامة والحيوية" لمدة عامين. ومنذ ذلك الحين وحتى يونيو 2015 أحالت النيابة ما لايقلّ عن 2.280 مدنيا إلى محاكمات عسكرية، بحسب إحصاء "هيومن رايت ووتش Human Right Watch" وفي ماي 2015 حكمت إحدى المحاكم العسكرية في الإسكندرية على ستة أطفال بالسجن لمدة 15 عاما بحسب الجماعة الوطنية لحقوق الإنسان والقانون[1].

وبناءا على ما سبق يمكن القول عموما، أن النظام المصري بعد الانقلاب تعرّض للعديد من المواقف والأزمات الطارئة التي كانت لها انعكاساتها على تطورات الأوضاع ومعدلات الاستقرار في النظام ، إضافة إلى عدّة أزمات أخرى ، نشير إلى أهمها :

-**تصاعد التوتر في النوبة** : في يناير 2016 اقر البرلمان القرار الجمهوري رقم 444 وينصّ على تحديد المناطق المتاخمة لحدود مصر، الأمر الذي أثار غضب النوبيين حيث ينظر النّوبيين إلى القرار على انه قضا على آخر آمالهم في حلم العودة، حيث أن عدد من القرى النوبّية القديمة على ضفاف بحيرة ناصر تدخل ضمن المناطق المحظورة في القرار 444، وهو مايعني حرمان النّوبيين من عودتهم الكاملة إلى قراهم الأصلية التي هجروا منها في عام 1963 لبناء السد العالي. ونتيجة لذلك شهدت النّوبة موجة غضب وحدوث اشتباك بين الأهالي وعناصر من الجيش.

-**الطائرة الروسية** : جاءت أزمة الطريقة الروسية في سيناء لتكشف عن مدى الانهيار الأمني الذي تعاني منه الأجهزة الأمنية في مصر ، في وقت تشهد سيناء أعلى معدلات الانتشار الأمني والعسكري بين محافظات مصر المختلفة، وجاء هذا الحادث ليفرض المزيد من التداعيات عن اختراقات خارجية في منظومة الأمن المصري وعدم قدرة النظام على فرض سيطرته على الأوضاع في البلاد .

غير انه وبالرغم من محاولات "السيسي" القيام بخطوات لتحسين الصورة الذهنية وربما امتصاص حالة الاحتقان الموجودة بسبب تردي الأحوال الاقتصادية وارتباك المشهد السياسي، على غرار الإفراج عن قيادات التحالف الوطني لدعم الشرعية، كان أبرزهم القيادي في حزب الاستقلال

القاهرة الأسبق اللواء إسماعيل الشاعر، مدير امن الجيزة الأسبق اللواء أسامة المراسي، ومدير امن السادس من أكتوبر السابق اللواء عمر فرماوي.

[1] "مصر- عام من الانتهاكات في ظل قيادة السيسي" ، هيومنرايتسووتش ، 2015/7/8، **على الرابط** : https://bit.ly/2TaTnj3، تاريخ الاطلاع : 2019/02/28/.

"مجد قرقر" ورئيس حزب البناء والتنمية "نصر عبد السلام" والداعية الإسلامي " فوزي السعيد" يوم 19 مارس 2016 بالرغم من وجود دلالات متعددة لقرار الإفراج هذا، من بينها وجود نوع من الصراع بين مراكز القوى داخل الدولة عقب إقالة وزير العدل "أحمد الزند" ، إلا أن الافراجات لم تشمل أي من الإخوان ،لهذا يمكن القول أنها أتت ضمن سعي النظام إلى تجميل شكلي لصورته دون إحداث أي تحسن حقيقي في ملف حقوق الإنسان[1].

المطلب الثاني :المشهد الاقتصادي والأمني بعد انقلاب جويلية 2013.

أولا :التكلفة الاقتصادية للانقلاب العسكري في مصر:

ليس سهلا تقدير التكلفة الاقتصادية التي خلفها انقلاب 03 جويلية 2013، إلا انه سنحاول في هذه الجزئية الإشارة إلى بعض أنماط التكلفة التي وردت عنها بيانات رسمية حكومية، مثل زيادة الدين العام المحلي والدين العام الخارجي، وانخفاض الموارد من العملات الأجنبية، تراجع الأرصدة من العملات الأجنبية والعجز بالموازنة وكذا انخفاض قيمة الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية وغيرها ..

1-ارتفاع الدين العام الداخلي :

بداية سنة 2013 تم تسجيل 1527مليار جنيه كرصيد للدين العام المحلي[2] ، وبلغت أرصدة ذلك بنهاية سبتمبر 2015 نحو 2259 مليار جنيه ، بزيادة 732 مليار جنيه خلال 27 شهرا بنمو 48% وبمتوسط شهري لزيادة الدين العام المحلي 27.1 مليار جنيه. وهو المتوسط الشهري الذي اتجه للزيادة خلال عام 2015، بعد تراجع المنح الخليجية للموازنة ، حيث بلغ المتوسط الشهري للدين العام المحلي 30.6مليار جنيه خلال الربع الأول من العام ، ليزيد المتوسط الشهري إلى 33.3مليار جنيه خلال الربع الثاني من العام ، ثم ارتفع بقوة إلى 46.7 مليار جنيه خلال الربع الثالث من عام 2015.

وفي ضوء تكلفة الدين العام بالموازنة العامة والبالغة خلال السنة المالية 2016/2015 نحو 502مليار جنيه، وبالإضافة إلى العجز الكلي بالموازنة البالغ 251 مليار جنيه، استمر الدين العام المحلي في الصعود، الأمر الذي ستتحمله الأجيال القادمة تكلفته على حساب أوجه الإنفاق بالموازنة خاصة الاستثمارات الحكومية وأجور الموظفين والقدرة الشرائية للمواطن حيث استحوذت تكلفة الدين العام

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 17.

[2] **الدين العام**: يقصد به "مبلغ نقدي من المال تقترضه الدولة أو احد أشخاص القانون العام من الأفراد آو المؤسسات المالية الخاصة أو العامة الوطنية منها أو الدولية أو من الدول الأخرى، بموجب اتفاق يستند في أساس مشروعيته إلى قاعدة قانونية عامة صادرة عن السلطة التشريعية، يتضمن مقابل الوفاء والتعهد برده ودفع فائدة عنه وفقا لشروط الاتفاق". أما**الدين العام المحلي** فهو مجمل المبالغ التي تحصل عليها الدولة من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المقيمين في إقليمها بغض النظر عن جنسياتهم سواء كانوا مواطنين أوأجانب . ويعرف الدين العام المحلي في علم المالية العامة بالقروض العامة المحلية .أما**الدين العام الخارجي** هو الدين الذي تحصل عليه الدولة من دولة أجنبيةأو من شخص طبيعي أو اعتباري مقيم في الخارج أو من هيئة حكومية أو صندوق حكومي أو دولي أو منظمة دولية في الخارج. وقد عرف البنك الدولي إجمالي الدين الخارجي على انه:" مبلغ الديون المستحقة لغير المقيمين في الدولة والقابلة للسداد بالعملة الصعبة آو من خلال السلع أو خدمات". للمزيد راجع :اشرف محمد دوابة، " أزمة الدين العام المصري رؤية تحليلية"، **المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية** ، دراسات اقتصادية: 26 جويلية 2016، صص 4-5.

الداخلي على نسبة 40% من الإنفاق العام بموازنة2016/2015[1]، ليصل خلال السنة المالية 2018/2017 إلى 3.695 تريليون جنيه - التريليون يساوى 1000 مليار - أي ما يمثل 83% من الناتج المحلى الإجمالي لمصر، منه 84.4% مستحق على الحكومة. حسب ماكشفت بيانات تقرير للبنك المركزي، كما أشارت أيضا إلى أنصافى رصيد الدين المحلي المستحق على الحكومة بلغ نحو 3120 مليار جنيه في نهاية جوان 2018، بزيادة قدرها 434 مليار جنيه، فيما بلغت مديونية الهيئات العامة الاقتصادية نحو 317 مليار جنيه بزيادة قدرها نحو 95 مليار جنيه[2].

2-ارتفاع الدين الخارجي :

لو تتبعنا تاريخ مع الدين الخارجي منذ عهد السادات نلاحظ أن هذا الأخير حاول استثمار نتائج حرب أكتوبر (تشرين الأول) 1973 لتمرير مشروعه الاقتصادي، ولا سيما بعد زيارة الرئيس الأمريكي "ريتشارد نيكسون" صاحب قرار فك الارتباط بالذهب. ولكن اتفاقية "كامب ديفيد" ومجمل السياسات (الانفتاحية) جاءت بنتائج معكوسة؛ إذ قاطعت الدول العربية مصر إثر "كامب ديفيد" ونقل مقر الجامعة العربية من مصر إلى تونس وعاشت مصر السادات عزلة عربية، وانفتاح على الهيمنة الغربية، وعلى رأسها (إسرائيل)، وتوفي السادات مخلفا وراءه دينا خارجيا يقدر بـ14.3 مليار دولار. ولم تتعاف مصر من أزمة الديون حتى حرب الخليج التي شاركت فيها مصر ونالت بعدها إعفاء من مجمل ديونها الخارجية. ومع هبوب رياح الأزمة الاقتصادية العالمية بلغ العجز في الميزانية المصرية 6،8%، وبلغ ذروته بعد الثورة المصرية مباشرة ليسجل أعلى مستوى له في 2012 ليصل إلى 13.3%[3].

أماعند استيلاء العسكر على الحكم في 3 يوليو 2013، وخلال الأشهر التالية لسبتمبر 2015 تصاعدت موجة الاقتراض الخارجي بلغ الدين الخارجي بنهاية سبتمبر 2015 نحو 46.1 مليار دولار لاسيما بعد الاقتراض من البنك الدولي والبنك الأفريقي للتنمية 1.5 مليار دولار منهما (مليار دولار من البنك الدولي)، وتأتي هذه القروض، وسط ارتفاع ملحوظ في الدين الخارجي لمصر، ففي الربع الثالث من العام المالي الماضي، والذي انتهى مع نهاية مارس 2016، ارتفع الدين الخارجي لمصر بنسبة 34.1% بوصوله إلى حوالي53.4 مليار دولار[4] .

فتورط مصر مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مرة أخرى، زاد الطين بلّة. بالإضافة لشهادة ثقة تدعم برنامج الإصلاح الاقتصادي الطموح المبني على تنفيذ سياسات غير شعبية والتي تم الإعلان عنها خلال العام 2017 على موجات مع كل شريحة جديدة يصرفها الصندوق لمصر، ورغم

---

[1] ممدوح الولي ،" التكلفة الاقتصادية للانقلاب العسكري في مصر"، **المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية**، تقديرات اقتصادية: 29 يناير 2016 ، ص2.

[2] احمد يعقوب، " البنك المركزي: الدين العام المحلي يرتفع لـ 3.695 ترليون جنيه بنهاية يونيو "، **اليوم السابع** : 25 أكتوبر 2018، **على الرابط** : https://bit.ly/2I1zsOa، تاريخ الاطلاع : 2019/02/07.

[3] "القصة الكاملة..قرض صندوق النقد الدولي المثير للجدل في مصر" ، **ساسة بوست** : 2016/06/20، **على الرابط**: https://bit.ly/2zIAcl5، تاريخ الاطلاع : 2019/01/08.

[4] **المرجع نفسه.**

تحسن الوضع الاقتصادي المصري، إلا أن آثاره السلبية بدأت بعد إتباع السياسات التقشفية التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية بما فيها قرار تعويم العملة المصرية، ومن الطبيعي أن تضع تلك السياسات مصر على مفترق طرق ومن غير المستبعد أن يكون أحد سيناريوهاتها تكرارا لثورة 1977[1].

وأثارت موافقة الصندوق على القرض بعد 5 سنوات من المفاوضات الكثير من ردود الأفعال، فعلى الصعيد الرسمي اعتبرته الحكومة فرصة وانتصارا، فيما يرى بعض الخبراء أن آثاره السلبية أكثر من إيجابياته.إذ لايزال الصندوق صاحب نظرية ثابتة لاتتغير بتركيزه على الإصلاحات النقدية والمالية دون الأخذ في الاعتبار حاجة مصر إلى إصلاح هيكليتها الإنتاجية مما سيؤدي في النهاية لتعميق الكساد والركود. ما يظهر من خلال القرار الأخير للبنك المركزي بتخفيض قيمة الجنيه 65 % ورفع سعر الفائدة3%، وهي إجراءات تؤدي إلى عرقلة الاستثمار وارتفاع تكاليفه، مما سيؤدي إلى توقف العديد من الصناعات المحلية لعدم قدرتها على المنافسة أو تحقيق أرباح في ظل ارتفاع تكاليف التمويل والإنتاج.[2].

وننوه هنا إلى عدم شعور الحكومة المصرية الآني بخطورة الديون الناتجة عن القروض لكن عندما يحل وقت سدادها والفوائد المترتبة عليها، ستكون هناك أزمة، خاصة أن القطاعات الاقتصادية المصرية لا يمكنها توليد كل الدولارات اللازمة لسداد هذه الديون بسبب استمرارية الزيادة في الدين المحلي والأجنبي، وغياب مصادر العملة الصعبة.

3-زيادة العجز بالموازنة رغم المنح :

رغم حصول الموازنة العامة على 95.9 مليار جنيه خلال العام المالي الأول للانقلاب، وزيادة النسبة التي تحصل عليها وزارة المالية من إيرادات الصناديق الخاصة إلى 35% من الإيرادات، مقابل نسبة 20% قبل ذلك، فقد بلغ العجز الكلي بالموازنة 255.4 مليار جنيه، مقابل 239.7 مليار جنيه للعجز بالموازنة خلال العام المالي الذي حكم خلاله الرئيس مرسي والذي لم يحصل خلاله على منح سوى بنحو 5.2 مليار جنيه فقط.

وفي العام المالي الثاني للانقلاب 2015/2014، ورغم الحصول على منح بلغت 25.4 مليار جنيه فقد زاد العجز الكلي بالموازنة إلى 279.4 مليار جنيه، بنسبة 11.5% من الناتج المحلي الإجمالي، رغم الوعود المتكررة من وزارة المالية بخفض النسبة إلى 10% ورغم انخفاض أسعار البترول عالميا مما قلّل من فاتورة دعم الطاقة.وفي الربع الأول من العام المالي 2016/2015، والذي مثل العام الثالث للانقلاب، فقد بلغ العجز الكلي 78.3 مليار جنيه [3].

---

[1]غياث عباس، "سياسات صندوق النقد الدولي في العالم العربي..والأردنيون ليسوا أول المنتفضين، **ساسة بوست**: 2018/10/15، **على الرابط** : https://bit.ly/2RJur0x، تاريخ الاطلاع : 2019/01/08.

[2]خالد حسني، " قرض صندوق النقد..لماذا تراه مصر "فرصة" ويرفضه الخبراء؟"،**على الرابط**:https://bit.ly/2Rd6b7n ، تاريخ الاطلاع : 2019/01/08.

[3]ممدوح الولي،" التكلفة الاقتصادية للانقلاب العسكري في مصر"، **مرجع سبق ذكره**، ص 04.

ولايتوقع أن يشهد العجز تحسنا بالرغم من استمرار انخفاض أسعار النفط والغذاء عالميا، ورغم استمرار خفض دعم الكهرباء .

4-انخفاض قيمة الجنيه المصري :

أدى انخفاض موارد النقد الأجنبي وانخفاض الفائض في ميزان الخدمات، وزيادة العجز بالميزان التجاري السلعي إلى استنزاف احتياطيات العملات الأجنبية حيث انخفض صافي الأصول الأجنبي داخل الجهاز المصرفي من 17.6 مليار دولار بنهاية فترة الرئيس محمد مرسي إلى 1.3 مليار دولار فقط بنهاية سبتمبر 2015 بنقص 16.3 مليار دولار، ومن الطبيعي أن تنعكس هذه الأمور على سعر صرف الجنيه المصري تجاه العملات الأجنبية .ويواصل الجنيه هبوطه مقارنة بالعملات الأجنبية ، إذ توقع بنك الاستثمار "اتش سي" أن ينخفض سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار بنسبة تتراوح بين 5 إلى 10% خلال العام 2019، بعد قرار البنك المركزي إنهاء آلية تحويل أموال المستثمرين الأجانب اعتبارا من يوم 4 ديسمبر2018.

ووفقا لبنك الاستثمار المصري فإن خروج الأجانب من سوق سندات الخزانة المصرية أدى إلى الضغط على أرصدة البنوك من النقد الأجنبي حيث اعتمد البنك المركزي على البنوك في تعويض الأموال التي خرجت عبر ودائع البنوك بالعملة الصعبة وليس من الاحتياطي.

كما تزايدت توقعات مؤسسات التصنيف الائتماني العالمية وبنوك استثمار، بتعرض الجنيه لمزيد من الهبوط، خلال السنوات الثلاث المقبلة، ليخسر نحو خُمس قيمته الحالية أمام الدولار، بينما كان قد هوى بالأساس بأكثر من 100% منذ تحرير سعر الصرف نهاية 2016[1].

ثانيا :المشهد الأمني :

بعد سنتين من إجراء الانتخابات التي اعتلى فيها السيسي منصب الرئاسة ،شهدت مصر انماطا متشابكة من العنف تتفاوت فيما بينها من حيث مستوى تهديدها للأمن القومي ، النمط الأول هو الإرهاب في البلدان المجاورة لها ، سواء في بلاد الشام او ليبيا . الثاني يتمثل في موجة عودة المقاتلين الذين التحقوا خلال السنين الماضية بجبهات القتال في سوريا او انظموا إلى تنظيم القاعدة بليبيا .اما النمط الثالث فيتمثل في الإرهاب المحلي الذي تقوم به المنظمات الإرهابية المحلية في إقليم الدولة و في شمال شبه جزيرة سيناء ، هذا بالإضافة إلى العنف الممارس من قبل السلطات الحاكمة تجاه المواطنين، فتَفَاقُم الوضع في سيناء لم يكن هو المشهد الخطير الوحيد للانقلاب؛ فقد بعث الانقلاب -عبر سياساته وسلوكياته- برسائل شديدة الخطورة لكثير من النشطاء الشباب المؤيدين للتغيير (ثوريا كان أو إصلاحيا)، مفادها أن قدرة المقاومة المدنية على التغيير محدودة، وأن صندوق الرصاص أكثر فعالية من الحوار وصندوق الاقتراع ومن الإضرابات والاعتصامات والمظاهرات .

1-العنف سمة إدارة الملف الأمني بعد الانقلاب :

[1]"اتش سي تتوقع تراجع قيمة الجنيه المصري 10 % في 2019 "، **العربي الجديد** : 3 ديسمبر 2018 ،**على الرابط**: https://bit.ly/2DlNN2g، تاريخ الاطلاع : 2019/02/07.

إحدى أهم المؤشرات السياسية للهشاشة[1] في مصر نجد "فقدان شرعية الدولة" حيث يسود فساد النخبة الحاكمة وغياب الشفافية والمحاسبة السياسية، ضعف الثقة في المؤسسات وفي العملية السياسية وبالتالي مقاطعة الانتخابات وانتشار التظاهرات والعصيان المدني وشيوع جرائم النخب الحاكمة، إضافة إلى ازدياد انتهاك حقوق الإنسان والعمل بقانون الطوارئ، تكميم حرية الرأي واعتقال المعارضين من خلال ممارسة العنف لترهيب الناس من الخوض في الأمور السياسية .

وقد شهدت البلاد منذ 30 يونيو 2013 مشاهد قمع وانماطا متعددة من العنف ، كالعنف الرسمي (عمليات قتل من قبل أجهزة الدولة ضد المتظاهرين وعمليات التعذيب والاغتصاب ، بجانب سجن عشرات الآلاف من المعارضين وعمليات سجن للأطفال والفتيات) ، والعنف غير الرسمي (استهداف الشرطة والجيش من قبل المعارضة) ، والقتال الأهلي او شبه الاهلي بين المعارضين والأهالي او بين المعارضين ومجموعات مسلحة تُجهل الجهات المحرّكة لهم بالضبط. والقتال الطائفي الذي ظهر كنتيجة للاستقطاب السياسي والحلول الأمنية. إلى جانب ظهور نمط جديد من العنف يستهدف المنشآت العامة.

هذا فضلا عن الوضع الصعب في سيناء والنوبة والصعيد من جراء انتشار السلاح ، حيث وصل حجم تجارة السلاح في مصر حسب بعض الدراسات إلى نحو 30 مليار جنيه سنويا بعد حراك يناير 2011 وهناك تقديرات بانتشار مابين 10 إلى 15 مليون قطعة سلاح خفيفة ومتوسطة [2].

وفي المقابل شهدت البلاد عدة أعمال عنف ضد قوات الجيش والشرطة ، فبعد عملية رفح الأولى في أوت 2012 والتي راح ضحيتها 16 فردا من الجيش والشرطة، وقعت عملية رفح الثانية في 19 أوت 2013 والتي راح ضحيتها 25 جنديا من الأمن المركزي، ثم أحداث كمين الريسة بالعريش في 10 أكتوبر 2013 والذي أدى إلى سقوط أربعة من رجال الأمن، وكذا أحداث كمين الصفا والسكرى بالعريش في 15 أوت 2013 الذي أدى إلى سقوط 07 من رجال الأمن أيضا عملية الوادي الجديد في جويلية 2014 أين سقط 21 فردا من قوات حرس الحدود بمدينة الفرافرة.

فحسب مبادرة "ويكي ثورة" فقد تم إحصاء 3248 قتيلا حتى تاريخ 2014، أي خلال السبعة شهور الأولى فقط من الانقلاب. وشمل هذا الرقم مختلف أنواع الوقائع : 2588 قتيلا في أحداث سياسية ، 41 قتيلا خلال أحداث طائفية، 3 قتلى خلال احتجاجات ذات مطالب اجتماعية، 80 حالة وفاة داخل

---

[1] **مؤشر الدول الهشة** –الدول الفاشلة سابقا- هو مؤشر أطلقه " صندوق السلام" منذ سنة 2005 ويستخدم في قياس فعالية الدولة في استخدام نفوذها، حيث يستخدم صندوق السلام 12 مؤشرا لقياس الفشل يقسمها إلى مؤشرات اجتماعية واقتصادية وسياسية وعسكرية..ويعود مصطلح الدولة الهشة أو الرخوة إلى عالم الاقتصاد السويدي جونارميردلGunnar Myrdal الذي قصد به الدول التي سيطر عليها تحالف سياسي اقتصادي بهدف تطويع قطاعات المجتمع واحتكار السلطة السياسية والثروة، مما يؤدي إلىإفقار المجتمع وإضعاف قدرة الدولة على أداء وظائفها الأساسية وتلبية الاحتياجات الرئيسية لمواطنيها، فضلا عن تصاعد الاختراق الخارجي والاعتماد على المساعدات الخارجية. إلاأن التطبيق الأهم لمفهوم الدولة الهشة كان المقياس السنوي للدول الهشة الذي تصدره منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECDإذ يختص المقياس بدراسة أوضاع الدول المنخفضة الدخل التي تتعثر في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية نتيجة تآكل شرعية نظم الحكم وتصاعد الصراعات الداخلية والعنف.**للمزيدراجع :** انجي مصطفى امين،" آليات لتجنب سيناريو الحرب الأهلية في مصر"، **المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية**، برنامج عمل تنفيذي : 18 مارس 2015 ، ص 06.

[2] عبد الفتاح ماضي ،**العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة** ، **مرجع سبق ذكره** ، ص73

أماكن الاحتجاز، 28 قتيلا نتيجة الاستخدام المفرط للقوة، و 281 قتيلا في أعمال إرهابية، 122 قتيلا خلال حملات أمنية ذات خلفيات سياسية، 105 قتيلا عبر حوادث إهمال جسيم.

ومن بين إجمالي القتلى تم حصر 2927 قتيلا مدنيا و226 قتيلا من الشرطة، 95 قتيلا من الجيش و 11 صحفيا، 164 قاصرا، 72 سيدة و 299 طالبا[1]. أما المجلس القومي لحقوق الإنسان بمصر فقد اصدر تقريره بعنوان " تقرير لجنة تقصي الحقائق لأحداث فض اعتصام رابعة العدوية" في 17 مارس 2014، مقدرا عدد الضحايا ب 632 قتيلا من بينهم 624 مدنيا و8 من رجال الشرطة خلال نحو عشر ساعات فقط، كما سقط 686 قتيلا منهم 622 مدنيا و64 من رجال الشرطة فيأعمال العنف التي اندلعت بعد الفض في 23 محافظة حتى 17 أوت 2013.

الملاحظ مما سبق انه حتى بعد وصول "السيسي" إلى سدة الحكم ، استمرت السلطة في اتباع النهج الأمني في تعاملها مع معارضي الانقلاب ، ودعمت ذلك بمنظومة من القوانين والإجراءات، تزامن ذلك من ازدياد حالة السخط وعدم الرضى لدى الشارع المصري، لاسيما بعد اغتيال النائب العام المصري " هشام بركات" في 29 جوان 2015، تمّ تحميل جماعة الإخوان مسؤولية اغتياله وشنّت حملات اشدّ قسوة ضدّ الجماعة والمؤيدين لها من خلال تنفيذ احكام الإعدام عليهم وتصفيتهم.

وفي هذا السياق وفي ظل كل هذه الحوادث وبالإضافة إلى أخرى كثيرة قامت الأجهزة الأمنية بحرف حقائقها ، قد كشفت مدى عودة الفلتان الأمني في مصر وأساليب القمع وطمس الحقائق الذي كانت تمارسه السلطة قبل ثورة 25 يناير. في حين غيّب كل حديث عن المصالحة ، حيث يتوقف هذا الأخير في نظرنا على تحديد ضرورة تحديد المسؤولية عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان ، وهو مايعني ادانة النظام الحالي والمطالبة بمحاسبته ، فأي حديث عن المصالحة يجب ان يتضمن ضمانات عدم تكرار هذه الانتهاكات ، وهو مايعني الدعوة إلى إصلاح الأجهزة الأمنية بما فيها الشرطة العسكرية، ومنع تدخّل القوات المسلحة في قمع المتظاهرين بالقوّة ، والسعي إلى احداث سيطرة مدنية على الأجهزة الأمنية ، وبالتالي تفكيك الدولة والعميق وخسارتها لمزاياها ثم السعي نحو إعادة صياغة النظام السياسي باتجاه نظام أكثر استيعابا وانفتاحا للطبقات المهمّشة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا ، وهو ما يعني فقدان النخبة السياسية الحاكمة بكل تحالفاتها الاجتماعية والاقتصادية لقدرتها الاحتكارية[2].

2-الوضع الأمني في سيناء :

أشار الكثيرون إلى اختلاف طريقة تعاطي كل من الرئيسين مرسي و"السيسي" مع ملف سيناء، فبينما سعى النظام في عهد مرسي إلى بناء نظرية أمن جديدة تقوم على إتباع منهج الحوار مع شيوخ القبائل والمواطنين، ويمتد ليشمل قيادات الجماعات المسلحة، حوار يأخذ بعين الاعتبار المطالب الحقيقية الاجتماعية، والاقتصادية والأمنية لسكان منطقة سيناء الذين تعرضوا للظلم في العهود السابقة، فضّل "السيسي" العودة إلى المسار الأمني في مقاربة ملف سيناء.فاختلاف هاتين الطريقتين كانت له انعكاساته على مسار الأحداث والتطورات هناك إذ صارت الأوضاع في سيناء تشكل تهديدا على الأمن القومي المصري على المستويين الداخلي والخارجي.

---

[1] **المرجع نفسه** ،صص 76-77.

[2] باسم القاسم ، ربيع الدنّان،**مصر ين عهدين مرسي والسيسي دراسة مقارنة**،**مرجع سبق ذكره**،صص 119-120.

وفي ظل الصراعات الدولية في منطقة الشرق الأوسط، ومحاولة الدول الكبرى السيطرة على المناطق الإستراتيجية التي تعاني من حالات غياب الاستقرار، تصبح سيناء إحدى هذه المناطق المهددة بالسيطرة الدولية عليها. وفي ظل عجز السلطات المصرية عن تحقيق الأمن والاستقرار في هذه المنطقة بسبب الهجمات الإرهابية من جهة والمواجهات القمعية التي تمارسها الدولة ضد هذه الجماعات والتي راح ضحيتها أبرياء من السكان المحليين، خصوصا بعد التقارير الكثيرة التي قدمها ناشطون في مجال حقوق الإنسان، عن أن عددا من المدنيين وفي سياق مكافحة الإرهاب في شمال سيناء، أعلن بعد وفاتهم أنهم إرهابيون لإضفاء الشرعية على الطابع غير القضائي لوفاتهم، وقد ساهم تدمير المنزل والأراضي الزراعية وعمليات الإخلاء القسري والاعتقالات الجماعية والتعسفية والتعذيب في تكوين انطباع: " بان القصد هو العقاب الجماعي بدلا من توفير الأمن ".[1]

اذن الوضع الأمن في سيناء -المضطربة أصلا منذ أكثر من عقد- تفاقم بشكل سريع ناهيك عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي المزري والذي تجلّى في شعور الأهالي فيها بالنبذ والاغتراب عن الحكومات المصرية لاسيما التي تعاقبت على الحكم في السنوات الأخيرة من تهميش ووقف للأعمال التنموية بها . ففي 27جويلية شنّت قوات من الجيش ما سماه العسكر "بعاصفة الصحراء" حيث أعلن بعدها المتحّدث العسكري عن مقتل 78 "إرهابيا"، واعتقال207، والقضاء على "الإرهاب" في سيناء. غير انه و بعد أشهر قليلة فقط أسقط المسلّحون السيناويون مروحيّة عسكريّة من طراز-Mi 17بصاروخ أرض-جو موجّه، وهو ما بيّن أنهم تطوروا ولم ينتهوا، وأن قدراتهم العسكرية أصبحت غير مسبوقة في تاريخ التمرّدات المسلّحة وحروب المغاوير غير النظامية في مصر.

وبعد تنفيذ هجوم عسكري في 24 أكتوبر 2014 على نقطة تفتيش تابعة للجيش المصري في شبه الجزيرة ، قُتل فيه أكثر من 33 جنديا بحسب البيانات المصرية الرسمية، أصدر رئيس الوزراء " إبراهيم محلب" مرسوما بقانون رقم 1975 لسنة 2014، يتم بموجبه إنشاء منطقة عازلة وإخلاء المنطقة في رفح. وتنص المادة 03 من هذا القانون على أن كل من يرفض مغادرة منزله يرغم على إخلائه قسرا. حيث باشر الجيش المصري إخلاء المنطقة العازلة التي يبلغ عرضها كيلومترا واحدا على الحدود مع قطاع غزة، وكنتيجة لذلك تم إجلاء ألاف العائلات عن منازلهم بطول الحدود مع القطاع، حيث زعمت السلطات المصرية أن الجماعات المسلحة في سيناء تلقّت أسلحة ومقاتلين عبر أنفاق غزة. في حين تزامنت عملية الإخلاء هذه مع إعلان "السيسي" حالة الطوارئ في شمال سيناء، بموجب قرار جمهوري رقم 366 لسنة2014 [2].

بيد أنه لم تفلح هذه الإجراءات في الحدّ من العمليات العسكرية التي طالت القوات العسكرية المصرية في سيناء، فاتّخذت إلى جانبها إجراءات أخرى. وعلى العكس من ذلك تطورت هذه الهجمات وأخذت منحاً أشدّ خطورة .ففي 10 نوفمبر2014 أعطى المسلحون المحليون البيعة لتنظيم الدولة بعد أن أعلن الأخير "خلافته" في الموصل .وصار الكيان الجديد يُعرف "بولاية سيناء،" بعد أن ضمّ معظم فصائل تنظيم" أنصار بيت المقدس "مع مجموعات محلية أخرى أصغر منه. كان هذا تطورا جديدا لافتا، فلم يبايع أية تنظيم جهادي مصري تنظيما أكبر منه خارج الحدود من قبل .

[1] احمد عبد النّجار، " السياسة المصرية تجاه شبه جزيرة سيناء وأثرها على القوم الأمني المصري 1979-2013"،**رسالة ماجستير**، جامعة الازهربغزة، 2015، ص98.
[2] باسم القاسم ، ربيع الدنّان ، **مرجع سبق ذكره** ، ص264.

وفي أكتوبر2015، اخترقت عناصر "الولاية" الإجراءات الأمنية لمطار شرم الشيخ، وزرعت قنبلة صغيرة على طائرة إيرباص روسية، مما أسفر عن مقتل 224 من ركابها وطاقمها، وهي -بهذا العدد من الضحايا- تُعدّ أسوأ عملية إرهابية في تاريخ كل من مصر وروسيا وقد قامت عدة دول أوروبية كبريطانيا وفرنسا، بلجيكا واسبانيا بتعليق رحلات طائراتها المدنية إلى سيناء وتحذير رعاياها من السفر إليها، كما قامت بعملية إجلاء لرعاياها من هناك، فلاشك انه كان لهذه الحادثة تداعيات سياحية اقتصادية على مصر، فمنذ أحداث 25 يناير إلى يوم الحادثة، كانت روسيا هي المنقذ الأول للسياحة المصرية المتراجعة بشدّه، حيث أشارت تقارير إلى تصدّرها دول العالم في هذا المجال بمعدل تجاوز ثلاثة ملايين سائح سنويا، يذهب معظمهم إلى منتجعات جنوب سيناء إضافة إلى الغردقة الواقعة على ساحل البحر الأحمر .[1]

بالتالي يمكننا القول أن الملف الأمني ترك أثره على مجمل الحياة المصرية، وعلى عدد من القطاعات التي كانت تعاني أصلا من التدهور. حيث أن المسار الأمني الذي سلكته سلطات الانقلاب لم يوفر الأمن لمصر، بل زاد الاحتقان الداخلي خصوصا مع تتابع الأخطاء والممارسات الأمنية التي ترتكبها الأجهزة الأمنية في حق المواطنين العزّل من تصفيات واغتيالات وأحكام ظالمة لكل من يعارض السلطات الحاكمة.

ففي اطار مكافحة الإرهاب على الصعيد الوطني لم يتم لحد الآن القيام بأي تعاون فعال مع الشركاء الإقليميين والدوليين لهذا يمكن الإشارة إلى عدد من السياسات التي يجب أن تتبعها السلطات المصرية لأجل تفعيل سياسات وطنية في إطار مكافحة الإرهاب لاسيما في شبه جزيرة سيناء، نذكر منها :

أولا :من الضروري تأسيس مجلس وطني أو لجنة وطنية لمكافحة الإرهاب، تكون المهمة الأساسية لها صياغة إستراتيجية محددة المعالم لمكافحة الإرهاب، التخطيط للسياسات مكافحة الإرهاب لاسيما على مستوى استهداف الإرهابيين، مساعدة الضحايا ومتابعة تنفيذ هذه السياسات.

ثانيا : تعزيز قدرات وزارة الداخلية لمكافحة الإرهاب وتوسيع دورها، إذ من المهم أنتفكر السلطات المصرية في تطوير القوى المتخصصة في مكافحة الإرهاب، حيث تضم الشرطة حاليا خلية مكافحة الإرهاب مكونة من القوات الخاصة وأعضاء من قوات الأمن المركزي، وبأعداد قليلة ، بالإضافة إلى أن مهماتها الأصلية لاتتضمن مكافحة الإرهاب وذلك بالاستناد إلى الخبرات و التجارب الدولية في هذا الإطار.

ثالثا :تعزيز المساعدات المقدمة إلى مصر من الأطراف الإقليمية والدولية من اجل مكافحة الإرهاب لاسيما في مجال أجهزة كشف العبوات الناسفة وأمن الحدود.

رابعا :تغيير الحزمة من المساعدات المالية التي قدمها الاتحاد الأوروبي للمجتمع المدني في مصر نحو تخصيص وإدراج البرامج التي تهدف إلى بناء القدرات المدنية للمجتمع والإعلام للتصدي للإرهاب والتطرف على الصعيد المحلي ومساعدة ضحايا الإرهاب .

[1] عمر عاشور، " الحصاد الأمني لانقلاب السيسي" ،**على الرابط** :https://bit.ly/2SvYQ3n، تاريخ الاطلاع : 2019/02/13.

خامسا : السلطات المصرية تحتاج إلى تبني استراتيجيات وطنية لمكافحة التطرف، ولا أن تكتف بالتركيز على التطرف الديني وإنما حتى على التطرف في الأفكار السياسية والاجتماعية، وفي حاجة أيضا إلى معالجة الأسباب الجذرية لذلك، أي مسببات التطرف. ويمكن للدول الأوروبيةأن تساهم في ذلك من خلال مشاركة مصر لتجربتها في إطار مكافحة التطرف على غرار التجربة الألمانية الناجحة.

سابعا :ضرورة دعم مراكز البحث والتفكير في مصر لاسيما تلك التي تهتم بالشؤون الأمنية والدراسات حول الإرهاب ومكافحته وأخذها بعين الاعتبار[1] .

خلاصة واستنتاجات من الفصل الثالث:

مع انقلاب 3 يوليو 2013، تمكنت قوى الثورة المضادة من السيطرة على تطورات المشهد في مصر وإدارة الاحداث، وفي هذا السياق نخلص إلى عدّة مشاهد كلية كبرى ، أهمها:

-فشل السياسيين في التوافق السياسي وانهاء الاستقطاب يؤدي فعلا إلى تدخل الجيش بشكل مباشر أو غير مباشر لملء الفراغ ، ما قد يؤخر حتما عملية الانتقال –ان لم يوقفها لسنوات-، وهناك حالات انتقال فاشلة كان السبب الأساسي لفشلها هو تسييس الجيش واستدعائه لحل خلافات السياسيين.

ترسيخ الحكم العسكري بعد تسلمه الحكم مباشرة وقيامه بوضع ما اسماه "خارطة طريق" تستهدف ترسيخ حكم مطلق يستند إلى احتكار كل السلطات ،وقمع كل من لايؤيد النظام ، واستغلال " الحرب على الإرهاب" لضرب كل القوى الأخرى على رأسها جماعة الإخوان المسلمين في ظل سياسة اقصائية اتبعها النظام القائم للانفراد بالسلطة. وتبنيه للحل الأمني مع الجميع الأمر الذي فاقم الأوضاع نحو السوء.

خارطة الطريق وما تضمنته من استحقاقات شعبية ، وضع دستور جديد ، الذي شابته الكثير من أوجه الخلل ، الانتخابات الرئاسية التي لم تشهد تنافسا حقيقا في ظل الحملات الدعائية والإعلامية لمصلحة المترشح " عبد الفتاح السيسي" في ظل سياسة الإقصاء وعزوف الناخبين . الانتخابات البرلمانية والتي أكدتن البلاد أمام سلوك شعبي متكرر رافض للنظام وان الأجهزة الأمنية هي التي تدير البلاد وذلك بعدما قامت بتشكيل القوائم الانتخابية وهندسة العملية الانتخابية بشكل كامل.

كل هذه المشاهد إضافة إلى المعضلة الاقتصادية التي تعيشها مصر منذ سنوات والتي لم تنجح أي من الإجراءات التي اتخذت في هذا السياق على التخفيف منها ،إذ أن محاولة إصلاح أية مشكلة اقتصادية

[1]EmanRagab,"Counter-TerrorismPolicies in Egypt : Effectiveness and challenges"**Europeaninstitute of the mediterranean** ,october 2016 , Pp.35-36.

سيكون على حساب باقي المشكلات الأخرى ، فالحفاظ على احتياطي النقد الأجنبي بحدود ما يكفي واردات شهرين ونصف فقط أدى إلى خلق سوق موازية مشتعلة واللجوء لتعويض الاحتياطي بالديون أو بودائع من دول عربية وغير عربية حيث أن مشكلة الديون لايتم حلها عن طريق اقتراض أموال أخرى من المؤسسات المالية الدولية ، لأنها أصلا لن تكفي ولو نسبة قليلة من هذه الديون ،وتعتبر إضافة لمجموعة ديون جديدة ترهق الاقتصاد الوطني على مدى بعيد .. وإنما تحل عن طريق انعاش الإنتاج الوطني. من ناحية أخرى تزايد الصراع داخل منظومة رجال الأعمال ضد السياسات الاقتصادية التي تجعل من الجيش المتعهد الرئيس للنشاط الاقتصادي ، وممارساته ضد بعضهم ، والتي تضر بمصالحهم كما تعمّقت أجواء عدم الاستقرار المستمر والتي ضربت قطاع السياحة وقطاعات الصناعات والاستيراد والتصدير .

أيضا تنامي الصراعات الداخلية بين عدد من أجنحة النظام السياسي المصري ، رجال الأعمال، المخابرات العامة ، الجيش ومخابراته الحربية ، وزارة الداخلية والأمن الوطني " ، إضافة إلى انتشار موجة من الممارسات الأمنية الخطيرة ضد المواطنين. أما على الصعيد الأمني لاسيما بشبه جزيرة سيناء إضافة إلى الإجراءات التعسفية والممارسات القمعية التي تفرضها السلطات الأمنية بحق الأهالي في محاولة لمنع والحد من العمليات الإرهابية التي يقودها تنظيم ولاية سيناء " داعش" ،إلا أنه لاتزال تشهد شبه الجزيرة حالة من الفوضى الأمنية والفشل الذريع في السياسات الأمنية من جانب الجيش والشرطة .

خلاصة القول، عرف النظام المصري الذي تشكل بعد انقلاب 3 يوليو 2013 تحولات كلية نوعية موقفية، كانت لها انعكاسات خطيرة على استقرار النظام، ويمكن رصد أهم ملامح هذه الانعكاسات في النقاط التالية :

ترسيخ دور المؤسسة العسكرية في الحكم المباشر المستند إلى درجة غير مسبوقة من القمع والبطش الأمني والسيطرة على المقدرات الاقتصادية للدولة.

- انهيار الغطاء السياسي للنظام والاعتماد على مجموعات من أصحاب المصالح ترتبط مباشرة بالأجهزة الأمنية السيادية المصارعة وذلك للتعبير عن مصالحها.
- ارتفاع وتيرة العنف سواء من جانب النظام ضد معارضيه من كافة الاتجاهات، أو بعض الأفراد والجماعات المتبنية للعنف ، فضلا عن خروج أجزاء كبيرة من سيناء عن السيطرة.رغم انه من بين الأسباب الرئيسية المعلنة لانقلاب يوليو 2013 هي مواجهة العنف والإرهاب المحتمل، غير أن الواقع يشير إلى كونها صارت إحدى النتائج الرئيسية له حيث تصاعدت عمليات العنف والإرهاب الحقيقي. وبينما يتفاقم الوضع الأمني بشكل غير مسبوق، لا توجد مؤشرات على رغبة سياسية أو أمنية في تهدئة الأوضاع، أو مراجعة سياسات الاستئصال، أو حتى تخفيف الحرب على الديمقراطية.
- وصول الاقتصاد المصري إلى حالة تقترب من الانهيار في ضوء تراجع جميع المؤشرات المكونة له بشكل غير مسبوق.
- تصاعد الاحتجاجات الاجتماعية والفئوية بين فئات جديدة من المجتمع المصري.
- تصاعد الصراع بين الأجنحة المختلفة للسلطة ، ووصولها في كثير من الأحيان إلى العلن.

فعسكري الانقلاب يتصور انه طالما انطفأ الحراك المناهض للانقلاب فان هذا يعني نجاح الثورة المضادة في محاصرة الرغبة في التغيير لدى الناس. غير أن هذا غير حقيقي ، فالطريقة التي

تعامل بها الانقلاب مع مناهضيه كانت حلولا تصادمية لم تنجح إلا في تعميق الأمور سوءا على المستويين الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وهذا بدون شك أدى إلى اتساع الشريحة المناهضة للانقلاب التي لربما في المستقبل القريب ستكون لنا ردّة فعل أقوى من التي عرفها حراك 2010.

الفصل الرابع :

النخب و أزمة الديمقراطية، نحو بناء نموذج للديمقراطية يتماشى مع خصوصية الأنظمة العربية.

تمهيد الفصل الرابع:

منذ تأسيس مجال السياسة المقارنة، انقسم رواده إلى شقين، الأول اهتم بدراسة النظم الديمقراطية في الغرب وديناميتها الداخلية من خلال التركيز على المقارنة بين النظم الحزبية والانتخابية، والنظم البرلمانية والرئاسية وكذا رصد تطور توجهات الرأي العام، وصولا إلى دراسة ونشأة وتطور الحركات الاجتماعية الجديدة مثل الحركة النسوية، وحركات الحقوق المدنية، وارتباط نشأة هذه الحركات بالتحول من المجتمعات الصناعية إلى المجتمعات ما بعد الصناعية...

أما الشق الثاني؛ فقد ركز على دراسة النظم غير الديمقراطية في الشرق والجنوب. حيث ركزت العديد من الدراسات التي تناولت هذه النظم على أسباب عدم تطور الديمقراطية فيها مقارنة بالغرب وعلى العوامل التي تساعد على الانتقال من النظم السلطوية والشمولية إلى الديمقراطية الليبرالية. وكانت "نظرية التحديث" من أهم النظريات التي تناولت هذه الظاهرة. وفي مرحلة لاحقة، وتزامنا مع انتهاء الحرب الباردة، ظهرت نظريات الانتقال الديمقراطي والتي أعطت أهمية كبرى لدور النخب السياسية في الوصول إلى توافقات سياسية تسمح بالانتقال من السلطوية إلى الديمقراطية.

وتجدر الإشارة إلى أن مجال العلوم السياسية منذ تأسيسه يقوم على افتراض أساسي هو أن الديمقراطية الليبرالية كما تشكلت في الدول الغربية هي الأنموذج والمبتغى الذي تتطور نحوه جميع النظم السياسية، وأن تراجع وتقدم الديمقراطية في العالم هي مسألة تخص بالأساس دول الشرق والجنوب. وبالتالي كانت فكرة تراجع الديمقراطية الليبرالية في الدول الغربية غير واردة أو مطروحة حتى فترة قريبة ما جعل حقل العلوم السياسية غير مؤهل بشكل كاف للتعامل مع التطورات الأخيرة في الدول الغربية، وهو ما يتطلب مراجعة العديد من المسلمات في مجال العلوم السياسية.

إذ سنحاول في هذا الفصل التطرق للانتكاسات التي تعرفها الديمقراطيات الغربية والتي ظلت لعقود كثيرة تمثل النموذج المثالي للديمقراطية ولحد الآن لاتزال الأنظمة تتغنى بها وتسعى إلى تقليدها وحينما يفشل نظام ما في تحقيق الديمقراطية بالمفهوم الغربي المتحيّز لأنموذجه، فإنه يتم الحكم على هذا النظام بالتخلف. في حين انه يجب إعادة النظر في هذه المفاهيم والنماذج نظرا للانتكاسات التي تعاني منها حاليا ؛ فهنا نخلص إلى أن الخلل لا يكمن في كون الأنظمة العربية ليست صالحة للديمقراطية وإنما نحن نفتقر إلى أنموذج لإدارة المسار الانتقالي ولاسيما المراحل الانتقالية ، ينبع من خصوصية الأنظمة العربية منها واليها .

المبحث الأول : المؤسسات والثوابت السياسية التي تتطلبها الديمقراطية في ظل أزمة الديمقراطيات الغربية:

اعتبارا أن الديمقراطية كنظام من المفارقات بين التصور والممارسة والذي ينعكس على جوهر الديمقراطية . هذا الجوهر الذي يستند غالباعلى ثلاثة أبعاد: المنافسة، المشاركة، الحريات المدنية والسياسية . فعندما ندرس وضع الديمقراطية في بلد معين، يكون الوقوف على هذه العناصر الثلاثة هو الخطوة الأولى، مع مراعاة أن الأنظمة تتفاوت تفاوتا كبيرا في أنماطها المؤسسية وأبعاد أخرى أيضا، كما أن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية تؤثّر بشكل كبير في نوعية الديمقراطية.

وبالرغم من أنه ولعقود طويلة ساد الاعتقاد بأن الدول الغربية تمثل النماذج المثلى للديمقراطية الحقّة، إلا أن الواقع يثبت لنا محدودية هذه الديمقراطيات وحقيقة تعرضها لانتكاسات عميقة ألقت بظلالها على مختلف جوانب الأنظمة السياسية فيها وهذا ما سنسعى لتبيانه في هذا المبحث.

المطلب الأول : أزمة الديمقراطيات الغربية :

لاشك أن رهانات الديمقراطيين تأمل تحصيل ما يصبون إليه في سبيل تحقيقهم للديمقراطية، لكن الديمقراطية على شاكلة أي نظام سياسي آخر قد أفرزت انعطافات جعلت تصّورات هؤلاء الديمقراطيين تَزيغ عن المأمول، فما أحوجنا في الدراسات العربية إلى الجانب الأكاديمي النقدي لاسيما ما يتعلق بقضايا مهمة على غرار الأزمات التي عصفت بواقع الديمقراطية.

أولا: مظاهر أزمة الديمقراطيات الغربية:

السؤال محلّ الاهتمام من طرف الباحثة في هذه الجزئية،**هو حينما تضعُف الديمقراطية ما الذي يبقى؟ وعندما تنتكس الديمقراطية إلى أين ينتهي بنا المطاف؟** الجواب بسيط وهو:**العودة إلى الاستبداد**.ويُجدر بنا القول أن الأنظمة الاستبدادية متنوعة مثلها مثل الديمقراطيات، والاستبداد ليس ببساطة غياب الديمقراطية، بل هو في الحقيقة انعكاس لأن هذه الديمقراطية تتعرض لأزمة خطيرة متعدّدة الأوجه.

ويمكننا حاليا أن نلاحظ نموذجين غير ديمقراطيين للحكم :

الأول نظام الاستبداد الانتخابي : يفوز فيه الحُكّام بالسلطة من خلال الانتخابات، لكن هذه الأخيرة يتم التلاعب بها لصالح فئة معينة.

الثاني الديمقراطية غير الليبيرالية: يفوز فيها الحكام بشفافية الانتخابات ثم يسيؤون إلى السلطة والأقليات بالسلطة التي يحتكرونها، بمعنى الاسبتداديون يفعلون مايشاؤون ليفوزوا بالانتخابات، أما الديموقراطيون غير الليبيراليون يفعلون مايشاؤون بعد الفوز بالانتخابات.فالديمقراطية غير الليبيرالية **ILLIBIRAL DEMOCRACY** المصطلح الذي صاغه **فريد زكرياء**[1] وتبناه رئيس الوزراء المجري **"فيكتور أوربانviktor orban "** هو في الغالب مشروع فردي لقائد منتخب متعطّش للسلطة. إذ يهاجم الديمقراطيون غير الليبراليون علانية الأقليات والمؤسسات الديمقراطية الأساسية التي من شأنها أن تُقيّد الرئيس المنتخب، ويَخرُقون القواعد ويسعون لتقويضها حتى لاتكون سلطتهم محدودة[2].وفي واقع الأمر يمكن رؤية الديمقراطية غير الليبرالية والاستبداد الانتخابي في الواقع العملي في جميع أنحاء العالم.

[1]مفهوم "**الديمقراطية غير الليبرالية**": الذي صاغه مفكر السياسية الخارجية الأميركي **فريد زكريا** في مقال له نشر عام 1997، محاولة لوصف الأنظمة التي تعقد انتخابات ولكنها لا تلتزم بسيادة القانون وتطغى بانتظام على الضوابط والتوازنات الدستورية المعمول بها في أنظمتها السياسية.

[2]Dan Slater," After democracy : what happens when freedom erodes !", **Forgien Affairas**, november6,2018. **from** :https://fam.ag/2YuoC7w.

ولتوضيح أكثر ،سنحاول فيما يلي القيام بدراسة مسحية لتقارير **"وحدة الايكونوميست The economist inteligence unit**[1]" منذ عام 2011 الى غاية عام 2018، والمتعلقة بمؤشر وضع الديمقراطية في 167 دولة وحالة الاستبداد التي كانت نتيجة للفعل السلطوي المعاكس للديمقراطية والمستند بنخب وقيم تمثّلها أطراف تجمع في استراتيجيتها بين العناد والتكيف الاستراتيجي مركّزين في ذلك على الدّيمقراطيات الغربية التي عرفت انتكاسات قوية في مسارها الديمقراطي.

تقسيم عام / الديمقراطية	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الديمقراطيات الكاملة	25	25	25	24	20	19	19	20
الديمقراطيات المُعابة	53	54	54	52	59	57	57	55
أنظمة هجينة	36	37	36	39	37	40	39	39
أنظمة استبدادية	53	51	52	52	51	51	52	53

الجدول رقم:تصنيف الحال الديمقراطية في 167 دولة مابين عامي: 2011-2018[2]

استناداً على الجدول أعلاه نلاحظ حالة من التهاوي والانتكاس الديمقراطي بشكل عام طوال الفترة الممتدة بين عامي 2011 و 2018، حيث يتراجع بشكل كبير عدد الدول المصنفة ضمن الديمقراطيات الكاملة من 25 دولة إلى 19 دولة ، في حين يتزايد عدد الدول المصنفة كديمقراطيات مُعابة لاسيما خلال عام 2015 أين بلغت 59 دولة .ويؤخذ في هذه التقارير عدّة اعتبارات على غرار قياس العملية الانتخابية والتعددية، الأداء الحكومي، المشاركة السياسية، الثقافة السياسية ومستوى الحريات المدنية[3]. في حين بلغت عدد الأنظمة التي صُنِّفت كأنظمة استبدادية 53 دولة ما يشكل

[1]**وحدة المعلومات التابعة لمجلة الايكونوميست EIU :**هو عمل مستقل ضمن مجموعة الإيكونوميست تعمل على توفير خدمات التنبؤ والاستشارات من خلال البحث والتحليل، مثل التقارير الشهرية، التوقعات الاقتصادية للدول لمدة خمس سنوات، وتقارير تتعلق بحالة الديمقراطية في العالم وفق مجموعة من المؤشرات .

[2]Reports by : The economist inteligence unit," democracy index 2011-2018, **from** : http://www.eiu.com.

[3]وفق هذه التقارير فإنه **الديمقراطيات الكاملة** يقصد بها: الدول التي لايكفي فقط أن تحترم الحريات السياسية والمدنية الأساسية والبسيطة كالانتخابات الحرة والنزيهة وإنما تسعى إلى تعزيز ثقافة سياسية تؤدي إلى ازدهار الديمقراطية و تتصف بوجود وسائل إعلام متنوعة ومستقلة السلطة القضائية مستقلة، أداء حكومي مرضي، لاتوجد إلا بعض المشاكل البسيطة في الأداء الديمقراطي .

أما **الديمقراطيات المُعابة**، وهي الدول التي تتميز بانتخابات حرة ونزيهة أيضا مع وجود بعض المشاكل كالتضييق على حرية الإعلام ،والتضييق على الحريات السياسية والمدنية، غير انه الثقافة السياسية فيها متدهورة نوعا مع استمرار كبير في انخفاض مستوى المشاركة السياسية .

الأنظمة الهجينة أو الأنظمة المختلطة: يقصد بها الأنظمة التي تشهد انتخاباتها انتهاكات كبيرة مما يحول دون نزاهتها، ضغط الحكومة المستمر على أحزاب المعارضة، ثقافة سياسية متخلفة وفجوة كبيرة في=

=الثقة بين المواطنين والحكومة وبالتالي ضعف المشاركة السياسية ومجتمع مدني ضعيف، انتشار الفساد وسيادة ضعيفة للقانون ، السلطة القضائية غير مستقلة، اعلام مقيّد.

حوالي 35 بالمئة من سكان العالم ، بينما يعيش حوالي 4.5 بالمئة فقط من سكان العالم في ظل أنظمة ديمقراطية كاملة.

حتى غالبية الدول الغربية التي كانت قبل العشر سنوات الأخيرة ضمن الدول الكاملة الديمقراطية ، أضحت ضمن هذه التقارير ضمن الديمقراطيات المُعابة على غرار فرنسا حيث صنفت في المرتبة 29 عالميا والمرتبة 9 ضمن تصنيف الديمقراطيات المُعابة ،كما وصنفت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة 25 عالميا وفي المرتبة 5 ضمن الديمقراطيات المُعابة بعد أن كانت في المرتبة 20 ضمن الديمقراطيات الكاملة في تقرير عام 2015 مايشير إلى تراجع كفاءة الديمقراطية وفاعليتها في الديمقراطيات الغربية.

أما في أوروبا الشرقية فسجلت غالبية الدول تراجعات قوية في ديمقراطياتها ابتداء منذ سنة 2006 ، وأصبحت الاتجاهات الاستبدادية راسخة في معظم دول رابطة الدول المستقلة CIS، ولاسيما بعد انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي ، وهذا وفقا لانخفاض مستويات المشاركة السياسية في التصويت ،فضلا عن انخفاض الثقة العامة في المؤسسات السياسية والسياسات الحزبية المتبعة[1].

مُجملاً ،يمكن القول أنه تتعدد مظاهر أزمة الديمقراطيات الغربية أو- ما نشير إليه هنا معتمدين مصطلح الديمقراطية غير الليبرالية-، وتتمثل بالأساس في تصاعد المعارضة الشعبية للمنظومة الاقتصادية والاجتماعية المهيمنة في الدول الغربية، وتصاعد الأصوات الرافضة للعولمة ومشاريع التجارة الحرة ومشاريع الاندماج الاقتصادي، والمطالبة بسياسات اقتصادية حمائية والانسحاب من اتفاقيات التجارة الحرة ومن مشروعات الاندماج الاقتصادي مثل الاتحاد الأوروبي واتفاقية نافتا، بالإضافة إلى تصاعد التيارات الرافضة لتزايد وجود الأقليات العرقية والدينية في المجتمعات الغربية ولسياسات التمييز الإيجابي الداعمة لهذه الأقليات، فضلا عن المطالب المتزايدة بفرض سياسات تحد من الهجرة ومن سياسات التمييز الإيجابي واستبعاد المهاجرين الجدد من شبكات الحماية الاجتماعية.

كذلك شهدت العديد من الديمقراطيات الغربية في السنوات الأخيرة ظاهرة تراجع شعبية الأحزاب التقليدية على يمين الوسط ويسار الوسط والتي هيمنت على الساحة السياسية في الدول الغربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، مع تراجع نسب المشاركة السياسية في الانتخابات في تلك الديمقراطيات، وكذلك نسب الانتماء للأحزاب السياسية، وانخفاض نسب الثقة في النخب السياسية بشكل ملحوظ، وهو ما تزامن مع تزايد الاحتجاجات والحركات غير الرسمية مثل حركة "السترات الصفر" في فرنسا وتراجع دور النقابات ومنظمات المجتمع المدني التقليدية.

وأخيرا، تمثلت أهم وأخطر مظاهر أزمة النظم الديمقراطية الغربية في السنوات الأخيرة في تصاعد شعبية الأحزاب الراديكالية على أقصى اليسار واليمين في تلك الديمقراطيات على حساب الأحزاب السياسية التقليدية، خاصة نجاح عدد من التيارات الشعبوية اليمينية في الوصول إلى السلطة في عدد من الدول الغربية مثل الولايات المتحدة وإيطاليا والبرازيل والمجر وبولندا والنمسا وتصاعد حصّتها من الأصوات الانتخابية في دول مثل السويد وألمانيا وهولندا، ونجاحها في دفع بريطانيا للتصويت

الأنظمة الاستبدادية أو الديكتاتورية: غياب التعددية السياسية في هذه الدول، انتخابات في حالة حدوثها تكون غير حرة وغير نزيهة، وسائل الإعلام مملوكة للنخب الحاكمة، تعديات صارخة على الحريات المدنية والسياسية.**للمزيد راجع** : Reports by : The economist inteligence unit, **ibid.**

[1] **Ibid.**

للخروج من الاتحاد الأوروبي، وهو ما أدى إلى تصاعد المخاوف من إمكانية تراجع الديمقراطية الليبرالية في عقر دارها في الدول الغربية وانتشار نظم ديمقراطية ذات طابع شعبوي غير ليبرالي [1] **illiberal democracy**.

ثانيا : **تراجع قوة ونفوذ الأحزاب** :

من بين التغييرات الجارية التي تعرفها غالبية الأنظمة السياسية في العالم تراجع قوة ونفوذ الأحزاب لاسيما التقليدية منها، وعودة ظهور التيارات الحقوقية، كقوة سياسية، والتي تزامنت و التحديات الناشئة عن عدم ارتياح المواطن للأوضاع الاجتماعية، فكلّها ظواهر متنوعة لكنها تمتزج مع بعضها، بحيث تستلزم نظرة شاملة لحال الديمقراطية المعاصرة، وما تملكه من قدرة ديناميكية للتواؤم مع هذه التطورات.

ويرى القائمون على مثل هذه الرؤى ووجهات النظر ومنهم عالم السياسة "أندريه كرويل**André Krouwel**" أستاذ السياسات المقارنة بجامعة آمستردام، في دراسته حول أكثر من 100 حزب سياسي في 15 دولة أوربيةفي الفترة من 1945-2012، وأيضا البروفيسور "هربرت كيتشيلت **Herbert P. Kitschelt**" أستاذ العلوم السياسية بجامعة ديوك **Duke**، في كتابه "تحولات الديموقراطية الاجتماعية في أوروبا"، أن الأحزاب السياسية تتغير بالضرورة وبانتظام، وأن قُدرتها على التأثير، تتوقف على استجابتها للظروف، وأن نجاح الديمقراطية بمكوّناتها الحزبية يحتاج إلى تطوّر رسالتها الحزبية وبناء ائتلافات انتخابية جديدة، وليس بالضرورة الالتصاق بالنظام التاريخي للحزب الواحد منفردًا[2].

هذا وبالإضافة إلى الإحصائيات التي أشارت إليها تقارير حال الديمقراطية في العالم الصادرة عن وحدة الايكونوميست كما اشرنا سابقا ، حيث سُجّل استمرار تراجع الثقة الشعبية بالمؤسسات السياسية في الديمقراطيات الغربية كلّها، ففي بريطانيا على سبيل المثال ، بلغت ثقة المواطنين بالأحزاب السياسية والسياسيين حسب تقديرنا على نحو 9.5، وثقتهم في الحكومة نحو 7.5.

وبشكل عام يثق أقل من 20 بالمئة من الأوروبيين الغربيين بالأحزاب السياسية ويثق أقل من 25 بالمئة منهم ببرلماناتهم وحكوماتهم ، مقابل تنامي الاهتمام والتوجه نحو الحركات الخارجة عن إطار الأحزاب الرسمية[3].

هنا ننطلق من فرضية مفادها أن الانتقال إلى الديمقراطية يخلق بيئة أكثر انفتاحا ، تكون فيها لجمعيات المجتمع المدني إمكانات أفضل للعمل، لكن التغييرات التي تطرأ على المجتمع المدني تطرح تساؤلات حول العلاقة بين الحركات والأحزاب السياسية التقليدية.

غير انه جدير بالذكر الإشارة إلى أن هذا الانفتاح يخلق في الوقت نفسه بيئة تضع الحركات الشعبية أمام تحديات جديدة ،فنقطة الالتقاء حول عدو مشترك –الحكومة التسلطية- لم تعد موجودة، وبهذا

---

[1] دينا شحاتة، أزمة الديمقراطيات الغربية ..مقاربات نظرية للفهم ، **على الرابط** : http://acpss.ahram.org.eg/News/16832.aspx، تاريخ الاطلاع : 2019/03/15.

[2] عاطف الغمري، " ازمة الديمقراطية الغربية"، **على الرابط**: http://www.omandaily.om/?p=682718، تاريخ الاطلاع : 2019/03/22.

[3] **Report** by : The economist inteligence unit," democracy index2018, **Op.Cit.**

يتحول التحدي من التعاون من أجل هدف مشترك يتمثل في خلع الحكام القدامى ، إلى العمل من أجل مأسسة المنافسة الديمقراطية بين مصالح الجماعات المتنوعة من الشعب. ومن ثمَّ فإن المسؤوليات المُلقاة على عاتق الأطراف الفاعلة الرئيسية لمواجهة هذا التحدي مختلفة عن تلك التي تطلّبتها مرحلة الانتقال نفسها .فعلى الأطراف الفاعلة وفقاً لأحد الباحثين من أمريكا اللاتينية[1] ، أن تُبرهِن على القدرة على التمييز بين القوى السياسية بدلا من ضمّها جميعا في ائتلاف كبير، وعلى قدرتها على تحديد المشاريع السياسية المتنافسة وتوجيهها بدلا من السعي إلى إقصاء الإصلاحات التي قد تُحدِث انشقاقا عن جدول الأعمال، وعلى الاستعداد لمعالجة الإصلاحات التي تتزايد بشكل تدريجي... بدلا من تأجيلها إلى موعد لاحق" . بعبارة أخرى إن الحراك والتنظيم الشعبي في حد ذاته يحسن من آفاق الديمقراطية، لكن الطريقة التي تستثمر بها سلطة الشعب هذه تعد عنصرا حاسما في العملية الصعبة التي ستحدد ما إذا كانت الديمقراطية ستمضي نحو الترسيخ أم لا[2].

ثالثا : اللامساواة الاجتماعية وأزمة العدالة ـتضخم الطبقة الوسطى :

يسري في اعتقاد الكثير من المحلِّلين أن الفخّ الذي وقعت فيه معظم دول أوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى هو الخضوع المطلق لقوى السوق، كما فعل عدد كبير من دول موجات الانتقال الديمقراطية الجديدة في مناطق أخرى من العالم على غرار إفريقيا وأمريكا اللاتينية، وكان عقبة أمام ترسّخ الانتقال الديمقراطي فيها، مُفرِزا عدّة ظواهر سلبية منها اتساع ظاهرة عدم المساواة (البرازيل)إفلاس الدولة وارتفاع نسبة الفقر (جنوب إفريقيا)، شيوع البطالة وارتفاع معدل التضخم والفقر(تشيلي). بل بلغ ذلك حتى الديمقراطيات التي صنِّفت على أنها راسخة حينما اقترنت حرية الأسواق بالعولمة وبسرعة حركة القطيع الالكتروني، فأسفرت عن إضفاء دكتاتورية عالمية لحكم السوق الرأسمالية من جهة وإشاعة عصر الفوضى من جهة أخرى.

فمنذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي، بدأت حرية الأسواق تكرّس نفسها بمددٍ كبير مسنودة بالعقيدة الليبيرالية الانغلوساكسونية الجديدة التي صاغها "ملثون فريدمان" مستشار الرئيس الأمريكي الأسبق "رونالد ريغانRonald Reagan" للشؤون الاقتصادية، و " فريدريش فون هايك **riedrich von Hayek**" مستشار رئيسة الوزراء البريطانية السابقة" مارغريت تاتشر **Margaret Thatcher**". واستطاعت حتى بداية التسعينيات من القرن الماضي أن تؤسس لدكتاتورية عالمية قوامها سيطرة 500 شركة من مجموع 30.000 شركة متعدّدة الجنسيات على 8 بالمئة من إنتاج العالم، و75 بالمئة من حركة تجارته[3].

ناهيك عن العديد من التطورات التي رسّخت لدكتاتورية الأسواق ووسعت نطاقها لاسيما بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية)WTO(التي تتولى توقيع العقوبات على من لايذعن لسياسة حرية التجارة، وبعد أن أضحى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الأداتين الأساسيتين بيد الدكتاتورية العالمية

[1]Terry Lyn Karl," Dilemmas of democratization in Latin America" , **comparative Politics**, Vol 23,N1,1990,P.17.

[2]غيورغ سورنسن، تر: عفاف البطاينة، **الديمقراطية والتحول الديمقراطي، السيرورات والمأمول في عالم متغير**،بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، صص 117-119.

[3]نورينا هيرتس،تر: صدقي حطاب، **السيطرة الصامتة: الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية**، الكويت: المجلس الوطني للفنون والأداب، 2007، صص 27-28.

لتفرض على الحكومات الآليات الخاصة بتحرير رأس المال والأسواق المالية والنقدية من خلال مشروطية سياسية قوية.

ولم تكن ضحايا دكتاتورية الأسواق تلك الدول والمجتمعات التي تعاني من ضعف في إقتصاداتها وسياساتها وإنما ألقت هذه الدكتاتورية بضلالها حتى على فرنسا وألمانيا وبريطانيا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية، وهكذا راحت هذه الدكتاتورية تعيد تقسيم المجتمعات إلى قلّة قليلة من الرابحين وأغلبية ساحة من الخاسرين المهمّشين[1].

ومنه فإن الركود الاقتصادي وما أفرزه من اضطرابات واحتجاجات اجتماعية، على نحو ماجرى في بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية على شاكلة حركة احتلوا "وول ستريت **Wall street**" واحتجاجات السُترات الصفراء**The Yellow Jackets**"، وطريقة التعاطي الحكومي معها ، ذلك كلّه من شأنه أن يلقي بظلاله على ترسخ الديمقراطية المزعوم في هذه الدول، ولاسيما أن الحكومات أضحت تُظهر تدخلا أكبر في آليات الاقتصاد وحريّة الأسواق في كثير من الديمقراطيات، وهذا أمر غير معتاد ، فعمليات تأميم جزء كبير من الصناعة المصرفية كما في المملكة المتحدة والولايات المتحدة ، وفي دول أخرى أضحت تثير مخاوف تجاوزها القطاع المصرفي باعتبار عدم وجود اشتراكية قطاع واحد، الأمر الذي يمنح الحكومات سلطات واسعة[2].

خلاصة القول أن دكتاتورية الأسواق ومافرضته من تداعيات قد أضرّت بالديمقراطية في العالم بشكل كبير اتّخذت هذه الإضرار مظاهر عدّة، منها أنها ساهمت بدرجة كبيرة في اتساع ظاهرة تحول الديمقراطية إلى القيصرية.

رابعا: التحول نحو الديمقراطية القيصرية: استغلال الطبقة الوسطى

وهذا مايُطلق عليه الكثير من الأكاديميين مصطلح" الديمقراطيين القياصرة" ، حيث يُعبّر عن مَيل قطاعات كبيرة من السكان إلى وضع ثقتهم في زعيم كشخص يعتقدون أنه سيُحَسِّن أحوالهم ويحقق طموحاتهم في مجالات عدّة. وبالتالي يُصبح للقادة السياسين القُدرة على التّصرف في اتخاذ القرارات من جانب واحد؛ وكان ذلك نتيجة لتوغّل السلطات التنفيذية وإصدارها لقرارات وقيامها بممارسات تبتعد كثيرا عن الممارسات الديمقراطية. وقد ساهمت عوامل كثيرة في اتساع هذه الظاهرة على غرار دكتاتورية الأسواق والأزمات الاقتصادية وكذا ظاهرة الشعبوية[3] وانتشار الإرهاب والتطرف اللذّان يُعدّان عاملان قد ساهما في ذلك أيضا.

فالشعبوية بإعتبارها من بين أهم العوامل سابقة الذكر، ليست بظاهرة جديدة وإنما لها جذور عميقة في كثير من المجتمعات،فإذا تتبعنا أصول الشعبوية في كتاب علم السياسة لأرسطو ،حيث تقوم الديمقراطية عنده على فكرة مفادها أن الناس المتساويين في أي جانب أو مجال متساوون في جميع

---

[1]عصام فاهم العامري، **المأزق العالمي للديمقراطية بلوغ نقطة التحول**،بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، صص 159-163.

[2]**المرجع نفسه**، ص 143.

[3]**الشعبوية** : بناء على اقتراح من مولر**jan-werner muller** فانه يمكن تعريف الشعبوية على أنها تصور أو متخيل أخلاقي للحقل السياسي، ينبني على تعارض بين مفهوم للشعب كوحدة أخلاقية نقية أو خالصة، لكنها في نهاية المطاف متخيلة وغير حقيقية، وبين نخب فاسدة ومنحطة في الميزان الأخلاقي. ولذلك فإن=

الجوانب والمجالات. أما الاوليغاركيا متولدة من فكرة مفادها أن الناس إذا كانوا غير متساويين بالثروة أوبأمر آخر يجب أن يكونوا غير متساويين في كل شيء بلا حد.

إلى هذين القطبين يشتد التوتر بين الحرية والمساواة، حيث حذر أرسطو من مخاطر الشعبوية التي يسميها هو " ديماغوجيا" بأنه حين يصبح الجميع متساويين في الحرية يظنون انه يجب أن يكونوا متساويين على وجه الإطلاق.و لا مكان للديماغوجيين حين يسود القانون في الديمقراطيات بحسب أرسطو، فهم يظهرون حين يفقد القانون سيادته. ولأجل أن يستبدلوا الأوامر الشعبية بسيادة القانون يرجع الديماغوجيون في جميع الأعمال إلى الشعب، الذي يتصرفون هم أنفسهم في أمره تصرف السيد بواسطة الثقة التي يغتالونها منه[1].

غير أن الشعبوية في الأعوام الأخيرة برزت كحركة سياسية منظمة ذات أهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية مُحدّدة وهي لست مُقتصرة على نوع معين من التيارات اليسارية بل تشمل التيارات اليمينية أيضا وظهرت على نطاق واسع في المجتمعات الأوروبية وكذا في مجتمعات أمريكا اللاتينية. حيث تميزت بكونها قومية استهدفت منع السيطرة الارستقراطية على مقاليد السلطة وهي تنادي بصَهر الطبقات الاجتماعية الفقيرة والوسطى في قالب واحد يسعى إلى انتزاع السلطة من يد النخب الحاكمة. ويعد النموذج الفنزويلي مثالا واضحا لذلك خلال عهد "هوجو شافيز**Hugo Chavez**" الذي وصل إلى السلطة عام 1999، وأيضا النموذج البوليفي في عهد "ايفا مورالس**Iva Morales**" وحتى البرازيل في عهد " لولا دي سيلفا**Luiz Inácio Lula da Silva**" .

أما في أوروبا الغربية ، فقد شهدت التيارات الشعبوية المرتبطة باليمين المتطرف تناميا واضحا، إذ حصلت مرشحة حزب الجبهة الوطنية في فرنسا "مارين لوبان" -والذي يمكن اعتباره من أقوى الأحزاب الشعبوية في أوروبا الغربية- في الانتخابات الرئاسية الفرنسية في عام 2012 نحو 20.6 بالمئة من الأصوات [2].

ما يهمّنا هنا أن أهمّ ما في الشعبويّة وفق ما أورده مولر**jan-werner muller**في كتابه " ما الشعبوية؟ **what is populism ?** " هو عداؤها للتعدّدية، وزعمها أنها هي وحدها ما يمثّل الشعب "الحقيقي"أي إن الشعبوي يملك تصورا موحدا وأوحد للشعب، وكل من لا يتفق مع هذا التصور أو يعادي الزعيم الشعبوي فهو ليس جزء من الشعب.ذاك أنّ الشعبويّين حين يخوضون الانتخابات، يصوّرون منافسيهم على أنهم نخبة فاسدة، وحين يتسنّى لهم أن يحكموا، فإنهم يرفضون الاعتراف

---

[1]عزمي بشارة، "الشعبوية والأزمة الدائمة للديمقراطية"، **محاضرة** عامة ألقيت بمعهد الدوحة للدراسات العليا ، بيوم 23 أكتوبر 2019، مسجلة على **الرابط التالي** :https://www.youtube.com/watch?v=J6NcWXOFld8، تاريخ الاطلاع : 2019/12/10.

=العنصر الأساسي أو الضروري لكي نصف أحداً بالشعبوي ليس فقط التحدث باسم الشعب أو استعمال خطاب يمجد الشعب، بل هو الزعم بأن جزءاً من الشعب هو فقط من يعبر حقيقة عن الشعب وإرادته، وبأن الزعيم أو الحزب الشعبوي هو من يمثل هذه الإرادة.**للمزيد راجع:** محمد الداودي، " نحو تأسيس نظري لمفهوم الشعبوية"، **على الرابط** : http://ribatalkoutoub.com/?p=2781، تاريخ الاطلاع : 2019/04/00

[2]أحمد ايمن أحمد، "الحركات الشعبوية: أسباب وتداعيات صعود الحركات الشعبوية مابين القارتين اللاتينية والأوروبية"، **السياسة الدولية**، العدد: 189،يوليو 2012، ص 27.

بشرعيّة أية معارضة تواجههم. إذا، ما يدّمرونه هنا هو الديموقراطية بالذات من خلال ثنائية: نحن الشعب وهم أعداء الشعب[1].

فمن دون أن تكون كل سياسات الهويّة شعبويّة، تغدو السياسة الشعبويّة، في تقسيمها الشعب، شكلا من سياسات الهُويّة. وهذا مصدر تهديدها الأبرز للديموقراطيّة التي تتطلّب الاعتراف بشروط عادلة لعيش الشعوب معا كمواطنين أحرار متساوين، ولكن أيضا متنوّعين ومختلفين. اذن حسب "مولر" تحظى الشعبوية بسمات ثلاث:

-احتلال الدولة عبر توظيف الأتباع في وظائف بيروقراطيّة عامّة، والتدخّل خصوصا في الإعلام والقضاء.

-الزبونيّة على نطاق جماهيري، والتي تتّخذ أحيانا شكل الرشوة الماليّة، هنا مثلا، يبرز استخدام "شافيز" عائدات النفط، أو تصرّف ساسة شعبويّين في أوروبا الوسطى بمساعدات الاتّحاد الأوروبي.

-القمع المُمنهج للمجتمع المدني، خصوصا المنظّمات غير الحكوميّة التي تنتقد التمادي الشعبويّ في ممارسة السلطة والسعي إلى تأكيد عدم انتمائهم إلى هذا الشعب، وعمالتهم للأجانب[2].

وفي السياق ذاته تندرج مساهمات "**ياشا مونك Yascha Mounk**" أستاذ العلوم السياسية بجامعة هارفرد "**الشعب مقابل الديمقراطية: لماذا حريتنا في خطر وكيف ننقذها The People vs Democracy: Why Our Freedom is in Danger and How to Save It**"[3]، ضمن مناقشة كبيرة تتمحور حول السّجالات الأيديولوجية والتحولات السياسية التي تشهدها الدول المعروفة بالديمقراطية. حيث يشير ضمن أفكاره ؛ أن النظام الذي يجمع بين سيادة الشعب والسلطات المضادة (القضاء والإعلام والمجتمع المدني) ، قد ساد الدول الغربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لكن الواقع حسب ما يؤكد مونك "نظام الحكومة هذا الذي كان يبدو غير قابل للتغيير، يعطي الانطباع بأنه قابل للانهيار بشكل مفاجئ". والسبب الأساسي يكمن في الطبقات المتوسطة -عماده البشري والسياسي- التي أهملتها هذه الحكومات. بالإضافة إلى جملة من الأسباب تشمل تباطؤ معدل النمو الاقتصادي في معظم أنحاء الغرب منذ منتصف السبعينيات، الهجوم المؤسسي ضد النقابات والأشكال الأخرى من قوى الطبقة العاملة، كذلك ظهور أشكال جديدة من وسائل التواصل الاجتماعي القادرة على نشر الأفكار المتطرفة وتراجع التجانس العرقي والثقافي بسبب أنماط الهجرة الجديدة .حيث يشير إلى أنّ هذه التطورات قد أدت إلى زيادة عدم المساواة الاقتصادية بشكل كبير وأثارت الشكوك العميقة حول

---

[1]محمد الداودي، **مرجع سبق ذكره.**

[2]حازم صاغيّة، " لكن ماهي الشعبوية ومن هو الشعبوي وكيف يدار الصراع ضدّهما؟"، **على الرابط:** https://bit.ly/2VwdWUd، تاريخ الاطلاع : 2019/04/06. **للمزيد راجع:** Ganiela Glavanicova, book reviews :jan-Werner Muller, **What is populism ?**, university of Pennsylvania Press, Philadelphia, 2016 ,

[3]For more visite : Yascha Mounk**, The People vs Democracy: Why Our Freedom is in Danger and How to Save It,** USA : Harvard univ,2018.

نزاهة المؤسسات السياسية واستجابتها، كما شجعت على ظهور الحركات القومية التي تضع المهاجرين والأقليات العرقية والدينية الأخرى كأسباب أساسيّة للصعوبات التي يواجهونها[1].

عموما، يمكن القول أن الشعبوية بكل ماتضمنته، تشكل رسالة قوية للنخب التقليدية في الغرب التي ركزت على إنجاح المشروع الليبيرالي العالمي على حساب أولويات الشعوب. فالتحدي الأساسي أمام الديمقراطيات الليبرالية ليس إكمال مهمة بناء نظام ليبيرالي عالمي على الأسس التقليدية بقدر ما سيكون البحث عن طريقة لإيقاف تآكل هذا النظام.

المطلب الثاني: شروط عودة استقرار الديمقراطيات الغربية:

نحاول الإحاطة في هذا الجزء من الدراسة بمختلف الشروط الضرورية لاستقرار الأنظمة التي قد تكون في واقع الأمر أحوالا مواتية فيما يتعلق بنمو نظام الحكم الديمقراطي وتعزيزه واستقراره في دولة ما، وغير مواتية في دولة أخرى رغم أنها قد تكون على درجة من النمو متشابهة تماما أو تقريبا. لكن عموما ووفقا لما حدده "روبرت دال **Robert Dahl** " ، فإنه هناك ستة شروط توفّر أُسسا متينة لتفسير تطور الديمقراطية في بعض الدول دون الأخرى.

أولا-التركيز والسيطرة على أدوات القهر والعنف وأجهزتهما :

أي السيطرة المدنية على الأجهزة المتخصصة بالقهر والعنف (الشرطة الجيش)، وخضوع هذه السيطرة المدنية للعملية الديمقراطية وللرقابة الواسعة على ممارساتها. وذلك من خلال سيطرة مسؤولين منتخبين على قوات الجيش والشرطة .ويتمثل القلق الأكبر على الديمقراطيات الحديثة التي لم تضمن بعد استقرارها، في قُدرتها على تطبيق حُكم القانون وفي ضمان حريات مواطنيها الأساسية وحاجاتهم، وغالبا ما تفتقر الديمقراطيات الجديدة، فيما يتعلق بالقوات المسلحة والشرطة ووكالات الاستخبارات، إلى الاستعداد اللازم لمواجهة تحدّ مزدوج: تطوير مؤسسات راسخة للسيطرة الديمقراطية على هذه الأجهزة، وتحويلها إلى أدوات فاعلة لحماية مواطنيها وأمنهم.مع الإشارة إلى أن جُلّ المشاكل التي تُواجه القوات المسلحة والشرطة ووكالات الاستخبارات تترابط ترابطا وثيقا وتندمج في السياق الأكبر للتحديات التنموية والملامح المؤسساتية للمجتمع والسياسة، والملاحظ أن هذا الترابط لم يكن محلّ اهتمام الأكاديميين إلا في وقت متأخّر، حيث حافظت العلوم الاجتماعية على مقاربات منفصلة لدراسة العلاقات المدنية-العسكرية والإصلاح في الدفاع والشرطة والقضاء، وأغفلت الى حدّ بعيد دراسة الاستخبارات في سياقات اقلّ تفصيلا[2].

بيد أن هذه التهديدات للديمقراطية الصادرة عن العاملين الأمنيين والمؤسسات الأمنية في الدولة ليست حكرا على الديمقراطيات الجديدة فقط، فغالبا ماتترجم المصالح المشتركة للقوات المسلحة والشرطة

[1]مالك عطية، " مراجعة كتاب(الشعبوية مقابل الديمقراطية لماذا حريتنا في خطر وكيف ننقذها للكاتب ياشا مونك)"، قطر: **مركز حرمون للدراسات المعاصرة**، 15 ديسمبر 2018، صص 7-9.

[2]ألفرد ستيبان وآخرون، تر: أنطوان باسيل، **ديمقراطيات في خطر !** ، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2014، ص94.

والأجهزة الأمنية في حالة الديمقراطيات الأقدم، إلى تأثير مفرط على السياسة والى مجالات للاستقلال الذاتي تتوسع إلى ماهو ابعد من الحدود المقبولة، والى مقاومة التوجه الخارجي، وذلك رغم إن الديمقراطيات الأقدم تعتمد على مؤسسات أقوى وأكثر تعقيدا إلا أنها تختلف لجهة قدرتها على النجاح في مواجهة هذه التهديدات[1].

ثانيا:-النمو الاقتصادي المتماثل مع اقتصاد السوق :

نعني هنا اقتران إقامة الديمقراطية ونموها وترسخها بضرورة قوية لتوفير مجموعة من الخصائص المتداخلة في المجتمع ،على غرار: مستوى عال نسبيا من الدخل والثروة للفرد الواحد، تنوع كبير في الوظائف، مستوى ثقافي على نطاق واسع، نسبة تعليم مرتفعة ، نظام اقتصادي تدير عملية الإنتاج فيه مؤسسات تمتلك استقلالية ذاتية نسبية وتتجه قراراتها على نحو قوي باتجاه الأسواق الوطنية والدولية .مع ضرورة التأكيد على ماأشرنا إليه في الصفحات السابقة من هذا الفصل ، أن اقتصاد السوق والرأسمالية قد أدت في النهاية إلى وضع من عدم المساواة في الموارد السياسية التي يستطيع المواطنون الوصول إليها ، حيث أن اقتصاد السوق الرأسمالي لايُحتمل أن يتساوى فيه المواطنون سياسيا إذا كانوا غير متساويين اقتصاديا، مما ينتج توترا بين الديمقراطية واقتصاد السوق، غير أنه يوجد بديل عملي لرأسمالية السوق، بحيث يكون أقل ضررا بالمساواة السياسية.مع مراعاة أنه بالرغم من الإقرار باقتصاد السوق كأُفقٍ لايمكن تجاوزه ، فإنه لايلزم عنه مع ذلك التخلي عن أي تطور أساسي للمجتمع .

فلاشك أن الديمقراطية تمثل العقلانية السياسية، إنها التدبير العقلاني للمجتمع، خاصة عندما ترتبط بدولة تزعم حماية حقوق الموطنين في الحدود التي يسمح بها القانون[2]. تتحول على إثرها الدولة الديمقراطية إلى نظام سياسي يسعى إلى رعاية مصالح الأفراد، عبر تقييد سلطتها بشكل يحول دون تعسف هذه الأخيرة. هكذا يبدو جليا أن الديمقراطية تروم تحقيق التكامل بين متطلبات الفرد ومستلزمات الدولة . هنا يبرز الطابع الاشكالي المفارق لدولة ديمقراطية تتأرجح بين دولة الرعاية ودولة الحد الأدنى بهدف تفعيل الاستقرار السياسي والاجتماعي في إطار مايسمى بدولة الحق والقانون[3] .

ثالثا:-اعتماد تعددية التنظيم في المجتمع:

حيث تراهن جلّ الديمقراطيات الحديثة على تلبية مطلبين أسياسيين من مطالب الشعوب : الانتماء إلى جماعة إنسانية تُعبّر عن آرائه وقناعاته وطموحاته ، ومن جهة أخرى الاعتراف بكرامته كشخص له فرادته وخصوصيته. حيث أن عصب الحراك السياسي في الدولة حسب هذه الرؤية هو الاعتراف بهوية الآخر واحترامها، بمعنى تشتت القوة والنفوذ والسلطة باتجاه مزج من الأفراد والمجموعات والمنظّمات التي يتعيّن عليها تبني الأفكار والممارسات الديمقراطية.

هذا ويُعدّ المجتمع المدني مؤشرا وشرطا أساسيا للديمقراطية ،ولنظام حكم ولمجتمع سليمين على حدّ السواء. ومن المفترض أن من شأن نشاط المجتمع المدني أن ينتج "العادات الضرورية لمؤسسات

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 98.
[2] خالد العبيوي ، **مشكلات الديمقراطية** ، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2015 ، ص 362.
[3] **المرجع نفسه.**

ديمقراطية مستقرة وفعّالة"، ومن المفترض به أن يُخفّف من حدّة المواقف، أن يُعزّز التفاعل الاجتماعي ويُسهّل نشوء الثقة، وأن يزيد من التضامن والحسّ المشترك. كما أن المشاركة في المجتمع المدني تُعمّق ضمن المواطنين الالتزام والانفتاح ، وتقوم في الوقت نفسه بتدريب الناشطين والقادة ومتطلبات الديمقراطية، فضلا عن إرساء الأسس لنجاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية. مع ضرورة التركيز على أنه في حالات وجود دول ومؤسسات سياسية ضعيفة أو تفتقر إلى الشرعية فإنه لايمكن للمجتمع المدني والمنظمات المدنية أن تُعزِّز الديمقراطية وتحميها؛ بل كثيرا ما ينتهي الأمر إلى تفاقم الصراع السياسي والاجتماعي[1] .

رابعا: -ضبط النتائج المترتبة عن تعددية الهوية في المجتمع :

فَرَض نمو التعدد الثقافي الاجتماعي المتزايد تحوّلا في المنظور السياسي. وكان لابد لظاهرة التعددية الثقافية من أن تنمو بشكل كبير في المجتمعات الغربية في أثر انحلال المجتمعات التقليدية المتجانسة وتفككها.والحال أن الهجرة لعبت دورا بارزا في تنامي وتعاظم الاختلاف في داخل هذه المجتمعات نفسها وهي مجتمعات باتت تُصنّف اليوم على أنها "متعدّدة القوميات" .

وعلى الرغم من وجود الاختلافات الفردية والقومية في المجتمع ، وَجب الذَّود عن ضُمّة من القيم السياسية والأخلاقية جديرة باحترام التنوع والإنصاف. هذه القيم تعتبر قيما أساسية للنهوض بوحدة المجتمع من خلال السعي إلى دمج التنوع الثقافي والسياسي في كَنَف دولة القانون الديمقراطية.

كما نشير إلى ضرورة الاعتراف السياسي والقانوني بالتعدد الثقافي إذ ينعكس ذلك إيجابا على عدّة أوجه، على غرار إقبال الأفراد والمكوّنات الثقافية والعرقية أو الأقليات على المشاركة والتداول والتفاعل في الحيّز العمومي، مايصبُّ في نهاية الأمر في المصلحة الوطنية العليا، باعتبار أن الاعتراف والمشاركة هما رُكنا الاندماج الاجتماعي الأمر الذي يُحفّز الجميع للسعي إلى تعزيز التضامن والتكافؤ في سبيل تحقيق الوحدة السياسية [2].

يمكن القول هنا أن صنع ديمقراطيات ناجحة قابلة للعمل -بشكل جزئي- بحمل الجماعات المتصارعة مع بعضها البعض على القبول بمبدأ المساومات، فضلا عن وجود إطار مؤسساتي مناسب مقبول من جميع الأطراف. فيما يجري بناء التضامن القومي، وفيما تُدمج النخب في نظام من المساومات للسلطة السياسية آمن وقابل للعمل ، وفيما يُصبح التسامح والاحترام أكبر الحقوق الفردية مقبولَين بشكل واسع ، سيصُبح النمو الاقتصاد حيويا بكل تأكيد. وفي حال أحسّت كل جماعة بأن لديها ماتكسبه بالبقاء وفيّة للأمة بدلا من مغادرتها، أو بمحاولتها الاستئثار بالسلطة لإقصاء الآخرين ستكون عملية بناء الديمقراطية الليبيرالية الصعبة أكثر سهولة.[3]كما أن التركيز على النخب مبرَّرٌ حتى عندما لاتكون السلطة والشرعية جزءا من اللعبة. حيث يذكر " مانسفيلد وسنايدر " بأن المتاعب قد تستمر عندما تتهدّد النخب من أي نوع بالدمقراطة ، وبأن الديمقراطية ستتقدم إذا ماحاول أنصارها " إيجاد طرق لحماية " مصالح الذين قد يتسببون بالمتاعب. ونجد ذلك في دراسة لـ " تشيروت" حول

---

[1]شيري بيرمان ،" إعادة دمج دراسة المجتمع المدني والدولة" ،في : زولتان باراني ، روبرت موزر، تر: جمال عبد الرحيم ، **هل الديمقراطية قابلة للتصدير؟**، الكويت: جداول للنشر، 2012، ص 77.

[2]ساید مطر، **مسائل التعدد والاختلاف في الأنظمة الليبيرالية الغربية مدخل الى دراسة أعمال تشارلز تايلر**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، صص 79-142.

[3]دانيال تشيروت ، " هل تنجح الديمقراطية في المجتمعات المنقسمة بشدة؟"، في : زولتان باراني ، روبرت موزر ،**مرجع سبق ذكره**، صص 162-174.

المجتمعات المنقسمة بصورة عامة، أنه يوجه رسالة قوية مفادها ضرورة التركيز على النخب ، ويُجادل بأن نخب المجتمعات المتفرقة يجب أن تُطَمأَن بأنها لن تخسر ممتلكاتها أو سلطتها المحلية أو الفرصة من الاستفادة كونها جزءا في الدولة[1].

خامسا: -الثقافة السياسية بالنسبة للناشطين السياسيين والقوى والنخب السياسية المتنافسة:

عموما في هذا السياق إذا كان الالتزام بالمباديء الديمقراطية ضعيفا فانه حتما يؤدي إلى إضعاف الديمقراطية، فوفق "دال" يمكن القول أنه تتحسن آمال الاستقرار في بلد ما إذا كان مواطنوه وقادته يدعمون بقوة الأفكار والقيم والممارسات الديمقراطية، بمعنى نقول ؛ أن هذا البلد يمتلك ثقافة سياسية ديمقراطية .هذه الأخيرة تساعد على تكوين مواطنين يعتقدون أن الديمقراطية والمساواة السياسية هما من الأهداف المرغوب فيها، وأن السيطرة على الجيش وقوى الأمن يجب أن تكون بأيدي قادة منتخبين، وأن الفُروقات والخلافات السياسية التي تنشأ بين المواطنين يجب أن تقابل بصدر رحب .

فمن ناحية، الواجب الأخلاقي للسياسيين أن يمنعوا استمرارية أي فساد حكومة مستهجنة، في حدود الإمكانات المتاحة لديهم، بالمناقشة وتقويم الأخطاء، واقتراح الحلو للمشكلات السياسية المطروحة، إذ بذلك سيدرك الحكام بأنهم خاضعون بشكل متواصل لمراقبة مواطنيهم، يأخذون بالحسبان انتقاداتهم، وعلى هذا المستوى تصبح سلطة الحكام مدركة ومنظمة ومقننة، أي مقيدة[2].

ومن ناحية أخرى لايخفى على الجميع الدور الذي تلعبه النخب المثقفة في ما يتعلق بوظيفة حفظ التوازن داخل المجتمع عن طريق اندماجها وتجددها والذي يكون التغيير محورها الأساس، وهي بتغيرها تقوم بقيادة عملية التغيير والتطور داخل المجتمع. بحيث كما اشرنا سابقا انه عملية البناء الديمقراطي تحتاج إلى ترسيخ مقوماتها من خلال بناء الوعي داخل المجتمع والدولة باعتبارها قوة دافعة تبرز تأصيلها في الفكر والسلوك والمرجعية الحضارية والثقافية بصورة عامة، أي بمعنى أن البناء الديمقراطي يحتاج إلي تأسيس داخل الوعي الفردي والجمعي والى تأسيس داخل المنظومة الثقافية السائدة وأساليب وطرق التنشئة ومؤسسات التعليم والإعلام والتثقيف، حتى يمكن أن تتحول إلى قناعة راسخة ومن ثم تترجم إلى سلوك سياسي مستمر وعلى النخبة المثقفة توجيه دفة الحكم باتجاه تأسيس قيم وتقاليد لممارسات فعلية نحو التحول الديمقراطي وتنمية ذلك البناء من خلال المؤسسات الثقافية والتعليمية وتنشيط دور مؤسسات المجتمع المدني[3].

سادسا : غياب أيّة سيطرة أجنبية قوية معادية للديمقراطية:

بمعنى غياب التدخّل الخارجي الذي يُفضي بأشكاله المتنوعة إلى توجيه الديمقراطية في مراحلها الأولى إلى اتجاهات محدّدة.فشعبية الديمقراطية واحتضان المنظمات الدولية لها، فضلا عن انتشار الخطابات الديمقراطية على ألسنة الجميع لاسيما قادة الدول الكبرى، تشهد على انتصار الديمقراطية كفكرة .

---

[1] **المرجع نفسه** ، ص 375.

[2] خالد العبيوي ، **مرجع سبق ذكره**، ص 369.

[3] عمر جمعة عمران، "النخبة وبناء الدولة الديمقراطية" ، **بحوث** الندوة العلمية منظمة من طرف الجمعية العراقية للعلوم السياسية ، بغداد: كلية العلوم السياسية ، 2009، صص119- 120.

بيد انه هناك أسباب تدعونا للحذر من الاحتضان العالمي الواسع للديمقراطية.ومنه ودرءا لتلك المخاطر نشير مثلا إلى الدور الذي يجب أن تلعبه النخب في الحدّ من مخاطر المساعدات الديمقراطية الأجنبية من خلال ضرورة العمل والتنسيق مع الجهات المسؤولة عن هذه المساعدات وأخذ الحيطة والحذر من أهدافها الغير المعلنة. كما يجب الأخذ بعين الاعتبار أيضا إحدى ثغرات المساعدات الديمقراطية الدولية لاسيما للديمقراطيات الناشئة الهشّة، حيث لوحظ أنه ما يقرب من 40 في المئة من أموال المساعدات تُقدّم لبرامج المجتمع المدني، والتي في حالة كانت مؤسسات الدولة والمؤسسات السياسية متعطلّة فإنه حتما قد تكون ذات نتيجة عكسية . فالمجتمعات المدنية القوية لا تعمل دوما في مصلحة الديمقراطية، حتى أنها قد تُقوّض العقد السياسي والاجتماعي الهشّ الذي غالبا ما يدعم الأنظمة الديمقراطية الحديثة كما اشرنا آنفا .

ففي سياق تكون فيه للدولة قدرة ضعيفة على توفير الخدمات والعدالة، قد تَستغلُّ منظمات المجتمع المدني ذلك وتسعى لملأ الفراغ وتقضي بذلك على ماتبقى من قدرة وسلطة قليلة للدولة. من ناحية أخرى وفي سياق تكون فيه الأحزاب السياسية ضعيفة ، فقد يُلحق المجتمع المدني الضرر بالديمقراطية بامتصاصه الطاقة والدفع الشعبي الذي تحتاج إليه الأحزاب السياسية . وهذا كلّه له آثاره على الوعي المتنامي بأن القوى الأجنبية من كل الأصناف تمارس دورا هدّاما في صنع السياسة الوطنية والأمثلة كثيرة جدا على غرار تأطير المساعدات الديمقراطية كسلاح في الحرب الأمريكية على الإرهاب[1].

ومن هنا نستنتج أنه حريّ بالمساعدات الديمقراطية أن تكون موجّهة كأولوية أولى لتعزيز قدرات الدولة وبناء أحزاب سياسية تتمتع بصلات متينة بالدوائر الانتخابية الاجتماعية الرئيسية. إذ لابد أن تكون القوى المحلية هي القوى المحلية المحركة لإنشاء ديمقراطيات شرعية؛ كما لابد للفاعلين الأجانب دولا أو منظمات أن يسيروا على الخط الفاصل مابين المساعدة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول.

المبحث الثاني: النخب وبناء نموذج ديمقراطي يتماشى مع الخصوصية العربية

نحاول في هذا المبحث أن نقوم بتحليل عميق لمواطن الخلل التي تشوب المراحل الانتقالية والتي ارتأينا أنها تمثل جوهر اهتمام النخب المنوط بها إدارة المرحلة الانتقالية لعملية الانتقال الديمقراطية. وكذا نقترح لها بعض الحلول والآليات التي يجب تبنيها والتي تتوافق مع الخصوصية المصرية وحتى مع أغلبية الأنظمة العربية السائدة حاليا. ونحن حتما نقرّ بوجود اختلافات مؤسسية ومجتمعية ضمن هذه الأنظمة العربية إلا انه لاتسعنا هذه الدراسة للتفصيل فيها جميعها، لذا حريّ بنا أن نركز على النقاط التي من وجهة الباحثة تتلاقى فيها غالبية الأنظمة العربية التي شهدت أو لاتزال تشهد مراحل انتقالية في تاريخها السياسي؛ وذلك بعد أن قمنا في المبحث السابق لهذا الفصل برصد الفجوات التي تتسع وتؤثر سلبا على الديمقراطيات الغربية /الليبيرالية، لنحاول تفاديها وتبني نماذج

[1]: زولتان باراني ، روبرت موزر ،**مرجع سبق ذكره**،صص 378-387.

تتوافق مع البيئة العربية وتميط اللثام عن الاعتقاد السائد الذي لايزال ينظر إلى الديمقراطية على أنها أمر لا ينسجم والسياق العربي.

المطلب الأول : الإدارة الديمقراطية للوفاق الوطني خلال المرحلة الانتقالية:

المرحلة الانتقالية تتطلب مجتمعا مهيكلا ضمن مجموعات سياسية تمثيلية، تتيح لكل فرد فرصة التعبير عن مواقفه وآرائه دون إقصاء جهوي أو فئوي. في ظل جبهة اجتماعية هشة واستقطابات سياسية خطيرة، قد تتعمق طول الفترة الانتقالية في ظل غياب الأطر القانونية الكابحة لذلك من غياب لآليات العدالة الانتقالية وما تشهده اقتصاديات الدول من انهيارات متتالية نتيجة للأوضاع التي تمرّ بها. لذا سنحاول في هذا المطلب تبيان أهمية الحوار وتفعيل آليات العدالة الانتقالية في إنجاح المراحل الانتقالية. فمثلا؛ بالرغم من أن الانتخابات تعد سبيلا رئيسيا لتقديم الخيار للناخبين في تحديد الشكل الذي يجب أن تكون عليه الدولة ومايَنبغي أن تقدمه لمواطنيها، إلا أن إمكانية النجاح الوحيدة لهذه الانتخابات هي في حال ما إذا استطاع رؤساء الأحزاب السياسية إعلاء المصلحة الوطنية على مصلحة انتماءاتهم ومصالحهم الشخصية من خلال الحوار الوطني وتجنب سياسة الإقصاء.

أولا : النخب والتسوية السياسية في الدول ذات التنوع المجتمعي:

1-الحوار بين الأحزاب السياسية خلال المراحل الانتقالية :

من الفرضيات المتداولة حول أسباب ضعف أو غياب الديمقراطية في الوطن العربي فرضية ضعف الأحزاب السياسية وعدم قدرتها على منافسة النظم الحاكمة بفاعلية. وكثيرا ما يتم تناول الأسباب السياسية والقانونية التي أدت إلى هذه النتيجة، ومنها القوانين المقيدة للحياة الحزبية، والإجراءات القمعية، وتزوير الانتخابات، واستقطاب الدولة للأحزاب، والانقسامات الداخلية والشخصنة، وغياب الديمقراطية الداخلية، واستبعاد الشباب، وعدم القدرة على تجنيد أعضاء جدد، وحشد المؤيدين، والتفتت والتنافس داخل كل تيار سياسي، والاستقطاب بين القوى والتيارات السياسية المختلفة.

وبما أن مهمة الأحزاب السياسية تجاه الشعب هي العمل معا لصالح النظام السياسي ككل بجميع أطيافه، يفضي ذلك إلى ضرورة أن تتبنى الأحزاب السياسية مواقف سياسية متباينة نوعا ما وهو ماتقتضيه الضرورة التنافسية والتنوُّعية في المجتمع، إلا انه عليها أن تكون ذات قابلية للحلول الوسطى والتوصل إلى تسويات سياسية لاسيما خلال المراحل الانتقالية للانتقال الديمقراطي حين يحتدم الصراع بين الفاعلين. ففي خضم هذه العملية طويلة الأمد، يأخذ الحوار والتوافق بين الأحزاب أشكالا متباينة في مراحل مختلفة، ولكن دور الأحزاب السياسية والجماعات دائما مايتصف بالأصولية ،ففي بعض المراحل قد يكون التفاوض الرسمي بين الأحزاب مستحيلا ، ودور الأحزاب هو محاولة تحريك المسار السياسي تجاه مناخ يكون فيه الحوار ممكنا، وفي مثل هذه الحالات تتحمل

الأحزاب مسؤولية تحظى بالأهمية تتعلق بكل من أعضائها والجمهور بان تقر بإمكانية الحوار مع الآخر، وذلك رغم الانقسامات الاجتماعية والتاريخية العميقة التي تتواجد في الغالب بينهم[1].

هذه المرحلة في الأنظمة العربية تتسم بالتشكيك وعدم الثقة، وتعد ميراثا جزئيا من الأنظمة السابقة التي كانت تؤكد على التفرقة بين الحركات السياسية وتعميق الصراع فيما بينها حتى تنشغل ببعضها البعض دون أن تنشغل بالقضايا الهامة في الوطن وتحقيق المصلحة العامة . وكذا سعي الدول على الحد من الثقة الشعبية في لاعبين سياسين معينين من خلال استهدافهم وتشويه صورتهم.

إذ يجب على جميع الأحزاب أن توافق على آلية التفاوض ذاتها حتى ولو أنها تمتلك وجهات نظر أيديولوجية مختلفة تماما.ثانيا ، يجب على الأحزاب الاعتراف بضرورة الحلول الوسطى لتحقيق المنفعة العامة وأن لاتكتفي فقط بتبنيها وإنما بإقناع قواعدها الشعبية بفوائد هذه الحلول الوسطى.ثالثا أن يكون التفاوض لأجل هدف معين ومحدد مُتفّق عليه ، فالتفاوض لأجل التفاوض نادرا ما يمثل عملية مُثمرة.رابعا أن يكون الحوار بمثابة التزام طويل الأمد [2].

2-الإصلاح الدستوري في المراحل الانتقالية :

قضية انجاز الدساتير الجديدة بالنسبة للمراحل الانتقالية واحدة من أهم المسائل وأكثرها استقطابا، لكونها حاسمة في بناء الوعي الوطني وإقامة الشرعية السياسية الديمقراطية خاصة بعد الحراك الشعبي القوي . وسيتأثر كل من شكل وشرعية الدستور عامة بعملية صنع الدستور نفسها، وخاصة من ناحية ما إذا كان نتيجة عملية قامت بها النخب أم انه كان نتيجة عملية شعبية مفتوحة. فالمسار مهم بقدر أهمية المضمون.

إذ أنه من المهم عند إعداد مشروع للدستور أن تترك كل الأطراف الأفكار التي تدافع عنها بشدة ونشير في هذا الصدد حين تنازل الحزب الشيوعي والاشتراكيين عن دعواتهم لإقامة دولة ذات بنية اشتراكية، بينما تخلى اليمين عن فكرة إقامة دولة مركزية وهذا فيما يخص اسبانيا ، من جانب آخر نلاحظ أنه في إعلان دستور مصر لعام 2012 من طرف المجلس العسكري كان ينظر له من قبل قطاع هام من المجتمع انه الدستور كان ناقصا للشرعية وكذا مشروع دستور 2013 الذي كان من الواضح انه عبارة عن أداة سلطوية ولعبة صفرية من اجل الهيمنة العسكرية على السياسة، في حين إذا حاولنا التطرق لهذه النقطة من منطلق المساهمة الشعبية فنجد ان البرازيل حيث تم قبول المقترحات التي تقدم بها المجتمع المدني وكذلك الخبراء الفنيين من خلال جلسات استماع عامة والتي تحوّلت إلى أحداث رئيسية مصحوبة بتغطية إعلامية كافية تسمح بمساهمة الشعب في صياغة الدستور قبل طرحه على الاستفتاء، فقد نُظِر إلى حشد الدعم الشعبي في البرازيل منذ بداية المرحلة كنجاح .بعكس ماحدث في البوسنة حيث تم فرض الدستور من خلال اتفاقية "دايتون" للسلام وفق مقاربة من الأعلى إلى الأسفل وافتقرت بالتالي إلى آليات المشاركة المدنية وبالتالي أصبح الدستور البوسني مصدرا للانقسام الوطني[3].

---

[1]سو غريفيث،"العلاقات بين الأحزاب والمراحل الانتقالية السياسية..المفاوضات والحلول الوسط"، في: مجموعة باحثين، **المفاوضات بين الأحزاب إشكاليات عربية وتجارب دولية**، **مرجع سبق ذكره**، ص7.

[2]**المرجع نفسه**، صص 8-15.

[3]الفارو فاسكونسيلوس وجيرالد ستانغ،محررين، **الإصلاح الدستوري في المراحل الانتقالية** ، بيروت: المركز اللبناني لدراسات السياسة، 2014، ص 10.

وفي نظرنا أنه لايكفي في هذه المرحلة التوافق والمشاركة الشعبية في عملية إنشاء الدستور أو تعديله وإكسابه الشرعية وإنما هناك أيضا أمر بالغ الأهمية وهو ما يتعلق بمرونة هذا الدستور الجديد بالنسبة لما يتضمنه وبالنسبة لما يمكن أن يُقَرّر في فترات لاحقة طبعا من خلال عمليات تشريعية طبيعية. حيث اعتبر في الدستور المفتوح والسهل المراجعة نموذجا أكثر ملائمة للمحافظة على الدستور خاليا من المتطلبات الخاصة التي تتطلبها المراحل الانتقالية على غرار ماحدث في البرازيل حيث عدل الدستور 72 مرة منذ تطبيقه في عام 1982 ، كما عدل الدستور البرتغالي 7 مرات كما كانت هناك قناعة في تونس بعد الحراك أن الدستور يمكن أن يعدل مستقبلا وهو الأمر الذي سهل عملية المصادقة عليه واسهم في تخفيف التوترات بشكل كبير بين مختلف الأطراف [1].

3-التحالفات بين الجماعات السياسية ضرورة حتمية خلال المراحل الانتقالية :

تسود خلال المراحل الانتقالية البنية الإقصائية بين مختلف القوى المجتمعية كنتيجة لتداعيات عميقة لسنوات طويلة من انعدام لثقة والتخوين بين هذه الأطراف، لذا نحن بحاجة ماسة خلال هذه المرحلة إلى ضوابط تكبح أي انزلاق من شنه تشتيت الجهود وصرفها لقضايا هامشية وصراع مصالح فئوية، لاتخدم الانتقال السلس نحو الديمقراطية.

أولا: تحديات التحالفات بين الجماعات السياسية :

تعترض تحقيق ذلك العديد من التحديات على غرار :

-الموقف من القوى الثورية : حيث أفرزت التحولات السياسية بعد يناير 2011، عشرات المجموعات الشبابية الثورية والمتمردة غير الواثقة في قدرة النخبة الانتقالية والنخب الحاكمة بعد انتهاء الاستحقاقات الانتقالية على إنتاج رؤى وسياسات جديدة. فهذه المجموعات نجحت فيما فشلت فيه النخب التقليدية واستطاعت إسقاط أعتى المستبدين في العالم العربي، وهي قادرة على قلب الأمور إذا شعرت من جديد بالتهميش وإذا لم تر تغييرا حقيقيا في بنية السلطة السياسية وهياكلها المختلفة.لذا يكون حريّ بهذه النخب الاستماع إليهم واخذ مطالبهم في الحسبان، في إطار إدارة التفاعلات السياسية لقضايا التعددية في مرحلة ما بعد الحراك، وذلك من خلال العمل على دمجهم في الحياة العامة وإيجاد قنوات جديدة للمشاركة الفاعلة والمستقرة على كافة المستويات.

-كيفية إدارة التفاعلات مع القوى الوطنية الأخرى على اختلاف انتماءاتها السياسية.وهو مايفرض على النخب الانتقالية والحاكمة بعد انتهاء المرحلة الانتقالية إقامة جبهات وطنية واسعة تضم ممثلين من كافة التيارات، تتولى مسؤولية الحكم وتوزيع عبء المشاركة والبناء على الجميع ، خاصة وأن عدم نضج بعض النخب السياسية قد يدفعها إلى الاستقواء بالجيش في الداخل على غرار ماحدث في 30 جوان 2013 و أو بالقوى الدولية المؤثرة في الخارج[2].

-إدارة العلاقة مع مؤسسات الأمن والجيش والقضاء: فهذه المؤسسات يجب أن تكون مؤسسات دولة لاتخضع لسيطرة حزب أو تيار بعينه، وحياد هذه المؤسسات ومهنيتها واستقلالها وقوتها تمثل

---

[1] **المرجع نفسه**،ص11.

[2] محمد موفيد، " المراحل الانتقالية وتعقيدات التغيير في السياقات الثورية"، **مداخلة**ألقيت خلال ندوة نظمها مركز مدى للدراسات والأبحاث الإنسانية حول موضوع الحركة الإسلامية بين الوضعين الإقليمي والحالة المغاربية ، المغرب: الدار البيضاء ، 23 ابريل 2016.

الضمان الأساس لمستقبل الدولة وحريات أفرادها، لان تسييس هذه المؤسسات سيؤدي إلى إفشال عملية التحول الديمقراطي بأكملها.

-الرؤية الإستراتيجية لإدارة المطالب الاجتماعية والاقتصادية التي تهدد بتحريك فئات جديدة ضد الأوضاع القائمة وتصاعد الغضب الشعبي، حيث لايمكن الاستمرار في معالجة هذه المطالب بحلول جزئية ودون رؤية محددة، فالأمر يحتاج إلى فرق عمل متخصصة، تضع سياسات محددة ومدروسة بعناية، وفق إطار زمني واضح، مع مشاركة كافة القوى السياسية حتى لايتم استهداف هذه السياسات من قبل بعض المعارضين.

-مراعاة أن عزل المنظمات والأحزاب الإسلامية يعني في جوهره تكريس حالة الركود السياسي ، لان الديمقراطية لاتحيا في ظل انعدام أي قدر من التعايش على الأقل مع جزء كبير من الإسلام السياسي، ولابد من استقطاب هذه الأحزاب إلى خوض انتخابات ديمقراطية والى حوكمة ديمقراطية والى مسؤوليات المعارضة[1].

ثانيا : وحدة التيارات الإسلامية في مصر لاسيما بعد دعم السلفيين للانقلاب العسكري في يونيو 2013 :

وحدة التيار الإسلامي أصبح حلما غير واقعي، وذلك لأمرين : فشل التجارب التي مر بها التيار الإسلامي، والثاني، لأنه هذه التجارب لم تقم على أسس علمية مدروسة بل قامت أكثرها على تمنّيات وعواطف أكثر منها تلبية لحاجات ودوافع حقيقية للتكتلات الإسلامية وعلى ذلك فان أي محاولات جديدة لتوحيد استراتيجيات الحركات الإسلامية يجب أن تبدأ بادراك مصالح التكتلات الكبرى للتيار الإسلامي ومحاولة إيجاد أرضية مشتركة لهذه المصالح.

حيث نطرح هنا نموذج نحو حوكمة الجماعات والقوى الإسلامية :

أي بناء نموذج جديد يحكم العلاقة بين القوى الإسلامية وأعضائها ، نموذج تتمكن من خلاله هذه القوى من الاستمرار في تماسك وترابط دون التعرض لهزات عنيفة نتيجة الانشقاقات، وهنا يبرز نموذج "حوكمة الجماعات" ، وهذه الحوكمة تحتاج إلى عدة آليات لبنائها وترسيخها:

-امتلاك رؤية واضحة : تعبر عن توجهات هذه القوى المستقبلية وتسهم في تشكيل أهدافها الإجرائية وخطط عملها وتكون معلومة للقادة والأفراد، فوجود هذه الرؤية يمنع الكيان الجماعي من الانحراف عن مساره الموضوع لصالح تشعّبات ليست ذات قيمة وتؤدي إلى تشتت الجهود وبعثرتها.

-المشاركة الفعالة : وفيها تتحول المشاركة من مجرد شعارات إلى آليات واضحة ومعلومة تمُّكن الفرد من التعبير عن رأيه الذي يراه هو لا الذي تريده القيادة ، على أن تمتّد هذه المشاركة إلى عملية صنع القرار ذاته.

[1] لاري دايموند، تر: عبد النور الخراقي، **روح الديمقراطية الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة** ، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2014، ص 438.

-تعزيز الشفافية : أي أن تكون صناعة القرارات وتنفيذها وفق قواعد ولوائح معروفة سَلفا حماية للقرار من التقلبات المزاجية، وأن تكون المعلومة مُتاحة ويمكن الوصول مباشرة إلى المتأثرين بهذه القرارات وتنفيذها.

-المساءلة: إن أي جماعة يجب أن تخضع لمحاسبة أولئك المتأثرين بقراراتها وأفعالها، والمحاسبة لا يمكن أن تكون سارية بدون شفافية، فإذا كانت بعض الجماعات تتدخل في اختيارات أفرادها وتوجهاتهم فإن من حقّ الفرد أن يُمارس حقّه في المساءلة مقابل هذا الجزء من حريته الذي يتخلى عنه طواعية على أن تكون هذه المساءلة وفق نظام محكم ومعايير منضبطة.

-المساواة : وتقتضي أن يتمكّن الفرد من الارتقاء داخل السلم التنظيمي وِفق آليات معروفة تخضع لمعايير موضوعية منضبطة بعيدا عن اختيارات البشر وأهوائهم.

-التنمية المستدامة : وذلك من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الذاتية داخل " الجماعة" للوصول بالفرد إلى مستوى متقدم من حيث التنمية والتأهيل[1].

*في إطار هذه الطروحات تأتي أهمية التأكيد على عدد من الاعتبارات، في مقدمتها، مُراعاة الفصل بين الدّعوي والسياسي، فمنطق إدارة الجماعات التي تتعلّق بالأنصار والأتباع يختلف عن منطق إدارة الأحزاب والمؤسسات السياسية التي تتعلق بالقضايا العامة والبرامج والجماهير، والعمل على تعزيز وترسيخ الحوارات البيّنية بين التيارات الإسلامية والتي لا تقتصر أهميتها على إعادة ثقة الجماهير في الحركة الإسلامية وتقديمها كنموذج جيّد للتنوع والاختلاف في إدارة الدائرة الإسلامية فقط، ولكن أيضا تعويض أوجه القصور التي تعاني منها مختلف القوى الإسلامية.

ثالثا: توصيات لإنجاح التحالفات خلال المراحل الانتقالية :

عند رسم البدائل وتحديد آليات الحركة بين القوى والتيارات السياسية والنخب وَجب مُراعاة عدد من الاعتبارات :

-تجنّب الرصيد السلبي لأداء الأحزاب القديمة خاصة رصيد الانحياز للنظام السابق وتجنّب حالة الاستقطاب الحاد المهدِّد للنّسيج المُجتمعي، وضرورة إدراك ضُعف ثقافة الانتماء السياسي والعمل الحزبي وثقافة العمل المشترك، مع مراعاة توقعات المواطنين وطموحاتهم التي ستمثل عِبئا ثقيلا على كلّ مُكونات المشهد السياسي والتعاطي الجاد مع الإعلام المضاد.

-الاستفادة من جاهزية المناخ العام خاصة ما تعلق بمساحة الحريات غير المسبوقة في النظام السابق ، مايتيح سهولة ومرونة التشكيل .

-التأكيد على أن الانتقال الديمقراطي ليست خطوة مرحلية فقط وإنما هو عملية مستمرة وممتدة ، لذا من المهم خلال المراحل الانتقالية بناء أرضية مشتركة والبحث عن عوامل الوحدة وبخاصة مع القوى الرافضة للديمقراطية.

[1]عصام عبد الشافي، "بناء التحالفات بين الجماعات السياسية خبرات وسيناريوهات"، **مرجع سبق ذكره**، ص 45.

-التأكيد على أهمية تَوافُر رؤية واضحة لدور وأهداف التّحالف، مع وجود تصور واضح للأولويات والتخطيط الدقيق لأنشطة التحالف وتحقيق التناغم بين أعضاءه من خلال التواصل وتدفق المعلومات وتبادل الخبرات وتوفير آليات الصراع والمنافسة التي قد تنشأ بين الأعضاء [1].

فكما رأينا في المبحث السابق من هذا الفصل أن التعددية التي أظهرت العناصر الفاعلة في حياة الدول، صارت تحتاج إلى تكتّلات انتخابية تُكمِّل بعضها البعض في الاقتراب الفعلي من الجماهير. لاسيما بعد تأثُّر الحياة السياسية بثورة المعلومات وما أوجدته التكنولوجيا الحديثة من تواصل سهل وسريع بين الأفراد والتّجمُّعات، حيث صارت تتجاوز الكيانات الحزبية التقليدية، لتُصبح مؤثرة في الشارع وهي ضِمن أسباب بروز الشّعبوية والقُيود على حركة الأحزاب التقليدية والتاريخية. فهذا التعبير الشّعبوي ونُمو تيارات تُعبِّر عن نفسها خارج الإطار المألوف للأحزاب السياسية والتي تُعدّ من أهم ملامح الحياة الديمقراطية الغربية، لم يحدث من العدم وإنما لعدّة أسباب على غرار اتّساع الفجوة بين الطبقة الأكثر ثراء والطبقة الوسطى وكذا تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمواطن مما يستوجب الاهتمام بموضوع السياسات العامة والعدالة الاجتماعية كمطلب ضروري لبناء نموذج ديمقراطي على أسس متينة وسنتعرّض لذلك لاحقا في أجزاء هذه الدراسة.

4-الانتخابات :

رُغم أنني أتبنى في هذه الدراسة رؤية " وايتهد" لمسار المرحلة الانتقالية لعملية التحول الديمقراطي وِفق منظور أنها عملية مُعقدة مركبة وطويلة الأمد، ولا يكفي إجراء الانتخابات حتى نَجزِمَ على أنها انتهت.إلا أنني لا أنكر أنه متى تكون الانتخابات "انتخابات تأسيسية" تنافسية حرة ونزيهة فإن ذلك يجعل منها علامة فارقة على الانتقال إلى الديمقراطية أو حتى على ترسيخها. أما حينما تكون " انتخابات استعراضية" مُصمَّمَة لإضفاء مسحة من الصِّدقية على النظام، فهو بكل بساطة تسلطي ولا يرغب في التغيير.

حيث يقول "روبرت دال" في هذا الصدد :" فإن الانتخابات الحرّة والنزيهة هي تتويج للعملية الديمقراطية وليست بدايتها، وإلى أن تحظى الحقوق والحريات الأخرى بحماية كاملة يكون من غير الممكن إجراء انتخابات حرة ونزيهة...فإنه لخطأ فادح أن نفترض أن مجرد حثّ رئيس بلد ما على إجراء الانتخابات، كفيل بأن يفتح الباب على مصراعيه أمام ديمقراطية كاملة[2].

وتعمدتُ الحديث عن الانتخابات بعد التطرّق لعنصر بناء التحالفات السياسية والحوار الوطني لكوني ندعم الرأي القائل بضرورة تسبيق الحوار الوطني على الانتخابات لأنها -هذه الأخيرة- في

[1]عصام عبد الشافي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص51.

[2]Robert A.Dahl, " Democracy and Human Right under different conditions of development",**in** : asbjom Eide and Bent Hagivet,eds, **Human in perspective : a global assessment** , oxford : blackwell, 1992,P.264.

هذه الفترة ستكون عبارة عن تقاسم الغنائم وبالتالي تُعمِّق من الصراعات السياسية بين النخب أكثر من كونها خطوة مُفعِّلة للمسار الديمقراطي.

معضلة الانتخابات في المرحلة الانتقالية بمصر:

ستبقى المعضلة الأساسية في الانتخابات في مصر تتمثل في حياد السلطة السلبي تُجاه هذه الظواهر وليس الحياد الإيجابي، فالمقصود بكلمة الحياد هو حياد أجهزة الدولة في التعامل مع المرشحين من مختلف الاتجاهات فلا تنحاز لمرشح في مواجهة آخر تبعا لتوجهه السياسي مثلما كان يجري في عهد الحزب الوطني ، أما كلمة إيجابي فيعني التدخل من اجل تنفيذ أحكام القانون ومواجهة كلّ صور المخالفات التي تَشُوب العملية الانتخابية بصرفِ النظر عن أسماء المرشحين وأحزابهم، أما الحِياد السلبي فتعني وقوف الدولة موقف المتفرّج تُجاه كل الانتهاكات التي جرت أثناء العملية الانتخابية سواء من خلال الإعلامأو خارج اللجان وهو ماتكرر بكثافة في الانتخابات الأخيرة.

فالملاحظ أنه في النظم الديمقراطية هناك قواعد تنظم عمل الإعلام ، وهي أمر يختلف عن القيود التي تفرض على الإعلام وتوجهه، أما في مصر فَلَم يرَ مشروع القانون الذي توافقت عليه مايعُرف في مصر "بالجماعة الصحفية" مُمَثَّلَةً في النقابة وخبراء الإعلام المُستقلين من جهة وبين الدولة من جهة أخرى، النور حتى الآن، لذلك ظلّ الإعلام المصري لحد الآن وخاصة المرئي لا تحكمه أية قواعد مهنية تنظم عمله.الأمر الذي ينعكس أو يُعطي انطباعا بأن هناك من يحرص على التعامل مع الإعلام على انه الذراع التي يمكن توجيهها في معارك النظام السياسي مع المعارضين أو أصحاب الرؤى الإصلاحية المخالفة وإدخاله كطرف مباشر في معارك التحريض والكراهية. وذلك من خلال السعي لتوجيه الناخبين نحو مرشحين بعينهم وبثّ الشائعات وحملات التشويه والاغتيال المعنوي كبديل لعمليات التزوير المنظم التي كانت سائدة في عهد مبارك.[1]

لذا لأجل انتخابات نزيهة ومُفعلِّة للعملية الديمقراطية خلال المراحل الانتقالية ارتأينا إدراج بعض الالتزامات التي يجب أن تتحلى بها الأطراف في المجتمع ، أهمها :

-يجب على الأحزاب والجماعات السياسية بغض النظر عن مشاركتها أو مقاطعتها للانتخابات القادمة أن تتفق على الكيفية التي ستشارك بها في فترة الانتخابات بحيث يمكنها أن تتواصل بشكل بنّاء بعد الانتخابات، كما يجب أن تتضمن هذه المشاركة الحد من لغة تشويه الآخر.

-ينبغي لجميع الأحزاب أن تقوم بمناقشة مباديء انتخابات حرة ونزيهة وتتفق عليها، للتيقّن من ألا يُساء استخدام العملية الانتخابية من قِبَل أي حزب سياسي مشترك وكذلك التيقّن من وجود آليات رقابية فعّالة.

أما بعد إجراء الانتخابات فانه يتعيّن على النخب السياسية الجديدة :

[1] الانتخابات البرلمانية المصرية والمسار السياسي، منتدى البدائل العربي للدراسات ، ترجمة لـ: Egyptian parliamentary elections and the political path, AFA Papers Alternatives ، https://bit.ly/2zMOHUL، **مرجع سابق.**

-خلق مساحات سياسية سعيا لأداء أفضل وديمقراطية أكثر شمولية في المجتمع، رغما ما سيتطلبه من قيادة جسورة وشجاعة من قِبَل الأحزاب السياسية.

-على عدد من القادة السياسيين الجُدد أن يحاولوا تغيير لغة الخطاب، بدءا بالأحزاب السياسية، من تلك التي تتسم بتشويه الآخر إلى بيئة بناءة بشكل أكبر، تسعى للتوافق والاعتراف بمظالم الآخرين ، ويمكن فهم فيها تحقيق التعاون وإحراز التقدم.

-يجب أن يتم إعادة النظر في تهميش حركات الشباب الناشئة ووضع استراتيجيات تهدف لمحاولة إدماجهم في أية خطط مستقبلية.فكما أشرنا إلى البتريمونيالية والباتريمونيالية الجديدة وكونها عائقا كبيرا إمام الديمقراطية في الأنظمة العربية، فإنه من أهم مكونات الديمقراطية التي تتعارض مع ذلك نجد المشاركة السياسية والتي تعني في أوسع معانيها، حق المواطن في أن يؤدي دورا معينا في عملية صنع القرار السياسي وفي أضيق معانيها تعني حق المواطن في أن يُراقب هذه القرارات بالتقويم والضبط عقِب صدورها من جانب الحاكم. فالباتريمونيالية الجديدة تتناقض كليا مع الديمقراطية من حيث الأساس مع مفهوم المشاركة السياسية الديمقراطية، حيث أنها أساسا تقوم على الشخصانية الممثلة في القائد والنخبة الملتفّة حول هذا القائد ولا يعني إجراء الانتخابات ووجود هيئة تشريعية أن النظام قد أصبح ديمقراطيا بل هذا في جوهره تسلطية مرنة أمام المتغيرات ومن دون تغيير فعلي في جوهر النظام أو علاقاته[1].

-ينبغي إشراك المجتمع المدني في هذه العملية، حيث غالبا ماسوف تؤدي عمليات المشاركة متى كانت متاحة للمزيد من التأييد الشعبي.

-على الأحزاب أن تضع إستراتيجية مع وسائل الإعلام لكيفية تناول المشاكل وطرق عرضها للسياسة.مما يزيد من أهمية التوعية السياسية من قبل الأحزاب على المدى القريب والمتوسط[2].

عموما يمكننا القول أنه لنجاح الانتخابات خلال المرحلة الانتقالية يجب أن تتوفر لدينا القوة الاجتماعية الفاعلة التي تثق ببعضها البعض وتشعر أنها ملتزمة بقواعد اللعبة الديمقراطية والقيام بمساومات بينها لأجل التوافق والاتفاق حول قواعد اللعبة الديمقراطية، وعلى أهداف المرحلة الانتقالية كمبدأ أساسي للتوجه نحو الديمقراطية.

وعدم الاستعجال على حسم الأمر بين الفُرقاء السياسيين وان يستفرد حزب ما الحكم وحده دون توافق الخطأ الأكبر في نظرنا هو الاستعجال بالانتخابات، بدل التركيز على التوافق الوطني والاستعجال بالحكم والمعارضة، أي الاستعجال للقيام بالمُهمتين دون انتظار اكتمال قواعد الديمقراطية.إذ لايجب أن تقوم انتخابات إلا بشرط أن يكون هناك توافق وطني .

5-الثقافة الديمقراطية ضرورية نخبا وجماهير:

لما كان من بين أهم أهداف هذه الدراسة هو سعينا للعمل على إعادة بناء الفكر الديمقراطي في ضوء الخصوصيات المحلية ، بعيدا عن محاولات النسخ من التجارب الغربية ، هذا الأمر الذي يدفعنا إلى

---

[1]وليم نجيب نصار ، **مأزق الديمقراطية في الوطن العربي في ظل النظم الباتريمونيالية الجديدة الأردن نموذجا ، مرجع سبق ذكره** ، ص 32.

[2]سو غريفيث وآخرون ،**المفاوضات بين الأحزاب إشكاليات عربية وتجارب دولية، مرجع سبق ذكره** ، ص 127.

التفكير أيضا في إعادة بناء أشكال تقاطع بين مكوّنات المجال الديمقراطي والمجال الثقافي القيّمي. فالديمقراطية ليست مجرد تداول على السلطة وانتخابات نزيهة، بل هي ثقافة ولها مقاصد اجتماعية وسياسية تسعى لتحقيقها .

إذ لايمكن للديمقراطية أن تتكفّل بالرُّقي بالمجتمع في غياب المواطن نفسه؛ الحريص على حقوقه والمثابر من أجل النهوض بمسؤولياته.كما لايمكن تكريس ثقافة المُوَاطنِيّة بغياب ثقافة سياسية تنظر إلى الناس بصفتهم مواطنين بكامل المواطنة[1].

فنجاح أي تجربة تحول ديمقراطي في العالم العربي لابد أن تقوم أولا على وضع قواعد دستورية وقانونية قبل الدخول في صراع وتنافس سياسي وحزبي، وتعني ثانيا الاعتراف بالتنوع داخل المجتمع، فمن غير الممكن للديمقراطية كبنية أساسية وآليات وقواعد، أن تنتج وتترسّخ على مستوى الممارسات السياسية، إلا في ظل بُنية ثقافية تقوم على المساواة وحرية العمل السياسي للقوى والتنظيمات السياسية المختلفة. بحيث يُشارك الناس في العملية الديمقراطية بجديّة عندما تتاح لهم الفرصة وعندما يدركون أن العملية الديمقراطية جديّة فعلا وليست مجرد تمثيلية[2]. فالذي لم يقبل الآخر في الانتخابات المصرية مثلا هو النخب ، والمقصود هنا النخب السياسية ، البيروقراطية، الاقتصادية الإعلامية والعسكرية و فقط أقلية في أوساط هذه النخب قبلت بالعملية الديمقراطية ، وما تأتي به من نتائج، أو على الأقل فكرة المساومات وتقاسم السلطة والقبول بشركاء جدد مختلفين .

ثانيا : العدالة الانتقالية وإدارة التنوع المجتمعي ، مقاربة سياسية:

تكشف لنا الأحداث الحاصلة في مصر على حقائق صعبة الاستيعاب لاسيما عن حالة الاختراق الواسعة للقضاء من داخله والتي بلغت حالة نماذجية فجّة عبر مشاركة قطاع مؤثر من القضاة في مشهد الانقلاب العسكري في يوليو 2013 كما اشرنا في الفصل السابق من هذه الدراسة سواء في مراحل الانقلاب التحضيرية او فيما تلاه من مراحل شارك فيها اغلب رؤساء الهيئات القضائية الرئيسية في مصر، بدءا من رئيس المحكمة الدستورية العليا الذي قبل التعيين في منصب رئيس الجمهورية بقرار من وزير الدفاع ، ومرورا برئيس مجلس القضاء الأعلى الذي وقف إلى جوار الجنرالات مباركا لحظة إعلان الانقلاب على الرئيس والدستور والمؤسسات المنتخبة، وانتهاء برئيس نادي القضاة الذي شارك في التحضير لمظاهرات 30 يونيو قائدا لمسيرة من القضاة وأعضاء من النيابة العامة باتجاه ميدان التحرير ضاربين عرض الحائط مبدأ حظر العمل السياسي للقضاة " رأيا وممارسة".

الأمر الذي انعكس على منظومة العدالة وأدى إلى تعميق الفساد فيها وان لم نقل انهيارها بشكل اكبر عما كان عليه الحال في عهد مبارك، وتكفي الإشارة إلى ظواهر القتل خارج القانون والاختفاء القسري وتلفيق التهم والحبس الاحتياطي المفتوح لعشرات الآلاف من المعتقلين وصولا إلى إزهاق

[1]أحمد خميس كامل وآخرون، **الديمقراطية المتعثرة مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية، مرجع سبق ذكره**، ص394.

[2]زين العابدين معو، " دور الثقافة السياسية في ترسيخ الديمقراطية في المجتمعات العربية"، **مجلة العلوم الإنسانية** لام البواقي : العدد الخامس ،جوان 2016، ص 27.

مئات الأرواح بالأحكام الغاشمة إضافة إلى توسع صلاحيات القضاء العسكري تجاه المدنيين[1].بالرغم من كون مطلب العدالة من أهم المطالب الديمقراطية والحقوق التي يطمح كل شعب لبلوغها .

1-العدالة الاجتماعية

عموما يمكن إلى الإشارة إلى أن مفهوم العدالة تطور عبر مسارات المساواة أمام القانون والتصدي للظلم للاجتماعي والسياسي، أما مفهوم العدالة في الفكر المعاصر حسب المفكر "عزمي بشارة" أصبح يتألف من ثلاثة مركّبات بنسب متفاوتة، ولكن لا يمكن تصوره من دونها، وهي الحقوق المرتبطة بالمواطنة المتساوية ، العدالة الاجتماعية، الحريات الاجتماعية، والحرات المدنية والسياسية،إضافة إلى قضية الهوية التي لايمكن لأي مفهوم للعدالة في سياق بناء الدولة الحديثة ان يتجاهلها.

فالملاحظ أنه كلّما برزت السّجالات حول الهوية وطفَا الاستقطاب السياسي والمذهبي في المراحل الانتقالية نحو الحكم الديمقراطي، أُخفقت عملية تحقيق الوفاق الوطني، وتعسّر التحوّل الديمقراطي فثمة ترابط وثيق بين مكونات العدالة بمفهومها المعاصر في الدولة الحديثة وآليات الاندماج الاجتماعي، حيث انه إذا لم تنجح الدولة في تحقيق الاندماج الاجتماعي كأساس راسخ لبناء الأمة فقد تنشأ مرجعيات مختلفة لممارسة العدالة، وهو مايُهدّد بقيام كيانات سياسية مختلفة.ومن هنا فان العلاقة بين الاندماج الاجتماعي والعدالة ليس مسألة رفاهية بل هي قضية جوهرية لايمكن للدول الحديثة ولاسيما التي تسعى لتحقيق الديمقراطية، أن تتجاوزها.[2]

فمايطرح هذه المسألة بشدّة "الهوية" هو ظاهرة تسييس الهُويات الفرعية داخل الدولة في خِضَمّ الصراع ضد الاستبداد، حيث أضعفت الثورات قبضة الدولة وأظهرت أن الاستبداد كان يغطي الشُّروخ الهوياتية الاجتماعية بالقمع لا بقوة المجتمعات ولا بعملية بناء الأمة. وخرجت هذه العلن كجماعات تضامنية، وحتى كهويات سياسية في بعض الحالات، تطالب بالعدالة ورفع الظلم عنها على شكل حقوق جماعية ، وليس فقط على شكل حقوق مُواطنية، وأحيانا بدل الحقوق المُواطنية وعلى حسابها.

وتحقيق العدالة تحقيقا ثوريا لايعني الانتقال من سلالة من الحكام إلى سلالة أخرى، وإنما نعني به الانتقال من آليات في ممارسة الحكم إلى آليات أخرى أفضل.والعدالة بهذا الشكل لا تتحقق إلا بقيام دولة القانون، تلك التي تجمع في الآن ذاته بين الحقوق والواجبات، وتضمن التوازن بينها، لأن الواجب الذي لايقابله حقّ يتحول إلى قهر، والحق الذي لا يقابله واجب يتحول إلى فوضى وانحلال ودولة القانون هي التي تنجح في تجنب القهر والفوضى معا وهي "المدينة الفاضلة" للعصر الحديث وينبغي أن تكون الهدف الأسمى في الإصلاحات التي يجب أن تتضمنها المراحل الانتقالية[3].

هذا وبالإضافة إلى العديد من التساؤلات المهمة التي تحتاج الأنظمة السياسية العربية أن تتفق حولها، فهي بحاجة لتعريف النمو الاقتصادي العادل، تحديد مرتكزاته، وإنشاء آلية لقياس درجة تحقيق

---

[1]رجب عز الدين، " مصر: السلطة والقضاء المأزق الدائم"، **المعهد المصري للدراسات** : 26 أكتوبر 2018، صص 1،2.

[2]امحمد جبرون وآخرون ، **ما العدالة؟ معالجات في السياق العربي**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2014، صص 54-58.

[3]**المرجع نفسه**، صص 392-397.

العدالة الاجتماعية في العالم العربي بشكل دقيق، بمعنى أدق؛ قياس درجة مطابقة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للعدالة الاجتماعية. كما يجب أن يهتم المتخصصون بكيفية إدماج فكرة العدالة الاجتماعية بشكل فعال في السياسات العامة وتطبيقها بشكل عملي، وكيف يمكن الضغط والمتابعة لتطبيق مانصّت عليه الدساتير من مبادئ على الأرض بشكل عملي.

وفقا لذلك لابد من تغيير السياسات الاقتصادية لتكون فاعلة ومحققة للعدالة ، ومن هنا فلاينفع اعتماد اقتصاد السوق دون ضوابط ودون موجهات اجتماعية ولا ينفع أن تكون الدولة مجرّد حارس للنشاط الاقتصادي دون تدخل منها لخلق توازن ودعم فئات اجتماعية لا تلقى اهتماما يحقق التنمية ويعزز من فرص النمو الاقتصادي وتفعيل رأسمال الوطني وفي نفس الوقت يحقق العدالة الاجتماعية. ونعني بها ضرورة اعتماد اقتصاد السوق الاجتماعي كمنظور اقتصادي جديد يحقق توافق بين المسارين الاقتصادي الربحي والاجتماعي السياسي في آن واحد ، ويهتم هذا المنظور الاقتصادي بالموارد البشرية وباستدامة تدريبها واستدامة النمو الاقتصادي وبحماية البيئة وحق الأجيال القادمة[1].

فحريّ بنا القول أن السياسات العامة ليست منفصلة عن السياسات المتعلقة بالعدالة الاجتماعية حيث أن طبيعة السياسات العامة ودورة السياسات العامة تؤثر بشكل كبير على السياسات العامة نفسها؛ فمعلوم أن السياسات العامة تنقسم لأربعة أنواع أساسية :سياسات تنظيمية **Regulatory Policies** ، سياسات تنموية **Policies Developmental**،سياسات توزيعية **Distributive Policies** ، سياسات إعادة التوزيع **Redistribitive Policies**، فلا تبنى إحداها دون باقي الأنواع ، وغلبة نوع منها على الأنواع الأخرى يؤدي إلى خلل في السياسات العامة كحُزمة، وهو ماينعكس سلبا على السياسات المتعلقة بالعدالة الاجتماعية، فبدون سياسات تنموية سيكون من الصعب تطبيق سياسات مرتبطة بالعدالة الاجتماعية بشكل كاف، وبدون سياسات توزيع لن نتمكن من إيصال اثر هذه السياسات إلى عموم المواطنين،وبدون إعادة توزيع فلن تصل السياسات للفئات غير المستفيدة بشكل مباشر من هذه السياسات وستظل قاصرة على فئات بعينها، وبدون سياسات تنظيمية لن نتمكن من ضمان وضبط واستمرارية هذه السياسات[2].

من هنا يظهر اقتصاد السوق الاجتماعي كأكثر حل ملائمة لمعالجة واقع الأنظمة العربية، فلايمكن تحقيق أي نمو اقتصادي وإعادة توزيع لمنافع التنمية؛ إلا بسند سياسي ودستوري ممنهج وفق منظور يحدد السياسات الاقتصادية بإشراف وتنظيم أجهزة الدولة المنحازة لغالبية الشعب وجعل التخفيف من الفقر والبطالة هدفا رئيسيا للحكومة والتزاما وطنيا وقانونيا وأخلاقيا في إطار تعزيز التنمية ورفع الكفاءة الإنتاجية وتدريب العمالة وتعزيز منافعها تحقيقا لمبدأ الإنصاف والمساواة.

وهذا النموذج الاقتصادي يجمع بين المسألة السياسية الديمقراطية والمسألة الاقتصادية من أجل تحقيق العدالة. بمعنى آخر لابد من تحصين الاختيارات الديمقراطية وتدعيمها بالإصلاحات المؤسساتية والدستورية الضرورية، بما يلزم من المقوّمات لإحقاق العدالة الاجتماعية والإنصاف بين الأفرادوتدعيم ركائز دولة الحق والقانون، وهذا يعني أن المسار الديمقراطي لايستقيم إلا بإحقاق العدالة الاجتماعية، فالمسؤولية السياسية والأخلاقية للفاعل السياسي –الحكومة-الأحزاب-النظام

---

[1]فؤاد الصلاحي،" ثورات الربيع العربي ومطلب العدالة الاجتماعية"، في : وائل جمال وآخرون : **العدالة الاجتماعية: المفهوم والسياسات بعد الثورات العربية**، القاهرة : منشورات منتدى البدائل العربي للدراسات ، 2014، ص 112.

[2]شيماء الشرقاوي ،**العدالة الاجتماعية ..مفاهيم وتطبيقات" دليل تدريبي"، (نتاج ورش التدريب من 2014 الى 2017)**، بيروت :منتدى البدائل العربي للدراسات ، 2018،ص 170.

بشكل عام-لابد وأن يُقرّ في أهدافه ويعتمد على إقامة العدالة الاجتماعية وتحقيقها بنصوص وتشريعات لازمة[1].
نضيف إلى ذلك، أن الديمقراطية الاجتماعية تستوجب لزوما أن يكون فيها الاقتصاد متضامنا والتضامن الاجتماعي مُمأسسا، مع دعم الميزانيات الاجتماعية الحيوية كالتعليم والبحث العلمي والصحة والسكن...وتفعيل الحوكمة والإدارة الرشيدة..والتأكيد على أن الاستثمار الأمثل للموارد البشرية يُعدّ مدخلا أساسيا للانصهار الفاعل في اقتصاد المعرفة وتطبيقاته العلمية والتكنولوجية بما يمكّن من رفع تحديات التنمية المستدامة في ظل اقتصاد معولم ضمن جيل جديد من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية ، باعتماد الديمقراطية التمثيلية والتشاركية[2] ومقاربة النوع الاجتماعي.فالنمط التقليدي من الديمقراطية ليس كافيا بل نحتاج إلى تفكيك شبكات المصالح المسيطرة منذ ماقبل البدء في عملية الانتقال ، وهو مايتطلب ديمقراطية تفعيل دور المواطن والكيانات الممثلة للمصالح المختلفة عبر عملية تشاركية[3] .

2-العدالة الانتقالية و إدارة التنوع المجتمعي .

حتم سياق الأحداث التي شهدتها العديد من الدول من انتقال مسؤولية الأنظمة السياسية على إدارة التنوع والعلاقات مابين مكونات المجتمع المختلفة وعن مستويات التعايش السلمي والتوتر والتمييز بينها ؛ إلى المجتمع مؤقتا بما يطرحه ذلك من تحديات تتعلق بقدرة المجتمع على إدارة التنوع بشكل رشيد في ظل المتغيرات السياسية التي أظهرت بعضها حالات مستعصية من الخلافات الاثنية والعرقية أو الطائفية.

فالقناعة راسخة لدى النخب السياسية بصفة عامة أن موضوع العدالة الانتقالية من أهمّ التحديات التّي يتعيّن على المجتمعات رفعها ، لكونها من أفضل المقاربات التي ابتدعتها تجارب شعوب العالم إلى حدّ الآن، لإنجاح المراحل الانتقالية التي تمر بها الدول بما توفره من آليات ومفاهيم ومناهج لكشف الحقيقة ومحاسبة المذنبين وضمان عدم الإفلات من العقاب وردّ الاعتبار للضحايا وجبر أضرارهم في ظل التنوع المجتمعي الذي تتميز به هذه المجتمعات، حيث أشارت أدبيات "المركز الدولي للعدالة الانتقالية" إلى أن المقاربة الشمولية للعدالة الانتقالية تستوعب جملة من العناصر الرئيسية : المحاسبة والكشف عن الحقيق والمصالحة وإصلاح المؤسسات وجبر الضرر[4].

هذا مايُشير إلى أن الديمقراطية ليست مدعّمة فقط بعوامل ثقافية واجتماعية ، بل قد يكون لطبيعة المؤسسات السياسية وجودتها تأثير كبير في تحديد ما ان كانت الديمقراطية ستقدر على معالجة حالات الظلم الاجتماعي والعدالة الاجتماعية لاسيما في المجتمعات ذات التنوع.

---

[1] وائل جمال وآخرون ، **مرجع سبق ذكره** ، ص153.
[2] **الديمقراطية التشاركية** : المغزى منها هو توفير غطاء قانوني وسياسي لكامل أطياف المجتمع ،يسمح بالمشاركة الفعلية في اتخاذ القرارات وصناعتها، من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات والآليات التي تهدف إلى استيعاب جميع القوى السياسية الرسمية وغير الرسمية وتوسيع إطار مشاركتها في ظل مايعرف بالحكومة المفتوحة open government.للمزيد حول الديمقراطية التشاركية **راجع**: عُمر بوجلال، "الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية في الجزائر 1989-2014 الواقع وآليات التفعيل"، **رسالة ماجستير**، جامعة الجزائر03: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014-2015، ص 42.
[3] وائل جمال وآخرون ، **المرجع نفسه** ، ص154.
[4] كمال عبد اللطيف ، **العدالة الانتقالية والتحولات السياسية في المغرب تجربة هيئة الانصاف والمصالحة**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2014، ص 23

وفيما يلي ندرج بعض الملاحظات والتي من خلالها يتضح لنا أن هذه المقاربة قد اكتسبت شرعية دولية متزايدة :

أولا: إن العدالة الانتقالية ليست مجرد ملفات للانتهاكات جاهزة لتصفيتها حقوقيا أو قضائيا بعجالة بل هي مجموعة من المقتضيات المعقدة التي يتكامل فيها المطلب القضائي بالتشريعي والسياسي الحقوقي و الإنساني.

ثانيا : يتجاوز مفهوم العدالة الانتقالية حيّزه الحقوقي كجبر الضرر أو التعويض المادي للضحايا إلى كونه شرطا دوليا لإنجاح كل مشاريع التنمية البشرية وحيازتها لدعم أممي.

ثالثا : فالملاحظ في السنوات الأخيرة أن قضايا إقرار العدالة الانتقالية ذات العلاقة بملفات العنف السياسي؛ الاختطاف ، التعذيب، الاختفاء القسري..اعتبرت شأنا دوليا على نطاق واسع ومتزايد حيث يلاحظ كذلك الحضور الواسع والقوي للمنظمات الأممية والحكومية وغير الحكومية في تدبير السياسات الوطنية بخصوص هذا الموضوع.[1]

ولأجل أن يتم بناء إستراتيجية شاملة للعدالة الانتقالية في الدول العربية يجب أن تكون هناك بعض العناصر وأهمها:

أولاً، **لجان الحقيقة**: بغرض الكشف عن الحقيقة ؛وذلك لعدة أسباب على غرار مساعدة الوعي المجتمعي للوصول إلى حقيقة ما جرى من انتهاكات ومنع حدوثها في المستقبل وإنهاء حالة الجدل والصراع بين الشرائح المجتمعية المختلفة حول هذه الانتهاكات. كذلك تعمل لجان الحقيقة على التوثيق لمرحلة مهمة في تاريخ المجتمع حتى يمنع تزويرها أو إعادة كتابتها مستقبلا.

ثانيا، **المحاكمات**: ضرورة إجراء محاكمات عادلة ضمن إطار القانون، فهذه المحاكمات ضرورية ليس فقط عندما يتعلق الأمر بانتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان ولكن أيضا من أجل تعزيز مبادئ المراقبة والمحاسبة والمساءلة في مرحلة يستعد المجتمع فيها لكشف الحقيقة والبدء بمرحلة بناء بأسس جديدة، حيث أن غياب مبدأ المحاكمات من الممكن له أن يؤدى إلى ضعف الثقة في الدولة والقانون.

ثالثاً، **التعويض**: وهذا يستلزم التعويض بشقيه المادي والمعنوي، إذ على السلطة الجديدة توفير الفرص اللازمة لتعويض الضحايا وعائلاتهم كل حسب حالته. ولا يقل التعويض المعنوي أهمية عن المادي حيث يأتي بأشكال عدة من ضمنها إعادة التأهيل النفسي، والاعتراف بما جرى في الماضي وتوثيقه، وإيجاد رموز تعبر عن معاناة ضحايا النظام وعائلاتهم مثل بناء نصب تذكاري لضحايا النظام، وتسمية شوارع أو أماكن عامة بأسمائهم، وإقامة متحف تجمع فيه صور وأسماء الضحايا.

رابعاً، **الإصلاح المؤسسي**: عندما يمارس نظام حكم القمع باتجاه معارضيه ويرتكب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان فعادة ما تكون مؤسسات الدولة متورطة بشكل أو بآخر، إذ أن الدولة مطالبة بإعادة

[1] عبد الكريمعبد اللاوي،**تجربة العدالة الانتقالية في المغرب،** القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2013، ص.18.

هيكلة الأجهزة الأمنية والإصلاح المؤسساتي، فالمطلوب هنا هو تغيير بنيوي في جهاز الدولة وذلك حتى تمنع تكرار مثل هذه الممارسات في المستقبل[1].

المطلب الثاني :نحو إنشاء أجهزة أمنية تستخدم ديمقراطيا والسيطرة عليها

من المهم في إطار تعزيز الانتقال نحو الديمقراطية إصلاح الأجهزة الأمنية بما فيها نمط العلاقات المدنية العسكرية والمؤسسات الأمنية الأخرى.

أولا :تقوية السيطرة المدنية : إصلاح العلاقات المدنية العسكرية :

بحيث يستند هذا الإصلاح على أساس المسؤولية المتبادلة بين ثلاثة مكونات أساسية في المجتمع، العسكر والنخب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، ولا شك أن هذا الإصلاح يعتمد على الحوار والتوافق والالتزام بالقيم والغايات المشتركة. ويفترض هذا النمط تحديد أدوار ووظائف كل من أطراف هذه المعادلة الثلاثية، فالقضية الجوهرية هنا ليست في عدم وجود دور سياسي للعسكر وإنما في طبيعة وحدود هذا الدور السياسي .

ناهيك عن كون هذه الوكالات الأمنية ومؤسسات الجيش والشرطة قد ورثت عن الأنظمة المتسلطة براعة خاصة في البقاء وإعادة التكيف وبخاصة في الديمقراطيات الهشة التي عرفت مراحل انتقالية صعبة، حيث تترابط المشاكل التي تواجه هذا القطاع وتندمج في السياق الأكبر للتحديات التنموية والملامح المؤسساتية للمجتمع والسياسة، حيث نادرا ما يلتفت صانعوا السياسة باهتمام إلى هذا الترابط [2].

عموماً ، فإن عملية إصلاح العلاقات المدنية العسكرية تهدف إلى :

-إعادة تعريف مقاييس العلاقات المدنية العسكرية من اجل زيادة قدرة القادة المدنيين على إخضاع العسكر للسيطرة المدنية.

-استعادة روح الفريق والتضامن داخل القوات المسلحة.

-تعزيز قيمة الاحتراف العسكري. فلا يتعلق الأمر هنا بالسيطرة على العسكريين فقط أو الحد من امتيازاتهم السابقة، بل يتوجب تحديد مهماتهم وأدوارهم ضمن السياق الديمقراطي المأمول. وتظهر لنا جليا في كل ما أشرنا له سابقا في طياته هذه الدراسة، من إسهامات " هانتغتون **Samuel P. Huntington** " في كتابه الجندي والدولة وإسهامات"موريس جانويتس**M.Janowitz**" وحتى في إسهامات"تشارلز موسكوس **Moskos Charles**" الذي جمع بين ما سبقه من خلال التعرض

[1]عائشة سالمي، " الأمن المجتمعي وإدارة التنوع في دول مابعد النزاعات : مقاربة العدالة الانتقالية دراسة لبعض الدول الإفريقية"، في : المصطفى بوجعبوط وآخرون، **العدالة الانتقالية في افريقيا مظاهر تفكيك الأنظمة السلطوية – دراسة تجارب لجان الحقيقة : مكتسبات وتحديات**، برلين: المركز العربي الديمقراطي، 2018 ، ص 114.

[2]ألفرد ستيبان وآخرون، تر: أنطوان باسيل ، **مرجع سبق ذكره**، ص 96.

للقوات المسلحة كمؤسسة ووظيفة في آن واحد يشترط لاحترافيتها أن تصقل هذه السمات الوظيفية والسمات المؤسسية ضمن أدوار محددة[1] .

-العمل على التخلص من ميل العسكر للتدخل في الحياة السياسية.

-حماية العسكريين من مخاطر التنافس السياسي والمناورات التي تستهدف الاستحواذ على السلطة السياسية.

-التخلص من هيمنة التقاليد الطائفية أو الأيديولوجية على القوات المسلحة.

-خفض الميزانية العسكرية بهدف توفير الموارد اللازمة لجهود التنمية الشاملة.

-الحد من إساءة استخدام العسكر لقوتهم في مواجهة النخب المدنية.

ولايخفى علينا أن هذه السيطرة المدنية[2] والعمل على دمقرطة العلاقات المدنية العسكرية ماهي إلا جزء لايتجزأ من عملية أوسع نطاقا تستهدف إصلاح القطاع الأمني بشكل عام في الدولة. ولتحقيق ذلك لابد من إنشاء هيئة للرقابة المدنية على ميزانية الجيش وأنشطته الاقتصادية المختلفة والعمل على إعادة تحديد المهام والأدوار الخاصة بالمؤسسة العسكرية في عملية الهندسة الدستورية والقانونية الجديدة التي تشهدها المراحل الانتقالية، وذلك بُغية وضع الضوابط والمعايير التي تمنع إساءة استخدام القوة العسكرية أو تسييسها من خلال استخدامها لقمع المظاهرات والحركات الاحتجاجية [3].

ففي هذا الصدد، يمكن القول أن " فليبي اغويرو**Aguero Felipe**[4]" يعد أفضل من قدم إسهامات مهمة في تحديد مراحل العملية الانتقالية وترتيب وربط حلقات عملية إصلاح القوات المسلحة مع المسيرة العامة للعملية الانتقالية إلى غاية توطيد النظام الديمقراطي الجديد على حسب تعبيره.

---

[1]Vanja Rokvic, Zoran Jeftic, and Zeljko Ivanis, « Civil-Military Relations and Democratic Control over the Armed Forces in the Republic Of Serbia », **Armed Forces and Soiety** , October,2013,P : 677.

[2]هناك اتجاهينأكاديميين أمريكيين مشهورين في خضم هذه الفكرة ، يخلص الأول وهو الاتجاه الذي يتبناه " صامويل فيتش" في إحدى دراساته الأكثر اهتماما حول هذا الموضوع في بلدان أمريكا اللاتينية إلى انه " لاتوجد وصفات بسيطة للحكومات المدنية التي ترغب في إعادة تعريف علاقاتها مع العسكريين" . أما الثاني وهو الاتجاه الذي يتبناه " اليوت أ.كوهين" من خلال العمل الذي خصصه لدراسة العلاقات بين الزعماء السياسيين والجيوش في الصراعات الحربية الكبرى في القرن الماضي، " أن ليس هناك شيء واضح أو لامفر منه فيما يتعلق بخضوع القوات المسلحة إلى رغبات وأهداف القيادة السياسية ". **للمزيد راجع** : نارسيس سيرّا، تر: وفيقة مهدي، **الانتقال العسكري تأملات حول الإصلاح الديمقراطي للقوات المسلحة**، بيروت:شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ، 2016، ص 12 .

[3]حمدي عبد الرحمن ، "الجيوش والسياسة في افريقيا طبيعة الدور السياسي وتحديات التحول الديمقراطي" ، في : حمدي عبد الرحمن وآخرون ، **الجيوش والتحول الديمقراطي في افريقيا** ، **مرجع سبق ذكره**، صص 86-90.

[4]Aguero Felipe, « the military and the limits to democratisation in South america », in Scott mainwaring , Guillermo O'donnell Y and J.Samuel valenzuela, eds,Issues in Democratic Consolidation , Notre Dame : **University of Notre Dame Press**, 1992,pp.153-198.

حيث يرى "اغويرو"أنه يترتب على النخب السياسية معرفة سُبل الانتقال من عملية التوطيد "الترسيخ" السلبي إلى عملية التوطيد الإيجابي. فالتوطيد السلبي يعني تحقيق مطمح ومسعى هذه النخب من خلال خلق الظروف التي تحول دون وقوع التمرد العسكري على مسيرة الدمقرطة، في حين تتميز عملية التوطيد الإيجابي بالجهود الواعية التي تبذلها النخب السياسية وعلى المدى الطويل، بهدف تصميم سياسات واستراتيجيات ترمي إلى إشراك وخرط العسكريين في أهداف النظام الديمقراطي الجديد ومؤسساته .كن هنا لايمكن اعتبار العملية الديمقراطية قد وصلت إلى نهاية المشوار طالما أنها لم تتمكن من إدخال تغير في المباديء والمعتقدات العسكرية. بطبيعة الحال فإن هذا الأمر يتطلب وقتا، عادة أكثر مما نتصوره في مسيرة الانتقال المؤسساتي، وهذا مايشير إليه "اغويرو" بقوله : غالبا لاتكون " المعضلة العسكرية" قد حُسمت عند انتهاء المرحلة الانتقالية" [1].

ثانيا :مقومات الإصلاح العسكري:

اعتبارا من أن عملية الإصلاح العسكرية كجزئية من مرحلة الانتقال نحو الديمقراطية، فإنه عموما يمكن القول أنها تتطلب جملة من الإجراءات ،على غرار:

-نجاح هذه العملية مرهون إلى حدّ بعيد بالمسار العام الذي يسيطر على عملية إدارة المرحلة الانتقالية ، فكلما زاد الجهد المبذول لتغيير المؤسسات الخاصة بالنظام المتسلط ، سهّل الانتهاء من عملية الإصلاح العسكري، والعكس من ذلك حيث من شأن أخطاء تفعيل الديمقراطية المأمولة، أن تُوقف أو تُصعِّب من آليات التحكم المدني بالقوات المسلحة. علاوة على ذلك علينا ألا نغفل سلوك النخب السياسية وقوى السلطة الاقتصادية في عدم رغبتها في العمل المؤسساتي الديمقراطي، حيث يشكل واحد من أهمالتحديات التي تواجه عملية إضفاء السيطرة المدنية، فانعدام الثقة لدى العامة بالسلطة السياسية وقياداتها يجعل إطلاق مشروع مدني في ظل الحكم العسكر مستحيلا.

-النزاعات الداخلية لاسيما تلك التي تزداد حدتها خلال المراحل الانتقالية، فطبيعي هي حالات تستدعي تدخل الجيش وتجعله في موقع قوة في وجه الحكومة المدنية، التي تعاني بطبيعة الحال من عدم الاستقرار بفعل هذا الصراع المسلح، إذ يبدو واضحا من تجارب عديدة على غرار البلقان وتركيا وكولومبيا ، حيث إذا لم يتم حل هذه المشاكل الداخلية فانه سيتعذر تحقيق أي تقدم فعلي على صعيد الإصلاح المؤسساتي .

-العوامل الخارجية، وتعد "كوت ديفوار" أنموذجا لمدى الدور الحساس الذي يلعبه السياق الدولي في تدخل العسكريين في العملية السياسية، وتداعيات ذلك على المسار الديمقراطي، فعلى الرغم من إجراء الإنتخابات الرئاسية في "كوت ديفوار"(2010-2011) في جولتين، انتهت بصدام مسلح بين المرشحين المتنافسين "لحسن وتارا" و "لوران كودو غباغبو"، وهو الصراع الذي حُسم بالدعم الفرنسي للقوات الموالية لـ"وتارا".وبطبيعة الحال فإن هذا التأثير يختلف حسب مصالح الدول الكبرى

[1] نارسيس سيرّا، تر: وفيقة مهدي، **مرجع سبق ذكره** ، ص 73.

طبعا وحسب مكانة الدولة التي تشهد مرحلة انتقالية في تاريخها السياسي ضمن الاستراتيجيات الدولية، فإما يكون تأثيرا خارجيا داعما وإما معوّقا ومهددّا للمسار الانتقالي نحو الديمقراطية الحقّة. [1]

-التعاون والتوافق بين الحكومة والمعارضة في المرحلة الانتقالية من شأنه التخفيف من احتمالات صدور أية ردود أفعال من قبل القوات المسلحة .

-إصلاح القضاء العسكري والذي يُعدّ واحد من أكثر القضايا الحساسة في عملية تكيّف هيكليات الجيوش وصلاحياتها مع الإطار الديمقراطي [2].

ثالثا : الإصلاحات الأمنية : تجنب العودة إلى الدولة البوليسية :

الملاحظ في كثير من الحالات أن النخب الانتقالية أخفقت في تكريس مايكفي من الانتباه لقوات النظام العام؛ واختاروا بدل ذلك التركيز على جهود إصلاح الجيش وإعادة رسم العلاقات المدنية-العسكرية كما اشرنا آنفا وهو الأمر الذي يؤدي تعزيز قوات الشرطة لاستقلاليتها وفتح باب واسع على انتشار عدم الكفاءة وعلى الفساد وتغلغل وجود الدولة البوليسية، التي تمتلك البنية المؤسسية والتقاليد السياسية التي تجعل استمرارها غير متوقف على وجود فرد ما أو حاكم معين، وإنما هي تمثل نظاما سياسيا يستمد أسباب بقائه من طابور من المؤسسات ومجموعة من الممارسات التي لايمكن القضاء عليها إلا من خلال حُزمة متكاملة من الضمانات التي تسمح بتفكيك هذه المؤسسات وتجريم تلك الممارسات، بما يسدّ الطريق ويحول دون أية محاولات لإعادةإنتاج الدولة البوليسية في الدول، وتتمثل أهم هذه الضمانات في الآتي :

أ: ضمانات وظيفية لمواجهة الخلل الوظيفي :

نظرا للخلل الوظيفي المتغلغل في بنية الأجهزة الأمنية في الدولة البوليسية والذي يحيد بهذه الأجهزة بعيدا عن وسائلها ووظائفها الأصلية التي ينبغي لها أن تقوم بها في المجتمع .ومن هنا كان من الضروري وضع وتحديد الحدود الفاصلة التي لا ينبغي لأجهزة الأمن أن تتجاوزها خلال ممارستها لدورها، وسنّ الإجراءات القانونية الرادعة. وذلك من خلال الضمان الدستوري الراسخ لمبدأ الفصل بين السلطات بما يجعل السلطة التشريعية تحتل موقع المراقب الدائم لأعمال السلطة التنفيذية بجهازها الأمني، ومن جانب آخر ضرورة تفعيل الرقابة المجتمعية ، عن طريق تقنين دور منظمات المجتمع المدني الحقوقية في ممارسة الرقابة المجتمعية الشعبية على أجهزة الأمن بما يؤدي إلى تفعيل نوعية مستقلة من الرقابة تتماشى مع الرقابة التي تمارسها كل من السلطة التشريعية والسلطة القضائية.

ب : ضمانات هيكلية : أي الحاجة الماسة لإعادة هيكلة جهاز الأمن بما يغير من الهياكل المؤسسية القائمة به على غرار :

1-معالجة التضخم في الهيكل التنظيمي لجهاز الأمن : حيث يتم تكليف وزارة الداخلية بأعباء غير أمنية ما يسمح لجهاز الأمن بأن تكون له مداخل في كل مرافق الدولة، الأمر الذي يضفي على

[1] محمود أبو العينين، **الانتخابات العامة في أفريقيا جنوب الصحراء، التقرير الاستراتيجي الإفريقي، 2010-2011**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ط7، أكتوبر 2011، ص196.
[2] **المرجع نفسه** ، صص 101-105.

المجتمع الصبغة الأمنية، ومن ناحية أخرى يؤثر بالسلب على المهام الرئيسية للجهاز الأمني . وبالتالي لابد من إعفاء وزارة الداخلية من جميع الأعباء على تلك الشاكلة، على سبيل المثال في الأنموذج المصري، وَجب نقل اختصاص وزارة الداخلية بتنظيم قرعة الحج إلى وزارة الأوقاف، نقل مصلحة الأحوال المدنية إلى وزارة التنمية الإدارية، نقل الإشراف على السجون إلى وزارة العدل، نقل الإشراف الطبي على أماكن الاحتجاز والسجون إلى وزارة الصحة ...

2-تفكيك البنيان المركزي لجهاز الأمن الوطني (بمصر): فمن اجل ضمان عدم عودة جهاز امن الدولة عمليا تحت أي مسمى. ينبغي نقل اختصاصات هذا الجهاز (المتعلقة بالجرائم السياسية ومكافحة الإرهاب)إلى أقسام ملحقة بأجهزة الشرطة المحلية بكل محافظة. وبالتالي فإن تفكيك البنيان المركزي للجهاز(باعتباره احد الأركان الحصينة للدولة البوليسة في مصر) الذي يمنحه صفة شبه مستقلة أدت به إلى الاستقواء في مواجهة سلطات الدولة والمواطنين، هذا التفكيك وتوزيع اختصاصاته في مجال مكافحة الجريمة السياسية على أجهزة الشرطة المحلية كقسم ضمن باقي أقسامها، وذلك لأجل وضع هذا الجهاز في حجمه الطبيعي ضمن منظومة الأنشطة الأمنية[1].

جـ : ضمانات إدارية : تشير الضمانات الإدارية إلى مواجهة أساليب الإدارة التي أنتجت الدولة البوليسية من خلال استبدالها بأساليب مناقضة تؤدي إلى إنتاج دولة سيادة القانون ، وتتمثل أهم هذه الأساليب في الآتي :

1-الإدارة السياسية : بحيث يتولى وزارة الداخلية " وزير سياسي" من خارج هيئة الشرطة ، لكي يتعامل مع القضايا الأمنية بمنظور مجتمعي سياسي ويقيد وزارة الداخلية بأجندة المجتمع وأولوياته الأمنية بدلا من أن تفرض الوزارة أولوياتها الأمنية على المجتمع، الأمر الذي يرسخ لان تكون وزارة الداخلية أداة لخدمة المجتمع بدلا من أن تكون أداة في يد النظام.

2-الإدارة الأمنية المحلية : ضرورة التحول بجهاز الأمن من الإدارة المركزية الشديدة إلى الإدارة المحلية ، بحيث يكون لكل محافظة جهاز شرطتها الخاص التابع لمحافظ الإقليم تنفيذيا والتابع لوزارة الداخلية إداريا وعلى أن يواكب ذلك تبني نظام انتخاب المحافظين ليصبح " الارتفاع بمستوى الخدمات الأمنية" احد عناصر البرنامج الانتخابي للمرشحين لمنصب المحافظ، الأمر الذي سوف يسهم في توجيه جهاز الأمن لخدمة المواطنين وليس خدمة للسلطة المركزية فقط.

د : ضمانات تشريعية:ونشير هنا إلى ضرورة إجراء تعديلات تشريعية لاستئصال الصياغات القانونية المطاطة التي تفتح الطريق لممارسات الدولة البوليسية ،على غرار :

-تعديل أحكام قانون العقوبات المتعلقة بالجنايات والجنح المضرة بالحكومة من جهة الداخل، وجميع المواد الأخرى بقانون العقوبات المرتبطة بالمضمون نفسه، وذلك لأنه أغلب تلك النصوص التشريعية تحتوي على صياغات مطاطة ومصطلحات تجريمية مبهمة مما يسمح بتكييفها حسب أهواء الأجهزة المسؤولة عن ذلك وبالتالي استقوائها في مواجهة المواطنين وسائر سلطات الدولة.

---

[1]محمد محفوظ ، " الضمانات المطلوبة لعدم إعادة إنتاج الدولة البوليسية" ، في : إبراهيم الهضيبي وآخرون، **تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية** ، القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، د ن ، صص 113-117.

-حظر تقلد المناصب الحكومية والسياسية لرجال الأمن إلا بعد فترة طويلة من تقاعدهم[1].

-الرقابة والمساءلة : فمثلما يعوق العنف عمل المواطن ، فانه يحد أيضا من تطور الديمقراطية، و لايمكن ممارسة المواطنة بطرق مجدية إذا كان الناس يخشون على سلامتهم، ويمكن الاستناد في ذلك إلى رأي " بول كولير Paul Collier : " إن الأمن جنبا إلى جنب مع المساءلة أمر ضروري لتنمية بلد ما"[2] ، أي إن توفير الأمن فقط لايجعل الناس يشعرون بمزيد من الأمان ، بل يجب اللجوء أيضا إلى المساءلة القانونية ومعاقبة من يتسبب بزعزعة استقرار الدولة ومواطنيها ، وكذا الوقوف إلى جانب المتضررين وإمدادهم بالمساعدات وفق ما أشرنا إليه سابقا ضمن آليات تحقيق العدالة الانتقالية.

رابعا : إصلاح جهاز الاستخبارات :

تشكل أجهزة الاستخبارات أدوات لايمكن الاستغناء عنها لاتخاذ مسؤولي الدولة الديمقراطية القرارات الصائبة في المجالات المتعلقة بالأمن الداخلي والخارجي، وبخاصة في ضوء التهديدات العابرة للحدود بما فيها الجريمة الدولية والمنظمة والإرهاب. وقد نجد الأنظمة التي تشهد عمليات تحول من خلال مراحل انتقالية في تاريخها السياسي، ورثت معظم جهاز الاستخبارات عن الأنظمة السابقة، فبقي هذا الجهاز ضعيفا و وقليل الاستعمال أو قويّا ومستقلا عن المسؤولين الديمقراطيين الجدد، وإما توجبت إعادة تشكيله من الأساس، وكانت إعادة التشكيل أو إعادة التنظيم بطيئة في الغالب لأن هذا المجال يتطلب مستوى من الخبرة لا يمكن الاستهانة به. ورُغم ذلك تحتّل الاستخبارات المرتبة الأخيرة بعد الاشتغال بإصلاح العلاقات المدنية-العسكرية ثم الشرطة .

حيث تسعى الأنظمة الجديدة خلال المراحل الانتقالية القيام بإنشاء وكالات جديدة، على غرار ما قامت به جنوب إفريقيا من أنشاء وكالة الاستخبارات الوطنية في عام 1995، لتحل محل جهاز الاستخبارات الوطني، أو قيام تشيلي بإنشاء وكالة المعلومات الوطنية، ومن الضروري هنا وجود تراتبية لفرض قيادة تضمن الانصياع لقواعد قانونية إضافة إلى الفاعلية في مهمة إنتاج معلومات مناسبة .

والواقع هو أن هذه الأجهزة باتت موهوبة في تفادي السيطرة أو في عدم توفير المعلومات التي تطلبها أجهزة الرقابة، وذلك بفعل وجودها الطويل وخبرتها الواسعة والتعقيدات البيروقراطية، ومن خلال التوسع الراهن في استخدام هذه الأجهزة داخليا لمواجهة التهديدات الإرهابية، ما أدى إلى إخفاقات القيادة والمراقبة وأثّرت في نوعية المعلومات وهدّدت حريات المواطنين وحقوقهم، مثيرة ما وصفه "فيليب هايمن" بمشكلة الانجراف إلى دولة الاستخبارات"[3].

---

[1] **المرجع نفسه.**

[2] Jenny Pearce,Rosmary Mc Gee, Joanna Wheeler," Violence, Security and Democracy : Preverse Interfaces ans their Implications for states and citizens in the global south", **Working Paper**, N°=357,Brighton : Institue if development studies, 2011 ,P09.

[3] فيليبي اغويريو، " التحدي المزدوج الجديد ، السيطرة الديمقراطية وكفاءة الجيش ، الشرطة، الاستخبارات"، في : ألفرد ستيبان وآخرون، **مرجع سبق ذكره** ، صص 112-116.

خلاصة واستنتاجات من الفصل الرابع :

نخلص من جلّ ما سبق ضمن هذا الفصل إلى بعض الملاحظات :

-إذا كانت الديمقراطية قد حققت انتصارات في القرن العشرين، فسبب ذلك هو أنها وجدت نفسها لأول مرة في التاريخ كما يقال؛ بدون منافس أيديولوجي جدير بالأهمية، خاصة بعد سقوط الشيوعية. إلا أن إخفاقات الديمقراطية اليوم ناتجة أساسا عن عدم قدرتها على حل الأزمات الراهنة، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية، مما استحال معه التقليص من حدة اللامساواة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، واستفحال بؤس الفئات الاجتماعية المحرومة. لهذا أصبح العديد من السياسيين واعيين بهشاشة النظام الديمقراطي بل وعدم ثقة المواطنين في رجال السياسة .

-يجدر الإشارة إلى انه هناك مقاربة أخرى للشعبوية وهي ما يمكن اعتبارها كمقاربة إيجابية باعتبار أن الشعبوية مركزية لقضيتين الأولى جعل السياسة ممكنة في مواجهة خطر التكنوقراطية والبيروقراطية أيضا، وخطر الاستبداد والاوليغارشية من جهة أخرى، والثانية أن منطق الشعبوية هو الذي يفسح المجال لدخول غالبية الشعب إلى السياسة بوصفهم فاعلا سياسيا قادرا على تحدي النخبة والنظام. بالمقابل وما يهمنا في هذه الدراسة وكما أشرنا اليه في هذا الفصل، هو الشعبوية المقوضة للديمقراطية من جانب أن الحاسم في الشعبوية وفق هذه المقاربة هو نمط تمثيل النخب للشعب تحت مبدأ " نحن، ونحن وحدنا، نمثل الشعب" وهذا لا يتوقف على تمثيل الشعب بل يتجاوز ذلك إلى الفكرة الكلية لوجود الشعب وهو الذي يعتبر موقفا مُهدّا ومعاديا للديمقراطية.

- نلاحظ أن الأنظمة التي شهدت مراحل الانتقالية في تاريخها السياسي،قد تعاملت مع مسألة تفكيك البنية الأمنية للنظام القديم وتمكين بنية جديدة وسعي النخب الانتقالية إلى كيفية ضمان شرعية التحول نفسه، وكانت مسألة ضمان شمولية المشاركة في العملية السياسية لكافة قطاعات المجتمع عاملا جوهريا آخر وإن لم نقل أنها تشكّل قضية حاسمة، كما أن الأهداف المعلنة لعملية الانتقال وشكل الدستور تتأثر هي أيضا بالعديد من العوامل وتُضفي نتائجها على عدة جوانب أيضا، إضافة إلى طبيعة العلاقات المدنية العسكرية السائدة ودور اللاعبين الدوليين .

أما في إطار إصلاح القطاع الأمني، يمكن القول أنه على السياسات المصاغة خلال المراحل الانتقالية أن تتبع في المقام الأول مقاربة تعتبر كل عنصر من عناصر القطاع الأمني مترابطة هذه المقاربة المتكاملة يجب أن تحافظ على الفصل الصارم بين وظائف الجيش والشرطة والاستخبارات وتبقى مدركة لعلاقاتها بالتطورات في مؤسسات أخرى في الدولة والمجتمعيين السياسي والمدني، وعلى أن تكون هذه السياسات متماسكة وتعمل من خلال تراتبية واضحة، بحيث لايمكن أيضا الاستغناء عن الضوابط الداخلية والمحاسبة الخارجية والمراقبة لآجل توفير الفاعلية في الأداء والانصياع لحكم القانون .كما يجب إشراك منظمات المجتمع المدني بما فيها منظمات حقوق الإنسان.

الخاتمة

الخاتمة:

ثمة حدود للجهد البشري والبحثي وثمة خاتمة لكل عمل أكاديمي ، لكن يستمر التوثيق والتأريخ لهذا الموضوع، علّ وعسى أن يكون عملنا بداية لبحوث أخرى تكمّل ما قصّر جهدنا البحثي هذا عن الإحاطة والإلمام به.

فمما سبق نخلص إلى جملة من الاستنتاجات حاولنا صياغتها على شكل مجموعة من النقاط :

-واقع النخب العربية والذي ينطلق من كون السياسات العامة ما هي الا خيارات نخبوية ، ولعلها هي الرؤية الأكثر ملائمة للواقع السياسي العربي والتي سادت ضمن الأنماط الرسمية لتجنيد افراد النخبة، من خلال شبكة من العلاقات غير الرسمية وهو الأمر الذي يمكن فهمه في ضوء غياب الرقابة الفاعلة على انشطة وتوجهات النظام السياسي .حيث كانت السياسات العامة للدولة المصرية في عهد الرئيس السابق" مبارك" تصنع من خلال تبادل الآراء بين الرئيس وحاشيته بعيدا عن النخبة السياسية التي همش دورها في صنع السياسات إلى حد كبير. ولأن الأصل في منظومة مبارك ، كان عدم الاستجابة للمطالب الشعبية ، فقد تنامى الدور الأمني وطغت تسلطية النظام ،هذا التماهي بين الدولة والسلطة ساهم في غلبة نموذج "الدولة التسلطية" ليصبح هو السائد في مصر مند ستين عاما وحتى مطلع 2011.

-فما يميز " علم الانتقال العربي" الناشيء كما اشرنا في سابق صفحات هذه الدراسة، هو عودته باستمرار إلى الأطر والمفاهيم النظرية الغربية التي لا تنجح دائما في تفسير خصوصيات المنطقة العربية. فطبيعي أن لا تكفي النماذج الأورو-أمريكية من تفسير عملية الانتقال الديمقراطي خارج بيئاتها الأصلية، إلا أنه يمكننا استقاء منها الكثير، إن لم يكن من نجاحاتها فعلى الأقل من إخفاقاتها ومحدوديتها .وهذا ينطلق من رؤية أن علم السياسة ينبغي أن يكون نقديا وأكثر وعيا للذات في تفسيراته. فانتصارات الديمقراطية، لا تجعلنا نغفل الإخفاقات التي صاحبتها في تدبير العديد من القضايا السياسية خلال العصر الراهن، ذلك أن مطلع القرن الواحد والعشريين، كما لاحظ المهتمون بالمسألة الديمقراطية شكل تراجعا فعليا للديمقراطية في العديد من بقاع العالم، لاسيما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وما تلاها من حرب في أفغانستان والعراق مما أساء فعليا لصورة الأنظمة الديمقراطية الغربية.

فثمة ملاحظات غير قليلة تسجلها الدلائل المشار إليها مسبقا والمتعلقة بحال الديمقراطية في الدول الغربية، منها أن هذه الدول تشهد انخفاضا حادا في المشاركة السياسية، وضعفا في الأداء الحكومي وقيودا أمنية على الحريات المدنية ورقابة على الخصوصية الفردية، الأمر الذي يشير إلى وجود تأثير هدام في الديمقراطيات التي وصفت في وقت ما أنها ديمقراطيات راسخة .

واعتبارا "الديمقراطية " كنظام من المفارقات بين التصور والممارسة والذي ينعكس على جوهر الديمقراطية؛ هذا الجوهر الذي يستند غالبا على ثلاثة أبعاد: المنافسة، المشاركة، الحريات المدنية والسياسية. يكون لزاما علينا حينما ندرس وضع الديمقراطية في بلد معين، الوقوف على هذه العناصر الثلاثة كخطوة الأولى، مع مراعاة أن الأنظمة تتفاوت تفاوتا كبيرا في أنماطها المؤسسية وأبعاد أخرى أيضا، كما أن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية تؤثّر بشكل كبير في نوعية الديمقراطية.

وقد توصلنا في هذه الدراسة إلى أهم ثلاث توترات للديمقراطية :

أولها: والاهم بينها وهو التوتر بين البعد الديمقراطي المتعلق بالمشاركة الشعبية فبالرغم أننا في الدول العربية نسعى للانتقال من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي وليس من نظام ليبيرالي إلى نظام ديمقراطي كما كان الحال في الدول الأوروبية..بمعنى توسع النظام الليبيرالي من خلال توسيع المشاركة الشعبية في النظام.

أي السعي إلى توسيع الليبيرالية الى ديمقراطية ليبيرالية، هذه المرحلة تعد احد أهم تعقيدات الانتقال الديمقراطي في الدول العربية، حيث هنا نتحدث عن المشاركة وموضوع الحريات، والذي يعدّ احد أهم عناصر تعقيد الانتقال الديمقراطي في مصر مثلا، من خلال الصراع بين الإخوان والعلمانيين، حيث لم يتم التأسيس لمبد الحريات وتم مباشرة طرح موضوع المشاركة وهذا ما عكسته مثلا النقاشات حول الدستور في المصر –الدستور أولا أم الانتخابات-

ثانيها: توتر آخر داخل البعد الديمقراطي ذاته بين فكرة حكم الشعب لذاته من جهة، وضرورة تمثيله عبر قوى سياسية منظمة ونخب سياسية من جهة أخرى. أي ما تعبر عنه أزمة الثقة في البرلمانات والحراك الشعبي ضد الأحزاب. ما يسمى حاليا في أوروبا أزمة الأحزاب التقليدية وخروج الحركات الشعبوية من إطار الأحزاب وصعود أشكال مختلفة من العمل السياسي على سبيل المثال دخول رجال أعمال وحتى رياضيين للعمل السياسي. بمعنى محاولة تمثيل الشعب عبر أشكال أخرى غير الأحزاب التقليدية.

ثالثها: توتر بين التمثيل بالانتخابات ما يقود إلى اتخاذ قرارات بأغلبية ممثلي الشعب، آو بأصوات ممثلي الأغلبية من جهة، ووجود قوى غير منتخبة مثل القضاء وبيروقراطية الدولة ذات تأثير في صنع القرار أو تعديله من جهة أخرى.

فالديمقراطية لا تقوم فقط على وجود برلمانات فقط وإنما أيضا على مؤسسات غير منتخبة مثل القضاء وغيره، ونكون هنا أمام صراع من نوع آخر كالصراع بين رأي الأغلبية في البرلمان ورأي المحاكم العليا وبالتالي الأغلبية تحتج باستمرار على قرارات المحكمة العليا باعتبار أنها غير منتخبة ولا تمثل رأي الأغلبية .

-أن تاريخ أي دولة حديثة يجب أن يضع في اعتباره أفعال الطبقات الشعبية التي تمارس من وقت لآخر ضغطا على نخب الدولة. وبالتالي يمكن القول أنه هناك علاقة بين الدولة ونشوء وتطور الحراكات الاحتجاجية فكلاهما يدخلان في علاقة ديناميكية يتأثر فيها كل طرف بالآخر ويضغط كل طرف فيها على الآخر، وهذه العلاقة ناتجة عن الطبيعة المعقدة بين الاستبداد والقمع. والحراكات الاحتجاجية هي علاقة معقدة للغاية تخضع لكثير من المتغيرات المرتبطة بالزمان والمكان، فالطبيعة الاحتوائية ودرجة الانفتاح النسبي للدولة على التحمل والتسامح مع الاحتجاج يعتبر بمثابة عامل مؤثر في الطريقة التي تتطور بها هذه الحراكات .

-ينتهي الفعل الاحتجاجي في الوطن العربي بمعادلة لا تخرج عن ثلاثة نقاط:

أولا: الاستجابة الطفيفة والبيروقراطية لمطالب المحتجين، بحيث لا يكاد ينتهي أجله حتى يظهر احتجاج جديد، فتعمل الأنظمة السياسية بتكتيكات " الاختيارات العقلانية" عن طريق تحقيق المطالب بشكل وهمي، وحتى وإن تم سيكون بطيئا لإفراغ الفعل الاحتجاجي من محتواه عن طريق الاستقطابات، ووضع تشريعات تخدم أجندة النظام السياسي مع قليل من الفعل التشاركي.

ثانيا: اعتقال رؤوس "تنظيم" الفعل الاحتجاجي، بعد البحث لهم عن الخلل القانوني لتجاوزهم واعتقالهم، كتكتيك يقصد به تحويل الفعل الاحتجاجي من موضوع "المطالب الاجتماعية" إلى موضوع مطالب تبسيط جزاءات الحكم القضائي.

ثالثا: تكتيك تفريغ الفعل الاحتجاجي من شرعيته ومحتواه عبر عرض القوات العمومية واستفزاز الفعل الاحتجاجي السلمي لأجل المنع عن التقدم في مساره، قصد إتيان فعل سلبي ليتدخل الأمن بمفهوم "استتبات النظام العام"، أو " المصلحة العامة" .

وعموما فإن العمل الاحتجاجي في الوطن العربي يوازي العمل الجاد للأنظمة السياسية لتفريغه من محتواه وصناعته وفق أجندة معينة.بحيث لم تعد تشكل الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي أي خطر

على الأنظمة السياسية في ظل توظيف التكتيكات سابقة الذكر وشراء الذمم وأمام الموت البطيء لحركيات المجتمع المدني التي لاتزال تشكل حلقة ضعيفة في غياب رؤية استراتيجية لعملها ولمستقبل المجتمع والتي أُفرغت كذلك من مرجعيتها ومبادئها في ظل التطويق القانوني والمؤسساتي من قبل الدولة لها.

-ففي ظل هذا الواقع ليس لها إلا أن تطور القوى السياسية التقليدية من نفسها بما يتلائم مع هذه الأوضاع وإما أن تفرز هده التحركات قيادتها السياسية من رحم الواقع لتشكل نخبة بديلة لتلك الموجودة على الساحة، فتتحول بذلك هذه الحراكات الاحتجاجية إلى حركات اجتماعية ذات ثقل في الواقع يؤثر فيه إيجابيا في تحقيق المطالب والحفاظ على حقوق الشرائح التي يمثلها .أو سيكون مآل هده الجهود العودة إلى نقطة الصفر وإهدار التراكم والخبرات التي تكونت على مدار السنوات الماضية والعودة إلى حالة ركود شبيهة بتلك التي مرت بها مصر خلال تسعينيات القرن الماضي.

- من زاوية أخرى يمكننا استخلاص أن عمليات الانتقال الديمقراطي عبر التحركات الشعبية تتسم بالكثير من السمات، فهي وان مثلت فرصة للتغيير الشامل، إلا أنها عملية صعبة لأنها تشهد في معظم الحالات فتحا للعديد من الملفات من جهة ويكون لها تكلفة مرتفعة بشرية ومادية من جهة أخرى. كما أن تجارب دول أخرى تشير إلى أن عمليات الانتقال الديمقراطي الناجحة نوعا ما غالبا ما تشهد تركيزا على هدف استراتيجي واحد وغالبا ما تكون له علاقة بتغيير النظام القائم وإقامة نظام يسعى لترسيخ الديمقراطية بضماناته المختلفة وليتم بعد تحقيق هذا الهدف فتح الملفات الأخرى الشائكة تدرجيا على يد حكومة قوية تمتلك شرعية شعبية قوية وأدوات فعالة من برلمان وقضاء ومجالس رقابية وغيرها.

-الملاحظ أنه بعد أحداث يناير2011، أن مصر أصبحت تناضل من أجل خلق ديمقراطية حقيقية تلائم ظروفها وثقافتها وتاريخها وطموحات شعبها. حيث أصبح من الضروري أن يعرف الشعب ماهي القواعد التي تنظم السلطة وممارستها في نظام برلماني، وكلمة برلماني هنا لا تشير إلى المعنى الحصري لوجود مجلس النواب أو مجلس الأمة أو مجلس الشعب، وإنما تعني كل المجالس والهيئات والجمعيات من أعلى مستويات السلطة في المجتمع إلى أكثرها قربا من صفوف الجماهير، كلها في أشكال ومجالات تخصصها المختلفة. فلا شيء يفيد سلطة غير ديمقراطية ويساعدها على الاستبداد؛ بقدر غياب القواعد التنظيمية. ولاشيء يفيد القوى الشعبية والمجتمع المدني والتنظيمات السياسة وغير السياسية ويرسخ قدراتها في مواجهة السلطة ؛ مثل الاتفاق على القواعد التنظيمية للعلاقات على كافة المستويات.

-إن القوى الكبرى والمشروعات المجتمعية العملاقة لا تنشأ مكتملة الأركان ومحددة المعالم، بل تكون نتيجة عمل متراكم وحصيلة حركة تدافع مستمرة بين مختلف القوى والتيارات الاجتماعية والسياسية والفكرية ولا توجد جهة مخولة بادعاء الحق في تحديد المشروع المجتمعي على نحو ما ترغب، أو أن تفرضه على الآخرين دون اختيارهم الطوعي والإرادي، ودون تقريب وجهات النظر ورأب التصدعات والحد من الصراعات وبناء التحالفات .

-المتطلع للمستقبل الديمقراطيات الناشئة لاسيما في الأنظمة العربية يتطلع إليها بموضع ريبة وشك، فالنفوذ القوي للنخب في المراحل المبكرة من محاولة تجاوز التسلطية يمكن أن يقود إلى عدم استقرار في وقت لاحق، والى جمود يمنع مواصلة المسار الانتقالي وتعزيز الديمقراطية.

-العامل الخارجي ومواقف القوى الإقليمية من الانتقال الديمقراطي ودورها في حيثيات المراحل الانتقالية في مصر، نقطة أخرى لا يجب إغفالها من خلال التأكيد على التأثير البالغ لبلدان الخليج والولايات المتحدة في ذلك وسعيها إلى التأثير في الظروف الداخلية المصرية بما يحقق مصالحها الإستراتيجية. حيث اعتمد تدخل الفاعلين الإقليميين في مصر على موارد مادية واسعة، وجهود داعمين محليين يعملون على تنفيذ الأجندات الإقليمية.

-من غير الممكن المسك بصيرورة ترسيخ الديمقراطية دون أن نحسب حسابا لحالة الأزمة السابقة على عملية الانتقال وللظروف التي حفت بمسار الانتقالي السياسي ذاته. ومن ذلك سنحاول تلخيص أهم الأزمات التي واجهت المراحل الانتقالية التي مرت بها مصر منذ الإطاحة بنظام " حسني مبارك" ، إذ انه قد شاع خطأ أساسي منهجي في تعامل الباحثين مع التجربة المصرية، ألا وهي التعامل مع النتائج وليس مع الأسباب، لذلك كان حريّ بنا الحرص على أن لا نُغفل أي أخطاء أو تجاوزات واقصاءات شملتها إدارة المرحلتين الانتقاليتين الأولى والثانية :

-اتسمت المرحلة الانتقالية الأولى والتي بدأت بعد سقوط مبارك في 11 فبراير 2011 إلى غاية انتخاب الرئيس مرسي كأول رئيس مدني لمصر في جويلية 2012، و التي أدارها المجلس الأعلى للقوات المسلحة ،بغموض نيات المؤسسة العسكرية، حول ما إذا كانت لديهم رغبة في حكم البلاد أم فقط تسليم السلطة بعد التأكد من المحافظة على مصالح المؤسسة العسكرية والوضعية المميزة للجيش، وتأسيس ذلك في الدستور الجديد للبلاد. وقد أصرّ المجلس على وضع سياق معين لمسار المرحلة الانتقالية(انتخابات تشريعية ثم رئاسية ثم كتابة الدستور)، وهو ما أربك الأطراف السياسة وأدى إلى درجة عالية من الاستقطاب وعدم الثقة بين القوى السياسية .

وسعت إلى أن تبرز انحيازها لمطالب الشعب وعلى أنها الحامية للثورة ومسيرتها، غير أن الواقع اثبت عكس ذلك فالخطوات التي اتخذها المجلس العسكري ولجوءه إلى استخدام العنف تسببت في اتساع الفجوة بينه وبين قطاعات عريضة من الشعب التي خرجت في تظاهرات تطالب بسقوط المجلس.

وعموما فقد اتسمت إدارة المجلس العسكري للمرحلة الانتقالية الأولى ببعض الخطوات التي تشير إلى رغبته في إضعاف الحراك الاحتجاجي ومطالبه واحتوائها بعكس ما روج له، على غرار:

-لجأ المجلس إلى التدخل المباشر للسيطرة على مسار المرحلة الانتقالية، إذ أصر على الإبقاء على حكومة "احمد شفيق" المعين من قبل الرئيس السابق، الأمر الذي أثار سخط المحتجين. كما أصر على عدم كتابة دستور جديد للبلاد، وعوضا عن ذلك شكل لجنة لتعديل بعض مواد دستور 1971 وعرض تلك التعديلات على الاستفتاء الشعبي لضمها له في حالة موافقة الشعب عليها ثم تفعيلها.

وبالفعل أقرت أغلبية الأصوات في الاستفتاء بتلك التعديلات، إلا أن المجلس بدلا من تفعيل دستور 1971 كما أعلن سابقا، قام بإصدار إعلان دستوري من 26 مادة وألغى دستور 1971.

-حدوث صدامات عنيفة بين المؤسسة العسكرية والشباب المعتصمين في ميدان التحرير.

-إطالة المرحلة الانتقالية بدون مبرر ضروري، ومن المعروف انه كلما طالت المرحلة الانتقالية زاد تعقد المشهد السياسي وتفاقمت الخلافات والاستقطاب بين القوى السياسية. فقد طالت المرحلة الانتقالية الأولى من ستة أشهر كما حددها المجلس فور توليه إدارة شؤون البلاد إلى 18 شهرا . كما جرى تأجيل موعد الانتخابات أكثر من مرة، فقد تأجلت الانتخابات الرئاسية من يناير 2012 إلى ابريل 2012 ثم تم أخيرا إجراؤها في يوليو 2012.

أما المرحلة الانتقالية الثانية والتي تولى الرئيس السابق " محمد مرسي" قيادتها بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية التي أقيمت في 2012، فقد عرفت هي الأخرى أزمات قوية على عدة مستويات نذكر أهمها:

-التظاهرات الفئوية التي اشتدّت وتيرتها خلال فترة حكم " مرسي" تلك التي يقوم بها قطاع عُمّالي معين بهدف تحقيق مصالحه الخاصة، والتي عملت أركان الدولة العميقة والمتضررون من حكم مرسي على إذكائها وتأجيجها، بالإضافة إلى تفاقم أزمتي الوقود والكهرباء اللتين اِتُّخذتا كأحد أهم الذرائع لقلب الرأي العام على مرسي والانقلاب عليه.

-لقد كانت حرية التظاهر مكفولة في عهد مرسي بشكل غير مسبوق للشعب المصري، وإذا كانت أخطاء المرحلة الحالية والمراحل السابقة هي بسبب القمع. فلربما كان الخطأ الجسيم في عهد مرسي هو بسبب الحرية غير المسؤولة، التي تحولت إلى فوضى، وعملت على تقوية الثورة المضادة وإسقاط حكمه.

-كما اشرنا سابقا أن المؤسسة العسكرية في مصر لعبت دورا أكثر وضوحا وحسما واستباقا في التطورات والتوجهات بدءا من 2011 وحتى أواخر أوت 2012 بقيت امتيازات وسلطات المجلس المعلنة والمكتسبة تحوم عاليا فوق الرئيس السابق المنتخب " محمد مرسي " في محاولاته لتشكيل وزارة، ومن ثم ممارسته سلطته وجهوده لإعداد دستور جديد.

-كان عدم اتفاق الفعاليات السياسية على خارطة للمرحلة الانتقالية أثره في تزايد حدة الاستقطاب وتصدير الخلافات السياسية بين القوى المختلفة إلى الشارع، ما استدعى العنف وأشاع حالة من السيولة السياسية والهشاشة الأمنية وعدم الاستقرار.

-كما عجزت إدارة الرئيس مرسي للمرحلة الانتقالية الثانية عن استيعاب القوى السياسية المختلفة وإحداث حالة من التراضي والاستقرار تسمح بعبور المرحلة فقد غلب الحرص على استكمال بناء المؤسسات الدستورية جهود الوفاق والتراضي، الأمر الذي زاد حالة الشقاق وإصرار المعارضة على إطالة المرحلة الانتقالية، فالمعارضة بممانعتها ومقاطعتها واستدعائها للمؤسسة العسكرية وحتى الخارج للتدخل وتعاملها مع رموز النظام السابق ساهمت بدورها في احتداد حالة الاستقطاب وإفشال المرحلة الانتقالية الثانية. وبذلك ضاعت على مصر فرصة تاريخية لإحداث انتقال ديمقراطي وللقطيعة مع النظام السابق وبناء مؤسسات ديمقراطية حديثة وفعالة.

-تثير المراحل الانتقالية العديد من النتائج على مستوى العدالة الاجتماعية، الأمر كذلك بالنسبة لما أفرزته المراحل الانتقالية في مصر، على غرار: أن العدالة الاجتماعية يجب أن تكون أكبر من مجرد توزيع الثورة .مما يطرح تحديات جمة تواجه النخب الانتقالية، نذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر:

-تحقيق ربط حقيقي بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية على ارض الواقع وبين الوثائق الدستورية والقوانين .

-بناء عامل الثقة و" رأس المال الاجتماعي" بين النخبة الجديدة التي أنتجتها الثورة والجماهير .

-تأثير الأوضاع الإقليمية والخارجية على تطور الأوضاع الداخلية.

-التركيز على السياسات التنموية بدلا من الريعية.

-تفكيك كيانات الفساد والمحسوبية وبناء شبكات امن متبادلة.

-دور المجتمع المدني وضرورة إشراكه في تحقيق العدالة الاجتماعية.

عموما يمكن القول انه كانت إدارة المراحل الانتقالية في مصر سيئة للغاية فقد تم البدء بانتخابات وأوزان نسبية، ثم صار كل طرف يرتب على هذه الأوزان مواقفه المختلفة، مما أسهم في زرع الاستقطاب وفسح المجال للأجندات الحزبية الضيقة، وساهم في تجاهل أشياء أخرى أساسية من ضمنها الأطر الدستورية والقانونية والسياسية والمؤسسية التي ترسي النظام الديمقراطي البديل وضماناته المختلفة وكذا فكرة العدالة الانتقالية في إطار منظومة متكاملة، مما يكشف لنا على عدم وعي الفاعلين السياسيين أن المرحلة الانتقالية ليست فرصة للحصول والاستحواذ على المكاسب السياسية، بل هي مرحلة لوضع الخلافات الفكرية والسياسية جانبا، وتجاوز المصالح الفئوية الضيقة قصد استكمال بناء الدولة وإعادة الثقة بالمؤسسات

وبحلول عام 2013 كانت الانقسامات السياسية في أوجها ،بين الرئيس مرسي وقوى المعارضة التي مثلتها بالأساس "جبهة الإنقاذ الوطني" ، ويلاحظ أن الخلافات والانقسامات في صفوف النخبة لم تكن بين معسكر الإسلاميين بأطيافهم المختلفة من ناحية ومعسكر القوى والأحزاب الموصوفة بالمدنية من ناحية أخرى، وإنما كانت هناك خلافات وانقسامات داخل كل معسكر. إذ نشير في هذا المقام الى الخلافات بين "الدعوة السلفية" وحزبها" النور" والإخوان المسلمون، حيث أيدت الأولى خريطة الطريق التي أعلن عنها في 03 يوليو 2013، والتي تم بمقتضاها عزل الرئيس مرسي عن السلطة. وفي مقابل ذلك انضم سلفيون آخرون إلى "تحالف دعم الشرعية" الذي أنشأته جماعة الإخوان المسلمين.

وفي ظل هذه الانقسامات وتزامنا مع حراك 30 يونيو الذي اعتبرناه حراكا شرعيا عاديا ، بشرط لو حاول الشعب المصري أن يحتوي احتجاجه فقط لأجل أن يرضخ الرئيس لمطلب تسبيق الانتخابات أو الدعوة إلى مفاوضات مع الرئيس لأجل القيام بتسوية، فانتظار مدة عهدة كاملة لمرسي أهون من النفق المظلم الذي جُرّت إليه مصر .من خلال سيطرة العسكر واستغلالها هذا الحراك لأجل إظهاره كثورة مضادة (إنما هي بداية تخطيط للانقلاب العسكري)لانه جمع التوقيعات وتحريض الشعب ضد الحزب الحاكم آنذاك من طرف العسكر يمكن اعتباره حراك من داخل النظام ضد النظام نفسه وتسييره وفق مخططاتها للسيطرة على الحياة السياسية من جديد، الأمر الذي حتما كانت نتيجته وخيمة وخطيئة كبرى أدت إلى انهيار العملية الديمقراطية في مصر.

ومنه يمكن القول انه انتهت تجربة الانتقال الديمقراطي في مصر بانقلاب الجيش على السلطة يوم 3 يوليو 2013، لمختلف العوامل والأسباب التي قمنا بمعالجتها ، يأتي على رأسها ثلاثة عوامل أساسية الثقافة السياسية للنخب، والطموح السياسي للجيش، والعامل الخارجي. ولليوم لا تزال مصر أمام وضع قائم على عدم القدرة على الحسم والاستنزاف المتبادل للقدرات وهو ما ينال من قدرات الدولة ، وطبقا لما تم رصده من متغيرات في الأجزاء السابقة من هذه الدراسة، وأمام إفراط النظام في استخدام القمع والقهر، خاصة في شبه جزيرة سيناء وانفلات الحالة الأمنية فيها وتصاعد أعداد الخارجين من فلك النظام والرافضين لممارساته بعد أن كانوا مدافعين عنه بعد الانقلاب واستمرار فشل الدولة في معالجة وحل أيا من المشكلات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية التي تواجهها وحالة التخبط الواضحة التي يعاني منها النظام فضلا عن مظاهر الصراع بين أجنحته المختلفة وعدم قدرته على تكوين ظهير سياسي حقيقي ، فضلا عن حالة التردي الاقتصادي الواضح والذي يتوقع معه الكثيرون أن يكون اقتصاد الدولة على شفا الانهيار، تزداد احتمالات الوقوع في سيناريو الفوضى الشاملة وفشل الدولة .

من زاوية أخرى جدير بنا الإشارة لبعض النقاط التي من شأنها أن تكفل إدارة ناجحة للمراحل الانتقالية والتي كان يجدر بالنخب المصرية أن تستند عليها لأجل إنجاح العملية الديمقراطية في مصر:

-القوة الاجتماعية الفاعلة تثق ببعضها البعض وتكون قادرة على الالتزام بقواعد اللعبة الديمقراطية والقيام بمساومات بينها لآجل التوافق والاتفاق حول قواعد اللعبة الديمقراطية، وعلى أهداف المرحلة الانتقالية ، ويعتبر هذا كمبدأ أساسي للتوجه نحو الديمقراطية.

-لا يجب الاستعجال على حسم الأمر بين الفاعلين بسرعة وأن يستفرد حزب ما الحكم وحده دون توافق، فالخطأ الأكبر في مصر أنهم استعجلوا بالانتخابات، بدل التركيز على التوافق الوطني ، وكان من المرجح قيادة المسار عن طريق حكومة وحدة وطنية بناءا على دساتير مؤقتة أو تعديلات دستورية مؤقتة إلى حين الاتفاق على دستور، إذ لا يجب أن تقوم انتخابات إلا بشرط أن تكون هناك درجة من التوافق الوطني .

-ضرورة إصلاح العلاقات المدنية العسكرية، حيث انه ؛ في عمليات الإصلاح هذه- إصلاح العلاقات المدنية العسكرية- ، تعتبر العلاقات بين المؤسسات عاملا حيويا مهما، حيث يظهر إلى جانب أهمية التوافق بين الأطراف السياسية الفاعلة على الخطوات الأساسية لعملية الانتقال، والتي تتجسد جزئيا في

المواثيق والاتفاقات، أن عدم وجود اتفاقيات في هذه الفترة من التحولات الأساسية يؤدي وبوتيرة أعلى إلى زيادة نفوذ العسكريين . فقد رأينا سابقا انه من بين الأخطاء الجوهرية التي تعرضت لها إدارة مرسي للمرحلة الانتقالية هي محاولة استبعاد الجيش سريعا عن عملية الانتقال الديمقراطي. علما وان الجيش المصري يمتلك 40 بالمائة من الاقتصاد المصري حسب مراكز دراسات، ومن هنا صارت علاقته بالدولة اشد ومصالحه أكثر ارتباطا بالمال. فالتوافق بين الأحزاب السياسية على السياسة العسكرية وعلى السياسة الخارجية هو أيضا عامل أساسي في الاعتدال بين المطالب السياسية والمجموعات العسكرية في سياق هذه التحولات. كما يشكل تقدم العملية الديمقراطية وتحصين المؤسسات الجديدة وتطوير التشريع في مؤسسات المجتمع المدني ، مجموعة العوامل التي بإمكانها المساهمة في قبول الإصلاحات وتخفيف القلق بالإضافة إلى تخفيف النزاعات في العلاقات المدنية-العسكرية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع :

أولا: القران الكريم:

1-سورة الحشر، الآية 07

ثانيا : التقارير والقوانين:

2-تقرير موجز حول التجارب الدولية، والدروس المستفادة،والطريق قدما(المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي، بتاريخ:5-6 جويلية 2011)، صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير: محمد محي الدين، تر: سامح رجب.

3-نص الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ 2012/08/12 كما ورد على بوابة الهيئة العامة للاستعلامات ،نقلا من الموقع الالكتروني لجريدة اليوم السابع، من الموقع الالكتروني :https://bit.ly/2qCMCWa، تاريخ الاطلاع :2018/11/10.

4- وزارة المالية المصرية ، البيان المالي عن مشروع الموزانة العامة للدولة للسنة المالية 2012/2011، القاهرة :جويلية 2011.

5-قانون الطوارىء في مصر رقم (162) لسنة 1958.

التقارير باللغة الأجنبية:

6-Reports by : The economist inteligence unit," democracy index 2011-2018, **from** : http://www.eiu.com.

ثالثا :الكتب :

1-الكتب باللغة العربية:

7-إبراهيم، عبد المعطي ذكي ،" الدولة العميقة في مصر الخصائص والركائز"، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد: 11يونيو 2016.

8-أبو العينين،محمود، الانتخابات العامة في أفريقيا جنوب الصحراء، التقرير الاستراتيجي الإفريقي، 2011-2010، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ط 7، أكتوبر 2011.

9-ارندت،حنة ، في الثورة، تر: عطا عبد الوهاب، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008.

10-أفاية،محمد نور الدين ، الديمقراطية المنقوصة (في ممكنات الخروج من التسلطية وعوائقه)، بيروت: منتدى المعارف 2013.

11-البيومي، على محمد، دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2004.

12-الشرقاوي،شيماء ، العدالة الاجتماعية ..مفاهيم وتطبيقات" دليل تدريبي"، (نتاج ورش التدريب من 2014 الى 2017) ، بيروت : منتدى البدائل العربي للدراسات ، 2018.

13-الشوبكي،عمر ، "معضلة التفاوض في مصر"، في: سو غريفيث وآخرون ، المفاوضات بين الأحزاب إشكاليات عربية وتجارب دولية، روافد للنشر والتوزيع ، 2015.

14-الطيب، مولود زايد ، علم الاجتماع السياسي، ليبيا: دار الكتب الوطنية، 2007.

15-العامري،عصام فاهم ، المأزق العالمي للديمقراطية بلوغ نقطة التحول، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

16-العبيوي،خالد ، مشكلات الديمقراطية ، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2015.

17-الفارو، فاسكونسيلوس ،جيرالد، ستانغ(محررا)، الإصلاح الدستوري في المراحل الانتقالية ، بيروت: مبادرة الإصلاح العربي ،2014.

18-الفالح، متروك بن هايس ، نظريات العنف والثورة، سلسلة بحوث سياسية، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، 1999.
19-الفضيل، محمود عبد ، رأسمالية المحاسيب : دراسة في الاقتصاد الاجتماعي، القاهرة: دار العين، 2011.
20-القاسم،باسم ،الدنّان،ربيع ، مصر بين عهدين مرسي والسيسي دراسة مقارنة ، بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2016.

21-القصبي،عبد الغفار رشاد ، التطور السياسي والتحول الديمقراطي: الكتاب الثاني: الحراك السياسي وإدارة الصراع ط2 القاهرة،د.د.ن، 2006.

22-القصبي،عبد الغفار رشاد ، مناهج البحث في علم السياسية (الكتاب الأول: التحليل السياسي ومناهج البحث)، القاهرة: مكتبة الآداب، 2004.

23-الكواري،علي خليفة ،ماضي،عبد الفتاح (تنسيق وتحرير)، لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

24-الماوردي، أبى الحسن ، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق: احمد مبارك البغدادي، الكويت: دار ابن قتيبة، 1989.
25-المعجم الوسيط، ط4، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية،2004.
26-النشار مصطفى ، تطور الفكر السياسي القديم من صولون حتى ابن خلدون،القاهرة:دار قباء،1999.
27-الهضيبي، إبراهيم وآخرون، تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية ، القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ، د س ن .
28-أمل،حمادة ، الخبرة الإيرانية: الانتقال من الثورة إلى الدولة، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008.
29-باراني،زولتان، موزر،روبرت، تر: عبد الرحيم،جمال، هل الديمقراطية قابلة للتصدير؟، الكويت: جداول للنشر، 2012.
30-بارينجتون مور، تر: احمد محمود، الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية اللورد والفلاح في صنع العالم الحديث،بيروت: المنظمة العربية للترجمة ، 2008.

31-بشارة، عزمي ، ثورة مصر الجزء الأول من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مايو2016.
32-ـــــــــــــــ، ـــــــــــــــ، الجيش والسياسة اشكاليات نظرية ونماذج عربية، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2017.
33-ـــــــــــــــ، ـــــــــــــــ،ثورة مصر الجزء الثاني من الثورة إلى الانقلاب، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ماي 2016.
34-ـــــــــــــــ، ـــــــــــــــ، في الثورة والقابلية للثورة ، الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2012.
35-بن خلدون عبد الرحمن، مقدمة ابن خلدون، مراجعة: عبد الباري محمد الطاهر، القاهرة: دار الغد الجديد، 2007.
36-بن منظور، لسان العرب، ج 6، القاهرة: دار المعارف.
37-بوتومور، الصفوة والمجتمع(دراسة في علم الاجتماع السياسي)، تر: محمد الجوهري وآخرون،الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988.
38-بوجعبوط،المصطفى وآخرون، العدالة الانتقالية في افريقيا مظاهر تفكيك الأنظمة السلطوية –دراسة تجارب لجان الحقيقة : مكتسبات وتحديات، برلين: المركز العربي الديمقراطي، 2018.

39-بيلي، احمد ، الصفوة العسكرية والبناء السياسي في مصر، مصر: مطابع الهيئة العالمية للكتاب، 1992.
40-توفيق،نيفين محمد ، المرحلة الانتقالية بين مطالب الثورة وأداء النظام ، مصر: وحدة الدراسات والبحوث البرلمانية والأكاديمية، 2012.
41-ثابت، عادل ، الفكر السياسي الإسلامي،مصر:دار الجامعة الجديدة،2002.
42-جبرون،امحمد وآخرون ، ما العدالة؟ معالجات في السياق العربي، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2014.

43-جمال،وائل وآخرون : العدالة الاجتماعية: المفهوم والسياسات بعد الثورات العربية، القاهرة : منشورات منتدى البدائل العربي للدراسات ، 2014.
44-جوزيف، أ.شومبيتر، الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية، تر: حيدر حاج إسماعيل،بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011.
45-حبيب،رفيق ، الانقلاب العسكري انتكاسة أم نهاية؟ ، بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، 2013.
46-حرب، علي ، أوهام النّخبة أو نقد المثقف، ط3،بيروت: المركز الثقافي العربي، 2004.

47-خرمة،تامر وآخرون، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، مصر-المغرب-لبنان-البحرين-الجزائر-سورية-الأردن،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2014.
48-خميس،أحمد، وآخرون، الديمقراطية المتعثرة مسار التحركات العربية الراهنة من اجل الديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 2014.
49-دايموند،لاري ، تر: الخراقي،عبد النور ، روح الديمقراطية الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة ، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2014.

50-زايد،احمد ،النّخب الاجتماعية: حالة الجزائر ومصر، القاهرة: مركز البحوث العربية والإفريقية، 2005.
51-سالم، أمير ، الدولة البوليسية في مصر الثورة والثورة المضادة، القاهرة: دار العين للنشر، 2013.
52-ستيبان،ألفرد وآخرون، تر: باسيل،أنطوان ، ديمقراطيات في خطر ! ، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2014.
53-سعد، اسماعيل علي ، علم السياسة وديمقراطية الصفوة، السويس: دار المعرفة الجامعية، 2007.
54-سورنسن،غيورغ ، تر: البطاينة،عفاف ، الديمقراطية والتحول الديمقراطي، السيرورات والمأمول في عالم متغير،بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
55-سيرّا،نارسيس، تر: مهدي،وفيقة ، الانتقال العسكري تأملات حول الإصلاح الديمقراطي للقوات المسلحة، بيروت:شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ، 2016.

56-شلبي، محمد ، المنهجية في التحليل السياسي(المفاهيم، المناهج،الاقترابات،الأدوات)،الجزائر: د.د.ن، 1997.

57-صالح،محسن محمد، محررا ، الموقف الإسرائيلي من الأحداث والتغيرات في مصر في عام - منتصف يونيو 2013-منتصف يوليو 2014، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات .

58-صديقي، العربي ، تر: شيّا،محمد، إعادة التفكير في الدمقرطة العربية انتخابات بدون ديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.
59-صفار، آية وآخرون ، الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 2012، صص. 388، 390.
60-طاشمة، بومدين، الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية(دراسة في المفاهيم، الأدوات،المناهج والاقترابات) الجزائر: كنوز للنشر والتوزيع، 2011.

61-عارف ،نصر محمد ، ابستمولوجيا السياسة المقارنة (النموذج المعرفي_النظرية_المنهج)، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية، 2002.
62-عاشور،عمر ، " من التعاون إلى القمع: العلاقات الإسلامية-العسكرية في مصر" ، دراسة تحليلية، رقم 14 ، الدوحة : مركز بروكنجز، 2015.
63-عبد الرحمن، حمدي وآخرون، الجيوش والتحول الديمقراطي في افريقيا ،قطر: دار الكتب القطرية، 2015.
64-عبد الرحيم ،حافظ، الزبونية السياسية في المجتمع العربي (قراءة اجتماعية-سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس)بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.
65-عبد اللاوي،عبد الكريم ،تجربة العدالة الانتقالية في المغرب، القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2013.
66-عبد اللطيف،كمال ، العدالة الانتقالية والتحولات السياسية في المغرب تجربة هيئة الانصاف والمصالحة، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2014.
67-عبده، محمود ، أزمة التمكين دراسة في التجربة الإسلامية في مصر 2012-2013، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2016.
68-عثمان،إبراهيم ،ساري،سالم، نظريات في علم الاجتماع،القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2010 .
69-فايد،عمار أحمد ، مصر: تأرجح الموازين بين الثورة والنظام القديم ، تقرير حول الانتخابات النيابية 2012، مركز الجزيرة للدراسات، 15 جويلية 2012.
70-فهمي، أحمد ،مصر 2013-دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر، مراحلها، ومشكلاتها ، وسيناريوهات المستقبل ،البيان-مركز البحوث والدراسات، 2012.
71-لكريني،ادريس وآخرون ، أطوار التاريخ الانتقالي مآل الثورات العربية، بيروت: المركز العربي للدراسات وأبحاث السياسات، 2015.
72-ليبهارت، ارنت،الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد،تر: حسني زينة بغداد: الفرات للنشر والتوزيع،2006.

73-ماضي،عبد الفتاح ، العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة ، مصر :دار البشر للنشر والتوزيع، 2015.
74-محمد،علي محمد، تاريخ الفكر الاجتماعي الرواد والاتجاهات المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، القاهرة،2005.
76-مسكين، حسن ، النّخب العربية والإسلامية قضايا الديمقراطية-المثقف-السلطة ، بيروت : مؤسسة الرحاب الحديثة،2017.
77-مطر،سايد ، مسائل التعدد والاختلاف في الأنظمة الليبيرالية الغربية مدخل الى دراسة أعمال تشارلز تايلر، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
78-مكي، ثروت ، النّخبة السياسية والتغيير الاجتماعي (تجربة مصر من 1952-1968)، القاهرة: عالم الكتب، 2005.
79-نافعة،حسن ، تعقيب على :"الثورة المصرية والبناء الديمقراطي التعثر في متاهات المرحلة الانتقالية" ، ورقة قدمت إلى : الثورة والانتقال الديمقراطي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2012.
80-نصّار، وليم نجيب ، مأزق الديمقراطية في الوطن العربي في ظل النظم البتريمونيالية الجديدة ، الأردن نموذجا ،بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2016.
81-نصر الدين،إبراهيم وآخرون ، حال الأمة العربية 2014-2015 الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015
82-ـــــــــــــ،ـــــــــــــ، حال الأمة العربية 2013-2014 مراجعات ما بعد التغيير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014.

83-نوفل، احمد سعيد وآخرون، ادارة المرحلة الانتقالية مابعد الثورات العربية، تحرير: جواد الحمد، الاردن: مركز دراسات الشرق الاوسط،2012.

84-ـــــــــــــ، ـــــــــــــــــــ، التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014 .
85-هلال، علي الدين ، وآخرون ، الصراع من اجل نظام سياسي جديد : مصر بعد الثورة، القاهرة :الدار المصرية اللبنانية، 2013.
86-ـــــــــــــ،ـــــــــــــــــــ ، تطور النظام السياسي في مصر 1805-2005 ، د ب ن، كتب عربية للنشر والتوزيع الإلكتروني، 2006.
87-ـــــــــــــــــــ،ـــــــــــــــــــ،وآخرون، عودة الدولة، تطور النظام السياسي في مصر بعد 30 يونيو، ط2، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2016.
88-هنتنغتون، صامويل ، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، تر: عبد الوهاب علوب، القاهرة : دار سعاد الصباح، 1993.
89-هيرتس،نورينا ، تر: حطاب،صدقي ، السيطرة الصامتة: الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية، الكويت: المجلس الوطني للفنون والأداب، 2007.
90-يونس، شريف ، سؤال الهوية (الهوية وسلطة المثقف في عصر مابعد الحداثة)، كتب عربية: د.د.ن.

2-الكتب باللغة الأجنبية:

91-Geraint Parry,**Political Elites**, Winvenhoe:the ECPR Press,2005.

92-Harold D Lasswell , Daniel Lerner, C.Easton Rothwell, **Political Elites in a Democracy**,

93-Peter Bachrach(editor)new brunswick nj: transaction publishers , 2010.

94-John Higley,**Elite theory in political sociology**, University of Texas at Austin.

95-Laurence Whitehead, " Democratic Learning : Learning not imposed by obligatory instruction, but acquired through dialogue and reflection" in :Mohamed El Hachemi editor, **from Democratic Dransition to Democracy Learning-towards a Paradigmatic turn in Democratizatio Studies**, Maroc : Konard-Adenauer-Stiftung e.V, 2018.

96-Lawrence Whitehead " On Democracy and Democratization " , in " Democratization : Theory and Experience " , (Oxford and New York : Oxford University Press , 2002) .

97-Michael Hartmann,**The Sociology of Elites**,London :Routledge Taylor and Francis Group,2004.

98-**Oxford learner's poket dicionary** , 4th edition, Oxford university press.

99-Robert A.Dahl, " Democracy and Human Right under different conditions of development", **in** : asbjom Eide and Bent Hagivet,eds, **Human in perspective : a global assessment** , oxford : blackwell, 1992.

100-S. Keller ،**Beyond the Ruling Class: Strategic Elites in Modern Society** ،Random House ،New York ،1963.

101-Samuel Hungtinton, **The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century**(Norman: University of Oklahoma press,1991).

102-William Genieys, **Sociologie Politique Des Elites**, Armand Colin,2011.

الأطروحات ورسائل الماجستير :

103-ابودية،ضياء نور الدين حسن ، "وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا وانعكاسه على العلاقات التركية المصرية 2002-2013م" ،رسالة ماجستير، غزة: جامعة الأزهر، 2016.
104-بن بختي،عبد الحكيم، "المعارضة والترسيخ الديمقراطي في افريقيا، دراسة مقارنة"، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران2، 2016-2017.
105-بوجلال،عُمر ، "الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية في الجزائر 1989-2014 الواقع وآليات التفعيل"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر03: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014-.2015

106-بوروني، زكرياء، "النّخبة السياسية واشكالية الانتقال الديمقراطي _دراسة حالة الجزائر_"، رسالة ماجستير،جامعة منتوري(قسنطينة)،2010-2009.
107-حفيظي، نورالدين ،"العلاقات المدنية-العسكرية وأثرها على مسار التحول الديمقراطي في مصر ظل الحراك الشعبي الراهن"، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، 2016/2015.

108-دهمان،هبة محمد مصطفى ، إشكاليات الديمقراطية في ظل التحولات السياسة في مصر (2011-2013) ، رسالة ماجستير ، غزة: كلية الاداب والعلوم الإنسانية بجامعة الازهر، 2015.

109-طرودي،ليندة ،" مسار التحول الديمقراطي في مصر وتداعياته على الأمن الإسرائيلي بعد 2011"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2017/2018.

110-عبد النّجار،احمد، " السياسة المصرية تجاه شبه جزيرة سيناء وأثرها على القوم الأمني المصري 1979-2013"، رسالة ماجستير، جامعة الازهر بغزة، 2015.
111-عبد الواحد،عبد الحميد عمر عبد الحميد ، "الحاكمية في ظلال القرآن الكريم"، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2004.
112-قدوم،علاء خميس ، "السياسة القطرية تجاه تحولات النظام السياسي المصري في ضوء الحراك الشعبي 2011-2015"، رسالة ماجستير ، غزة: جامعة الازهر،2015.

الدراسات غير المنشورة:

113-إدارة البحوث والدراسات ، "القوى الثورية المصري وإدارة العلاقات مع تركيا بدائل وسيناريوهات" ،تقدير موقف : المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 20 يناير 2015.

114-إدارة البحوث والدراسات ، "مدخل لقراءة العلاقات المدنية العسكرية في مصر "، المركز المصري للدراسات: دراسة تحليلية: 15يناير 2015.

115-إدارة البحوث والدراسات ،القوى الثورية المصرية وإدارة العلاقات مع تركيا بدائل وسيناريوهات ،المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 20 يناير 2015.
116-الولي،ممدوح ،" التكلفة الاقتصادية للانقلاب العسكري في مصر"، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، تقديرات اقتصادية: 29 يناير 2016 .

117-امين،انجي مصطفى ،" آليات لتجنب سيناريو الحرب الأهلية في مصر"، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، برنامج عمل تنفيذي : 18 مارس 2015 .
118-بشارة،عزمي، " نوعان من المراحل الانتقالية وما من نظرية"،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2014.

119-دوابة،اشرف محمد ، " أزمة الدين العام المصري رؤية تحليلية"، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ، دراسات اقتصادية: 26 جويلية 2016.
120-عز الدين،رجب، " مصر: السلطة والقضاء المأزق الدائم"، المعهد المصري للدراسات : 26 أكتوبر 2018.
121-عطية،مالك ، " مراجعة كتاب(الشعبوية مقابل الديمقراطية لماذا حريتنا في خطر وكيف ننقذها للكاتب ياشا مونك)"، قطر: مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 15 ديسمبر 2018.

122-عمران، عمر جمعة ، "النخبة وبناء الدولة الديمقراطية" ، بحوث الندوة العلمية منظمة من طرف الجمعية العراقية للعلوم السياسية ، بغداد: كلية العلوم السياسية ، 2009.
123-لبيدي، علي ، الديمقراطية بين علم الانتقال وعلم الترسيخ، اسطمبول: المعهد المصري للدراسات، يوليو 2018.
124-لبيدي، علي، المقاربات الاستراتيجية في الانتقال الديمقراطي، اسطمبول: المعهد المصري للدراسات ، يوليو 2018.
125-لبيدي،علي، " في الديمقراطية والدمقرطة والانتقال الديمقراطي "، المعهد المصري للدراسات : 15 يوليو 2018.
126-المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الانتخابات الرئاسية المصرية 2012 .
127-العدالة الاجتماعية ..مفاهيم وتطبيقات" دليل تدريبي" (نتاج ورش التدريب من 2014 إلى 2017) ، بيروت : منتدى البدائل العربي للدراسات ، 2018.

128-موفيد،محمد، " المراحل الانتقالية وتعقيدات التغيير في السياقات الثورية"، مداخلة أُلقيت خلال ندوة نظمها مركز مدى للدراسات والأبحاث الإنسانية حول موضوع الحركة الإسلامية بين الوضعين الإقليمي والحالة المغاربية ، المغرب: الدار البيضاء ، 23 ابريل2016.
129-وحدة تحليل السياسات ، "مستقبل النظام السياسي المصري التحديات والمسارات "، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 12 ابريل 2016.
130-وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، "دستور بالغلبة: نظرة مقارنة بين دستور 2012 ومشروع دستور 2014"، تقدير موقف، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، يناير 2014.

الدوريات والمجلات:

131-أحمد ايمن أحمد، "الحركات الشعبوية: أسباب وتداعيات صعود الحركات الشعبوية مابين القارتين اللاتينية والأوروبية"، السياسة الدولية، العدد: 189،يوليو 2012.
132-التركماني،عبد الله ،" أقوم المسالك لنجاح الانتقال الديمقراطي في تونس"،صحيفة المستقبل اللبنانية، تاريخ: 24-5-2013.
133-بري،ممدوح غالب احمد ، "دور المؤسسة العسكرية في إدارة النظام السياسي المصري بعد الثورة (2011-2014) :دراسة في تاريخ مصر المعاصر"،مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل،المجلد الأول،العدد:02،يونيو 2018.

134-بشارة ،عزمي ، عن المثقف والثورة، مجلة تبيّن، ع:4، ربيع 2013.

135-حريق،إيليا ، "الدولة الرعوية ومستقبل التنمية العربية" ، مجلة المستقبل العربي ، العدد : 121 ، مارس 1989.

136-دليو،فضل ، " الزبائنية السياسية والاجتماعية في عصر الديمقراطية " ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 17، شتاء 2008.
137-رجب،ايمان احمد ، "المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية"، ملحق اتجاهات نظرية،مجلة السياسة الدولية العدد: 184،المجلد: 46، ابريل 2011.

138-زايد،أحمد، "من البصاصة إلى الصراع والعنف: آليات المراقبة في الدولة المصرية الحديثة"، مجلة عمران، العدد 6 (خريف 2013) .
139-سلامة،حسن ، مستقبل بناء النظام الديمقراطي على ضوء التعديلات الدستورية، مجلة الديمقراطية ، 2011، المجلد 48.

140-عبيد،هناء ، " "عنف الثنائيات" في مرحلة ما بعد الثورات"، مجلة السياسة الدولية، العدد: 184،المجلد: 46، ابريل 2011.

141-عياد ،محمد سمير، " إشكالية العلاقة بين التنمية السياسية والتحول السياسي"، مجلة أكاديميا: الجزائر، العدد: 01، جانفي 2013.

142-قدوسي،محمد ، "السياسي من خلال مُعطى الشرعية: استمرارية أم تقطّعات؟"، مجلة إنسانيات: الجزائر، العدد: 14-15 ،2013.
143-لكريني، إدريس ، النّخبة السياسية وأزمة الإصلاح في المنطقة العربية، مجلة الديموقراطية، مؤسسة الأهرام بمصر، العدد 25 يناير2007.
144-معو،زين العابدين ، " دور الثقافة السياسية في ترسيخ الديمقراطية في المجتمعات العربية"، مجلة العلوم الإنسانية لام البواقي : العدد الخامس ،جوان 2016.

الدوريات والمجلات باللغة الأجنبية:

145-Aguero Felipe, « the military and the limits to democratisation in South america », in Scott mainwaring , Guillermo O'donnell Y and J.Samuel valenzuela, eds,Issues in Democratic Consolidation , Notre Dame : **University of Notre Dame Press**, 1992.

146-Andreas Schedler, "what is Democratic Consolidation?," **Journal of Democracy**, vol.9, N.°9, 1998.

147-Asef Bayat , Revolution in Bad Times, **New Left Review**, Vol.80 :March-April 2013, pp 47-60.

148-Dan Slater," After democracy : what happens when freedom erodes !", **Forgien Affairas**, november6,2018. **from** :https://fam.ag/2YuoC7w..

149-Eman Ragab,"Counter-Terrorism Policies in Egypt : Effectiveness and challenges "**European institute of the mediterranean** , october 2016 .

150-For more visite : Yascha Mounk**, The People vs Democracy: Why Our Freedom is in Danger and How to Save It,** USA : Harvard univ,2018.

151-Ganiela Glavanicova, book reviews :jan-Werner Muller, **What is populism ?**, university of Pennsylvania Press, Philadelphia, 2016 ,

152-Gerardo L. Munck, « Demoratic ,Transition in comparative prespective », **comprative politics** Vol:26, N:03, April-1994.

153-Hipolitus Yolisandry Ringgi Wangge, « Civil-Military Relations during Transition and Post-Democratisation Periods : a view from Southeast Asia », **journal of current southeast asian affaires**, hamburg university press,2017.

154-Jenny Pearce, Rosmary Mc Gee, Joanna Wheeler," Violence, Security and Democracy : Preverse Interfaces ans their Implications for states and citizens in the global south", **Working Paper**, N°=357,Brighton : Institue if development studies, 2011 ..

155-Magda Kandil, "The Egyptian Economy Post-January 25 :Challenges and Prospects", ,**ECES** : Policy Viewpoint, N°=27, May 2011.

156-Ozan O.Varol, "The military as the guardian of constitutional democracy", **columbia journal of transitional law** :vol.50, summer 2013.

157-Peter Bachrach and Morton S.Babatz," Two faces of power"**,The Amirican Political Sience Review**,volume 56,issue4(Dec,1962).

158-R. Dahl ،"A Critique of the Ruling Elite Model", **A.P.S.R**.,Vol. LII ،No.2 June ،1958.

159-R. Miliband ،"The capitalist state: A Relpy to Nicos Poulantzas", **N.L.R**. ،No.59 ،Jan-Feb. ،1970.

160-Scott Mainwaring , "Transition to democracy and democratic consolidation:theoretical and comparative issue" ,**Kellogg Institute**: novembre 1989.

161-Terry Lyn Karl," Dilemmas of democratization in Latin America" , **comparative Politics**, Vol 23,N1,1990.

162-Vanja Rokvic, Zoran Jeftic, and Zeljko Ivanis, « Civil-Military Relations and Democratic Control over the Armed Forces in the Republic Of Serbia », **Armed Forces and Soiety** , October,2013.

المواقع الالكترونية:

163-الشريف،محمد،"تعرف على أحداث شارع محمد محمود"، على الرابط: https://bit.ly/2EW4BPM، تاريخ الاطلاع : 2018/12/31.

164-عبد الخالق،أحمد ، " القوات المسلحة تؤكد: الجيش لن يسمح بالعنف ويدعو الجميع بالتزام الحوار" ، الاهرام المسائي ، 2012/12/8، على الرابط:

http://massai.ahram.org.eg/Archive/Inner.aspx?ContentID=67712، : تاريخ الاطلاع: 2018/12/18.
165-مجدي،مروة، "المركز المصري للدراسات الاقتصادية .."مطبخ اقتصادي" للحكومة، جريدة الشرق الأوسط: 2007/11/25،على الرابط :https://bit.ly/2PXRfER تاريخ الاطلاع : 2018/12/21.
166-شانا، مارشال ، ترجمة : سهى، فاروق ، "جنرالات مصر ورأس المال العابر للحدود"، موقع جدلية: 2012/04/17 ، على الرابط : http://www.jadaliyya.com/Details/25638، تاريخ الاطلاع : 2018/12/25.
167-حازم، صاغيّة، " لكن ماهي الشعبوية ومن هو الشعبوي وكيف يدار الصراع ضدّهما؟"، على الرابط:https://bit.ly/2VwdWUd، تاريخ الاطلاع : 2019/04/06.
168-علي ،اسعد وطفة ، " في مفهوم النّخبة –مقاربة بنائية " ، انفاس نت من اجل الثقافة والإنسان ، من الموقع الالكتروني : http://anfasse.org/2010-12-30-16-04-13/2010-12-05-17-29-12/5842-2015-01-24-15-35-56، تاريخ الاطلاع: 2016/07/04.
169-ابراش،ابراهيم،علم الاجتماع السياسي – مقاربة ابستمولوجية ودراسة تطبيقية على العالم العربي، منشورات أي كتب:
http://books.google.co.uk/books?id=NWrNi0RAwiMC&printsec=frontcover&hl=fr#v=onepage&q&f=false.
170-الإدريسي،لطفي،" في إجرائية مفهوم النخبة: الإرث الفكري الألماني: ميشلز ومنهايم"، الحوار المتمدن: 2010-02-06، على الرابط:http://www.ahewar.org/debat/s.asp?aid=202547&t=4، تاريخ الاطلاع: 2016/07/09،
171-لكريني،إدريس،"النّخبة السياسية وأزمة الإصلاح في الوطن العربي"، الحوار المتمدن،ع: 2160، 2008-01-14، على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=121611، تاريخ الاطلاع: 2017/02/10.
172-دني،إيمان، "النّخبة السياسية الاسلامية في تركيا ودورها في عملية التحول الديمقراطي"،المجلة الافريقية للعلوم السياسية، 22 جوان 2013، على الرابط:
http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=264:-t-&catid=10:2010-12-09-22-53-49&Itemid=7. تاريخ الاطلاع: 2017/02/10.
173-قرنفل،حسن، "النّخب وأسئلة الحداثة والتغيير"، مداخلة مسجلة من الندوة فكرية تحت عنوان "النّخب وأسئلة الحداثة والتغيير" بالمركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الانسانية، على موقع يوتيوب:
http://www.youtube.com/watch?v=dEXHOJKrsPk
174-هلال،علي الدين، "النّخب السياسية بين مطرقة العولمة وسندان الديمقراطية"، مجلة الديمقراطية، العدد:52، 2014-02-16، على الرابط:https://bit.ly/2Tw0uCR، تاريخ الاطلاع : 2017/02/12..
175-الموسوعةالعربية:http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B5%D9%81%D9%88%، تاريخ الاطلاع : 2017/02/12.
176-عاشور،عزمي، "مابين النّخبة السياسية والنّخبة المجتمعية"، مجلة الديمقراطية، يناير 2009، على الرابط:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=96313&eid=563، تاريخ الاطلاع : 2017/02/13.
177-جلال، عبد الله معوض، "القيادة السياسية كأحد مداخل تحليل النظم السياسية" ،على الرابط:

http://bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-post_3886.html، تاريخ الاطلاع: 2017/02/14.
178-عمار، علي حسن، "مفهوم النّخبة في الخبرة العربية –الإسلامية"،على الرابط: http://www.fikr.com/Article.aspx?aid=2882 تاريخ الدخول: 14-02-2017، التوقيت: 22.15
179-ابراش،ابراهيم، "العالم العربي بين ديمقراطية متعثرة وحكامة منشودة"، شبكة النبأ المعلوماتية، على الرابط: http://annabaa.org/nbanews/2011/01/298.htm، تاريخ الاطلاع: 05-03-2017.
180-الركابي،عبد الزهرة، المراحل الانتقالية والضياع السياسي"، على الرابط:http://www.arabsfordemocracy.org/democracy/pages/view/pageId/2668، تاريخ الاطلاع: 2017/04/04.
181-صفار،محمد، "ادارة مرحلة مابعد الثورة..حالة مصر"، مجلة السياسة الدولية، العدد: 184،المجلد: 46، ابريل 2011.
182-عبد الفتاح،سيف الدين، "مرحلة الانتقال بعد الثورة: بين حسابات الارادة والادارة"،على الرابط: http://saotaliassar.org/Frei%20Kitabat/AIraqiwriter/D-SaifAlDienAldulFataah01.htm،تاريخ الاطلاع: 2017/04/05.
183-الدسوقي،ابو بكر، "المصيدة الانتقالية: لماذا تتعثر الدول في فترات مابعد الثورات العربية"، مجلة السياسية الدولية، العدد: 188، ابريل 2012، على الرابط:

http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/111/2347/%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%84%، تاريخ الاطلاع: 2017/04/06.
184-الجهيني،دعاء، " تحديات مرحلية: مؤتمر إشكاليات العلاقة بين الداخل والخارج في المرحلة الانتقالية المصرية،السياسة الدولية، على
الرابط:
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/6/51/2710/%D8%A3%D9%86%D8%B4%D8%B7%D، تاريخ الاطلاع : 2017/04/09.
185-رحال ،بوبريك،"الأقليات الاثنية في زمن الانتقال الديمقراطي"، مركز الجزيرة للدراسات: 14-02-2013،
علىالرابط:
http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312412284140101.ht، تاريخ الاطلاع: 2017/05/30.
186-شريف، درويش اللبان ، دعاء، عادل محمود، " صعود مؤشرات الفشل : تعامل حكومة الإخوان مع الملف الاقتصادي اثناء حكم مرسي"، المركز العربي للبحوث والدراسات، على الرابط : http://www.acrseg.org/40041، تاريخ الاطلاع : 2018/12/26
187-ماريان، ميشيل، "الصكوك الإسلامية".. مشروع إخواني أم حل جديد لسد عجز الموازنة؟"،على الرابط:https://www.mobtada.com/details/448804، تاريخ الاطلاع : 2018/12/27.
188- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2013/2012، على الرابط: https://bit.ly/2ooOvEL، تاريخ الاطلاع : 2018/12/27.
189-أحداث العباسية ، للمزيد راجع:https://bit.ly/2QgoqDs،تاريخ الاطلاع: 2018/12/31.
190-ويكي ثورة، حتى لاننسى : مبادرة للمركز العربي المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، على الرابط : https://wikithawra.wordpress.com/ تاريخ الاطلاع : 2018/12/28.
191-جيورا ايلاند، " الاضطرابات في الشرق الأوسط وامن إسرائيل" ، على الرابط : https://bit.ly/2CKqKiR، تاريخ الاطلاع : 2019/01/01.

192- هاني سليمان، العلاقات المدنية –العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، على الرابط : https://bit.ly/2R1TRGR، تاريخ الاطلاع : 2019/01/01.
193-محمد أحمد السعدني ولبنى صلاح الدين،" رئيس صندوق المشاريع المصري-الأمريكي": الاستثمار في مصر"فرصة ذهبية" ،المصري اليوم: 2013/03/25، على الرابط: https://bit.ly/2RtbsqI، تاريخ الاطلاع: 2019/01/03.
194-فهمي هويدي، "سؤال الدولة العميقة في مصر"، على الرابط : https://bit.ly/2EoKjwn، تاريخ الاطلاع :2019/02/28.
195-عبد الباريء ،عطوان ، " أمريكا تبيع مرسي والإخوان وتدعم انقلاب السيسي رسميا وتغازل السعودية" ، الرأي اليوم : 213/11/03، على الرابط : https://bit.ly/2COQl99، تاريخ الاطلاع : 2019/01/23.
196-معهد العربية للدراسات، " رصد المواقف الدولية والإقليمية من فض اعتصامي الإخوان وتداعياته في مصر"، على الرابط : https://bit.ly/2WaxAFQ ، تاريخ الاطلاع : 2019/01/23.
197- "الاتحاد الأوروبي يدعو إلى عودة سريعة للديمقراطية في مصر" ، اليوم السابع : 2013/06/04، على الرابط: https://bit.ly/2FYWbaO، تاريخ الاطلاع : 2019/01/23.
198- محمد، رمضان ، " مقارنة بين مشروع دستور 2012 ومشروع دستور 2014"، bbc عربي ، على الرابط : https://bbc.in/2sKdy7y، تاريخ الاطلاع : 2019/01/24.
199-"نظرة مقارنة بين دستور 2012 ومشروع دستور 2014 في مصر" ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2014/01/15، على الرابط : https://bit.ly/2DxE4aw، تاريخ الاطلاع : 2019/01/24.
200-الموقع الرسمي للاستفتاء على دستور 2014، على الرابط : https://bit.ly/2sLOQnf ، تاريخ الاطلاع : 2019/01/24.
201-موقع مركز كارتر ، 2015/10/15 ، للمزيد راجع : http://www.cartercenter.org/resources/pdfs/news/pr/egypt-101514-arabic.pdf، تاريخ الاطلاع : 2019/01/25.
202-الانتخابات البرلمانية المصرية والمسار السياسي، منتدى البدائل العربي للدراسات ، ترجمة لـ: Egyptian parliamentary elections and the political path, AFA Papers Alternatives ، على الرابط : https://bit.ly/2zMOHUL، تاريخ الاطلاع : 2019/01/23.
203-"مصر- عام من الانتهاكات في ظل قيادة السيسي" ، هيومن رايتس ووتش ، 2015/7/8، على الرابط : https://bit.ly/2TaTnj3، تاريخ الاطلاع : /2019/02/28.
204-احمد يعقوب، " البنك المركزي: الدين العام المحلي يرتفع لـ 3.695 ترليون جنيه بنهاية يونيو "، اليوم السابع : 25 أكتوبر 2018، على الرابط : https://bit.ly/2I1zsOa، تاريخ الاطلاع : 2019/02/07.
205-"القصة الكاملة..قرض صندوق النقد الدولي المثير للجدل في مصر" ، ساسة بوست : 2016/06/20، على الرابط : https://bit.ly/2zIAcl5، تاريخ الاطلاع : 2019/01/08.
206-غياث عباس، "سياسات صندوق النقد الدولي في العالم العربي..والأردنيون ليسوا أول المنتفضين، ساسة بوست: 2018/10/15، على الرابط : https://bit.ly/2RJur0x، تاريخ الاطلاع : 2019/01/08.
207-خالد حسني، " قرض صندوق النقد..لماذا تراه مصر "فرصة" ويرفضه الخبراء؟"،على الرابط:https://bit.ly/2Rd6b7n ، تاريخ الاطلاع : 2019/01/08.
208-"اتش سي تتوقع تراجع قيمة الجنيه المصري 10 % في 2019 "، العربي الجديد : 3 ديسمبر 2018 ،على الرابط : https://bit.ly/2DlNN2g، تاريخ الاطلاع : 2019/02/07.

209-عمر عاشور، " الحصاد الأمني لانقلاب السيسي" ، على الرابط : https://bit.ly/2SvYQ3n، تاريخ الاطلاع : 2019/02/13.
210-عزمي بشارة، "الشعبوية والأزمة الدائمة للديمقراطية"، محاضرة عامة ألقيت بمعهد الدوحة للدراسات العليا ، بيوم 23 أكتوبر 2019، مسجلة على الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=J6NcWXOFld8 ، تاريخ الاطلاع : 2019/12/10.
211-محمد الداودي، " نحو تأسيس نظري لمفهوم الشعبوية"، على الرابط : http://ribatalkoutoub.com/?p=2781، تاريخ الاطلاع : 2019/04/00

212-حازم صاغيّة، " لكن ماهي الشعبوية ومن هو الشعبوي وكيف يدار الصراع ضدّهما؟"، على الرابط:https://bit.ly/2VwdWUd، تاريخ الاطلاع : 2019/04/06.

213-دينا شحاتة، أزمة الديمقراطيات الغربية ..مقاربات نظرية للفهم ، على الرابط : http://acpss.ahram.org.eg/News/16832.aspx، تاريخ الاطلاع : 2019/03/15.
214-عاطف الغمري، " ازمة الديمقراطية الغربية"، على الرابط: http://www.omandaily.om/?p=682718، تاريخ الاطلاع : 2019/03/22.

المواقع الالكترونية باللغة الأجنبية:

215-Karl popper , **who should rule ?**,from: http://ovo127.com/2010/06/02/sir-karl-popper-who-should-rule/

216-Croissant. A,D.Kuhen,P.Lorenz and P.W.Chambers , « civilian control and democracy in Asia » ,Basingstoke/Ny : Palgrave,2013, **from** : https://bit.ly/2QeoBTX.

217-**Who wins , Who loses :Pluralism versus Elitism,**Chapter 09 , p 158.

From :http://wps.ablongman.com/wps/media/objects/32/32789/Wasserman_Chap_09.pdf

الفهرس

الفهرس

العـنـــوان	الصفحة من
إهداء	
شـكر	
مقدمـــة	أ
الفصل الأول: المرجعية النظرية للنخب والمرحلة الانتقالية.	21
المبحث الأول: التأصيل النظري لمفهوم النخب	22
المطلب الأول: مفهوم النخب وعلاقتها مع المفاهيم المتشابهة	22
المطلب الثاني: النخب بين الفكر العربي والغربي	33
المبحث الثاني : النخب والمرحلة الانتقالية.	59
المطلب الأول: المقاربة النخبوية ودورها في فهم عملية التحول الديمقراطي.	59
المطلب الثاني: المرحلة الانتقالية لعملية التحول الديمقراطي.	63
خلاصة واستنتاجات من الفصل الأول	87
الفصل الثاني: أزمات المرحلتين الانتقاليتين الأولى والثانية في مصر	90
المبحث الأول: أزمة بناء التوافق الوطني وتشرذم النخب	91
المطلب الأول: الأحزاب السياسية وأزمة ممارسة السلطة في مصر خلال المرحلة الانتقالية.	91
المطلب الثاني: العلاقات المدنية العسكرية في مصر.	112
المبحث الثاني: الأزمات الاقتصادية والأمنية	120
المطلب الأول: العدالة الاجتماعية وأزمة السياسات العامة في مصر	120
المطلب الثاني: الانفلات الأمني والاختراق الخارجي	131
خلاصة واستنتاجات من الفصل الثاني	144
الفصل الثالث: النخب والانقلاب العسكري في مصر بعد 03 يوليو 2013	148
المبحث الأول: الانقلاب العسكري في مصر 3 يوليو2013	149
المطلب الأول: الثورة المضادة والانقلاب العسكري على الشرعية.	149
المطلب الثاني: المواقف الدولية من أحداث 30 يونيو والانقلاب العسكري 2013	159
المبحث الثاني: التحولات الكلية في المشهد المصري بعد الانقلاب على الشرعية	168
المطلب الأول: المشهد السياسي بعد الانقلاب	168
المطلب الثاني : المشهد الاقتصادي والأمني بعد انقلاب يوليو 2013	180
خلاصة واستنتاجات من الفصل الثالث.	192
الفصل الرابع:النخب وأزمة الديمقراطية، نحو بناء نموذج للديمقراطية يتماشى مع	196

خصوصية الأنظمة العربية.	
المبحث الأول: المؤسسات والثوابت التي تتطلبها الديمقراطية في ظل ازمة الديمقراطيات الغربية	197
المطلب الأول: أزمة الديمقراطيات الغربية	197
المطلب الثاني :شروط عودة استقرار الديمقراطيات الغربية	208
المبحث الثاني: النخب وبناء نموذج يتماشى مع الخصوصية العربية	215
المطلب الأول: الإدارة الديمقراطية للوفاق الوطني خلال المرحلة الانتقالية	215
المطلب الثاني: نحو إنشاء أجهزة أمنية تستخدم ديمقراطيا والسيطرة عليها	233
خلاصة واستنتاجات من الفصل الرابع	246
الخاتمة	245
قائمة المصادر والمراجع	255
الفهرس	273

« **Le rôle et l'influence des élites dans la phase de transition, l'Égypte comme modèle** »

Résumé :

Cette étude a traité le problème des élites et leur rôle dans la gestion transitoire du processus de la transition démocratique en Egypte Concernant la protestation de janvier 2011 jusqu'a 2018, où elle a analysé la réalité des différentes élites se trouvant sur la scène avec une base systématique objective.

Cette étude a procédé a l'installation d'une l'hypothèse ayant pour la réussite de la phase transitoire sur le rôle que jouent les différentes élites sur la gestion administrative et sur les différents accords ,acceptation, négociations, la non-exclusion et la la procréation de l'intérêt public au lieu de l' intérêts public de l'intérêt personnel et les loyautés extérieures. cette étude est arrivée à déduire que ces expériences différentes ne sont pas arrivées a prouver que les protestations populaire les plus compétentes pourraient mener une telle société a la démocratie de réformes à partir de les plus haute institution militaire. Après Un coup d'État ou direction politique, ou les deux ensemble .les mouvements de protestation constituent du point de vue de la démocratie, un risque important, telle une révolution populaire dans un contexte susceptible de semer le chaos ou de provoquer des troubles. Si Même ces mouvements finissaient par s'engager dans la démocratie, devaient passer par une série de réformes constitutionnelles et juridiques.

Mots clés : élites, phase transitoire, transition démocratique, Egypte.

« The role and influence of the elites in the transitional phase, Egypt as a model »

Abstract : This Study have dealt with the issue of the elites and their role in managing the transitional phase towards democracy in Egypt after the protesting from January 2011 to the year of 2018, where it analyzed the reality of the existent elites in Egyptian field dealing with each other on an objective method.This study established a theory which claims that the success of the transitional phase is depends on the positive role that the elites play in managing the different negotiations and compensation and not to exclude and to prioritize the public benefit , and if the transitional phase does not include these things then it is bound to fail and relapse back to scratch .This study concluded that different experiments have not proven that popular protest movements are more efficient to bring a society to democracy than reforms from the top of the system, whether they are carried out by a military leadership after a coup or a political leadership, or both together. Protest movements from the point of view of democracy are a major risk such as What arethe revolutions in the same context, they can lead to chaos or totalitarian regimes, and even if they end up in democracy, these are not generated directly from protest movements, but rather after a series of constitutional and legal reforms, dialogues and political bargains that are followed by movements to change regimes, and this does not dispense with The role of reform in building democracy after assuming power.

Key words *:transitional phase, elites, transitional democratic, Egypt.*

دور وتـــأثير النـــخب فـي المـرحلة الانتقـالية مصر أنموذجا (2011-2018)

الملخص :عالجت هذه الدراسة إشكالية النخب ودورها في إدارة المرحلة الانتقالية لعملية التحول الديمقراطي في مصر بعد الحراك الاحتجاجي لينايـر 2011 إلى غاية سنة 2018، حيث قامت بتحليل واقع تعامل مختلف النخب الموجودة على الساحة المصرية على أساس منهجي موضوعي . وقامت هذه الدراسة بوضع فرضية مفادها أن نجاح المرحلة الانتقالية مرهون بمدى الدور الإيجابي الذي تلعبه مختلف النخب في إدارتها ومختلف التسويات والتفاوضات وعدم الإقصاء وتسبيق المصلحة العامة ؛ وإذا لم يتضمن المسار الانتقالي هذه الأمور فان مآله الفشل والانتكاسة والعودة إلى نقطة الصفر. وتوصلت هذه الدراسة ،إلى أن التجارب المختلفة لم تثبت أن الحراكات الاحتجاجية الشعبية أكثر كفاءة للوصول بمجتمع ما للديمقراطية ،من الإصلاحات من أعلى النظام، سواء قامت بها قيادة عسكرية بعد انقلاب أم قيادة سياسية، أم كلتاهما سوية فالحركات الاحتجاجية من زاوية نظر الديمقراطية مخاطرة كبرى مثل ماهي عليه الثورات الشعبية في ذات السياق ، يمكن أن تقود إلى الفوضى أو إلى الأنظمة الشمولية ،وحتى إذا انتهى بها المطاف إلى الديمقراطية، فهذه لا تتولد من الحركات الاحتجاجية مباشرة بل بعد سلسلة إصلاحات دستورية وقانونية وحوارات ومساومات سياسية تتلوها الحراكات لتغير الأنظمة وهذا لا يغني عن دور الإصلاح في بناء الديمقراطية بعد تسلم السلطة.

كلمات مفتاحية : النخب، المرحلة الانتقالية، الانتقال الديمقراطي، مصر.